فرانشيسكو بولديزوني

مكتبة
دراسة

التنبؤ بزوال الرأسمالية

مغامرات فكرية منذ أيام كارل ماركس





التنبؤ بزوال

الرأسمالية

مغامرات فكرية

منذ أيام كارل ماركس



اسم المؤلف: فرانشيسكو بولديزوني

عنوان الكتاب: التنبؤ بزوال الرأسمالية

مغامرات فكرية منذ أيام كارل ماركس

ترجمة: أحمد الزبيدي

الناشر: دار المدى

الطبعة الأولى: 2023

Author: **Francesco Boldizzoni**

Title: **Foretelling the End of Capitalism: Intellectual Misadventures since Karl Marx**

Translated by: **Ahmed Al-Zubaidi**

P.C.: **Al–Mada**

First Edition: **2023**

فرانشيسكو بولديزوني

التنبؤ بزوال الرأسمالية

مغامرات فكرية منذ أيام كارل ماركس

ترجمة: أحمد الزبيدي



إهداء المؤلف: إلى كوستانزا




أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

المقدمة

تخضع الرأسمالية مجدداً للانتقاد في وقتنا الحاضر. فمسألة مصيرها وشكل النظام البديل عنها كانت -سواء في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل- محل جدل محتدم. بل إن مجلس المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض تناول هذا الموضوع في أكتوبر 2018 وأصدر تقريرًا بعنوان تكلفة فرصة قيام الاشتراكية. والتقرير نفسه عبارة عن مزيج من عدم الدقة الواقعية والبيانات المقدمة بطريقة مغرضة لتبين كيف أن مستوى المعيشة الذي حققه الأمريكان في ظل حكومتهم المحدودة الصلاحيات أعلى مما حققته أنظمة ديمقراطيات الرفاهية الأوروبية ودول الشمال بوجه خاص. ولكن ما يثير الانتباه في هذه الوثيقة هو نبرتها التحذيرية التي أثارت حفيظة الإدارة الحالية: فالتقرير يشير إلى أن حلول الذكرى المئوية الثانية لميلاد كارل ماركس تزامن مع تجدد الإشارة إلى الاشتراكية في الخطاب السياسي الأمريكي. فالمقترحات السياسية المفصلة التي قدمها من يصفون أنفسهم بالاشتراكيين قد لقيت الدعم من قبل أعضاء في الكونغرس وبين كثير من الناخبين الأصغر سنًا.

في الواقع فإن أنصار «الاشتراكية الديمقراطية» في الولايات المتحدة يكافحون من أجل تحقيق ما يسميه الأوروبيون «الديمقراطية الاجتماعية» التي يمكن القول إنها ليست نوعًا مختلفًا من الاشتراكية ولكنها تركيبة متنوعة من الرأسمالية. واستخدام كلمة «اشتراكية» من قبل السياسيين والناشطين لا يرجع فقط إلى بعض الفشل في طريقة التعامل مع المفاهيم، ولكنه يشير على وجه الخصوص إلى الحاجة إلى إبراز الاختلاف مع التقاليد الليبرالية المرتبطة بالحزب الديموقراطي أيام زعامة جون ف. كينيدي وليندون ب.

جونسون، ومؤخراً في سنوات زعامة باراك أوباما. فالتقدميون الراديكاليون الأمريكان غير راضين عن الالتزام ببرنامج ميديكير Medicare أو التأمين الصحي[1]، إلا باعتباره هدفًا وسيطًا. فهم يريدون انتزاع نظام الرعاية الصحية بأكمله من أيدي القطاع الخاص، وإبعاده عن جشع الشركات، ليكون قادرًا على الاعتماد على نظام واسع من المستشفيات العامة والأطباء العاملين في مستشفيات الدولة. هذا هو الشيء الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي وكثير منا اعتقد أنه ترتيب لائق، على الرغم من أنه كان يعمل بشكل أفضل في الماضي ويمكن تحسينه. تحدث إلى شخص ما في محطة للحافلات في هلسنكي أو في روما وسوف تسمع نفس الشيء بمزيج أكثر أو أقل من الرضا والشكوى. أولئك الذين يشكون يعتقدون أنهم لا يتلقون ما يكفي من رعاية من الدولة وأن تلك الرعاية غالباً ما تفتقر إلى المعايير المناسبة.

إن تحديد ما إذا كانت الديمقراطية الاجتماعية قابلة للتصدير إلى الولايات المتحدة يتجاوز نطاق هذا الكتاب. كثيرًا ما نظر علماء الاجتماع الأوروبيون بذهول إلى ما يجري في هذا البلد من أحداث يعتبرونها معتادة ولكنها في الحقيقة تثير الدهشة. تفاجأ أساتذة جامعات ألمان زاروا الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين من عدم وجود خادمات في بيوت زملائهم، وأن النقابات ضعيفة والطوائف الدينية قوية، وأن الأفكار الاشتراكية لم يكن لها جاذبية في أوساط الطبقة العاملة. باختصار لقد أدركوا أن المسافة بين العالم القديم والجديد كانت أكثر من مجرد واقع جغرافي. بغض النظر عن نجاح المعركة الحالية لليسار الأمريكي، من الممكن بالتأكيد القيام بشيء ما لتحسين حالة مجتمع تمزقه عدم المساواة والانقسامات العرقية، وتتواجد فيه مجموعات فرعية كاملة من السكان لا تعيش فقط في ظروف حرمان اقتصادي بل إن متوسط العمر المتوقع أيضًا لأبنائها أقل بكثير من متوسط العمر المتوقع لمواطنيهم. كل خطوة لتصحيح هذه الاختلالات، مهما كانت صغيرة، هي خطوة مهمة، وكل نتيجة تتحقق هي إنجاز بحد ذاته.

من ناحية أخرى ففيما يتعلق بالأوروبيين، فإن استعادة الديمقراطية

1- الذي يوفر التأمين الصحي للأشخاص الذين يبلغون من العمر 65 عامًا أو أكثر–م.

الاجتماعية هو استعادة لتاريخهم-التاريخ الذي تم تشويه سمعته من قبل فئة من السياسيين الانتهازيين الذين، ضحوا في الثلاثين سنة الماضية، بالمثل العالية في سبيل نظرية الخيار العام الضيقة الأفق. مما لا شك فيه أنه كان من الأسهل بكثير أن تتحقق الديمقراطية الاجتماعية خلال فترة الازدهار التي أعقبت الحرب أكثر مما هي عليه اليوم. متى تنمُ كعكة الثروة بسرعة، يكن المرء أكثر استعدادًا للتخلي عن جزء من نصيبه منها لمصلحة المجتمع. وفي الأوقات الأكثر صعوبة، يتم إطلاق العنان للأنانية. علاوة على ذلك، فإن إصلاح الدولة يواجه العديد من الصعوبات. على سبيل المثال، بسبب الطريقة التي تم تشكيل النظام المالي الدولي بها، وبسبب اختيار تبني العولمة غير المنتظمة، من الصعب على أي حكومة أن تسيطر على تدفق رأس المال. لكن في عصر الصراعات والأزمات الذي نعيشه، هناك أيضًا علامات مشجعة تشير إلى دعم القاعدة الشعبية للعودة إلى الروح الأصيلة للديمقراطية الاجتماعية.

أن أقلية من أولئك الذين يسمون أنفسهم «ديمقراطيين اشتراكيين» يرغبون حقًا في القضاء على الرأسمالية، حتى لو كان ذلك هدفًا بعيد المدى. وهم يدعون إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولكن ليس إلى التخطيط المركزي، وفي ضوء النتائج المؤسفة التي نجمت عن التجربة السوفيتية. فإنهم يفضلون الترتيب التشاركي المستند إلى اللامركزية، وصنع القرار بآلية ديموقراطية والإدارة الذاتية للعمال، ويحلمون باستبدال الشركات بمجموعة من التعاونيات. ولكن كيف يتوقعون الوصول إلى هذا الهدف؟ غالبًا ما يتم تقديم الإجابة على النحو التالي: عن طريق النشاط والإقناع، أو عن طريق التأثير في المجتمع تدريجيًا من خلال القدوة الحسنة. ويجادلون بالقول إنه إما يتم الابتعاد عن الرأسمالية بشكل كلي، أو أنها لن تكون فعّالة، لأن الرأسماليين لن يخضعوا للترويض. أظن أن معركة «إسقاط النظام» الرأسمالي خاسرة منذ البداية. وأعتقد أن إلقاء مثل هذه الحجج في الهواء لا يجدي نفعًا للإيديولوجية التقدمية، لكنها تخاطر بنشر الآمال الزائفة، بينما تنزع الشرعية عن السياسة الإصلاحية المطلوبة. بدلاً من ذلك فإنه من الضروري إعادة التأكيد على دور الدولة في الاقتصاد الحديث، وطموحها

العادل في السيطرة على القطاعات الاستراتيجية وأن تتولى بنفسها تقديم الخدمات العامة بشكل حصري. الدولة الديمقراطية هي، تعبير وتنفيذ لما يريده مواطنوها أن تكون وماذا تفعل. ومن ثم، فإن أفضل طريقة تستخدمها لتجسيد ذاتها هو منع مصالح الشركات من التلاعب بالجمهور. وفي حين أن هذا الكتاب لا يبدأ من الاهتمام الفوري بالانخراط في المناقشات السياسية الحالية، فإن القصة التي يرويها يجب أن تكون موجهة مباشرة إلى انشغالات القارئ، وتسليط الضوء على مخاطر الانغماس في توقعات غير واقعية حول مستقبل الرأسمالية. آمل ألا يؤدي الوعي بهذه المزالق إلى اليأس لمن يريدون عالمًا أفضل، بل سيجدون سببًا لالتزام أكثر عنادًا بحلمهم.

وأنا في هذا العمل أتعامل مع النبوءات التي تتحدث عن نهاية الرأسمالية التي وسمت تاريخ علم الاجتماع الحديث منذ نشوئه. فجميع منظري علم الاجتماع العظماء تقريبًا، أعربوا في مرحلة ما من حياتهم، عن إيمانهم بهذا التنبؤ. وهذا ليس مستغربًا. بل إنه من الطبيعي حقًا أن الأشخاص الأذكياء والفضوليين كانوا يتساءلون عن مستقبل النظام الذي عاشوا في ظله. اللافت في الأمر أن معظمهم، وليس الاشتراكيين والتقدميين فقط، ولكن أيضًا دعاة الحرية الاقتصادية، أعربوا عن درجات متفاوتة من الشك في بقاء الرأسمالية. الأمر المهم الثاني هو أن هذه النبوءات لم تتحقق قط، ومن المهم أن نفهم السبب. علاوة على ذلك، فإن هذا التنبؤ لا يزال مستمرًا، وهذا أيضًا يتطلب تفسيرًا. ومن خلال التفكير في الطريقة التي تم بها تصور نهاية الرأسمالية على مدى القرنين الماضيين، ومن خلال الانخراط في النقاش مع المتنبئين، يمكن القول إن الكثير بدون شك لا يمكن تعلمه فقط من العلوم الاجتماعية، ولكن من الرأسمالية نفسها. وهذه الرحلة في النبوءات التي لم تتحقق لها غايتان. الأولى هي فهم سبب فشل التنبؤات ومعرفة ما هو الخطأ فيها. والثانية هو استخدام هذه المعلومات لتحسين فهمنا لكيفية عمل الرأسمالية وما الذي يجعلها قادرة على البقاء.

لقد بدأت البحث في الرأسمالية منذ حوالي خمسة عشر عامًا، عندما كنت لا أزال طالب دكتوراه. في تلك السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية. كان السياق السياسي والفكري لذلك العقد يبدو مختلفًا جدًا عن سياق

العقد الحالي. وحين أفكر مرة أخرى في تلك السنوات القريبة جدًا بمعايير الزمن ولكن المختلفة في الحالة المزاجية، أشعر بنفس شعور أولئك الكتاب الذين أشاروا بعد الحرب العالمية الأولى إلى الحقبة التاريخية الجميلة، التي انتهت في عام 1914، بوصفها عالمًا ضائعًا. لحسن الحظ، وعلى عكس تلك الفترة، ليس هناك الكثير مما يدعو للندم على الماضي القريب. نحن نخطئ حين نعتقد أن مشاكل الرأسمالية لا تزال، بعد كل ما حدث، تحت السيطرة. لقد تعمّدت أن ينتهي البحث في كتابي الأول الذي يتحدث عن تاريخ فكرة رأس المال منذ القرن السادس عشر، عند عقد السبعينيات من القرن العشرين. وبالنسبة للمحرر الذي حاول إجباري (لأسباب تتعلق بالمبيعات) على ترك هذا الاختيار الانتحاري، فقد أجبته بجرأة أنني غير مهتم بالثلاثين سنة الماضية بسبب أن عصر الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي الذي بدأ مع ديفيد ريكاردو وكارل ماركس، انتهى إلى الأبد، مع نهاية العمل اليدوي. هل كانت تلك خطيئة سذاجة الشباب؟ بالطبع كانت كذلك. ومع ذلك، لا يمكنني أن أنتزع من رأسي فكرة أننا في تلك السنوات كنا نعيش تحت ديكتاتورية التفاؤل. لم تعطنا الأزمة دروساً (لم تعلم أية أزمة على الإطلاق الأفراد كيفية تجنب الأزمة التالية!)، لكنها قامت على الأقل بمساعدتنا في النظر بشكل مختلف إلى الوضع الذي كان يجري أمامنا. لقد فهمنا أن الرأسمالية كانت لا تزال تحتل المرتبة الأولى في عصرنا. فقد تمكنت هذه الحرباء غير العادية من تغيير جلدها مرة أخرى حتى أصبحت غير معروفة تقريبًا. لكنها أصبحت الآن واضحة في العلن، وتعد بأن يكون لها حضور غير لطيف.

على الرغم من أن هذا الكتاب هو نتيجة بحث أكاديمي، فإنه موجه إلى جمهور القراء العاديين. وآمل، قبل كل شيء، أن يثير اهتمام أولئك الذين، سواء كانوا صغارًا أم كبارًا، يندفعون بقوة نحو الالتزام بقيم العدالة الاجتماعية. والمشكلة في التعامل مع الرأسمالية الآن هي نفسها التي تمت مواجهتها مرات عديدة من قبل. وبالتالي، فإن إدراك ردود الفعل، وخداع الذات الذي عانت منه الأجيال السابقة يمكن أن يساعدنا بالتأكيد على وضع الأمور في نصابها. ولكن حتى أولئك الذين يعشقون الرأسمالية سيجدون

ما يحفزهم على التفكير في القصة التي سأرويها، وفي التداعيات التي تنبع منها. فالرأسمالية مقدر لها أن تخلق مشاكل، ولن يقبل المجتمع أن يدع رأس المال يحكمه. وقد نجحت دائمًا عدة محاولات في وضع قيود على قوتها المفرطة وسيتواصل القيام بذلك.

الكتاب صغير الحجم وبناؤه بسيط. أعتقد أنه يمكن قراءته بسهولة من الغلاف إلى الغلاف باتباع الترتيب الذي عرضت فيه الفصول ولكن المهتمين بمواضيع محددة أو فترات تاريخية معينة يمكن أن يتوجهوا نحو استخدام الملخص الذي أعرضه هنا. تلخص الفصول الأربعة الأولى السرد التاريخي للنبوءات التي لم تتحقق منذ القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر. يتبعها فصلان يعكسان آثار هذه القصة. في الفصول اللاحقة أطرح تساؤلًا حول كيف اتخذت التنبؤات المنحى الخاطئ، أو ما هو الخطأ، في محاولات التنبؤ بالمستقبل، ولكني أتحدث أيضًا حول أسباب بقاء الرأسمالية في محاولة لمعرفة المزيد عن طبيعتها وديناميتها.

يعود بنا الفصل الأول إلى قرنين من الزمان، إلى تلك النقطة المحددة التي بدأت فيها هذه المغامرات الفكرية. في حوالي عام 1848، وهو العام الذي شهد قيام ثورة فبراير في فرنسا، ولد مصطلح «الرأسمالية» (كان مصطلح «الرأسمالي» مستخدمًا بالفعل لبعض الوقت). إلى جانب هذا المفهوم الجديد، نشأت نبوءات حول مستقبل الرأسمالية وما بعد الرأسمالية. هل كانت هذه صدفة؟ بالطبع لا. خلال منتصف القرن التاسع عشر، بدأ المفكرون يدركون أن العالم من حولهم قد تغير لدرجة أن المفاهيم القديمة كانت غير مناسبة لوصف المجتمع الجديد. بمجرد أن تم إدراك وجود الرأسمالية، أراد هؤلاء المفكرون أن يعرفوا متى وكيف حدث ذلك وإلى متى سيستمر. فبريطانيا التي كانت خلال العصر الفيكتوري تعد محرك تطور رأس المال العالمي، كانت أيضًا موطن كل أنشطة التنبؤات في تلك الفترة. يبدأ الجزء الأول من قصتنا، مع جون ستيوارت ميل وكارل ماركس كطرفين رئيسيين للموضوع. في ذروة الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا، كان ميل يعتقد أن إمكانات تنامي الاقتصاد الرأسمالي باتت على وشك التوقف، وأنها قد وصلت بالفعل حدود الاستدامة الديموغرافية

والبيئية. وكان يعتقد أن الاستمرار في هذا الطريق لا يمكن أن يكون أمرًا ممكنًا ولا مقبولًا. لقد قارن ضمنيًا الرأسمالية بالكائن الحي الذي لا يستطع الهروب من الشيخوخة، لكنه رأى في هذا الزوال فرصة من أجل التقدم الأخلاقي. وتوقع ميل أنه بمجرد التحرر من طغيان الحاجة وعدم القدرة على تحقيق المزيد من النمو فإن الدول المتقدمة ستكون في وضع مثالي لمتابعة تحقيق مثل العدالة الاجتماعية. على النقيض من ذلك، لم تكن رؤية ماركس لمستقبل الرأسمالية أنها في انحدار بل إنها في حالة انهيار. فكان يعتقد أن الرأسمالية ستزول طبقًا لقوانين التطور التي تحكم التاريخ. وحجته هو أن تطوير القوى المنتجة سوف يجعل علاقات الملكية التي قامت عليها الرأسمالية شيئاً من الماضي.

ومع ذلك، فإن ماركس لم يكن واضحًا تمامًا بشأن ميكانيزم انهيار الرأسمالية. في بعض الأحيان بدا أنه يشدد على الميل المزمن للتوسع في الإنتاج، وفي أوقات أخرى على انخفاض معدل الربح. وأضاف إلى هذه العوامل الدور الثوري الذي ستلعبه البروليتاريا الواعية طبقيًا. لم يكن ماركس ساذجًا وكان يعلم أن هناك عوامل أخرى كانت تعمل بدلاً من ذلك لمصلحة الرأسمالية، لكن قائمته كانت بعيدة عن الاكتمال، وهو في الواقع أخطأ في فهم تأثير التكنولوجيا. وكان غير قادر أيضًا على توقع أن الرأسمالية، على الرغم من كل البؤس الأخلاقي الذي خلقته، سترفع المستويات المعيشية للطبقات العاملة وتقودها على نحو متزايد للتصرف والتفكير مثل الطبقات الوسطى. فقد استمر التحسن في الظروف المعيشية للطبقة العاملة من نهاية القرن التاسع عشر حتى فترة ما بعد الحرب. إن هذا التناقض بين النظرية والواقع هو الذي أدى، في مطلع القرن العشرين، إلى بروز الشكوك الأولى داخل الماركسية، وبعد سنوات قليلة، دفعت إلى انتقادها من قبل مفكر ليبرالي عظيم مثل ماكس ويبر. ولكن جزئيًا، على الأقل، تم تبرئة ماركس. فنحن لا نتحدث اليوم عن أزمة الطبقة الوسطى، وتلاشي الطبقة المتوسطة، أليس كذلك؟ قد لا يثق المرء بماركس كشخص يتنبأ بالمستقبل، ولكن إذا أردنا أن نفهم الرأسمالية، فإنه من الصعب إهمال أفكاره.

مع حلول الحرب العالمية الأولى، التي يفتتح بها الفصل الثاني، كانت

الماركسية قد انقسمت بالفعل إلى تيارين، أحدهما ثوري والآخر إصلاحي. رأى الأول في التوجهات الإمبريالية التي تسببت في اندلاع الحرب علامة على وصول الرأسمالية إلى مرحلتها الأخيرة. ورأى أن الرأسمالية قد استنفدت جميع هوامش الاستغلال داخل العالم المتقدم بل حتى قدرتها على جني الأرباح في المستعمرات بدأت تنفد بسرعة. مثلت الحرب لحظة الحقيقة، وما سيتبعها سيكون إما «الاشتراكية أو الهمجية». على النقيض من ذلك، فإن الجناح الإصلاحي الذي كان هو المهيمن في دول أوروبا الغربية والذي سيؤدي إلى ظهور أحزاب الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة، قد توقف عن الاعتقاد بنهاية الرأسمالية وكان على يقين من أن القوى المتحاربة ستتوصل في النهاية إلى اتفاق لتقاسم أي ثروات تحصل عليها في المستقبل. وفتحت الثورة الروسية هوة لا يمكن جسرها بين هذين التيارين الاشتراكيين.

لم تمر سوى سنوات قليلة فقط على صدمة الحرب في 1914-1918 حتى تعرض العالم الغربي لانهيار في سوق الأسهم عام 1929 ودخل مرحلة الكساد العظيم، التي بدورها مهدت الطريق لصعود النازية. هذا التسلسل من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية انتهى به الأمر، بطريقة مأساوية حقًا، إلى قيام الحرب العالمية الثانية. في مثل هذه الفترة المضطربة، بدأت آلة التنبؤ بنهاية الرأسمالية بالعمل مرة أخرى وبوتيرة محمومة. رأى الماركسيون الأكثر تشددًا في الكساد العظيم الدليل على أن ماركس كان على حق وأن الرأسمالية كانت في طريقها للخروج من مسرح التاريخ. ولم ير محللون آخرون وأقل تشددًا أن هناك شيئًا يتعذر إصلاحه في هذه الأزمة. فيمكن معالجة عدم استقرار السوق عن طريق التنظيم والتخطيط. في الواقع، كان هذا هو المسار المتبع في كل من الديكتاتوريات والديمقراطيات. لكن الطريقة التي كان يتشكل بها النظام العالمي الجديد أثارت شكوكًا أخرى. بات عدد متزايد من الناس يعتقد ما إذا كانت هذه الرأسمالية الاحتكارية العالية التنظيم تمثل مقدمة للتقارب بين الرأسمالية والنظام السوفيتي؟ بدأت تبرز من جراء هذه الخلفية، نبوءات غريبة الأطوار لاثنين من كبار المفكرين المتميزين. أحدهما كان جون ماينارد كينز والآخر جوزيف شومبيتر. توقع كينز أن تخسر الشعوب المتحضرة عند حلول عام 2030 شغفها المجنون

في تراكم رأس المال وتكرس أنفسها إلى الحياة الرخية، التي كانت تعني بالنسبة له أساسًا قضاء فترة ما بعد الظهر بصحبة روايات فيرجينيا وولف وحضور عروض الباليه. لا يزال لدينا حوالي عشر سنوات للتحقق من صحة التنبؤ الذي أدلى به هذا المفكر الإنكليزي اللامع، لكن يمكننا أن نشك في ذلك بالفعل. أما شومبيتر فهو يعتقد من جانبه أن نهاية الرأسمالية ستحل على يد المثقفين الأشرار الذين كانوا ينصحون فرانكلين روزفلت، ويلومونه لرغبته في الإطاحة بالرأسماليين بسبب الحسد. فقط المثقف يمكنه المبالغة في تقدير تمسك زملائه بأفكارهم عن السياسة والمجتمع!

في فترة ما بعد الحرب، تواصل الاتجاه نحو تكثيف تدخل الدولة في الاقتصادات الرأسمالية، وإن كان قد اتخذ أشكالًا جديدة. بدا أن إنجازات الديمقراطية الاجتماعية والاقتصاد الكينزي المختلط هي دليل حي على أن وجود طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية ممكن، ولفترة من الوقت، أفسحت قدرية التنبؤ بهلاك الرأسمالية الطريق إلى تفاؤل عملي لمهندسي دولة الرفاهية. في أغلب دول أوروبا تقريبًا، حدث اتفاق عدم اعتداء بين الطبقات الاجتماعية بمباركة الدولة. قبل العمال بالملكية الخاصة لرأس المال، ووافق الرأسماليون على دفع أجور تضمن الحقوق الشاملة للمواطنين التي تقودهم لأن يعيشوا حياة كريمة. وأصبح الحلم العقلاني في بناء المجتمع الصالح من خلال التقنيات السياسية والاقتصادية في متناول اليد. حدث هذا عندما خلق الثراء الجماعي على جانبي المحيط الأطلسي مناخًا من الثقة العامة بقدرة الرأسمالية على تجنب الأزمات الجديدة. لكن الإلحاح للتنبؤ بالمستقبل عاد بكامل قوته في السبعينيات، عندما وضع عقد من تباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة نهاية للسلم الاجتماعي. وهذا هو موضوع الفصل الثالث. والتغير في مسار الأحداث الذي كشف عن نفسه في الحقيقة، في النصف الثاني من الستينيات، قد بدأ من الولايات المتحدة. في تلك السنوات كان قد نما الشعور بالضيق من الجانب المظلم للثراء. وكانت القطاعات الأكثر أهمية من الجمهور والمتعلمين من الأجيال الشابة غير راضية عن المجتمع الاستهلاكي وشعروا أنه ينتج شكلًا جديدًا من الاغتراب. لم يكونوا يشتكون من المادية التي غلبت مجتمعاتهم فقط،

لكنهم أيضًا شعروا بأن حياتهم كانت تسيطر عليها الشركات من خلال التلاعب باختياراتهم اليومية. في النهاية، تبرأوا من الإمبريالية والسياسات الاستعمارية الجديدة التي تقودها الحكومات الغربية حول العالم، من أفريقيا إلى فيتنام. وحدث تعبير عن هذه المشاعر المنتشرة من خلال النظرية النقدية، وخاصة من خلال أعمال هربرت ماركوز. بالنسبة للمثقفين المحافظين مثل دانيال بيل، فقد بدا صعود الثقافة المضادة كأنه تأكيد لفكرة تقويض الرأسمالية من خلال قيمها المهزومة. لقد أطلقت حياة الترف مشاعر التلذذ والروح المناهضة للبرجوازية على نطاق واسع التي كانت تقوض أسس المجتمع الرأسمالي. وتسببت الظروف الاقتصادية الصعبة في السبعينيات، وعدم اليقين الناجم عن الانتقال إلى مجتمع ما بعد الصناعة في خلق مناخ من عدم الثقة. شكك الكثيرون في قدرة الرأسمالية على البقاء على قيد الحياة في هذه البيئة المتغيرة، حيث كانت كل الأسس التي ضمنت استقرار ما بعد الحرب مفقودة. وتوصلوا إلى استنتاج مفاده أنه في حين أن دولة الرفاهية والاقتصاد المختلط تمكنت من تهدئة واستقرار الرأسمالية لأجل معين فإنها لم تحل تناقضاتها التي كانت الآن تظهر من جديد في شكل تناقضات سياسية. فالرأسمالية كما أكد يورغن هابرماس تمكنت من تجنيب الاقتصاد الأزمات بتحويلها إلى أزمات سياسية، ولكن نتيجة لذلك فإن الدولة باتت تمر الآن في أزمة شرعية.

تغير المزاج مرة أخرى مع صعود اليمين الجديد في ثمانينيات القرن الماضي، وهو الذي رفع شعار أنه لا بديل عن الوضع الراهن. لكن العصر الجديد تأكد بشكل قاطع عندما تفككت الكتلة السوفيتية تاركة منتقدي النظام القائم دون مثال مقابل. وهذا يشمل الفترة التي يغطيها الفصل الرابع. يبدأ الفصل بادعاء قوي لفرانسيس فوكوياما حول «نهاية التاريخ» قدمه في عام 1989 ويختتم بالمناقشات التي دارت خلال فترة الركود العظيم وعواقبه. مثلت هذه الفترة عشرين عامًا من الانتصار الهائل. كانت هناك هيمنة شبه مطلقة للأفكار والممارسات النيوليبرالية التي منحت على ما يبدو الرأسمالية درعًا غير قابل لأن يخترق، وحجبت كل الآمال في وجود مستقبل مناهض للرأسمالية. كان على منتقدي النظام البحث عن ملاذ لهم

من جديد في الأفكار الطوباوية الخيالية، ذلك النوع من التفكير الذي فقد مكانته خلال عصر الثورة[1] ومنذ ذلك الحين لم يظهر إلا لفترة وجيزة. ساد الاعتقاد أن الرأسمالية خالدة، وبدأ الناس في الحديث عنها ككيان خارج الزمان والمكان. بل قيل إنها قد تجاوزت نفسها، وتطورت إلى شكل محسن وربما كامل ونهائي. كانت إحدى الحجج التي تتكرر في كثير من الأحيان أن رأس المال المادي قد فقد الكثير من أهميته في مجتمع ما بعد الصناعة، بينما شكل رأس المال السائد الآن، هو المتجسد بالمعرفة أو المعلومات، والذي يميل إلى أن يكون أقل كثافة. انتشرت الأسطورة التي تقول إن بإمكان كل فرد أن يكون رأسماليا وأن البروليتاريين قد انقرضوا. هذه العبارات مثلت جوهر مشروع الطريق الثالث، وهو المشروع السياسي لنخبة وسطية جديدة حريصة على التخلص من الاشتراكية الديموقراطية وتم تصويره على أنه استجابة عفا عليها الزمن لمشاكل سيولة المجتمع. وبينما أشاد بيل كليتون وتوني بلير بإلغاء القيود على تدخل الدولة وأولوية برامج الإعانة الحكومية على تحقيق الرفاهية، ازداد انعدام الأمن وارتفعت عدم المساواة بشكل صاروخي في العلاقات الاجتماعية التي كانت تستقطب إلى أقصى الحدود. علاوة على ذلك كله، تحول التمويل إلى قنبلة خطيرة جاهزة للانفجار. ووقع الانفجار بالفعل.

بعد عام 2008، تحولت رياح التغيير الفكري مرة أخرى. كما هو متوقع، أعادت الأزمة المالية عجلة التنبؤ إلى الحركة. وهكذا كان، وسط آلاف الظلال من المحاذير لم يتردد بعض علماء الاجتماع الموثوقين في تحديد تاريخ وفاة الرأسمالية بحوالي عام 2040. وهكذا بدا بعد قرنين تقريبا، أننا نعود إلى المربع الأول، إلى أسلوب التنبؤ بنهاية العالم في العصر الفيكتوري. لكن الأزمة جلبت أيضًا مع ذلك درسًا مفيدًا للغاية. فقد لفتت انتباهنا إلى حقيقة أن جميع تفسيرات واقع ما بعد العصر الصناعي التي قدمت منذ التسعينيات كانت خاطئة. فالصراع على توزيع الثروة في مجتمعنا لم يستمر فقط ولكنه بدأ يميل إلى التفاقم بسبب معدلات النمو المنخفضة

1- هو الفترة الممتدة من 1774 إلى 1849 تقريبًا والتي حدثت فيها العديد من الحركات الثورية الهامة في معظم أوروبا والأمريكتين-م.

التي ميزت اقتصاد الخدمات. وترتب على ذلك أننا أصبحنا أمام خيارين إما أن يتمكن اليسار من أن يجد أدوات فعالة للتعامل مع هذا الواقع أو سيحل محله اليمين الشعبوي.

وهذا يأخذنا إلى الجزء الأخير من الكتاب الذي يهدف إلى رسم بعض الاستنتاجات حول طبيعة التنبؤ وكذلك على أداء وإمكانية تطور الرأسمالية. في الفصل الخامس قمت بتنفيذ ما يمكن أن يسمى تشريح لجثة فكرة النبوءات. فقمت باستكشاف العناصر العامة والخاصة التي تسببت في فشلها، والأسباب التي تجعل المتنبئين يقعون في كثير من الأحيان في فخاخ التفكير المتكرر. أنا أميز ثلاث مجموعات من الأسباب. الأولى تتضمن محددات في الإدراك البشري، ويتم ضمنها تمييز أنواع مختلفة من التشوه المعرفي. الثانية تتعلق بالعيوب النظرية، ومن بينها تقليل قيمة الثقافة كقوة اجتماعية الذي هو بلا شك الأكثر أهمية. والثالثة هي مجموعة عقلية التنوير للمفكرين المعاصرين. وفي هذا الفصل أتعامل أيضًا مع العلاقة بين التنبؤ الاجتماعي والأفكار الخيالية (التي تصور لنا مجتمعًا بائسًا) كطرق بديلة لتخيل واقع مضاد وفقًا لرغباتنا (مخاوفنا). وقد بينت كيف أن هناك بعض الاستمرارية خلافًا لما هو ظاهر للعيان بين الأفكار الخيالية والتوقعات، مثل النبوءات حول نهاية للرأسمالية تنبع من شكل معين من الأفكار الخيالية: وهو البحث عن قانون للتطور الاجتماعي. وهذا الأخير، بدوره، يعود إلى الإيمان بقوة العقل والميل نحو التقدم البشري الذي شق طريقه في الثقافة الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر. وحينما اقتنع المفكرون الاجتماعيون بذلك، من خلال تطبيق العقل على دراسة التاريخ، سيكون من الممكن أن يكون فهم خطوط تطورها المستقبلي. وبعد أن تخلوا عن فكرة أن العصر الذهبي كان وراءهم، شعروا أنه يحق لهم تخيل أن هذا التطور، بشكل عام، سيجلب أشياء طيبة. لذلك غالبًا ما انتهى الأمر بتوقعاتهم لتعكس رغباتهم. باختصار، في وقت الثورة الفرنسية، كان التوجه الطوباوي الأقدم قد اندمج مع الفكرة الجديدة لعملية التقدم وهذه الخطوة ستشكل مسار التاريخ الفكري في القرن التاسع عشر. وعندما اهتز اليقين المطلق بالمستقبل المشرق للبشرية في القرن العشرين في النهاية، فإن الإيمان

بالتنبؤ بنهاية الرأسمالية قد بدأ بالتعثر هو أيضًا. فقد جعلت كوابيس الأنظمة الشمولية وأهوال الحرب وخيبات الأمل من الأنظمة الاشتراكية التي كانت موجودة بالفعل، وكذلك أيضًا البؤس الأخلاقي الذي استمرت في إنتاجه الرأسمالية، النقاد الاجتماعيين يشعرون بخيبة أمل متزايدة. ولم تعد لديهم القدرة على الاعتماد على أي شيء ما عدا آمالهم الضعيفة، ومع ذلك ظلوا يبحثون عن علامات على انحطاط الرأسمالية

في الفصل السادس أستخدم، كما فعلت سابقًا، ما قمت به من تحليل لأقدم تفسيرًا للرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي. بعد مشاهدة الكثير من الأخطاء الفكرية، قد يميل المرء إلى عزو صفات غير عادية إلى الرأسمالية، كما لو كانت قدرتها على التكيف قد سمحت لها بخداع المتشائمين جميعًا كل ذلك الوقت. بعيدًا عن كل شيء، ألم تخرج الرأسمالية من كل أزمة عابرة واجهتها؟ ألم تصمد من خلال التغيير؟ مثل هذا التفسير، تمامًا مثل الحجج النموذجية المستخدمة لدعم الرؤى الكارثية، من شأنه أن يفترض النظر إلى الرأسمالية باعتبارها كائنًا حيًّا، كأنها على سبيل المثال، نبات أو حشرة. ورغم أن هذا التعبير البايولوجي يبدو صائبًا، فإنه لا يتوافق مع النظرية الاجتماعية الصارمة. إحساسي هو أن الرأسمالية ليست أكثر ولا أقل قابلية للتكيف من النظم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى السابقة والحالية. أنا أعتقد أن صعود وبقاء وتراجع هذه الأنظمة تعتمد على الشروط التي تتجاوز الميزات المتأصلة في نسيجها. أنا أزعم على وجه التحديد أن الرأسمالية يدعمها بشكل أساسي عنصران أعمق: التسلسل الهرمي والفردية. فمن خلال الهيكل الهرمي للمجتمع الرأسمالي، يتجسد ما يسميه أنطونيو غرامشي التصادم بين الطبقات الحاكمة والطبقات التابعة، ومنطق الهيمنة الذي يميز العلاقات الاجتماعية في العصور القديمة والذي تم تكراره في النظام الإقطاعي. والفردية من ناحية أخرى، هي الصورة النمطية التي اتخذها التحديث بنمطه الغربي المختلف، نتيجة عملية طويلة بدأت في وقت مبكر من العهود الحديثة. إنه يؤدي إلى كون العلاقات الإنسانية قائمة على التعاقد بدلاً من علاقات التضامن ويعني الاعتماد على السوق لتلبية احتياجات المرء. هذه العوامل التي تدخل في إعادة الإنتاج الرأسمالي،

هي في الواقع، ثقافية بشكل بارز. وأولئك الذين يؤمنون بالمفهوم المادي للتاريخ يميلون إلى الاعتقاد بأن المواقف الثقافية يمكن عكسها من خلال التقدم المادي. أنا لا أصدق أن ذلك هو الحال، وسأحاول تبرير هذا الموقف بكل التفاصيل الممكنة.

هناك فكرة أخرى يتضمنها هذا الكتاب وهي أنه لا يمكن أن يكون هناك «دليل استقرائي» للمستقبل من خلال نظام الرأسمالية القائم على أساس نجاته في الماضي وبث الحياة فيه فيما بعد. في الواقع، فإن الدقة التاريخية للرأسمالية هي الدليل على موتها. مثل جميع منتجات التاريخ، فإن الرأسمالية ستنتهي في يوم من الأيام، أو بالأحرى ستتحول ببطء إلى نظام جديد، وهذا سيحدث عندما تتغير تمامًا الظروف التي حددت نشوءها منذ قرنين من الزمان. لكن بصرف النظر عن حقيقة أنه لا أحد منا سيعيش طويلاً بما يكفي لرؤية هذا النظام الجديد، فلا يمكننا وضع الكثير من الأمل في فكرة أنه سيكون أفضل. بسبب أن الرأسمالية تشترك في الكثير مع الأنظمة الأكثر وحشية وظلمًا التي سبقتها، في حين أن عناصر الحداثة التي تميزها لن تتراجع إلى حد الاختفاء..

في نهاية رحلتي مع التنبؤ الاجتماعي، قمت بتشكيل الاقتناع بأن محاولة التنبؤ بالمستقبل غالبًا ما تكون ابتعادًا عن صعوبات الحاضر وليس نشاطًا يفيد في تحسين ظروف البشر. أقول هذا مع كل تعاطفي مع المفكرين الذين رافقوني لفترة طويلة وعشت وأنا مولع بإخفاقاتهم النبيلة. من الأفضل أن أترك المستقبل للمنجمين وأركز بدلاً من ذلك على ما يمكن فعله هنا والآن. لا يوجد الكثير مما يمكن للمرء فعله دائمًا، ولكن ما يمكن للمرء أن يفعله له معنى. إذا كانت السياسة هي فن الممكن، فإن ما هو ممكن هو ما ينبغي القيام به.

الفصل الأول

التعرف على بدايات الرؤية التنبؤية

يبدو أن فترات قليلة في التاريخ الحديث كانت مليئة بالتناقضات مثل العصر الفيكتوري. أثناء اكتشاف المحرك البخاري ظهر جيش من آلات النسيج والقطارات في كل الأنحاء، وحدثت طفرة كبيرة بظهور الإنجيليّة[1] والألفية (معتقد إيماني ظهر بداية بين مسيحيين من أصول عبرية حافظوا من ديانتهم القديمة على ما يسمى بالماشيحية الزمنية وإلى التأويل الحرفي لنصوص الكتاب المقدس خاصة ما ورد في سفر رؤيا يوحنا). وساهمت الاكتشافات التي حدثت في علوم الجيولوجيا والبيولوجيا، جنبًا إلى جنب مع الشعور المتزايد بالسيطرة على الطبيعة الذي أحدثته عملية التصنيع، وتقويض الأفكار الدينية التقليدية إلى ظهور نتيجتين بديلتين: إحياء الأصولية والميل إلى التشبث بفكرة الوحي[2]، أو الجهر الصريح برفض فكرة الوحي واستبدالها بمذهب علماني للتقدم. من ناحية، سيجد المرء عودة إلى نبوءة الكتاب المقدس والموضوعات المتعلقة بنهاية العالم في خطب الدعاة، ومن ناحية أخرى، سيجد أفكار جون ستيوارت ميل الإنسانية وأفكار كارل ماركس التي تبحث عن الخلاص في الأرض. هذه المواقف المتناقضة تجاه التحديث، على

1- حركة دينية مسيحية تتبناها جماعات من المحافظين البروتستانت، تتميز تعاليمها بالتشديد على المعنى الحرفي لنصوص الكتاب المقدس-م.

2- وتعني الكشف عن بعض أشكال الحقيقة أو المعرفة من خلال التواصل مع إله أو كيان أو كيانات خارقة للطبيعة.-م.

الرغم من تناقضها، لا تقتصر على إحداث اختراقات في المجال الفكري ولكن في البيئة الحضرية أيضًا.

في جميع أنحاء بريطانيا، كانت تتعايش مداخن المصانع مع عدد كبير من أبنية المدينة الجديدة التي ارتفعت بشكل مفاجئ والتي تعيدنا أبراجها وتماثيلها إلى العصور الوسطى الأسطورية. ربما ليس هناك شكل آخر يلتقط روح العصر مثل محطة قطار سانت بانكراس في لندن، فهي مبنى مؤلف من الجدران الزجاجية والحديد المطاوع، والمبنى غير المكتمل، للفندق الكبير الذي صممه جورج جيلبرت سكوت على نمط عمارة عصر النهضة القوطية.

في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1859، نشرت صحيفة التايمز إلى جانب خبر يفيد بأن كريستال بالاس استقبل في اليوم السابق 962 زائرًا، مراجعة طويلة لكتاب إدوارد بيشوب إليوت[1]، Horae Apocalypticae، تعليق على نهاية العالم المؤلف من أربعة أجزاء والمتضمن تعليقات على كتاب سفر رؤيا يوحنا وقد لاحظ المراجع بجدارة كيف أن مساهمات القس إليوت تنتمي إلى النوع الذي كان يثير اهتمامًا كبيرًا. وكتب يقول: «هناك طلب كبير على الكتب التي تتناول هذا الموضوع، والعرض يلبي الطلب على ما يبدو». واستمر في عرض تفسير لهذه الظاهرة:

بلا شك فإن العشر سنوات الأخيرة، التي تبدأ مع الاضطرابات الكبرى التي شهدتها أوروبا عام 1848، شهدت الكثير من التعقيدات الداخلية، والتغيرات الاجتماعية، والمعاناة الفردية –كان كل حدث يهزه رعيد حدث آخر، وكل مشهد يومض بمشهد آخر– تغير وجه أوروبا للغاية وتغيرت علاقات الحكومات فيما بينها كذلك، وباتت سماء أوروبا غير مستقرة في تلك الآونة، بحيث إن الرجال الأذكياء وأصحاب العقول الرصينة، الذين لم تغزُ طبيعتهم أي توابل من التعصب، قد بدأوا يستنتجون أن التنبؤات المهيبة التي قيلت على الجبل[2] منذ 1800 عام تتمّ ترجمتها إلى الواقع يوميًا في التاريخ الحديث.

1- رجل دين وواعظ وكاتب بريطاني–م.

2- المقصود نبوءات السيد المسيح على جبل الزيتون عن نهاية العالم–م.

كان من الواضح أنه تفسير متحفظ لما كان يحدث، ولكن مع ذلك لم يكن أمرًا لا أساس له من الصحة. أما كاتب المقال في صحيفة التايمز، الذي بدا أنه يشارك حنين إدموند بيرك إلى أيام الماضي الجميلة، فقد سعى وسط المياه الهائجة لسياسات الحكومات الأوروبية لأن يجد تفسيرًا لرواج النموذج البريطاني بشكل أساسي. وربما كان الأكثر واقعية هو مؤرخ القرن العشرين إدوارد بالمر تومبسون الذي يمثل النهضة الإنجيلية كقوة رجعية في داخل المجتمع الإنجليزي في القرن التاسع عشر. فحسب رأيه، تمت تلبية الحاجة إلى تبرير استغلال رأس المال بينما، يتم في نفس الوقت، إعادة خلق روابط مجتمعية بين العمال الذين دمرتهم عملية التصنيع.

مهما كان الأمر، فإن الطبيعة المتغيرة للنبوءة خلال العصر الفيكتوري تعكس ما كان يجري من إعادة إحياء العقائد الدينية كرد فعل للتحدي الذي كان يمثله انتشار مذهب الشكوكية وعدم الإيمان. وهي كانت تستخدم أحيانًا لإظهار أن الأحداث التاريخية الأخيرة كانت خطوات نحو إنجاز خطة إلهية، وفي أحيان أخرى كانت تشير إلى سياق مجازي دنيوي بحت، إن التنبؤ كان يسود النتاج الثقافي لتلك الفترة، من الرواية إلى الشعر. فكان ينسكب من أقلام كل من المؤمنين المتحمسين والكتاب العلمانيين، ويمكن أن يخدم واحدًا أو أكثر من الأغراض التالية: فهم التغيرات المجتمعية الدراماتيكية في ذلك الوقت. والتحذير من مخاطر المسار المتبع؛ أو إعادة التأكيد أنه سيكون هناك عزاء عن المعاناة الحالية. في هذا المعنى، فإن الأوهام حول «الأبواق السبعة»[1] وظهور المسيح مرة ثانية، والتكهنات حول ظهور مجتمع لا طبقي، لم تكن مختلفة في الوظيفة. في كلتا الحالتين، كان الأمر يتعلق باستعادة العدالة ومنح المكافآت العادلة لمن يستحقها في المحصلة النهائية للعملية المضطربة للحياة المعاصرة.

اكتمل التحويل العلمي للنبوءة، أي إدخالها في النظرية الاجتماعية، عندما أفسح مفهوم الغائية[2] المجال لمفهوم التطور ليصبح مفهومًا رئيسيًا للسياق

1- حسب ما هو مذكور في الكتاب المقدس سيكون هناك سبعة ملائكة بأبواقهم السبعة يكشفون عن نهاية أيامنا-م.
2- هي استنباط منطقي أو تفسير للشيء بوصفه تابعًا وظيفيًا لنهايته أو غايته أو هدفه-م.

الفكري للقرن التاسع عشر. لذلك في ديسمبر 1859، حصل فريدريك إنجلز على نسخة مطبوعة حديثًا من كتاب أصل الأنواع لتشارلز داروين وأعرب على الفور لماركس عن حماسه له. بعد سنة واحدة، كان ماركس قد اطلع في النهاية على الكتاب. وكتب ردًا إلى إنجلز من أن هذا العمل أرسى بالفعل «أساس وجهات نظرنا». وكرر هذا الاستنتاج لفرديناند لاسال: لقد قدم اكتشاف داروين «أساسًا في علم الطبيعة لتاريخ الصراع الطبقي. ومع ذلك كانت النظرية، لا تخلو من القصور بدءاً من «منهجها الإنجليزي الخام»، وأكثر من ذلك لا يمكن تطبيقها بشكل غير نقدي على دراسة المجتمع. ما كان فريدًا في الجنس البشري بالنسبة لماركس وإنجلز، حتى قبل الوعي الذاتي، هو قدرته على إنتاج وسائله الخاصة لتوفير سبل العيش. لكن منظور التطور كانت له ميزة أساسية: فقد جعل من الممكن إعادة صياغة المادية الديالكتيكية في لغة جديدة، تضفي على العملية التاريخية ونتيجتها المتوخاة قوة الضرورة.

ليست كل الأزمات متشابهة

ظهرت الفكرة التي تقول إن النظام الرأسمالي لن يستمر في البقاء وإن مصيره الزوال للمرة الأولى في حوالي منتصف القرن. وكانت هذه الفكرة مختلفة عن الأفكار السابقة للأزمة الاقتصادية، مثل المخاوف من فترات الانكماش الاقتصادي الدورية، وحتى من توقع أن النمو سيصل في نهاية المطاف إلى طريق مسدود. وباتت كلتا هاتين الفكرتين تتكرران في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وفي مسار البحث العلمي، المؤلف باللغة الإنجليزية، الذي يمكن إرجاعه إلى أعمال الفيلسوف الأخلاقي آدم سميث الذي عاش في القرن الثامن عشر. والذي اشتهر بتفاؤله بشأن قدرة السوق على حل مجموعة واسعة من المشاكل، وكان يؤمن أن اقتصاد أي بلد إذا كان في حالة «تقدم» فيمكن وصفه بالديناميكي وإذا كان في حالة «استقرار» فالوصف الذي ينطبق عليه أنه اقتصاد راكد، أما إذا كان في حالة «تدهور» فهو اقتصاد مريض. لكنه لم يربط هذه المراحل بمفهوم الرأسمالية الذي كان غريبًا عليه. لكنه بدلًا من ذلك، قدم ذلك الوصف في سياق حديثه عن

صعود وسقوط الأمم. وقد اعتبر أن دورة حياة الدول هذه، على الرغم من أنها ملزمة في نهاية المطاف باستهلاك الموارد الطبيعية، فإنها متأثرة إلى حد كبير بجودة المؤسسات السياسية والاقتصادية. وفكرة محدودية الموارد الطبيعية التي لا يستطيع الاقتصاد البريطاني تجاوزها تم التأكيد عليها من قبل تلميذي سميث، وهما ديفيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتوس. ومع ذلك، فإنه من المؤكد افتراض أنه لا يمكن لاقتصاد ما أن ينمو أكثر، لكن هناك شيء آخر يمكن التكهن به يتعلق بانقراض نظام العلاقات الاجتماعية الذي يقوم عليه واستبداله بنظام آخر. شعر ريكاردو أن مسألة الندرة ستؤدي إلى تفاقم الصراع الاجتماعي، لكنه كان بعيدًا عن الاعتقاد بأن إيجاد نقيض للنظام القائم كان ممكنًا.

يتطلب التفكير في نهاية موجبات بقاء النظام الاقتصادي والاجتماعي أولاً وقبل كل شيء وعيًا بوجود مثل هذا النظام. وهذه ليست حقيقة تافهة. فهي تستلزم بعض الوعي حول الزمان والمكان بحيث يمكن إجراء مقارنات مع أنظمة أخرى في الماضي وفي الحاضر. يبين لنا التاريخ أن مثل هذا الوعي يتطور عادة في أوقات التغييرات الكبيرة. حين يعيش الناس نفس الروتين كل يوم، ولا يحدث تجديد كبير في بيئتهم، فإنه من السهل أن يقودهم ذلك إلى الإيمان بأنهم يعيشون في عالم لا يتحرك. ولكن في بعض المنعطفات المهمة في تاريخ البشرية يبدو أن الزمن يتسارع، كما هو الحال مع الثورة الفرنسية أو الثورة الصناعية. وقد اهتم علماء اجتماع معروفون جدًا مثل بيير بورديو في هذا الاختلاف في التصورات بل إن المؤرخ الفكري راينهارت كوسليك صاغ مصطلحًا محددًا لوصف الإحساس الجديد بالزمن الذي جلبته الحداثة. في اللغة الألمانية الجميلة للغاية يطلق على هذا المصطلح Verzeitlichung، الذي يمكن أن يترجم على أنها «الفترات المؤقتة». وهكذا أمكن لألكسيس دو تكفيل أن يتحدث في كتابه النظام القديم والثورة (صدر عام 1856)، عن نظام قديم أو «سابق»، وفصل جذوره الإقطاعية بدقة لأنه شعر أن الثورة أحدثت صدمة في المجتمع الفرنسي. ولم يكن أحد يعرفه أفضل منه، لأنه كان ينتمي إلى عائلة أرستقراطية نجت بأعجوبة من المقصلة. لكن تعبير النظام القديم لم يصبح شائع الاستخدام إلا بعد أشهر

قليلة من اقتحام سجن الباستيل. في مجال الحياة الاقتصادية، كان تصور التغيير أبطأ إلى حد ما وبالنسبة للصدمة الكبرى للحداثة -الثورة الصناعية- كان التغيير هو عملية مستمرة، وليست مجرد سلسلة من الأحداث، وقد تطورت على مدى قرن من الزمان على الأقل.

كان أول من أمتلك وعيًا بنظام اقتصادي جديد هم عادة منقذو مثل هذا النظام، وكان نمط وعيهم يأخذ عادة شكل استياء منه. ومع ذلك، فإن الاقتصاديين البريطانيين لم يكونوا مناسبين جدًا لهذا الدور، لأنهم كانوا مناصري طبقتهم البرجوازية الصاعدة، التي دافعوا عن مصالحها ضد ادعاءات الطبقة الأرستقراطية وادعاءات الطبقة العاملة. لذلك يجب أن ننظر في مكان آخر. كان النقد الاجتماعي في بريطانيا في العصر الفيكتوري، يقوم به في أغلب الأحيان الأدباء، الذين كانوا كذلك منقسمين لأسباب أيديولوجية ولكن كان يجمعهم عدم ارتياحهم للأوضاع القائمة. لا يتعين على المرء حتى الانتظار لظهور تشارلز ديكنز (من يستطيع أن ينكر أن روايته أوقات عصيبة تتحدث عن الرأسمالية؟) في وقت سابق، كانت الكلمات اللاذعة لكاتب المقالات الرومانسي توماس كارلايل تهز الوجدان العام. في كتابه «إشارات العصر» (الصادر عام 1829) يشير إلى وجود صلة وثيقة بين التغيرات الجوهرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتزامنها مع إحياء فكرة التنبؤ. كانت الاضطرابات العنيفة التي يشهدها المجتمع قد أدت إلى تشظيه إلى أجزاء متعددة مع تقدم «عصر الآلة»، ولاحظ أنها تثير «الغضب المقدر» لفكرة النبوءة. وقد شبه التعصب الديني لمجموعة الألفية الإنجيلية بمذهب المتعة عند أتباع النظرية النفعية[1]. وذكر أنه لكون جون ستيوارت ميل الشاب نصير مذهب المنفعة، فهو كان لا يزال تحت تأثير جيريمي بنثام. حدثت تحولات لكلا المذهبين، لذا فإن «الهذيان العرضي للقلة، أصبح من خلال هذا الصدى الغامض، جنونًا عند الكثيرين...» فالمذهب الأول أعلن أنه سيتم فتح آخر الأختام في عام 1860[2]؛ فيما يؤكد

1- نَظَرِيَّة أَخلاقِيَّة تَنُص على أَنَّ أَفضَل سُلوك أَو تَصَرُّف هو السُلوك الَّذي يُحَقِّق الزِّيادَة القُصوَى في المَنفَعَة-م.

2- المقصود رؤيا الأختام السبعة المذكورة في الكتاب المقدس-م.

لنا المذهب الثاني أن «أعظم مبدأ للسعادة» هو بناء الجنة على الأرض، في أقصر وقت.

أما المفكران الألمانيان ماركس وإنجلز، اللذان شنا الهجوم النظري الأكثر راديكالية على الرأسمالية، فقد استقر بهما المقام في إنجلترا في 1849 بعد فترة طويلة من التنقل بين باريس وبروكسل، حيث كانا يعملان في الصحافة ويقومان بنشاط سياسي. جاءت خلفية ماركس إلى حد كبير من خلال الجدل حول جاذبية «المجتمع البورجوازي»، ذلك الجدل الذي كان مستعرًا في ألمانيا منذ زمن هيغل. وتحددت الخطوات الأساسية الأخرى لتكوينه الفكري من خلال قراءته لأعمال الاشتراكيين الطوباويين، مثل الاقتصادي السويسري سيسموندي، وكذلك إطلاعه على أفكار الاشتراكيين الفرنسيين لويس بلان وبيير جوزيف برودون، اللذين التقى بهما في باريس. حدد هؤلاء المؤلفون بعض الجوانب المهمة للنظام الرأسمالي الجديد.

لم يكن لدى هيغل والهيغليين، من الجناحين اليميني واليساري، أي فكرة عن الرأسمالية، لكن كانت لديهم نظرية عن البرجوازية. كانت مشكلتهم هي تحديد ما إذا كان التقاء القيم الألمانية مع فكرة الفردية الاقتصادية الغربية -التي كان مونتسكيو قد أطلق عليها حضارة «التجارة الناعمة»[1]- كان شيئًا جيدًا أم لا. بالتأكيد لا يمكن القول إنهم كانوا على دراية بالصناعة الحديثة. نفس الشيء ينطبق على مؤلفي القرن التاسع عشر الذين رغبوا في بناء مجتمع أفضل من خلال التجارب العملية، وبناء مجتمعات مصطنعة على نطاق صغير. وقد عرف هؤلاء الحالمين مثل تشارلز فورييه، وروبرت أوين، وهنري دي سانت سيمون، جميعًا باسم الاشتراكيين الطوباويين. كتب إنجلز بحق قائلًا: «كانوا طوباويين لأنهم لا يمكن أن يكونوا أي شيء آخر في وقت لم يكن فيه الإنتاج حتى ذلك الحين متطورًا إلا بنسبة قليلة. كان الأمر الضروري لديهم هو تصور بناء عناصر المجتمع الجديد بعقولهم، لأنه كانت داخل المجتمع القديم عناصر جديدة لم تكن واضحة بشكل عام حتى تلك اللحظة».

على النقيض من ذلك، فان سيسموندي، مُنظِّر أزمات الرأسمالية، كان هو

1- doux commerce بالفرنسية في الأصل-م.

الآخر منغمسًا بالكامل في الحداثة. وكتب في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، الصادر عام 1827: «أثبتت لي الدراسة التي أجريتها عن إنجلترا مدى صحة كتابي المبادئ الجديدة. لقد رأيت في ذلك البلد الرائع، والذي يبدو أنه يمر بتجربة رائعة لتعليم بقية العالم، كيف أن زيادة الإنتاج رافقها ازدياد في مستويات الرفاهية والسعادة». هذه «التجربة العظيمة» التي لم يكن سيسموندي قد وجد لها اسمًا بعد، يبدو أنها استندت إلى خلط كبير بين غايات الحياة الطيبة (السعادة) ووسيلة تحقيقها (الثروة)، وأن الإنجليز ضحوا في سبيل تراكم الثروة بأي هدف آخر معقول. ولذلك فإن السلام بين جميع الطبقات الاجتماعية كان مهددًا بشعور واسع النطاق بعدم الاستقرار، الذي كان أقوى عند الطبقات في أسفل السلم الاجتماعي.

لقد وجدت الأمة الإنجليزية أنه من الأجدى اقتصاديًا التخلي عن زراعة محاصيل الحبوب التي تتطلب الكثير من العمل اليدوي، وأن تسرح نصف المزارعين الذين يعيشون على الأرض؛ ووجدت أنه من المناسب اقتصاديًا أن يحلوا محل العمال العاملين على المحركات البخارية، الذين كانوا يفصلون، ثم يعاد توظيفهم، ثم يطردون من جديد، ليصبحوا عمالًا في القرى؛... ورأت أنه من الأجدى اقتصاديًا تخفيض أجور جميع العمال إلى أدنى حد ممكن يمكن من خلاله البقاء على قيد الحياة.. واكتشفت أن الأيرلنديين يكتفون بتناول البطاطا، وارتداء الملابس البالية، وكانت كل سفينة لنقل الركاب تجلب آنذاك جحافل من الأيرلنديين الذين يعملون بأجور أقل من الإنجليز، وقد أخرجوهم من جميع الوظائف. إذن ما هي ثمار تراكم الثروة؟

كل هذا يمكن العثور عليه في مؤلفات سيسموندي، بما في ذلك استخدام مصطلح «البروليتاريين» لوصف العمال الفقراء أصحاب العائلات الكبيرة الجائعة والوعي بأن الرأسمالية لا تنتج سوى الانكماش الاقتصادي والإحباط والبؤس الأخلاقي. وكان اهتمام سيسموندي الرئيسي يكمن في المفارقة التالية: لماذا كان الإنجليز يواصلون تطبيق وصفات آدم سميث الخاطئة، على الرغم من النتائج المشكوك فيها لتجربتها؟ كان كتاب المبادئ الجديدة، واحدًا من أوائل المؤلفات المناصرة لتدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي، وأراد أن يقدم النقد البناء له.

نشأت كلمة «الرأسمالية» في منتصف القرن التاسع عشر على يد لويس بلانك وبيير جوزيف برودون، وكلاهما كان له دور في الثورة الفرنسية عام 1848. وكونهما معاديين للعنف فإنهما كانا بالتالي، ملتزمين بتحقيق الاشتراكية بوسائل سلمية وكان ذلك يعني: السياسة في حالة بلانك والعمل الاقتصادي في حالة برودون. قاتل بلانك من أجل الاعتراف بالحق العالمي في العمل لموازنة الضرر الذي تلحقه الملكية الخاصة، جنبًا إلى جنب مع المنافسة، للأعضاء الأضعف في المجتمع. كان برودون يرتاب في تدخل الدولة وكان أكثر ميلًا إلى الفوضوية. لذلك تبنى فكرة نظام التبادلية. فهو يعتقد أن النظام الاقتصادي القائم على التبادلية هو فقط من يمكنه تجريد الرأسمالية من احتكار وسائل الإنتاج واحتكار البنوك للائتمان بينما، تتخلص في نفس الوقت من طغيان الدولة المالكة لوسائل الإنتاج. وبصفته عضوًا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الثانية، روج بلانك لإنشاء تعاونيات العمال الممولة من القطاع العام. من ناحية أخرى، سعى برودون إلى أن يؤسس بنفسه «بنك الشعب»، وهو اتحاد ائتماني كان عليه منح قروض بدون فوائد. وقد فشلت كلا التجربتين. وقد أدت نهاية الجمهورية الثانية على يد لويس نابليون إلى أن يزداد ماركس اقتناعًا بأن البروليتاريا لا تستطيع أن تحقق الاشتراكية بالتصالح مع البرجوازية. وكما أشار في كتابه الثامن عشر من برومير، فإن مثل هذه المحاولة لا يمكن إلا أن تنتهي بـ «مهزلة». الدرس الذي يجب تعلمه هو أنه من العبث محاولة تغيير مجرى التاريخ. فليس أمام المرء سوى أن يمتثل معه. وبمرور الوقت، سيأخذ التاريخ البروليتاريا والبورجوازية نحو تصفية حسابهما النهائي.

جون ستيوارت ميل كناقد للرأسمالية

بالمقارنة مع ماركس، كان جون ستيوارت ميل ناقدًا رؤوفًا أكثر مع الرأسمالية. بالنسبة له، كان الاقتصاد الحر مسؤولًا عن إنتاج تفاوتات مروعة في الدخول، لكن مثل هذه اللامساواة لم تكن أقل حدة في الأوقات السابقة. علاوة على ذلك، فإنها خلقت الثروات الهائلة التي شهدها المجتمع الفيكتوري (أو، على الأقل، فئاته الأكثر امتيازًا.) والرأسمالية

باختصار، كانت لديها مشاكل خطيرة ولكن كانت لها أيضًا الإمكانية لخلق الرفاهية. وهي تستحق فرصة أخرى. كان يمكن، وينبغي أن يتم إصلاحها بحيث يمكن أن تقلل التشوهات التوزيعية التي أحدثتها إلى أدنى حد. بهذه الطريقة، سيكون المجتمع بأكمله قادرًا على جني ثمارها.

تختلف مواقف ميل وماركس تبعًا لاختلاف شخصيتهما وخلفيتهما الاجتماعية وقربهما أو بعدهما عن نظام الدولة البريطاني. وكما لاحظ جون كينيث غالبريث مع لمحة من السخرية، «لم يكن ميل ثوريًا ولم تكن المكتبات تخشى من وجود كتابه المبادئ على رفوفها». كان ميل أحد أفراد النخبة الإنجليزية وكان مثل والده جيمس، مسؤولًا كبيرًا في شركة الهند الشرقية إيست إنديا. في حين كان ماركس دخيلًا على هذا المجتمع ومفكرًا مستقلًا: ولد لعائلة يهودية من الطبقة الوسطى الألمانية تحولت إلى اللوثرية، حُكم عليه بسبب تطرفه أن يعيش في المنفى مثقلًا بالديون. وكذلك، كان تعليم ميل مبنيًا على مبادئ مذهب النفعية الذي صاغه بنثام، والذي رفض فيما بعد جوانبه الأكثر ضررًا. على النقيض من ذلك، يمكن اعتبار ماركس عمليًا تلميذًا متمردًا لهيغل. على هذا النحو، فقد استبدل «الفكرة المطلقة» للسيد بالقوة الهائلة للتاريخ البشري. ومثل الهيغليين اليساريين، فقد احتفظ بالمنهج الديالكتيكي حين «أنزله من عرش» فلسفة هيغل.

على الرغم من أنه لم يكن ثوريًا، فإن ميل كان رجلاً حساسًا. وقد أصبح الشاب المتفائل الذي سخر منه كارلايل على مر السنين غير مرتاح بشكل متزايد لفلسفة بنثام الاجتماعية -فلسفة تحقيق الذات الفردية غير المهتمة إلى حد كبير بمصائر الأفراد الأقل حظًا- وبات منتبهًا أكثر من أي وقت مضى للشرور الاجتماعية في عصره. لم يعد يستطيع تحمل رياء فلسفة بنثام، التي تصر على أن تنسب الفشل والنجاح في الحياة لضعف شخصية الفرد وعيوبها الأخلاقية. لم يفوت فرصة للتنديد بحال شبه العبودية التي تعيشها البروليتاريا. كانت إصلاحاته نابعة من هذا الصراع الداخلي، ولم تكن تعني شيئًا بدون تردده وتناقضاته، لكنها مع ذلك كانت أصيلة. في الواقع، إذا كان ميل قد اعترف بمزايا الرأسمالية، فقد كان موقنًا من حقيقة أن ذلك النظام، كان غير مقبول. وكما كتب في عام 1852 وكرر في الإصدارات اللاحقة من

كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي: «إذا... كان هناك اختيار بين الشيوعية بكل فرصها، وحالة المجتمع الراهنة بكل معاناتها وظلمها. وإذا كانت مؤسسة الملكية الخاصة موجودة بالضرورة نتيجة لذلك، بحيث إن إنتاج العمل يتم تقسيمه في الغالب كما نراه الآن بنسبة عكسية إلى العمل...؛ وإذا كان الخيار بينها وبين الشيوعية، فإن كل الصعوبات، التي سترافق الشيوعية كبيرة كانت أم صغيرة ستكون مجرد قبض ريح». ومع ذلك، كان متعجلًا في إضافة ما يلي: «ولكن لجعل المقارنة قابلة للتطبيق، يجب أن نقارن الشيوعية في أفضل حالاتها، مع نظام الملكية الفردية، لا كما هي، ولكن كما يمكن صنعها».

والفصل الذي أُخذت منه هذه الاقتباسات، «عن الملكية» معروف بأنه واحد من أكثر كتابات ميل التي كانت تعذبه. فمنذ الطبعة الأولى في عام 1848 إلى السابعة في عام 1871، خضع للعديد من المراجعات وإعادة الكتابة. التغيير الأبرز في لهجته (على الرغم من عدم وجود آثار جوهرية لذلك) حدث في الطبعة الثالثة عام 1852. كان التغيير راجعًا في جانب منه، كما يشرح ميل في سيرته الذاتية، إلى دراسة أعمق للقضية، وفي جانب آخر إلى المزاج السياسي الجديد الذي ظهر في أعقاب الأحداث الفرنسية عام 1848. فهو يتوقع حينها أن تكون قراءته «أكثر انفتاحًا على استقبال المستجدات في الرأي». حتى ذلك الحين، كان رافضًا الحديث عن «الشيوعية». فقد اعتبرها غير عملية في مجتمع معاصر، حيث إنها تقمع الحوافز التي تدفع الناس إلى الإنتاج والاهتمام بجودة ما ينتجون. الشيوعية أيضًا بدت له غير مرغوب بها. فمن شأنها أن تجعل الأغنياء أفقر من دون أن تجعل الفقراء أكثر ثراءً، ومن شأنها وعلى المدى الطويل أن تؤدي إلى انحطاط في مستويات الجودة الأخلاقية. ومن ناحية أخرى فإنه منذ عام 1852 فصاعدًا، أوضح أن شكوكه لم تكن كذلك نابعة من عدم الثقة المطلق في إمكانيات مثل هذا النظام. لقد رفض المفاهيم المسبقة الأكثر شيوعًا حول هذا الموضوع. لم يكن صحيحًا، كما قال، أن الشيوعية ستشجع على الكسل والانتهازية. ولن تؤمن لقمة العيش لكل أسرة وتؤدي بالضرورة إلى الإنجاب غير المسؤول والنمو السكاني غير المنضبط. حتى المشكلة الصعبة في كيفية توزيع عبء العمل بين أفراد المجتمع ورؤية أن الوظائف والمهارات كانت مختلفة

وغير قابلة للمقارنة بسهولة، يمكن التغلب عليها من خلال «الذكاء البشري، الذي يسترشد بإحساس العدل». الحجة الحاسمة لرفض الشيوعية وتفضيل الرأسمالية التي يتم إصلاحها هي أخلاقية بطبيعتها وكان لا بد من أن يجري ذلك مع الحفاظ على حرية الإنسان. ولاحظ ميل «بعد تأمين الحد الأدنى من وسائل العيش، فإن الرغبة في الحرية ستزداد بدلاً من انخفاض شدتها». كان من المستحيل أن تعرف مسبقًا «إلى أي مدى يتم الحفاظ على هذه الخاصية ويمكن العثور عليها متوافقة مع التنظيم الشيوعي للمجتمع».

لكن ماذا عنت الشيوعية لميل؟ لقد كان غامضًا إلى حد ما في هذه المسألة. كان يبدو أن التميز بين «الشيوعية» و«الاشتراكية» يكمن في المدى الذي تذهبان إليه في السعي وراء تحقيق المساواة عن طريق إعادة توزيع الثروة. على سبيل المثال، دعا ميل كلًا من أوين الطوباوي -الذي أسس مجتمعًا طوباويًا دعاه نيو هارموني في ولاية انديانا- وبلانك البراغماتي بالشيوعيين متهمًا بلانك بأنه كان يعظ الآخرين بشعار «من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته». وفي الفصول غير المنتهية عن الاشتراكية، المكتوبة حوالي عام 1869، أعاد تأهيل أوين إلى حد ما لكنه استمر في توبيخ بلانك لكونه على استعداد لتدمير النظام الحالي وخلق الفوضى «على أمل أن ينشأ من الفوضى عالم أفضل». في المقابل، وصف بالاشتراكيين أولئك الذين قبلوا ببعض اللامساواة طالما أنها لم تنتج عن الصدفة بل من الجدارة، أو لأن ذلك كان السعر الذي يجب دفعه مقابل الحصول على خير أكبر. وفي المقارنة بين البدائل الراديكالية ومسار الاعتدال، من الواضح أن ميل فضل الأخير. وقد لاحظ مرة أخرى بعد 1852 كيف أن «كلمة اشتراكية. باتت الآن، تستخدم في القارة بمعنى أكبر»، وليس للإشارة إلى «الإلغاء الكامل للملكية الخاصة» ولكن بالأحرى حيازة وسائل الملكية من قبل المجتمعات والجمعيات. إذًا أين يكمن تعاطف ميل؟ لقد تحول مديحه لأفكار سان سيمون التي لم تعد صالحة بإقرار الجميع، وفوق كل ذلك، إلى الفوريورية[1] وتجارب مجتمعاتها الفوضوية الصغيرة الحجم.

1- مجموعة منهجية من المعتقدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تبناها لأول مرة المفكر الفرنسي تشارلز فورييه.-م.

قد يتساءل المرء لماذا يمكن لرجل بمثل ذكاء ميل الاعتماد على تطبيق الأفكار التي لم يتردد الآخرون في وصفها بالغريبة. كان الجواب لأنها لم تشكك في الملكية الخاصة، ولم تعارض الفردية - بل على العكس، لقد روجت للطموح وكافأت الجدارة. والأمر الأكثر أهمية أنها لم تهدد بتغيير نظام الدولة. وقد كان ذلك واضحًا بشكل جلي في كتابه فصول عن الاشتراكية الذي أكد فيه على خطورة احتمال أن يسيطر الاشتراكيون على الدولة ويقوموا بتغيير النظام الاجتماعي وتوجيه الاقتصاد. يبدو من المفارقة أن ميل كشف عند اقتراب أواخر سني حياته، أنه كان يعتقد أن المدينة الفاضلة (phalanstères بالفرنسية في الأصل) التي أسسها تشارلز فورييه (والتي كانت تضم مجموعات بشرية مكتفية ذاتيًا) هي وسيلة قادرة على الحياة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي. وأوضح أن فورييه كان رائدًا في السير في الطريق الذي «يتمتع بميزة كبيرة يمكن الشروع فيه بشكل تدريجي، ويمكن أن يثبت قدراته عن طريق التجربة. ويمكن تجربته أولاً على مجموعة مختارة من البشر وتوسيعه إلى الآخرين حسب ما يسمح تعليمهم وتربيتهم. فلا يحتاج، ولا يمكنه حسب الترتيب الطبيعي للأشياء أن يصبح محركًا للتدمير حتى يظهر أنه قادر على أن يكون أيضًا وسيلة لإعادة البناء».

في النهاية، بعد رفضه الاستماع إلى الاشتراكيين الراديكاليين وبدأ يصغي إلى أتباع فورييه غير المؤذين، خلص ميل إلى أنه من الأفضل الحفاظ على الرأسمالية وتحسينها. وفوق كل هذا، جادل بالقول «إن مبدأ الملكية الخاصة لم يخضع لمحاكمة عادلة في أي بلد». كان التوزيع الحالي للملكية نتيجة «أعمال الغزو والعنف» التي ارتكبت منذ عدة قرون - وهي الأطروحة القريبة بشكل مدهش من فكرة ماركس عن التراكم البدائي. لكن كان هناك نظام ملكية آخر كان قابلاً للتطبيق، وهو نظام غير قائم على القوة أو الامتياز ولكن على المزايا الفردية والاجتهاد. وأن تبنيه سيضع حداً لنمو اللامساواة. يبدو أن ميل يشير ضمنيًا إلى أن مبدأ القانون الوطني الذي بموجبه تجد الملكية الخاصة ما يبررها في العمل، على النحو الذي طرحه جون لوك، بقي صيغة فارغة. ومن أجل وضعه في الممارسة العملية، هناك حاجة لتكافؤ الفرص. والأدوات الرئيسية لتحقيق ذلك كانت فرض الضرائب على الثروة

الموروثة وإشاعة التعليم وهذه الحجة ستتكرر مرارًا وتكرارًا في القرن العشرين. وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كان أبرز من أعاد اكتشافها رالف دارندورف. والمشكلة بهذه الطريقة في التفكير، التي يمكن تسميتها بالليبرالية الاجتماعية، هو أن مسألة تكافوء الفرص، على عكس تكافوء النتائج[1]، تكون غامضة وربما تعد مفهومًا خياليًا. حتى في أفضل البلدان، حيث يتمتع الأفراد بفرص متساوية في الحصول على التعليم، لم يكن التميز موجودًا، وأي اختلافات في الخلفية العائلية كانت تعتبر غير ذي صلة، فالتوزيع غير المتكافئ للذكاء عند الولادة لا يمكن تغييره.

بالنظر إلى اقتناع ميل بإمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل دولة ليبرالية لا تتدخل كثيرًا في المبادرات الفردية، فإنه رأى في مجيء «الدولة المستقرة» فرصة رائعة لتحقيق هذه المثل العليا.

عالم بلا صخب

عندما نشر جون ستيوارت ميل كتابه المبادئ، حوالي منتصف القرن التاسع عشر، شعر أن عصر التقدم المادي غير المسبوق الذي تزامن مع الثورة الصناعية قد بلغ ذروته. ترك هذا التقدم مشكلة خطيرة تتعلق بالتوزيع من دون حل، على الرغم من أنها كانت واضحة وضوح الشمس. كانت الثروة تتسع، وأعداد السكان تتزايد، والتقنيات تتطور. لكن علاوة على ذلك، كان لديه إيمان ثابت بقدرة الإنسان على تحسين ظروف حياته، وهو الإيمان الذي تشاركه مع معاصره وصديقه بالمراسلة أوغست كونت، على الرغم من أن وجهات نظرهما الفلسفية كانت متباعدة في نواح كثيرة أخرى.

ومع ذلك، كان ميل بعيدًا عن الاعتقاد بأن نمو الثروة يمكن أن يستمر إلى الأبد. يبدو أنه كان بهذا المعنى، أقل حداثة من كثيرين آخرين جاءوا من بعده وتغنّوا بمستقبل أكثر رخاء من أي وقت مضى، أي تنبأوا بنمو اقتصادي مستدام. أو ربما كان أكثر حداثة منهم، منذ أن تم الطعن في هذا اليقين

1- غالبًا ما يُعد هذا المفهوم نقيضًا لمصطلح تكافؤ الفرص، ويصف الحالة التي يتساوى فيها الأفراد تقريبًا في الثروة والدخل أو ظروف الحياة الاقتصادية العامة–م.

بشكل منتظم على مدار الخمسين سنة الماضية. في الواقع، استمر ميل في القول إن هذا التقدم الاقتصادي مقُدّر له أن ينتهي بـ «حالة ثبات لرأس المال وللثروة». لن يكون الأمر مسألة تراجع أو نكوص، بل فقط سنشهد التباطؤ التدريجي للنمو، كما نسميه اليوم، حتى تصل الثروة إلى الحد الأقصى. ومع ذلك فإن هذا الحد سيكون متوافقًا مع مستويات المعيشة المرتفعة بشكل معقول، وستكون أعلى بكثير من من تلك التي تمت تجربتها قبل التصنيع.

هنا يكمن الاختلاف الرئيسي بين «الحالة الثابتة» التي تصورها ميل وتلك التي حدسها الكتاب الأوائل في مجال الاقتصاد السياسي، مثل سميث وريكاردو ومالتوس. فقد اعتقد مالتوس أنه ليس الركود فقط ولكن حتى التراجع الاقتصادي كان ملموس الإمكانية، وبالتالي تمنى أن تدوم «الدولة التقدمية» أطول فترة ممكنة. لكنه استسلم تمامًا لحقيقة أن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال ستؤدي في النهاية إلى انخفاض الأرباح، مما يتسبب في انخفاض الاستثمار. ومن جانبه، فإن مالتوس، الذي كان يرى اتجاهات سكانية تنبثق من النظام السكاني لعصر ما قبل الصناعة، كان يخشى من خطرين متزامنين، أحدهما قديم والآخر جديد — الزيادة السكانية ونقص الاستهلاك. وكان ريكاردو يتمسك بالرأي القائل إنه في مثل هذه الحالة من الموارد المحدودة وتزايد السكان، فإن زيادة الأجور ستؤدي حتمًا إلى تآكل الأرباح، مما يؤدي إلى توقف في زيادة النمو.

كان ميل متحرراً إلى حد كبير من هذه المخاوف. في ذروة العصر الفيكتوري، بدا أنه من غير الوارد أن تتراجع مستويات المعيشة إلى فترة ما قبل الثورة الصناعية. فقد حدث توازن جديد بين السكان والموارد في بلد كان أكثر ثراء واكتظاظًا بالسكان من أي وقت مضى. مع أن هذا البلد كان مضطربًا بسبب التعايش بين الثراء المفرط والفقر المدقع ومن خلال تدمير الطبيعة والتضحية بها على مذبح الإنتاج الآلي وتدهور حياة الإنسان. فروايات ديكنز، تصور لنا الجهل والعوز اللذين يجولان في شوارع الأحياء الفقيرة البريطانية. حيث كانا في كل مكان. وقد أقّر ميل أن النمو الصناعي «قد يكون مرحلة ضرورية في تقدم الحضارة»، ويتعين على كل أمة المرور به لكنه كان يعتقد أنه في بريطانيا، على الأقل، كانت هذه المرحلة على وشك

أن تنتهي. قد يتأخر ظهور «الحالة الثابتة»، ولكن لا يمكن تجنبها. ومن ثم فهو يتساءل: «متى تتوقف العملية، وفي أي حالة نتوقع أن تترك البشرية؟» وهو لم يطرح هذا السؤال في الملخص. وبعبارة أخرى، لم يتعامل مع استنفاد التقدم المادي كمشكلة فنية ولكن تعامل معه بدلاً من ذلك كمشكلة وثيقة الصلة بـ مصير الرأسمالية.

«أنا أكتفي بالاستمتاع بالعالم بدون ضوضاء؛ لا أبغي سوى أن أعيش حياة يمكن أن تغتفر، وألا يمثل هذا الأمر عبئًا على نفسي وعلى أي شخص آخر». هكذا كتب ميشيل دي مونتين في كتابه مقالات. كانت هذه أيضًا حالة ميل الذهنية قبل توقعه «الحالة المستقرة». بعد التفكير في حتميتها، أوضح أن الحالة المستقرة لا ينبغي أن تكون مخيفة بل يجب أن تكون موضع ترحيب بمستوى معين: «أعترف أنني لست مفتونًا بالحالة المثالية للحياة التي يعتنقها أولئك الذين يعتقدون أن الحالة الطبيعية للبشر هي الكفاح من أجل التقدم. وأن دوس بعضنا كعوب بعض وسحقها، ودفعها، والسير فوقها، وهو ما يشكل النمط الحالي من الحياة الاجتماعية، هي أكثر الأشياء المرغوبة في النوع البشري، وما عداها ليس سوى الأعراض البغيضة لواحدة من مراحل التقدم الصناعي».

ستمثل حالة الثبات «تحسنًا كبيرًا جدًا» في حالة الأمور حاليًا. فالاقتصاد المتقدم، كما يعتقد ميل، لا يمكن أن يتوسع خارج حدوده المادية. لكن ذلك لا يحتاج إلى مزيد من النمو، لأنه قادر بالفعل على توفير ثروة كافية لتلبية احتياجات المجتمع بأسره. ولكي يحدث هذا، لا بد من استيفاء شرطين. الأول هو أن يتعلم الرجال والنساء كيفية الإنجاب بمسؤولية لضمان التوازن بين مجموع السكان والثروة (هنا كان ميل يتوقع شيئًا ما، سيحدث بالفعل في كل مكان تقريبًا في الغرب بحلول منتصف القرن العشرين). الشرط الثاني والأكثر أهمية هو وجوب أن لا يتم إعادة توزيع الثروة – بشكل عشوائي، ولكن على أساس معايير العدالة: يجب أن يحصل كل فرد على نفس الفرص في الحياة. هنا، مرة أخرى، نواجه تكافؤ الفرص. وعندما يتم استيفاء كلا الشرطين، «سوف يعرض المجتمع هذه الميزات الرائدة: مجموعة من العمال ذوي الأجر الجيد والأثرياء؛ وإن كانت ليست ثروات طائلة ما عدا

ما تم كسبه وتراكمه خلال سنوات العمر. ولكن عددهم أكبر بكثير من عدد الأشخاص في الوقت الحالي، ولن يكونوا معفيين فقط من الأعمال الخشنة، بل يتمتعون براحة كافية، جسدية وعقلية، من الأعمال الميكانيكية ليكرسوا أنفسهم للتمتع بنِعم الحياة بحرية».

عادت القضية إلى نقطة البداية، لكن آمال ميل تجاوزت ذلك. فقد تصور الوضع الذي كان يأمل أن تؤدي إليه الحالة الثابتة بكونه «ذلك الذي لا يكون فيه أحد فقيرًا ولا يرغب فيه أحد أن يكون أكثر ثراءً، وليس لديه أي سبب للخوف من أن يتراجع للوراء، من خلال جهود الآخرين لدفع أنفسهم إلى الأمام». وهذا يعني أيضًا أنه كان في باله تغيير في مجال القيم. في الحقيقة، فإن ميل لم يعتبر «الصراع من أجل الثروات» في المجتمع الفيكتوري إلا استمرارًا «للصراع الحربي» الأكثر بدائية بوسائل أخرى. لقد كانت خطوة صغيرة إلى الأمام ولكن لا يزال المرء مثقلًا بالتراث البربري. لم يكن المقصود من عملية التغيير النفسي التي تسير بموازاة عملية تحقيق النضج الاقتصادي مجرد عملية للتكيف مع ظروف مادية أفضل، ولكن كنتاج تقدم أخلاقي مستقل بذاته، وإن كان متفقًا عليه. وهكذا، فهم ميل التقدم على أنه الإنجاز المتقدم «لأفضل حالة للطبيعة البشرية».

عرف ميل أن الحالة الثابتة لن تتجسد بالضرورة في أي وقت قريب. حتى إن اقتصادًا متطورًا بالكامل مثل ذلك الخاص ببريطانيا لا يزال لديه بعض الهامش لمزيد من التوسع. ومع ذلك، فقد تمنى أن تكون الأمة حكيمة بما يكفي لاتخاذ خطوة إلى الوراء قبل أن تجبرعلى القيام بذلك. وأكد في هذا السياق الخطر الوشيك الآخر الذي يواجهه المجتمع الفيكتوري - وهو التهديد البيئي. وهو لم ير أي سبب لوجوب أن تكون زيادة الكثافة السكانية مرغوبًا بها على حساب البيئة الطبيعية. وقد اعتقد أيضًا أن التدهور البيئي له تأثير سلبي على النفس البشرية. وقد أشار إلى أنه «ليس من الجيد أن يبقى الإنسان بحكم الضرورة ملازمًا لأبناء جنسه في جميع الأوقات»، وأضاف «أن العالم الذي تُستأصل منه العزلة، هو نموذج لعالم فقير للغاية». فالبشر بحاجة لرفع مستوى تفكيرهم، إلى لحظات من التأمل الهادئ «للجمال الطبيعي وعظمة الحياة». ومضى إلى إعلان تحذير يبدو، للوهلة

الأولى، نبوءة حقيقية بإدراك متأخر: «ولا يوجد الكثير من الرضا في تأمل العالم مع عدم ترك أي شيء للنشاط التلقائي للطبيعة؛ مع كل رود[1] من الأرض يخصص للزراعة.. ومع كل مخلفات يمكن تحويلها إلى سماد أو مراع طبيعية حرثت، ومع كل بهيمة أو طير لا يتم تدجينه لاستخدام الإنسان، وتتم إبادته لأنها تنافسه على الطعام، وكل سياج شجيري أو شجرة زائدة عن الحاجة يتم استئصالها، مما يجعل بالكاد وجود مكان يمكن أن تنمو فيه شجيرة أو زهرة برية».

إذا لم تستدعِ حالة الثبات نهاية عملية تقدم الحضارة ولا ازدهار الإنسان، فإنها في نفس الوقت مستقلة عن مسار التقدم التكنولوجي. مثل هذا التقدم المتحرر من القيود التي يفرضها السعي وراء النمو الاقتصادي سيوجه نحو نهاية نبيلة، وهي تقصير ساعات العمل وتخفيف الآلام اليومية للبشر، وخاصة أفراد الطبقة العاملة.

تلخيصًا لكل ما ذكر، لم يرغب ميل في القضاء على نظام الملكية الخاصة، لكنه رغب في تقييده تحت عنوان العدالة بين الأجيال. واعتبر، علاوة على ذلك، أن الوقت المناسب لتحقيق ذلك سيحلّ عندما يستنفد كلّ من الدافع والاحتمالات المادية لتراكم رأس المال. صحيح أن ميل لم يستخدم مصطلح «الرأسمالية» قط ربما لأن فيه الكثير من التجريد بالنسبة لمؤلف بريطاني. ومع ذلك فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان هذا النظام الذي لا يواضب على بقاء الملكية الخاصة، بل وتوقف فيه تراكم رأس المال، يمكن تسميته بالرأسمالي.

ماركس الشاب: التاريخ بوصفه صراعًا طبقيًا

سبقت أطروحة ماركس حول نهاية الرأسمالية كتابه الرائع، رأس المال، وتلت مباشرة فلسفته عن التاريخ. في مقدمة كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (1859)، جادل بأن محرك التاريخ هو العلاقة الدياليكتيكية بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. عندما تصل القوى المنتجة إلى مستوى

1- مقياس للأراضي-م.

معين من التطور، فإنها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة، أي، مع علاقات الملكية المحددة التي تعمل في إطارها. ويستطرد ماركس قائلًا «من خلال أشكال تطوير القوى المنتجة تتحول هذه العلاقات إلى أغلال لها. ثم يبدأ عصر الثورة الاجتماعية». إذن فإن التغيير يبدأ هناك أولاً، وينشأ في «الأساس الاقتصادي» أو في «قاعدة» المجتمع، لينعكس في وقت لاحق على مستوى أعلى ويقوم بتغيير «البناء الفوقي» الذي يشمل الحياة السياسية والثقافية والفكرية والدينية.

استخدم ماركس هذا النموذج لشرح الانتقال من نمط الإنتاج القديم والمجتمع القائم على العبودية إلى النظام الإقطاعي ومن الإقطاعية إلى النظام البرجوازي والرأسمالي الذي كان سائدًا في عصره. في الوقت نفسه، أعلن أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي قد أطلق العنان بالفعل للقوى المضادة المقدر لها أن تطيح به. ومع ذلك وبالمقارنة بما سبق من تحولات، فإن نهاية الرأسمالية ستمثل انفصالاً غير مسبوق: وستخلق الظروف لـ «الحل» النهائي للتناقضات التي اتسمت بها «عصور ما قبل التاريخ للمجتمع البشري».

في البيان الشيوعي (1848)، كان ماركس وإنجلز قد رسما هذه الصورة، وإن كان بطريقة أقل تفصيلاً. لقد أكدا أن البرجوازية، الطبقة الحاكمة الجديدة، كانت كذلك على وشك الإطاحة بها على يد البروليتاريا لأنها لم تكن قادرة على السيطرة على آلة الإنتاج والتبادل العملاقة التي حركتها. كانت علاقات الإنتاج البرجوازية قد عفا عليها الزمن في مواجهة القدرة الإنتاجية التي كانت تتوسع بشكل يفوق أي توقعات. وقد تجلى ذلك من خلال الأزمات الاقتصادية التي أعقبت بعضها بعضًا مرارًا وتكرارًا خلال العقود القليلة الماضية: وكتب ماركس وإنجلز يقولان: «في هذه الأزمات»، «كان هناك تفشٍ لوباء كان يبدو في جميع العصور السابقة عبثيًا – وهو وباء فائض الإنتاج». إذن، فقد سعت البرجوازية إلى إحباط تمرد القوى المنتجة بطرق متعددة. اعتمادًا على الظروف، وكان يتم ذلك إما باحتواء القدرة الإنتاجية أو بغزو أسواق جديدة أو مرة أخرى بتكثيف استغلال الأسواق القديمة. لكن جميع هذه الاستراتيجيات أثبتت أنها تأتي بنتائج عكسية، «مما أدى إلى تمهيد الطريق لأزمات أكثر اتساعًا وتدميرًا».

ولن تسقط الرأسمالية فقط بنفس السلاح التي قتلت به الإقطاع ذات يوم فحسب. بل ستموت على يد الفاعل الذي خلقته بنفسها. وهذا الفاعل هو البروليتاريا، وهي الطبقة الاجتماعية التي لم تكن موجودة قبل انفصال العمال عن وسائل الإنتاج وتحويلهم إلى «ملحقات» لهذا الجهاز. كان حجم البروليتاريا يتزايد بسرعة نتيجة للنمو الصناعي وكذلك بسبب تدهور حال أفراد الطبقات الوسطى (صغار التجار، وأصحاب الحرف اليدوية والفلاحون، وما إلى ذلك)، الذين طغت عليهم منافسة الرأسماليين الأقوياء ونمذجة الإنتاج. أدى ظهور هذه البروليتاريا الكبرى، التي توحد أفرادها بسبب ظروفهم المعيشية البائسة، إلى تسهيل تطور الوعي الطبقي وتشكيل النقابات. اضطرت البرجوازية لتزويدهم بالتعليم، الذي سيحصلون من خلاله على أسلحة إضافية للمضي بكفاحهم إلى الأمام. وهكذا مثلت البروليتاريا، «الطبقة الثورية» الجديدة. لكن على عكس الحركات الثورية التي سبقتها، والتي كانت «حركات أقلية أو تعمل لمصلحة الأقلية»، فإن الحركة البروليتارية كانت «حركة الأغلبية في مصلحة الأغلبية». هذه الحقيقة، كما أوضح ماركس في كتابه رأس المال، كانت ذات أهمية كبيرة في التنبؤ بمدة الثورة القادمة. فإلغاء ملكية الرأسماليين وتحويلها إلى «ملكية اجتماعية» ستكون عملية أقصر كثيرًا مقارنة بالعملية التي أدت إلى توحيد الملكيات الصغيرة القائمة على أساس العمل الشخصي وتحويلها إلى ملكيات رأسمالية: «في الحالة الأولى، كانت لدينا مصادرة لملكية جماهير الشعب من قبل عدد قليل من المغتصبين؛ وفي الثانية لدينا مصادرة لملكية عدد قليل من المغتصبين من قبل جماهير الشعب».

ماركس يعيد صياغة أطروحته

ظهرت في خاتمة المطاف معالجة ناضجة لنبوءة نهاية الرأسمالية في الجزء الأول من كتاب رأس المال (1867)، وبلغت ذروتها في الفصل الثاني والثلاثين، في موضوع الاتجاه التاريخي لتراكم رأس المال. وكانت المقدمة لذلك هو «القانون العام» المطروح في الفصل الخامس والعشرين، والذي بموجبه يسير تطوير رأس المال جنبًا إلى جنب مع تدهور الظروف المعيشية للبروليتاريا.

بالنسبة لماركس، تقوم الرأسمالية على الاستغلال. فمن خلال فصل العمال عن وسائل الإنتاج وعن نتاج عملهم، فإن الرأسمالي يستولي على جزء من القيمة التي يقومون بإنتاجها وهو ما يسمى - «فائض القيمة». هناك طريقة أخرى لصياغة الأمر وهي أن العمال يتقاضون رواتب منخفضة، لأن أجورهم لا تتناسب مع كمية العمالة المعروضة. يبحث الرأسماليون دائمًا عن طرق لزيادة فائض القيمة، وعلاوة على ذلك، فإن تلك الطرق تخضع لضغوط المنافسة. كلا السببين يؤديان إلى تكثيف في استخدام الآلات في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المكننة في إجمالي رأس المال وزيادة البطالة. ومع ذلك، تحدث منافسة لا هوادة فيها، تجعل المستغلين من بين ضحاياها أيضًا. فعدد متزايد من أصحاب المشاريع الصغيرة يستسلمون ويعانون من نفس مصير العمال المأجورين. يزيد النمو الطبيعي للسكان من حجم «الجيش الاحتياطي الصناعي» من العاطلين عن العمل. والجيش الاحتياطي هو نتاج التراكم الرأسمالي، لكنه في الوقت نفسه يفي باحتياجاته، حيث يوفر للنظام «كتلة من الموارد البشرية جاهزة دائمًا للاستغلال».

ضمن هذه الديناميكية الشاملة، تنبثق ظاهرتان ذاتا صلة على وجه الخصوص. الأولى، وهي التي يسميها ماركس «مركزة رأس المال»، بسبب القوة المتعاظمة للمنافسة والائتمان. ففي اقتصاد السوق، يتعين على الشركات أن تنمو على نطاق واسع لتمويل أنشطتها، وملاحقة الابتكارات التكنولوجية، واحتواء التكاليف والأسعار، والظاهرة الثانية هي جعل البروليتاريا تعيش في حالة من البؤس، وهو مفهوم بدا أنه يعني في البيان الشيوعي الإفقار الفعلي للطبقات العاملة. في كتابه رأس المال، أوضح ماركس أن «تراكم البؤس» هذا هو النظير لتراكم رأس المال، ولم يكن يُقصد به الإفقار المطلق، أو حتى بالضرورة تدهور ظروفهم المادية، ولكنه نتج بشكل رئيسي عن «معاناة الكد، والعبودية، والجهل، والوحشية، والتدهور العقلي»، وهي جميعها منتجات الاغتراب. وكتب يقول: «مع تراكم رأس المال»، «لا بد أن يزداد سوء حال الكثير من العمال، سواء كان أجرهم مرتفعًا أو منخفضًا».

في هذه المرحلة، تتوافق نظرية القيمة لماركس وتحليله لتراكم رأس

المال مع فلسفته المادية التاريخية. وتمامًا كما تم تقويض جميع أنماط الإنتاج السابقة بواسطة القوى المنتجة التي تطورت داخلها، فإن الرأسمالية أيضًا تطور نقيضها داخلها. وتكمن بذور تدميرها الذاتي في ميزة نزع الملكية التي تتسم بها. هذه الميزة التي مكنتها ذات مرة من تأسيس نفسها عن طريق تجريد العامل من وسائل الإنتاج ستنقلب ضدها على المدى الطويل. ومثلما أنتجت الرأسمالية الناشئة نفي الملكية الخاصة الفردية، فإن الرأسمالية الناضجة تنتج نفي الملكية الخاصة لرأس المال. هذا لا يعني، مع ذلك، أن سقوطها سوف يعيد التاريخ إلى حقبة ما قبل الرأسمالية وما بعد الإقطاع. فقانون «نفي النفي» لن يعيد الملكية الخاصة القائمة على أساس العمل ولكن سيؤدي بدلاً من ذلك إلى التغلب النهائي على أي شكل من أشكال الملكية الخاصة.

متى سيحدث هذا؟ لم يقدم ماركس التواريخ الفعلية لذلك، ولكنه قدم إشارة دقيقة لتعاقب الشروط المسبقة الضرورية. كان على تعميم الإنتاج اجتماعيًا أن يصل إلى هذه الكتلة الحرجة التي تجعل التناقض بين الإنتاج الاجتماعي للثروة وتملكه الخاص لا مناص منه وكامنًا في النظام الرأسمالي. فزيادة حجم الإنتاج والتقسيم المتقدم للعمل، واستخدام المكننة المعقدة ذات التكاليف الثابتة العالية، وضرورة استخدام الابتكارات التكنولوجية – كل هذا كان يقود نحو مركزية وسائل الإنتاج وتنظيم العمل على أساس التعاون. والحاجة إلى استيعاب الإنتاج المتزايد في نظام يتسم بكون أزمات فائض الإنتاج كامنة فيه دائمًا، كانت تتقدم في نفس الاتجاه. دفع هذا الإدراك ماركس للتنبؤ بحدوث «تداخل بين جميع الشعوب في شبكة السوق العالمية» وعولمة النظام الرأسمالي.

وكان من شأن مركزية رأس المال، التي تمثل «القانون المتأصل» الحقيقي الخاص بالإنتاج الرأسمالي، أن يشعل شرارة معركة الكفاح بين الرأسماليين من أجل البقاء. وبما أن «أحد الرأسماليين يقتل دائمًا الكثير»، فإن ما سيحدث في نهاية المطاف أنه سيفلس معظمهم ويصبحون بروليتاريين. ومن الواضح أن النظام الذي فيه إمكانات إنتاجية هائلة ويتعايش مع عدد هائل من الأشخاص المحرومين من الشراء لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة.

ومع ذلك، فإن الأزمة الأخيرة بالنسبة لماركس، لا تتبعها ميكانيكيًا عدم المساواة أو عدم توازن السوق، مهما كانت هذه المشاكل شديدة. فهي سوف تظهر إلى الوجود البروليتاريا كفرع نشط يتمتع بالوعي الطبقي. وستنمو البروليتاريا، المنبثقة نتيجة مشاركتها في الإنتاج الرأسمالي، لتصبح قوة «منضبطة وموحدة ومنظمة» وفي النهاية متمردة ضد منطق استخراج فائض القيمة. وبالتالي تحقق المصير المقدر لها، أي تفكيك علاقات الإنتاج الرأسمالي. كما تشير الفقرة الأكثر شهرة في الفصل الثاني والثلاثين: «وفي النهاية تصل مركزة وسائل الإنتاج واجتماعية العمل إلى نقطة يصبحان فيها غير منسجمين مع غلافهما الرأسمالي. فينفجر هذا الغلاف وينهار. ويدق ناقوس الموت بالنسبة للملكية الخاصة الرأسمالية. ويتم تجريد المالكين من ملكيتهم».

هل انخفضت الأرباح؟

في هذا الإطار الواسع يجب أن نضع أطروحة ماركس حول ميل معدل الربح إلى الانخفاض، كما هو موضح في الجزء الثالث من رأس المال الذي صدر بعد وفاته. فقد استسلم كثيرون لإغراء اختزال ماركس بهذه الصيغة. التي يتم التعبير عنها أحيانًا بطريقة بسيطة من خلال المصطلحات الجبرية، فقد أصبحت بمنزلة المعادلة المميزة للاقتصاد الماركسي[1]، أو حتى اختصارًا لعبارة «مبادئ الماركسية». لا شيء يمكن أن يكون أكثر تضليلًا من ذلك كله. فهذه الفرضية النموذجية لا تمثل سوى نتيجة طبيعية للنبوءة. ولا تشير إلى الحدس الأصلي لماركس، على الرغم من أنه كان يحوم في رأسه منذ التصور الأولي لنقده للاقتصاد السياسي في المخطوطة المعروفة بغرندريسه Grundrisse التي كتبها في عامي 1857 و1858، في الواقع فإن الفكرة جاءت مباشرة من سميث وريكاردو. ولكن في حين أن تكهناتهما قد تكون بسيطة، فإن تفسيراتهما للأسباب تباعدت. كان سميث يعتقد أن

1- يشبهها الكاتب بالمعادلة الشهيرة E = mc2 الخاصة بتكافؤ الكتلة والطاقة التي تعتبر المعادلة المميزة للنظرية النسبية-م.

ميل الأرباح إلى الانخفاض هو النتيجة الحتمية لعملية المنافسة في اقتصاد السوق الحديث. أما ريكاردو، فعلى خلاف ذلك ألقى باللوم على ذوي الأملاك أصحاب الدخول الثابتة في مشاكل ملاك رؤوس الأموال، وعزا ذلك إلى الحدود الطبيعية التي لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يتخطاها. من ناحية أخرى فإن معدل هبوط الربح بالنسبة لماركس، كان متعلقًا بكل هذه الأشياء، لكنه اعتمد في النهاية على مشكلة أعمق: إذ يسعى الرأسماليون لتحقيق الأرباح من خلال رأس المال المتراكم -وهم مجبرون جزئياً على فعل ذلك من خلال المنطق الداخلي للنظام- ولكن تبين أن هذه الإستراتيجية تحولت إلى عبارات تناقض بعضها بعضًا.

يترتب على نظرية القيمة لماركس أن معدل الربح يمكن أن يزداد من خلال زيادة معدل استغلال العمال (أي معدل فائض القيمة)، بينما ينخفض عند زيادة كمية الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج. ولأجل تحقيق المزيد من الأرباح وإبقاء منافسيهم في وضع حرج، يتوجب على الرأسماليين توسيع حجم شركاتهم. وسوف يقومون بذلك في البداية من خلال الاستثمار في كل من العمالة والآلات. ومع ذلك فإن حقيقة أنه يتم توظيف العمال في أسواق العمل التنافسية، ينجم عنها نتيجة غير سارة. عندما يكون الطلب على العمالة أعلى، فإن الجيش الاحتياطي من العاطلين عن العمل سوف يتقلص، والأجور ترتفع. والارتفاع في الأجور يخفض معدل الاستغلال، مما يؤثر على معدل الربح. وهناك مصدر آخر لمشاكل أصحاب المشاريع هو المنافسة التي يواجهونها في أسواق السلع، مما يدفع تكاليف الإنتاج للارتفاع. ويكون رد فعلهم على كل هذه الصعوبات هو إحلال الآلة محل العامل. ويكاد يكون هذا رد فعل تلقائي، وهو حتمي كذلك. لا يعني ذلك أن هناك طريقة صحيحة لإصلاح مثل هذه المشكلات – في الواقع، حيث يقع الرأسماليون في معضلة مستحيلة. فهم من خلال استبدال العمال بالآلات، يقفزون من المقلاة إلى النار ويكثفون من ميل معدل الربح إلى الانخفاض.

اعترف ماركس بوجود «تأثير مضاد» من شأنه أن يتحقق من خلال انخفاض الأرباح. وقد أقر أيضًا، بأنه نظرًا للكميات الهائلة من العمالة ورأس المال الثابت التي أطلقت العنان لها حركة التنمية الصناعية التي

حدثت في منتصف القرن التاسع عشر، كان ينبغي للمرء أن يتساءل بالأحرى «لماذا لم يكن هذا الانخفاض أكبر وأسرع». وكان استنتاجه أنه، في الواقع، كان لا يزال هناك مجال كبير لزيادة معدل الاستغلال، وطرق عديدة للقيام بذلك. لكنه لم ينظر دائمًا في الاتجاه الصحيح. فعلى سبيل المثال، فإنه جادل بالقول إنه من المرجح أن أصحاب العمل سيضغطون بنجاح لفرض يوم عمل أطول. وكما نعرف، فقد حدث العكس. في الوقت نفسه، قلل من شأن الدور الذي كان يجب أن يلعبه التقدم التكنولوجي في الحد من كلف المكننة. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن ماركس ألف كتابه في نهاية عصر صناعة النسيج والحديد. ومن المؤكد أنه من غير المناسب أن نتوقع منه التنبؤ بمنجزات الكيمياء التطبيقية واختراع الكهرباء. ومع ذلك فمن المهم الإشارة إلى أنه، حينما كان يفكر في التطور التكنولوجي في ذلك الوقت، كان ينظر إليه باعتباره قوة تعمل ضد مصالح الطبقة الرأسمالية.

منذ أواخر القرن التاسع عشر، كان نقاد ماركس وأنصاره العقائديون على حد سواء قد أولوا اهتمامًا غير متناسب لتخميناته لمعدل الربح. وهذا الأمر مفهوم جزئيًا. على عكس النبوءة العامة بنهاية الرأسمالية التي لا تزال غير محددة إلى حد ما، فمعدل الربح كان ملموسًا وممكنًا قياسه. وكان من الصعب تجاهل حقيقة أنه لم يكن يسير في الاتجاه المتصور من قبل ماركس. لكن لا يبدو أن التناقض مع الواقع هو السبب الوحيد وراء كل هذا الاهتمام. ففي الواقع، أن معدل الربح المنخفض هو الشيء الجوهري في تفسير النظام الماركسي الذي يمكن أن نسميه تركز الإنتاج. ووفقًا لهذا التفسير، فإن تراجع الأرباح كان، بالنسبة لماركس، السبب الرئيسي لانهيار الرأسمالية في نهاية المطاف. وبما أن أطروحة معدل الربح تعتمد على نظرية ماركس للقيمة، تتم مهاجمة نظرية القيمة لإظهار كيف أن كل بناء ماركس الفكري يتلخص، في أطروحة معدل الربح – التي كانت معيبة منطقيًا. أول من استخدم هذا المسار من الحجة كان الاقتصادي المحافظ يوجين بوهم بافرك عام 1896، ولا تزال تتكرر ادعاءات مماثلة في الأوساط الشعبية.

يعتقد ماركس أن قيمة السلع تعتمد على كمية العمل التي يجسدها. لذلك فإن أي محاولة لاستخلاص أسعار السوق من «القيم» -أي ما يسمى

بمشكلة التحويل- كان مصيرها الفشل، بدءًا بمحاولات ماركس نفسه. ولذلك بات بإمكان الاقتصاديين المتزمتين أن يتذرعوا بسهولة بالتمسك بالفرضية البديلة التي تقول إن الأسعار تحددها العلاقة بين المنفعة وندرة البضائع. من الواضح أنه إذا لم يدخل العمل (وهو العنصر الوحيد) في عملية التسعير، فإن إمكانية تأثر الأرباح بالاستغلال، من ناحية، وإحلال الآلات محل اليد العاملة من ناحية أخرى، تصبح أقل معقولية. لكن النقاد الذين يفرطون في التركيز على هذه الجوانب يخطئون الهدف. إن الاستنتاج الذي مفاده أنه يمكن تحديد الأسعار (كليًا أو جزئيًا) من خلال شروط المنفعة والندرة لا يدحض الادعاء القائل إن الاستغلال والاستيلاء على فائض القيمة هما الأساس في تحديد علاقة العمل بالأجر. في الواقع، يمكن للماركسي المعاصر أن يجادل بالقول إن «العمال... لا يخلقون قيمة، لكن يخلقون ما لديه قيمة... وما يرفع مستوى الاستغلال ليس كون الرأسمالي يحصل على بعض القيمة التي ينتجها العامل، ولكن لأنه يحصل على بعض من قيمة ما ينتجه العامل». ولا تدحض نظرية السعر الحديثة نمو نزعة الميل إلى اللامساواة في النظام الرأسمالي. وهذا الميل الذي يؤدي في النهاية إلى تفاقم الصراع بين أقلية من الأفراد المتميزين وجيش من الشعب المحروم، يقع في صلب التحليل الماركسي ولا علاقة له بمعدل الربح.

أشار الماركسي الأمريكي بول سويزي في القرن العشرين إلى المخرج من هذا المأزق بالتخلي عن أطروحة معدل الربح وتجاوز نظرية ماركس للقيمة. في كتابه رأس المال الاحتكاري الذي ألفه بالاشتراك مع بول باران، لاحظ أن تخمين ماركس ربما كان متسقًا مع الرأسمالية التنافسية في الفترة الفيكتورية لكنه بالتأكيد لا يتناسب مع الرأسمالية الاحتكارية في القرن العشرين وبينما كانت الشركات في السياق السابق «محتكرة للأسعار»، أي أنها كانت تحت رحمة قوى السوق، كانت الشركات العملاقة في المرحلة الثانية «صانعة الأسعار» - فكانت لديها القدرة على فرض أسعار السوق التي كانت متوافقة مع حاجتها إلى تحقيق أرباح. وإذا كان لا يزال هناك أي مجال للمنافسة فإن هذا لم يكن بسبب الأسعار ولكن بسبب الابتكارات التكنولوجية. وبعد أن تبحر سويزي في علم الاقتصاد السائد، وضع جانبًا

مفهوم فائض القيمة وتحدث فقط عن «الفائض»، الذي عرفه بأنه «الفرق بين الناتج الاجتماعي الكلي والتكاليف الاجتماعية الضرورية لإنتاجه». وبعد أن رفض فكرة اتجاه معدل الربح إلى الهبوط، ركز على الجانب الآخر من بناء ماركس. وكانت هذه نظرية نقص الاستهلاك أو «فائض الإنتاج» كما سماها ماركس وإنجلز لتمييز هذا النموذج الجديد من العصر الصناعي عن حرمان الجماهير من الاستهلاك «لألف سنة». وطبقًا لسويزي كانت تكمن هنا -أي في الخلل الدائم بين الكمية الهائلة من السلع التي كانت الرأسمالية قادرة على إنتاجها والقدرات المحدودة للسوق لاستيعابها- قوة حدس ماركس؛ فهو الفتيل الذي يمكن أن يفجر حقًا النظام.

الشك يبدأ بالزحف

بين نهاية القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى -وهي الفترة التي يشار إليها في تاريخ الاشتراكية بظهور الأممية الثانية- بدأ العديد من اليساريين في التعبير عن شكوكهم في أمر نهاية الرأسمالية. عندما توفي ماركس في عام 1883، كان العالم المتقدم لا يزال يعاني من آثار الكساد الذي شهده في سبعينيات القرن التاسع عشر. لكن فترات الانتعاش والكساد التي كانت تلي بعضها بعضًا أثناء فترة التصنيع ما لبثت أن هدأت تلك الآثار لاحقًا. بدا الاقتصاد الصناعي كأنه يتقدم بدون المزيد من الصدمات. كان نمو إنتاجية العمل يديم تراكم رأس المال. علاوة على ذلك، لم يكن هناك ما يشير إلى أن مستويات المعيشة ستنخفض. بل على العكس تمامًا. عاش إنجلز طويلًا بما يكفي ليشهد كل هذا، ومع ذلك فسره على أنه الهدوء الذي يسبق العاصفة. ولكن داخل الحركة الاشتراكية الديمقراطية، التي تعد مهد الماركسية الغربية، سرعان ما ظهرت مواقف مختلفة.

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني يحتل مركز الصدارة في هذا الجدل. وهذا ليس مفاجئًا نظرًا لكون أكبر حزب اشتراكي في العالم من حيث الحجم كان قد ترسخ في موطن ماركس وإنجلز. حتى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، كان هناك توافق كبير بين أعضاء الحزب

حول الخط الرسمي المنصوص عليه في برنامج إرفورت في عام 1891. وكما لخص كارل كاوتسكي الأمر بشكل مقتضب، «إن القوى الاقتصادية التي لا تقاوم تقود حطام الإنتاج الرأسمالي بيقين مؤكد إلى الموت». وهذا بالطبع لم يخول العمال أن يجلسوا وينتظروا بشكل سلبي أن يتكشف المصير. وأوضح كاوتسكي أن متابعة الإصلاح الاجتماعي سيكون عديم الجدوى بأي حال من الأحوال إذا لم يساعد في تحسين الظروف المعيشية للبروليتاريا. لكن كان على المرء أن يكون حذرًا من استثمار الكثير من الطاقة في هذه الإنجازات القصيرة المدى وفقدان الهدف الرئيسي للنضال، الذي كان لا يزال الإطاحة بالنظام الرأسمالي.

بعد أقل من عشر سنوات، ظهرت بالفعل انشقاقات خطيرة في صفوف الحزب. فقد غير أحد مؤلفي البرنامج، وهو إدوارد برنشتاين، رأيه. في سلسلة من كتاباته، ولا سيما في كتابه الشروط المسبقة للاشتراكية، حيث قدم الأطروحة القائلة إن توسع التجارة العالمية والحد من التباعد الجغرافي (أي العولمة في اللغة الحديثة) نجحا في تصحيح اختلالات السوق وتجنب أزمة الإفراط في الإنتاج. فكلما اندلعت أزمة محلية، كانت الكارتلات الصناعية والنظام المصرفي قادرة على احتوائها بشكل فعال. وأشار برنشتاين أيضًا إلى تفسير كيف أن التطور الرأسمالي، وبدلاً من التسبب في تزايد الاستقطاب الاجتماعي قد قلصه في الواقع. وكيف أن ارتفاع أعداد أبناء الطبقة الوسطى من العمال ذوي الياقات البيضاء قد غير بشكل جوهري الانقسام بين رأس المال والعمل، وخفف الصراع الطبقي. لقد كانت هزيمة كاملة لماركس. وبات الجزء الثالث من كتاب رأس المال، الذي تمكن إنجلز من نشره قبل بضع سنوات فقط، في 1894، يمثل لبرنشتاين نصًا قديمًا. لقد وجدت الرأسمالية هنا لتبقى. كان من الأفضل نسيان التوقعات الطويلة المدى والتركيز بدلاً من ذلك على الإصلاح التدريجي. وعبر عن ذلك في عبارته الشهيرة، «الهدف النهائي للاشتراكية لا شيء، ولكن الحركة هي كل شيء»

من أين أتى هذا التغيير الجوهري؟ قضى برنشتاين عدة سنوات في إنجلترا ولم يكن غافلًا عن التأثير الفكري للجمعية الفابية. لم تنشأ الأفكار

الاشتراكية للجمعية الفابية من الماركسية بل من أفكار المنفعة الراديكالية، ودعت علانية «هؤلاء الاشتراكيين الذين يتطلعون إلى أزمة تاريخية مثيرة للانضمام إلى فئات المجتمع الأخرى». من ناحية أخرى، أثارت أطروحات برنشتاين جدلًا كبيرًا في ألمانيا، لا سيما أنه كان أحد المحررين الأدبيين لأوراق ماركس إنجلز، وقد رفض كاوتسكي آراءه بشدة، وبدأ يشن الحرب ضد التحريفية في الحزب. في مؤتمر الحزب الذي عقد عام 1899 في هانوفر، أعاد كاوتسكي تأكيد موقف إرفورت. وجادل بأن صمامات الأمان التي كانت تخفف الضغط مؤقتًا على التراكم الرأسمالي لن تنقذه من شبح «الإفراط المزمن في الإنتاج» على المدى الطويل. أما «الطبقة الوسطى الجديدة» فقد حذر من أنها مستعدة لإلقاء نفسها في أحضان أكثر الفئات البرجوازية رجعية. ومن المؤكد أنها لم تمثل حليفًا موثوقًا للبروليتاريا.

رأى كاوتسكي أن فائض الإنتاج يميل إلى كونه ذا اتجاه متصاعد أكثر من كونه يمثل تهديدًا وشيكًا. وأن ذلك لن يسبب انهيارًا مفاجئًا وشاملًا للنظام الاقتصادي القائم. وبالتالي، كان يعتقد أنه يجب أن يشجع بنشاط قيام ثورة اجتماعية (وليست عنيفة). في الوقت نفسه، أعاد التأكيد على الحتمية التاريخية لسقوط الرأسمالية، والدفاع عن نبوءة ماركس ضد تهمة أن تكون نهايتها بلا طائل. وكما لاحظ سيمون كلارك، «بينما توقع كاوتسكي أن الاشتراكية ستنتصر قبل وقت طويل من حدوث أي أزمة مميتة قد تعجل بانهيار تام للرأسمالية، فإنه أشار إلى أن وجود الحد النهائي [كان] لا يزال مهمًا في تحقيق الهدف النهائي في وقت قصير». أما خطر أن يصبح رفاقه محبطين جراء الانتظار الطويل فقد كان حقيقيًا. تشبه الرأسمالية نفقًا لم تلح نهايته في أي مكان، وكان العديد منهم قد أغراه اقتراح برنشتاين بالتصالح مع العدو على أمل الحصول على تحسن تدريجي في ظروفهم.

وبالطبع، امتدت التحريفية أيضًا إلى تفسير الأزمات. ولم يعرض هذا التفسير آثار التناقض الذي لا يمكن القضاء عليه بين اجتماعية الإنتاج وفردانية التوزيع بل تطرق فقط إلى «دورة التوزيع»، كما كتب المفكر النمساوي رودولف هيلفردينغ في عام 1910، أو نواقص التنسيق مع المنافسة في السوق وفقًا لمعاصره الروسي ميخائيل توجان بارانوفسكي.

كان هيلفردينغ أول من لاحظ أنه، بعد نهاية القرن، حلّ الاحتكار والتخطيط الاقتصادي محل المنافسة بشكل متزايد. تم خلق ظروف أكثر استقرارًا حيث يمكن لتراكم رأس المال، على الأقل من الناحية النظرية، أن يستمر إلى أجل غير مسمى. ولكون الرأسمالية لن تقوضها تناقضاتها الاقتصادية، كان التغلب عليها يمثل بالنسبة له بشكل جوهري مسألة إرادة سياسية. اعتقد هيلفردينغ أن على البروليتاريا أولاً أن تستولي على السلطة من خلال النضال بأساليب ديموقراطية. وبمجرد وصولها إلى السلطة، يمكنها أن تحقق بسهولة الاشتراكية من خلال الاستفادة من الميل العفوي نحو التركز الاقتصادي، وإنشاء التكتلات والتروستات التي تسيطر عليها البنوك بالفعل - وهو ما أسماه هيلفردينغ «تمويل رأس المال». وبذلك لم يتخل عن نموذج ماركس لتغيير العالم. لقد أراد فقط أن يتغير من خلال ثورة مخملية، وبطريقة مثالية من خلال تأميم البنوك.

في هذه المرة تولت روزا لوكسمبورغ -التي هاجمت برنشتاين أيضًا- دور الوصي على الماركسية التقليدية. فقامت بتذكير هيلفردينغ أن تراكم رأس المال لا يمكن أن يحدث بشكل مستقل عن وجود الأسواق. فتشبع السوق يمثل حدًا موضوعيًا لإعادة الإنتاج الرأسمالي. وهكذا كانت الرأسمالية محكومًا عليها بالفناء، ولكن كان هناك تفسير لسبب بقائها على قيد الحياة: يمكن أيضًا تحقيق فائض القيمة خارج نطاق مجال العلاقات الرأسمالية. قبل الاستسلام للحدود الخاصة به كان تراكم رأس المال يسعى إلى توسيع مخالبه إلى البلدان غير الرأسمالية والشرائح الاجتماعية. كان بقاء الرأسمالية ممكنًا طالما أن الأراضي الخصبة هذه موجودة وسوف تنتهي مع استنفادها. ولكن بما أن هوامش توسعها أصبحت محدودة، فإن المنافسة بين البلدان الرأسمالية اشتدت وولدت أزمات وحروبًا وثورات. قدمت لوكسمبورغ أطروحتها في كتابها تراكم رأس المال الذي صدر قبل عام من اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كما رأينا، حتى أولئك الذين استمر ماركس في أن يكون مصدر إلهام لهم تذبذبوا بين تفسير ميكانيكي إلى حد ما للأزمة ونقيضها: وهو الاقتناع بأن الرأسمالية لا يمكن التغلب عليها إلا بفعل الإرادة. نشأ هذا التنوع

في المواقف إلى حد ما على الأقل، من العديد من الأشياء الغامضة وغير المتسقة في كتابات ماركس. هل أولت نظرية ماركس للأزمات أهمية أكبر لقلة الاستهلاك أم لديناميات الأرباح كونها أحد أسباب زعزعة الاستقرار؟ علاوة على ذلك، ما هو الدور المحدد الذي أسندته للأفراد كقوة ثورية؟ وأخيرًا، هل كانت هذه الطرق للقضاء على الرأسمالية لا تزال قابلة للحياة في ضوء التحولات التي مرت بها الرأسمالية منذ وفاة ماركس؟ لم تكن هناك إجابات ميسرة على هذه الأسئلة.

دعوة ماكس ويبر للواقعية

كان البديل الرئيسي لنظرية ماركس عن الرأسمالية هو نظرية التطور التي ظهرت في مطلع القرن، على يد ماكس ويبر، أحد الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث، وقد توصل إلى استنتاجات مختلفة تمامًا حول الآفاق المستقبلية لهذا النظام. فقد رأى ويبر في المقام الأول، أن مجيء الرأسمالية لم يكن عن طريق عمليات النهب ولكن من خلال التطور الاجتماعي، وفسر هذا الأخير على أنه عملية تحدث وفقًا لمنطق مناقض للمادية التاريخية. من هذا المنظور البديل، فإن الرأسمالية ليست طريقة إنتاج مرتبطة بمرحلة محددة من التطور التكنولوجي بل هي نوع من التنظيم الاقتصادي الذي يكون تأسيسه مكافئًا للعملية التاريخية للترشيد. ونعني بالترشيد تلك العملية التي تفسح بها القيم والعواطف والتقاليد الطريق لإجراء الحسابات الاقتصادية والسعي لجعل الكفاءة الحافز الرئيسي للتصرف البشري. ينظر إلى الرأسمالية على أنها التعبير الأمثل لهذا الانتقال، الذي يشمل أيضًا مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية، مثل السياسة والدين. ويبدو أن ولادتها مرتبطة خاصة بالتغيرات الحديثة المبكرة في المجال الديني. حدد ويبر «روح» الرأسمالية بالدعوة التي أطلقها رجل أعمال من العقيدة الكالفينية[1]. كما جادل، وعلى الأخص في كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية

1- هي فرع رئيسي من البروتستانتية تتبع التقاليد اللاهوتية وأشكال الممارسة المسيحية التي وضعها جون كالفن وغيره من علماء لاهوت حقبة الإصلاح-م.

(الصادر عامي 1904-1905)، إن النظام الرأسمالي يتعزز من خلال تحفيز الأمر غير العقلاني -القلق على الخلاص- على تطوير الصفات الدنيوية مثل التوفير والعمل الجاد وقبل كل شيء المنهجية المميزة، مما يجعله اقتصاديًا الفاعل العقلاني والرشيد.

وبالتالي، فإن الرأسمالية والحداثة وجهان لعملة واحدة. وتفسير السبب في شدة هذا التقارب يعود إلى عدم عثور الرأسمالية على حد طبيعي في التطوير الإضافي للقوى التي ولدتها، لأن الترشيد هو عملية تراكمية مستمرة. ومع ذلك، فإن تقدم العقلانية لا يترك الرأسمالية دون تغيير. تتخلص الرأسمالية من جلدها مع تقدمها في السن. وعند نقطة معينة تنقطع صلاتها مع الحوافز الدينية وتذوب روحها في الروتين البيروقراطي. وكما عبر عن ذلك ويبر بقوله: «أراد أصحاب المذهب البيوريتاني[1] أن يكون الدافع للعمل هو تلبية لواجب؛ أي أننا مضطرون للقيام به. وعندما يبدأ أتباع هذا المذهب يمارسون الزهد في الخلايا الرهبانية في حياتهم اليومية، وتصبح الأخلاق الدنيوية هي المهيمنة، يكون قد أدى دوره في البناء الكوني الهائل للنظام الاقتصادي الحديث. هذا النظام مرتبط الآن بالشروط الفنية والاقتصادية لإنتاج الآلات التي تحدد اليوم حياة كل الأفراد الذين ولدوا في هذه الآلية، وليس فقط أولئك المعنيين مباشرة بالاستحواذ الاقتصادي، بقوة لا تقاوم».

واصل ويبر القول إن الاهتمام بالسلع المادية، مقتبسًا من قس الكنيسة الإنجليزي ريتشارد باكستر الذي عاش في القرن السابع عشر، الذي كان يتعكز ذات يوم على أكتاف المذهب البيوريتاني «لدى القديس مثل عباءة خفيفة، يمكن أن ينحيها جانبًا في أي لحظة». وكاختبار لمصداقية تحديد ما إذا كان الفرد حاصلًا على النعمة، فإن النجاح الاقتصادي الذي شهدته الرأسمالية في مراحلها المبكرة كان مجرد مصادفة، ونتيجة غير مقصودة لإيمانه. لكن القدر قرر أن العباءة يجب أن تتطور في نهاية المطاف إلى

1- مذهب مسيحي بروتستانتي يجمع خليطًا من الأفكار الاجتماعية، والسياسية، اللاهوتية، والأخلاقية.-م.

«قفص حديدي». (التعبير الألماني، Stahlhartes Gehäuse، الذي يترجم حرفيًا إلى «قشرة صلبة مثل الفولاذ») مع مرور الوقت، أصبحت المصادفة هي الجوهر. وبالفعل، في أوائل عشرينيات القرن العشرين، لا أحد يستطيع أن ينكر أن «السعي وراء الثروة، جردها من معناها الديني والأخلاقي»، وكان يعتبر غاية في حد ذاتها –في الولايات المتحدة كان الأمر أشبه بـ «رياضة». ولكن إذا تحولت الرأسمالية إلى قشرة فارغة، فإن صلابة هذا الغلاف– متأصل بعمق في أذهان الناس وأفعالهم كما لو أنه ذو طبيعة ثانية – وكان أفضل ضمان لاستمرارها. وخلص ويبر إلى أن «روح الزهد الديني اليوم»، «هربت من القفص». لكن الرأسمالية لم تعد بحاجة إلى أن تكون مستدامة أو مشروعة، لأنها تعتمد الآن على «أسس ميكانيكية».

ومع ذلك، لم يكن هناك يقين بشأن المستقبل. فالأخلاق البروتستانتية تنتهي بسيناريوهين بديلين. الاحتمال الأول هو أن الآلة الرأسمالية المؤتمتة بالكامل ستستمر لتحديد حياة أقفاصها البشرية «حتى يتم حرق آخر طن من الفحم الأحفوري». قد تعرقله بعض القيود الخارجية فقط. السيناريو الآخر، على النقيض من ذلك، مفتوح للتقلبات المفاجئة: «لا أحد يعرف من سيعيش في هذا القفص [الحديدي] في المستقبل، أو ما إذا كان سيظهر في نهاية هذا التطور الهائل أنبياء جدد تمامًا، أو ستكون هناك ولادة جديدة للأفكار والمثل القديمة، أو، إذا لم تكن كذلك، للتحجر الآلي، المنمق بنوع من أهمية الذات المتشنجة». كان حذر نهج ويبر لافتًا للنظر. وحين واجه، الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي ثورستين فيبلين هذه المشكلة راوده القليل من الشك في أن: العقلانية التقنية لعملية التصنيع المعاصرة اصطدمت بالقيم الليبرالية للمجتمع البرجوازي. وكتب في عام 1904 «إن انضباط عملية الأتمتة يقطع الأسس الروحية والمؤسسية للأعمال التجارية وأن صناعة الآلة غير متوافقة مع نموها المستمر». لم تعد الرأسمالية قادرة على العيش بدون العلوم التطبيقية، ولكن في نفس الوقت، كان مقدرًا لها أن تغزوها. القوة الوحيدة القادرة على مواجهة السلطة المطلقة للعقلانية التقنية كانت بالنسبة لفيبلين هي الدافع الاقتصادي لشن الحروب القومية وأعمال النهب والسلب.

عاد ويبر إلى القضية بعد مرور عقد واحد، وبدا أكثر تشككًا في احتمال أن يكون القفص الحديدي للرأسمالية قد تكسر. في صيف عام 1917 وضع تعليقًا عابرًا على آفاقها المستقبلية. وصف العصر الحالي باعتباره «العصر الذي سيظل حتماً رأسماليًا لفترة طويلة قادمة». في العام التالي، ألقيت محاضرة في فيينا أمام ضباط جيش الإمبراطورية النمساوية-المجرية -حذرت من احتمال وصول الثورة الروسية إلى الغرب- مما أعطاه فرصة للتوسع في هذه النقطة. وكما هو الحال في كثير من الأحيان يمكن أن تأخذ الحالة والتوقعات والواقع اتجاهات مختلفة. لم تتبع النمسا المثال الروسي. ومع ذلك، كان مقدرًا أن الإمبراطورية النمساوية والألمانية ستنهار في ذلك الخريف، ولعبت الحركات الاشتراكية دورًا في هذه الثورات وسط الاضطرابات التي ولدتها الهزيمة العسكرية. لم يكن ويبر الذي كان فهمه الميول الهيكلية لا يعلى عليه، يتوقع حدوث هذه الأحداث. كما كان يعتقد أن تجربة البلاشفة في روسيا ستكون قصيرة وستنتهي باستعادة القيصر لعرشه. ولكن على الرغم من عيوبها العرضية، فإن محاضرة فيينا كانت وثيقة مثيرة لأنها الوثيقة المكتوبة الوحيدة التي يتعامل فيها ويبر مع الاشتراكية ومع ماركس والماركسيين.

انطلق هجوم ويبر على الماركسية كنظام نظري من دحض «شعارها» الرئيسي – وهي الأطروحة القائلة إن انفصال العمال عن وسائل الإنتاج يمثل الشكل النموذجي للرأسمالية. كان هذا الفصل، بالنسبة له، أكثر من ظاهرة عامة يمكن ملاحظتها في أي منظمة حديثة وليس فقط في المشاريع الخاصة. فيمكن العثور عليها في الجامعة، وفي الجيش ومؤسسات الدولة. فيتم فصل الأساتذة عن مالكي المكتبات وعن المعدات التقنية التي يعملون معها؛ ويتم فصل الجنود عن ملكية الأسلحة والذخيرة والمركبات. على عكس ما كان يجري في الدول الإقطاعية في العصور الوسطى، يتم فصل مسؤولي الدولة الحديثة عن وسائل الحكومة، التي هي ملك الدولة الوحيد: «في كل مكان نجد نفس الشيء: وسائل العمل وإدارة الدولة والجيش والجامعة تتركز في هيكل بيروقراطي بشري وفي يد الشخص الذي لديه القيادة على هذا الجهاز البشري».

جادل ويبر بأن هذه العملية هي بالتأكيد نتيجة للتقدم التكنولوجي، الذي يولد تعقيدات أكبر من أي وقت مضى (مثل الآلات والأسلحة النارية والمختبرات)، ولكنه أيضًا نتيجة الكفاءة الفائقة التي يمكن أن تحصل عليها هذه المنظمة من العمل. علاوة على ذلك، فإنه يسير جنبًا إلى جنب مع جوانب أخرى من العقلانية: ولادة بيروقراطية حديثة، وسلطة قانونية عقلانية تحل محل الكاريزما كمصدر لشرعية القوة، وهكذا دواليك. في كتابه الاقتصاد والمجتمع، صنف ويبر وجهة نظره. ففي حين أكد أن نزع ملكية العمال قد توضح تبعًا «العوامل فنية» و«أسباب اقتصادية» فإنه أضاف أنها، في التجربة التاريخية الفعلية، قد ترسخت لأنه كانت كذلك وظيفية لنظام السوق الذي كان يتطور، من ناحية، ومناسبة لـ «هيكل علاقات القوة في المجتمع»، من ناحية أخرى. لكن هذه الحجة التي تبدو كأنها اعتراف جزئي بالأسباب التي طرحها ماركس لم تطور لاحقًا. تم القيام بذلك من قبل عالم أنثروبولوجيا مرموق من جيل لاحق هو كارل بولاني. علاوة على ذلك، أقر ويبر لماركس بصحة قوله إن الاشتراكية ربما تمثل مرحلة أكثر تقدمًا للعقلانية. فمصادرة رأس المال من وسائل الإنتاج، وتحويل تلك الوسائل إلى الدولة أو إلى تعاونيات للعمال، لن تتعارض مع منطق تطور المجتمع. هذه العملية من شأنها أن «تحقق... حد الاكتمال» المصادرة الأصلية لفردية العامل.

من خلال اعتبار نزع الملكية نسبيًا هو الخطيئة الأصلية للرأسمالية، فإن نهج ويبر يضعف صورة الماركسية على أنها إطار مكتفٍ ذاتيًا لفهم المجتمع. ويظهر أن المجتمع هو فئة أوسع من الرأسمالية وهذا، يفرض بالتالي، وجوب إعادة مراجعة المادية التاريخية: إذا كانت دراسة المجتمع تنير دراسة الرأسمالية، فإن دراسة الرأسمالية لا تستنفد دراسة المجتمع. لكن، في حين أن هذا المنظور يجرد بالتأكيد قوانين ماركس للحركة من هالة انتمائها إلى العلوم الطبيعية فهو لا يدحضها. في الحقيقة، فإن تفنيد نبوءة ماركس يتم على أساس محض من القاعدة التجريبية، من خلال تتبع الاتجاهات غير المتوقعة التي لاحظ أن ميول الرأسمالية تطورت إليها في النهاية. أولاً، لاحظ ويبر كيف أنه في حالة عدم وجود إفقار جسدي للطبقة العاملة، لا يمكن تشكيل قاعدة جماهيرية للثورة. ثانيًا، بينما كان ماركس

محقًا تمامًا في افتراضه أن المنافسة بين رواد الأعمال ستحكم عليهم بالانقراض، فإنه استنتج على عجل أن مركزية رأس المال هذه ستضعف الرأسمالية كطبقة وتقوي البروليتاريا. على العكس من ذلك، بمجرد نفاد رأس المال، فإن رجال الأعمال السابقين وضعوا أنفسهم في خدمة التروستات، والكارتلات، والبنوك، ومؤسسات التمويل، بالتزامن مع نمو البيروقراطية في الشركات الخاصة. بأي حال من الأحوال لا يمكن لمصالح هذه البرجوازية الجديدة، ولا الطبقة الريعية الآخذة في الاتساع، أن تتطابق مع مصالح البروليتاريا. وماذا عن الآمال التي وضعها ماركس على التكثيف التدريجي للأزمات والكساد؟ كان اعتراض ماركس هنا هو أن الكارتلات الصناعية وتنظيم السوق والتحكم في عرض الائتمان ستؤدي إلى انخفاض كبير في الحالات الدورية لعدم الاستقرارالاقتصادي وشدة الأزمات.

هناك القليل من الجديد في مثل هذا النقد. في معظم الحالات، أخذ ويبر بنظر الاعتبار الاعتراضات الموجهة بالفعل ضد الماركسية المتشددة من قبل المراجعين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، على الرغم من أنه لم يشاركهم استنتاجاتهم. على سبيل المثال، وجد أن وجهة نظر هيلفردينغ القائلة إنه يمكن بسهولة تحويل الرأسمالية الاحتكارية إلى التخطيط الاشتراكي غير مقنعة إلى حد ما. وكتب يقول «إنها ديكتاتورية المسؤول وليس العامل، الذي، كان في الوقت الحاضر يتقدم بكل الأحوال». ناهيك عن ذكر تقليل الديموقراطيين الاشتراكيين من إغراء الربح. من منظور ويبر، فإن دافع الربح هو أساس الحياة الاقتصادية الحديثة والبيروقراطيين لم يجعلوه أضعف. وسيستمر في «كونه النجم الهادي للإنتاج».

كانت كلمة ويبر الأخيرة عن ماركس مغلفة في منحه البيان الشيوعي سمة مزدوجة على أنه «إنجاز علمي على أعلى مرتبة» والنص التأسيسي لدين الخلاص («وثيقة نبوئية»). وادعى أن نبوءة سقوط الرأسمالية وظهور المجتمع الطبقي لم تكن أكثر منطقية من النبوءة المسيحية على سبيل المثال بمجيء يوم القيامة وظهور ملكوت الله. وهو بالكاد يسمح للأتباع بأن يجعلوا أنفسهم يقتنعون بعقلانية الحجج. وبالتالي كانت «خطوة خطيرة» للقادة التحريفيين «لحرمان الجماهير من إيمانهم في بزوغ فجر مفاجئ

لمستقبل سعيد، إيمانًا منحهم إياه الإنجيل الذي أعلن، مثل المسيحيين القدامى: «قد يأتي الخلاص هذه الليلة بالذات». ويمكن التخلص من عقيدة مثل البيان الشيوعي ومن نظرية الكارثة اللاحقة، ولكن بعد ذلك يصبح من المستحيل استبدالها بآخر».

إن عدم إيمان ويبر بإمكانيات الاشتراكية يستلزم بأي حال من الأحوال أنه اعتبر الحياة المستقبلية داخل القفص الحديدي للرأسمالية البيروقراطية كشرط مرغوب فيه. يمكن العثور على إشارة مهمة لذلك في المقال الشهير عن السياسة كمهنة الذي كتبه في عام 1919، قبل عام من وفاته. على الرغم من التزامه بالتفكير الحيادي، صور البيروقراطية كمصدر للاضطهاد. وقد حرم العمل الاجتماعي من أي عفوية ومعنى لكل من يؤديه، وفتح الباب لمجيء «ليلة قطبية من الظلام الجليدي». وقد أدى هذا إلى رؤية البعض في عمل هذا المفكر الليبرالي بذور نظرية نقدية للوسيلة العقلانية.

تراجع قوة أدب العصر الفيكتوري

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى الطويلة انتهى القرن التاسع عشر الطويل، لكن الانقطاع الرئيسي في هذه القصة حدث في وقت مبكر، حوالي نهاية العصر الفيكتوري. فقد كانت تلك فترة انتشرت فيها الأفكار الخيالية بشكل غير عادي. في بريطانيا أولاً، ثم في أوروبا، كان على المثقفين، مثل أي شخص آخر، أن يتصالحوا مع العالم الجديد للرأسمالية الصناعية. ومنذ أن كانت التغييرات التي أحدثتها الرأسمالية دراماتيكية، أصبح من الطبيعي إلى حد ما الاعتقاد أنه يمكن معارضتها بطريقة دراماتيكية مماثلة. وإذا لم يتم الإصلاح المنشود بالوسائل الراديكالية فإنه على الأقل سيكون ذا عواقب بعيدة المدى. –خصوصًا أن المفكرين البرجوازيين مشهورون بخوفهم من الثورات–. بهذا المعنى، فإن الأفكار الخيالية في العصر الفيكتوري كانت لا تزال نقية وغير مقيدة بما لم يتحقق في الماضي.

تشترك العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر مع أشكال مؤقتة أخرى من تصور اتجاهها المستقبلي، وهو ما وجد تعبيرًا له في التنبؤ الاجتماعي،

وآماله الكبيرة في معارضة أكثر الجوانب غير السارة في الحضارة الرأسمالية. كان نشوء التنبؤ الاجتماعي هو أحد مظاهر «سرعة زوال» الحداثة الذي صاحب ظهورها. منذ القرن التاسع عشر وما بعده، يمكن للمرء أن يتخيل المستقبل بنشاط لأنه ترك الماضي وراءه. كان الحماس حيال هذا التحرر من الماضي شديدًا إلى حد أنه قاد الذين اختبروه إلى رؤية المستقبل كلوحة فارغة، حيث إن أي شيء وكل شيء يمكن أن يحدث. إذا وسعنا نظرتنا إلى نوع فكري آخر، فإن هذه الظاهرة ستكون أكثر إثارة للدهشة.

دعونا نفكر، للحظة، في النوع الطوباوي. بينما كانت الطوباوية المبكرة (وأحيانًا الطوباوية اللاحقة) هي طوباوية المكان، فإن طوباوية القرن التاسع عشر كانت طوباوية الزمان. لم يتم تعيينها في فضاء بعيد ولكن في المستقبل. الوقت هو الاكتشاف العظيم للقرن. بشكل عام، فإن التصور العلمي الاجتماعي للقرن التاسع عشر يميل إلى شغل المساحة التي كان يشغلها سابقًا الخيال الطوباوي. هذا يؤدي إلى تراجع الطوباوية في مجال الأدب أو إعادة توجيهه نحو الواقع المرير الديستوبيا – أي طرد الأرواح الشريرة من المستقبل غير المرغوب فيه. من ناحية أخرى، فإن الرؤية الطوباوية تأخذ شكل الخيال الأدبي ذي النزعة العلمية، وهو يبدو طوباويًا فقط لأنه ذو طابع تحولي. وتمثل الكتب الأكثر مبيعًا مثل رواية الكاتب إدوارد بيلامي «التطلع إلى الماضي» (صدرت عام 1888) وكذلك على وجه الخصوص، رواية الكاتب ويليام موريس «أخبار من العدم» (صدرت عام 1890) مثالاً جيدًا على ذلك الاتجاه. وهي تتناول المستقبل حيث تفسح فيه الرأسمالية المجال أمام الدولة الاشتراكية والاشتراكية الليبرالية، على التوالي. في رواية موريس، يحدث التحول وفقًا لقوانين الحركة في النظرية الماركسية. وسواء كانت علمية أم لا، فإن طوباوية القرن التاسع عشر ترحب بالثورة والكارثة كوسيلة للتحرر من عالم الاضطهاد. وهذه هي أيضًا خلفية رواية ريتشارد جيفريز بعد لندن (صدرت عام 1885)، حيث تصور هلاك السكان في إنجلترا بسبب كارثة غير مفسرة، حيث يصبح للطبيعة القدح المعلى، ولندن، التي تمثل عمورة الحديثة، تصبح مستنقعًا سامًا.

تراجعت قوة أدب العصر الفيكتوري تدريجياً مع تحديث التوقعات.

وباتت رؤى يوم القيامة والدمار والانبعاث الروحي أقل وأقل تواترًا. ورواية هربرت جورج ويلز «المدينة الفاضلة الحديثة» (1905)، وهي المنسجمة تمامًا مع الحالة المزاجية السائدة اليوم، ليست سوى صورة مطمئنة لمجتمع منظم حيث تعمل العلوم والتكنولوجيا على تحسين حياة الناس. فهي المدينة الفاضلة الممكنة التي تخلت عن أي طموح متطرف سعيًا لتحقيق المساواة باسم «مصلحة مشتركة ومرنة». ومع عدم وجود مكان لماركس، فإنها أوجدت مكانًا لداروين فقط. وكما قال ويلز، «في المدينة الفاضلة الحديثة، لن يكون هناك كمال. في المدينة الفاضلة يجب أن يكون هناك أيضًا احتكاكات، وصراعات وخراب، ولكن الخراب سيكون أقل بكثير مما هو موجود في عالمنا».

لذلك، نما مع مرور الوقت، الشعور بالحذر. في نهاية القرن بات ذلك واضحًا في توقعات علماء الاجتماع أمثال ويبر والكتاب الماركسيين غير المتزمتين على حد سواء. قد يعترض المرء على أن توقع حدوث انهيار مفاجئ للرأسمالية لم يظهر على يد ماركس ولكنه ظهر في وقت لاحق، كنسخة مبسطة من رسالته. بل حتى جون ستيوارت ميل لم يتصور حدوث كارثة بيئية محتملة. مما لا شك فيه أنهم كانوا مفكرين متطورين. لكنهم مع ذلك يتشاركون في الاعتقاد بأن حدوث تحولات جذرية في العالم كان أمرًا حتميًا، وهذا هو التصور الذي انهار في بداية القرن العشرين. كان التوقع المنقح يشير إلى أن الانهيار لا يزال ممكنًا ولكن بالتأكيد ليس قاب قوسين أو أدنى. أفسح الشعور بالهلاك الوشيك المجال للتأكيد أن التغييرات الاجتماعية تستغرق وقتًا طويلًا، وقد تتطلب وسائل سياسية. إلى جانب ذلك تولد إدراك أن مرور الوقت يغير طبيعة الأشياء. لا توجد مؤسسة بشرية -ولا حتى الرأسمالية- تبقى كما هي إلى الأبد. وبالتالي، فإن القوة التنبؤية للنظريات هي نسبية أيضًا.

إن الإيمان بقدرة العقل على تمييز الميكانيكية التطورية قد تم إضعافه نتيجة لذلك، بينما حججه العلمية قد تم توجيهها من قبل «علم النفس الرياضي» الجديد الخاص بالاقتصاد نحو عالم أضيق من القرارات البشرية. ومع ذلك فإن النبوءات في العصر الفيكتوري تكمن في أصل كل النبوءات

الحديثة لأنها تجسد النماذج البدائية وأنماط التفكير التي سوف تتكرر في منعطفات حرجة من مراحل التاريخ اللاحقة. أنتج القرن التاسع عشر، إذا جاز التعبير، كلا مقولتي الحداثة وكذلك تحليل الحداثة. لذلك يجب ألا يكون من المفاجئ أن العديد من المفكرين في القرن العشرين، على الرغم من نواياهم الحسنة، قد استسلموا لإغراء التوقعات الاجتماعية.



الفصل الثاني

إحياء فكرة النبوءة في فترة ما بين الحربين

أثناء فترة ما بين الحربين عاد الجدل حول مستقبل الرأسمالية بسبب سلسلة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية. خلال هذين العقدين، بدا أن الزمن يتسارع من جديد. فأحداث مثل الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية، وتراجع قدرات القوى العظمى، وانهيار سوق الأسهم والسندات عام 1929 وحدوث الكساد العظيم، وظهور الأنظمة الشمولية مثل النازية والستالينية، والاندفاع نحو الحرب العالمية الثانية كانت تجري واحدة بعد أخرى في تعاقب سريع. هذا الإيقاع المتشنج للأحداث انعكس في الطابع المحموم للتنبؤ الاجتماعي، الذي استدعى الاستجابة للحاجة المستمرة للطمأنة.

كانت الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية بمنزلة اختبار لليسار الدولي. سلطت هذه الأحداث الضوء على الفجوة الواسعة التي نشأت بين الحركة الإصلاحية والاشتراكية الثورية. فلم ينقسم ذانك التياران حول تفسير الأحداث فحسب، بل انقسما كذلك بشأن الموقف العملي الواجب اتخاذه تجاهها. فقضايا مثل التي سنذكرها شكلت موضوع الخلاف: ما هو سبب الحرب، وماذا سيكون تأثيرها على النظام الاقتصادي والاجتماعي؟ هل كان على المرء أن يقاتل من أجل بلده، حتى لو كان هذا البلد قوة رأسمالية، أم ينبغي على المرء أن يستغل هذا الاضطراب لمحاولة قلب النظام الحالي؟ هل يمكن أن تنتشر الثورة الروسية إلى دول أوروبا وبقية

العالم؟ بعيدًا عن التقليل من شأن هذه الانقسامات، كان من المقدر لها أن تنمو خلال تلك السنين. زاد تأسيس نظام ستالين للإرهاب في الثلاثينيات من تطرف الرأي العام. شعر العديد من الماركسيين الغربيين، الذين كانت لديهم مشاعر ديمقراطية قوية، بخيبة أمل من المنعطف الذي كان يتخذه الاتحاد السوفياتي. وشاركوا جورج أورويل في النقد الهائل الذي قدمه لذلك النظام في روايته مزرعة الحيوانات. اتضح أن الدولة السوفيتية تحولت إلى صورة لمهزلة قاسية حيث أعادت مفاهيم الطبقة، والتسلسل الهرمي، والاستغلال إنتاج نفسها. أصبح العمال الآن في ظل رئيس مختلف. عزز هذا الاعتقاد التزام الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية والعمالية في البحث عن وسيلة مستقلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

بالإضافة إلى الإمبراطورية الروسية، أزاحت الحرب عن المسرح الدولي إمبراطوريتين عملاقتين أخريين، وهما الإمبراطورية الألمانية والنمساوية المجرية، مما فتح فجوة في أجهزتهما الإدارية. وهكذا حانت الفرصة التي طال انتظارها للحزب الاشتراكي الديمقراطي للوصول إلى السلطة وكان عليه اغتنامها، والمساهمة في حكومة الجمهورية الجديدة. لكن ثبت أن العملية كانت أكثر صعوبة مما كان متوقعًا، فمن جانب وجد أنصار الحزب أنفسهم يواجهون فترتين من عدم الاستقرار الاقتصادي المضطرب المرتبط بتداعيات فترة ما بعد الحرب والكساد العظيم. في خضم المعركة لتأمين انسجام في الديمقراطيات الهشة في وسط أوروبا عانى اليسار النموذجي من منافسة شرسة من ظهور سياسة جديدة –الفاشية– كانت تتحدث باللغة التي تداعب مشاعر الجماهير. وهذه المنافسة سرعان ما انتهت لمصلحة الفاشية. فقد زعمت أيضًا أنها ملتزمة بحماية الطبقة العاملة. كتب كارل بولاني أن «الفاشية، مثل الاشتراكية، كانت متجذرة في مجتمع السوق إلى حد رفض القيام بوظيفتها». ولكن لم يكن لها وقت للوساطة والتسوية، واحتقرت أولئك الذين يشتركون في مثل هذه النشاطات. وهكذا فضلت أن تتصرف.

وفي حين أن الاضطرابات الاقتصادية التي حدثت في أوائل العشرينيات من القرن الماضي قد أثرت بشكل رئيسي في البلدان التي خسرت الحرب،

فإن الكساد الذي تسبب فيه الانهيار الكبير لأسواق الأسهم والسندات قد أثر في العالم الرأسمالي بأكمله، وانتشر مثل الوباء من خلال شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصاديات والمالية. في النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي، وجدت دول أوروبا وأمريكا نفسها قد وقعت في قبضة الانكماش والبطالة اللذين كانا غير مسبوقين من ناحية الشدة والمدة التي استغرقاها. وكان الرد على تلك الأزمة متشابهًا تقريبًا في كل مكان، سواء في الديكتاتوريات كما في الديمقراطيات، وكان عبارة عن تدخل للدولة، يتكون من أشكال مختلفة من التخطيط. لكن الهيكل الاقتصادي برمته كان يتغير. وفوق كل ذلك، فإن الأزمة لم تؤد إلا إلى تسريع هذه العملية المستمرة. طوال فترة ما بين الحربين، أصيب العديد من المراقبين بالصدمة جراء ظهور شيء يُعرَّف بشكل مختلف على أنه رأسمالية «احتكارية»، «أو منظمة» أو «بيروقراطية» للتأكيد على بعض خصائصها. فكتب فيرنر سومبارت -الذي كان مع ماكس ويبر من ألمع الشخصيات في علم الاجتماع في ألمانيا في أوائل القرن العشرين- واحدة من أولى الروايات التاريخية لهذه المرحلة الجديدة. بالنسبة له، «فإن عصر أعلى مراحل الرأسمالية قد وصل فجأة إلى نهايته مع اندلاع الحرب العالمية الأولى». وأشار إلى أنه بعد فترة قصيرة من الآن، ستظهر «أعراض التراجع» بشكل واضح. إلى جانب هذه الأعراض كان هناك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك «عدم إضفاء الطابع الشخصي على الأعمال»، واستبدال المنافسة باتفاقيات الكارتلات، وإضفاء الطابع الروتيني على الابتكار. باختصار، كانت الرأسمالية تقترب من الشيخوخة: وتم وصفها بأنها رجل يدخل الخمسينيات من عمره، في وقت كان فيه متوسط العمر المتوقع لم يبلغ ستين عامًا.

ما هو شكل النظام الذي سيخلف الرأسمالية؟ في الثلاثينيات أصبح يكاد يكون من الشائع افتراض وجود نقطة التقاء بين الرأسمالية والاشتراكية، أو بالأحرى حدوث تقارب بينهما باتجاه خلق نظام ثالث، عالم جديد شجاع لا تزال ملامحه غامضة. فباتت فكرة أن الفاشية والنظام العالمي الجديد والنظام الموجه السوفياتي كانت مدفوعة ببعض قوى التقدم الغامضة التي تشبه بعضها بعضًا تستولي على عقول الكثيرين بشكل متزايد، وبغض النظر

عن اتجاهها السياسي. يمكن للمرء أن يقول إنها أصبحت فكرة سائدة. ورغم ذلك ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فرضية التقارب بشكل واسع أكثر من أي وقت مضى: كانت مجرد حلم (أو كابوس، حسب وجهة نظر المرء) مرتبطة بمخاوف الفترة المضطربة. وبدا أن طريق التطور لكلا النظامين الاقتصاديين الباقيين بات مختلفًا من جديد، بما يتناسب وتقسيم العالم إلى كتلتين: في الغرب «الاقتصاد الحر» وفي الشرق التخطيط المركزي. لكن دروس فترة ما بين الحربين لم ينسها أحد. الجميع (أو كل واحد تقريبًا) بات يعرف حينها أن الرأسمالية إذا تركت بلا قيود فإنها لا يمكن أن تنجح. وكان الاتحاد السوفياتي موجودًا لتذكيرهم أن هناك بديلًا. ولذلك فإن رأسمالية ما بعد الحرب قامت أيضًا بالاستعانة بقدر كبير من التخطيط. وأخيرًا أخذت الاشتراكية الديمقراطية بثأرها.

اشتراكية أم بربرية؟

خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، ترسخت فكرة اعتبار الماركسية الغربية النظير للماركسية الروسية. على عكس وجهة النظر الشائعة، فإن تشكيل هذه الهوية كان لا علاقة له بخيبة أمل المفكرين الغربيين من فشل الثورة الروسية في الحصول على موطئ قدم لها في أي من بلدان أوروبا، مما دفعهم إلى التراجع نحو مناطق أكثر ليونة مثل النظرية الثقافية والأدبية. كان الشك في الغرب، حول النهاية الوشيكة للرأسمالية متجذرًا في تفسير غير ميكانيكي للتطور التاريخي الذي أكد على الفاعلية البشرية، كما يتضح في العمل المهم الذي قام بتأليفه الفيلسوف الهنغاري جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي. على أي حال، فإن نشأة هذا الموقف سبق ثورة أكتوبر ومثل الخط السائد لدى أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني وبين نظرائهم في النمسا والماركسيين النمساويين. مع قيام الحرب، تبنى معظم الماركسيين الغربيين – مواقف إصلاحية تؤكد على دور الديمقراطية والبرلمان في بناء الاشتراكية. وكانت تلك «الثورة البطيئة» التي صاغ نظريتها أوتو باور: تعني انتقال سلمي بدعم من إرادة الأغلبية، الذي كان يعتقد أنه سيقلص بشكل جذري اللامساواة دون الحاجة إلى مزيد من

إراقة الدماء وبدون المساومة على أداء النظام الإنتاجي. الاستثناء لهذا الإجماع الواقعي الإصلاحي كان يمثله أشخاص يعدون على أصابع اليد: فروزا لوكسمبورغ (قُتلت عام 1919) كانت بالتأكيد الممثلة الأكثر موثوقية للجناح الراديكالي. على النقيض من ذلك كان بين الروس، مجموعة واسعة من أولئك الذين ظلوا معتقدين أن الرأسمالية ستنهار تحت وطأة تناقضاتها الاقتصادية، وشملت مثل هذه المجموعة شخصيات مرموقة مثل نيكولاي بوخارين، وفلاديمير لينين، وليون تروتسكي. بالنسبة لهم، كان لا بد من إطلاق رصاصة الرحمة[1] على تلك الأنظمة من خلال العمل الثوري.

كان كارل رينر، الذي سيصبح أول مستشار للجمهورية النمساوية الجديدة التي قامت بعد الحرب، يمثل القطب المتطرف للتحريفية. كان رينر حينها بعيدًا عن ماركس. في عام 1916 كتب يقول: «إن المجتمع الرأسمالي، كما عاشه ماركس ووصفه، لم يعد موجودًا». وكان ماركس قد ذكر أن الاقتصاد يتصف بعدم وجود سلطة للدولة عليه، وأنه لا يمكن أن يكون غير ذلك. في أيامه، كان الاقتصاد شأنا خاصًا. تهيمن عليه أيديولوجية التجارة الحرة وكانت الحياة الاقتصادية تدار بطريقة فوضوية ودون تدخل كبير من الحكومة. بدأت الأمور تتغير في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مع تبني السياسة الحمائية، وتشكيل الكارتلات الصناعية، ونقابات العمال، وتحول مراقبة الإنتاج إلى نظام مالي تسيطر عليه البنوك المساهمة. ولكن فقط تجربة الحرب أظهرت إلى أي مدى يمكن أن يذهب تدخل الدولة. كان اقتصاد الحرب يرى أن الدولة ملزمة بتعبئة وإدارة الموارد بطريقة عقلانية وفعالة، وبتخطيط الإنتاج، وتنظيم التوزيع. أثناء الحرب، كانت عملية تأميم الكارتلات التي تصورها هيلفردينغ مسبقًا قد اكتملت أو بدأت في العديد من البلدان. وفقًا لرينر، كان من الصعب تخيل أن هذا الاتجاه يمكن عكسه، لأنه يمثل تتويجًا لعملية تاريخية.

بالتأكيد، فإن رينر حين رأى دولة منتصرة، فإن الماركسيين المتشددين سيستمرون في الاعتقاد بضرورة القضاء الفوري على البرجوازية. ولم

1- coup de grâce بالفرنسية في الأصل-م.

يروا في هذا التداخل بين الدولة والاقتصاد شيئًا جيدًا سوى أنه علامة على أن الرأسمالية، في هذه المرحلة من تطورها، استولت على الدولة وباتت تستخدمها لغاياتها الخاصة. وكما كتب بوخارين، «تأسس أسلوب الإنتاج الرأسمالي على أساس احتكار وسائل الإنتاج في أيدي طبقة الرأسماليين في إطار تبادل السلع. لا يوجد فرق من حيث المبدأ فيما إذا كانت سلطة الدولة تعبيرًا مباشرًا عن هذا الاحتكار أو ما إذا كان الاحتكار منظمًا لمصلحة «فردية». «وفي الواقع، اعتقد المفكرون الروس أن هناك دليلًا على أن الدولة أصبحت بالفعل عقبة أمام تطور الرأسمالية. وأوضح بيان لهذه الأطروحة هو ما قاله ليون تروتسكي في كتابه الذي ألفه عند اندلاع الحرب. فقد رأى في الحرب الدليل على حدوث الصراع النهائي الذي أنذر بالقضاء على الرأسمالية. فقد دخلت قوى الإنتاج في تناقض مع إطار الدولة القومية التي أصبحت الآن عقبة أمام تطورها اللاحق. فالدولة القومية عاشت أكثر من اللازم. لذلك فإن الحرب أعلنت نهاية الدولة القومية وفي نفس الوقت أعلنت نهاية نظام الاقتصاد الرأسمالي».

بالنسبة لتروتسكي، لا ينبغي لأحد أن تضلله الادعاءات القومية التي أشعلت فتيل الصراع. كانت الحرب نتيجة للسياسات الإمبريالية واستجابة لمصالح برجوازية القوى العظمى، ولا سيما ألمانيا وبريطانيا، التي كانت تقاتل لتقسيم العالم وأسواقه فيما بينها. وأية نتيجة ستكون مؤقتة، وتمهد الطريق لمطالبات جديدة. لذلك كان قد بدأ عصر دائم من عدم الاستقرار وكان سينتهي على أي حال بالتدمير الذاتي للنظام الرأسمالي. وفي مواجهة البديل بين «الحرب الدائمة أو الثورة» يمكن للمرء أن يتوقع حدوث رد فعل ثوري من البروليتاريا، وكان مقدرًا أن يحدث هذا ليس على نطاق وطني ولكن على نطاق عالمي.

وقد قدمت روزا لوكسمبورغ تفسيرًا مشابهًا للحرب كلحظة حاسمة، أو نوع من المواجهة من أجل الرأسمالية. وفي كتيب مشهور نشرته في عام 1915، أوضحت أن المجتمع الرأسمالي بات على مفترق طرق: «إما أن يتقدم نحو الاشتراكية أو العودة إلى الهمجية» ذلك ما كان متوقعًا؛ «إما انتصار الإمبريالية وتدمير كل معالم الحضارة، وأن يحدث مثلما جرى

في روما القديمة، تهجير سكاني، وخراب، وانحطاط، ومقابر جماعية. أو انتصار الاشتراكية، أي الصراع الواعي للبروليتاريا العالمية ضد الإمبريالية وضد أساليبها وضد الحرب».

في التحليل النهائي، فإن تقييم الآفاق التي من شأن الأمور أن تصل إليها في أعقاب الحرب يعتمد على التفسير الذي أعطي للإمبريالية. أولئك الذين فسروها بأنها مرحلة من مراحل الرأسمالية -باعتبارها «أعلى مرحلة»، كما كتب لينين- توصلوا إلى استنتاج مفاده أن الرأسمالية كانت مثل قطار انطلق بأقصى سرعة نحو الهاوية. ولكن حتى في ظل هذا التيار، فليس من المؤكد أن الإمبريالية تعني الشيء نفسه للجميع. والذي رآه هؤلاء المفكرون في بعض الأحيان بدا أنه تنفيذ لنتيجة مرغوبة. وهكذا كان لينين يميل إلى الاعتقاد بأن الرأسمالية غير مستدامة من ناحية الإنتاج وشدد على أن تشكيل الاحتكارات يمثل عنصرًا مميزًا للمرحلة الجديدة. أما لوكسمبورغ، التي كانت أكثر ميلًا لاعتبار قلة الاستهلاك نقطة ضعف الرأسمالية الرئيسية، فقد حددت معالم الإمبريالية بعولمة رأس المال - أو مع تطور التخلف، كما يصفه أتباعها.

على الجبهة المقابلة، كان هناك من لم يعتبر الإمبريالية إحدى مراحل تطور الرأسمالية، بل سياسة معينة كانت تمليها المصالح الرأسمالية. وكان بطل هذا الموقف هو كاوتسكي. تطور فكر كاوتسكي بشكل جوهري منذ زمن خلافه مع برنشتاين. فقد أصبح حينها ذا موقف إصلاحي للغاية. بالنسبة له فإن جوهر الإمبريالية يتمثل في الرغبة، التي تشترك فيها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة «لإخضاع ودمج أراض زراعية شاسعة بشكل متزايد، بغض النظر عن جنسية الناس الذين يعيشون هناك». وكان هذا عائدًا إلى الحاجة إلى تعويض اتجاه الإنتاج الصناعي للنمو أسرع من الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، لم تكن الإمبريالية هي الحل الوحيد لهذه المشكلة. على العكس من ذلك، كان من المتوقع أنه بعد الحرب ستتفق القوى المهيمنة على تقاسم العالم سلميًا. وسيؤدي هذا إلى فتح مرحلة جديدة في تاريخ الرأسمالية تسمى «الإمبريالية المتطرفة»، تتميز «بنقل سياسة الكارتل إلى السياسة الخارجية».

هوجمت هذه الأطروحة بشدة من قبل لينين في كتابه الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، الذي ألفه في عام 1916 أثناء نفيه إلى سويسرا ونشر في السنة التالية. أصر لينين على أن الإمبريالية كانت تلك المرحلة من تطور الرأسمالية «التي تشهد هيمنة الاحتكارات ورأس المال المالي؛ وحيث يكتسب تصدير رأس المال أهمية واضحة؛ وحيث يبدأ فيه تقسيم العالم بين التروستات الدولية، وحيث يكتمل فيه تقسيم جميع مناطق العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى». تم توجيه هذه العمليات من خلال التحول الهيكلي الذي لا رجوع فيه للقاعدة الاقتصادية. لا يمكن للمرء أن يتخيل المستقبل الذي يكون فيه الجهاز الاحتكاري وإضفاء الطابع المالي على الاقتصاد متوافقين مع سياسة غير عنيفة للدول، أو مع تقسيم سلمي للعالم. وحسب ما يعتقده لينين فإن فصل كاوتسكي لسياسة الإمبريالية عن اقتصادياتها، هو أمر تعسفي للغاية، وكان هدفه الوحيد هو تبرير السياسة الإصلاحية والسلمية «للبرجوازية»، وتعبير لطيف وبريء عن «الرغبات الورعة».

كان كاوتسكي أكثر الشخصيات نفوذًا في الأممية الثانية، وبتوجيه الانتقادات له كان لينين يوبخ جميع أفراد الجناح الاشتراكي الديمقراطي للماركسية. والتفكك الحتمي للعالم الاشتراكي سوف يشبه بشكل رمزي ما سيحدث في روسيا بعد بضعة أشهر. بحلول عام 1918 أصبح يطلق على كاوتسكي «المرتد كاوتسكي»، وعدو ثورة أكتوبر وفي وقت لاحق، يمكن للمرء أن يرى أن الماركسية الثورية والماركسية الإصلاحية كانتا تعبيرين عن مجتمعين مختلفين فالبلاشفة قاموا بالثورة بالفعل، لكنهم وضعوا نهاية لشيء لم يكن حقًا رأسمالية بل لاستبداد ما بعد الإقطاع. تم استبدال هذا النظام بآخر بعيد عن المثل الديمقراطية وكان من شأنه أن يجتذب انتقادات الماركسيين الغربيين لفترة طويلة. والاشتراكيون الديمقراطيون من جانبهم، جاءوا إلى السلطة في الجمهوريات التي تأسست حديثًا في ألمانيا والنمسا. في العشرينات من القرن الماضي تخلى حتى الاشتراكيون الفرنسيون عن إحجامهم التقليدي عن الانضمام إلى الحكومة البرجوازية من خلال الموافقة على متابعة «الإدارة الاشتراكية لرأس المال»، بينما «الاشتراكية نفسها هربت إلى مستقبل بعيد»، «غامض وخرافي».

لم تكن ترجمة النظرية إلى الممارسة مسألة سهلة لأي شخص. فالتاريخ المبكر لعلاقة النمط الغربي للاشتراكية بالسلطة كان في كل مكان تقريبًا عبارة عن قصة انقسام وغالبًا ما تكون قصة طموحات محبطة. كانت بدايات جمهورية فايمار رمزية. فقد تميزت بانقسام الحزب الاشتراكي الديموقراطي والقمع الدموي لانتفاضة سبارتاكوس وعدم القدرة الكبيرة على تغيير علاقات القوة الاقتصادية الموجودة مسبقًا. بنفس القدر من العمر القصير كانت تجربة الحكم لدى الماركسيين النمساويين. فلم تكن قادرة على اجتذاب الفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى في بلد ريفي إلى حد كبير، فاستسلمت للقوى الرجعية في كل مكان باستثناء فيينا.

1929: نظرية الأزمة تعود إلى الواجهة

لم يغير انهيار سوق الأسهم عام 1929، والكساد الذي أعقب ذلك، من مواقف التيارات المختلفة للماركسية حول احتمال أن الرأسمالية قد تنتهي بسبب انهيار اقتصادي مفاجئ، حيث تم توحيد هذه المواقف في العشرينيات من القرن الماضي. وكما لاحظ سويزي، حتى البلاشفة كانوا يؤمنون بأن حدوث كارثة اقتصادية مميتة في الغرب كان سيناريو غير قابل للتصديق. بل توقعوا سقوط الرأسمالية نتيجة «لحروب» ناشئة من «البحث المحموم عن أرباح احتكارية للتروستات الكبيرة في البلدان الرأسمالية المتنافسة». وماذا عن تروتسكي؟ لقد استمر في تكرار ما كان يقوله حتى وفاته من أن الوقت قد حان لنشوء الاشتراكية العالمية، وهذا يعني أن كل متطلبات الثورة البروليتارية كانت جاهزة. ومع ذلك، بدا أنه في ذلك الوقت نداء يائس وكتب في عام 1938، «أن الظروف الموضوعية لم تنضج بعد؛ بل بدأت تتعفن إلى حد ما».

وبالتالي فإن الأكثر من ذلك، أن الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في القارة الأوروبية، التي لم تكن تعتقد أن الرأسمالية محكوم عليها بالفشل على الإطلاق، لم تسمح لنفسها أن تتأثر بشكل مفرط بالكساد العظيم. والدليل على ذلك هو الاستقبال البارد لكتاب عالم الاقتصاد هنريك

جروسمان الذي صدر عشية الحدث: وكان محاولة لإعطاء توضيح رياضي لحتمية الانهيار في أكثر الآليات فجاجة أما كاوتسكي وهيلفردينغ وفريتز نفتالي وآخرين، فقد تحدثوا عن الكساد العظيم على أنه اضطراب عابر في الرأسمالية. وكان مفكرو الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية يميلون إلى عزو أصل هذا الكساد والأزمات السابقة لعيوب متأصلة في آلية السوق. وقد افترضوا أن المشكلة مقدر لها أن تحل نفسها عن طريق تضييق دور السوق في الاقتصاد الرأسمالي وأن هناك انتقالًا تدريجيًا إلى «الرأسمالية المنظمة» - أي بمعنى، إلى نظام اقتصادي عقلاني حيث يتم القضاء على عدم اليقين الذي تخلقه المنافسة الحرة. ولهذا كان الهدف الأساسي لذلك هو تسهيل العودة السريعة إلى الحياة الطبيعية والسماح للانتقال لمواصلة المسار. وكان يمكن أن يحصل النضال من أجل دمقرطة الاقتصاد على دفعة جديدة من خلال استعادة الازدهار.

يجب أن يقال إنه بحلول العشرينيات من القرن الماضي كان الرأي قد انتشر من أن هذا الشكل الأكثر اعتدالًا وحسن التنظيم من الرأسمالية كان شيئًا يمكن أن يتعايش معه. وبينما كان الجناح المعتدل من الديمقراطية الاشتراكية يأمل قبل الحرب العالمية الأولى بحدوث ثورة مخملية، لم يعد الشعار السائد حينها هو تحويل الرأسمالية إلى شيء مختلف ولكن لمتابعة «الديمقراطية الاقتصادية» داخل الرأسمالية. إلى جانب ذلك، تم دمج رجال مثل هيلفردينغ بالكامل في مؤسسات جمهورية فايمار. فكيف يمكن للمرء، في مثل هذا الموقف، أن يستمر في النظر إلى الدولة باعتبارها معقلًا للبرجوازية يجب غزوه؟ في الحقيقة، لقد باتوا ينظرون إليها حينها على أنها منتدى حيث يمكن لجميع الطبقات الاجتماعية أن تعبر عن صوتها فيه. لقد انتهت دولة الإمبراطور فيلهلم، وكانت جمهورية فايمار فرصة للبدء من الصفر. ولكن كيف، يمكن العودة إلى الحياة الطبيعية بعد ذلك الكساد العظيم؟ تبين أن الخبراء الاقتصاديين في جمهورية فايمار كانوا وبشكل لافت للنظر غير مستعدين لذلك. تعامل هيلفردينغ الذي شغل منصب وزير المالية حتى ديسمبر 1929، مع الاقتصاد الألماني بسياسة تقشف قاسية، وحذر من أي مقاييس غير تقليدية. ولم يندم على ذلك حتى بعد ترك وظيفته، وبدلاً

من ذلك عرض استعداده لتقديم الدعم لمجلس الوزراء بزعامة المستشار برونينغ، الذي كان ذا سياسة اقتصادية محافظة للغاية.

لم تكن الديمقراطية الاشتراكية في بلدان وسط أوروبا في حالة جيدة، وكان صعود هتلر إلى السلطة حدثًا قاتلاً لها. وسرعان ما حان الوقت للنقد الذاتي. في كتابه الذي صدر عام 1936، والذي يحتوي على تحذيرات مسبقة متشائمة عن نشوب حرب عالمية ثانية، ألقى أوتو باور الضوء على النوع الجديد من الرأسمالية الذي انبثق من الأزمة. تم إنجاز عملية إعادة تنظيم رأس المال من خلال عقلنة الاقتصاد وتوجيهه من خلال سلطة الدولة، وهي الظاهرة التي لم تغب عن انتباه آخرين كثيرين، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة وألمانيا - والتي استخلص منها كينز بعض الدروس النظرية الهامة. فقد مكنت الاستثمارات الضخمة في مجال التسلح ألمانيا وإيطاليا من استيعاب الجيش الاحتياطي من العاطلين عن العمل. تم استخدام وسائل أكثر سلمية في ظل النظام الأمريكي الجديد. ولكن على أي حال، فإن الانتعاش قد حدث في كل مكان بفضل التوسع الكبير لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. لم يكن باور مقتنعًا بأنه يمكن لتدخل الدولة وحده التغلب على تناقضات الرأسمالية. لم يكن هذا هو الحال بالتأكيد طالما لم تمس علاقات الملكية والبنية الطبقية التي تقوم عليها. نظمت الحكومات بدقة عملية الإنتاج والتوزيع والأسعار والأجور، وادعت حماية الاقتصاد القومي لمواطنيها. ولكن مهما فعلت، فقد انتهى بها الأمر بالضرورة إلى تفضيل إما رأس المال أو العمل، وتفاقم في الحالة الأولى الميل إلى نقص الاستهلاك، وتفاقم في الحالة الثانية انخفاض معدل الربح. ومع ذلك، فإن باور نظر باهتمام إلى هذه التجارب في الإدارة الاقتصادية –وللتقنية الخاصة بها إن لم يكن لدوافعها الأيديولوجية– وكان يدرك أن الحرب الوشيكة يمكن أن تقلب الطاولة مرة أخرى. وظل مذهولًا من الفشل السياسي للماركسية النمساوية، وكان يأمل في رؤية نظرية إصلاحية اشتراكية جديدة تنبثق من رماد الديمقراطية الاشتراكية. كان الهدف هو استبدال اللحن الحزين للشعوذة الفاشية البدائية بفلسفة اجتماعية أصيلة للتخطيط.

من ناحية أخرى فإن التفسيرات الماركسية الراديكالية للكساد العظيم،

كانت تحوي بعض العناصر المشتركة. أولًا أنها جميعًا شددت على اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الوقوع في فترات ركود مزمن، تتخللها فترات أقصر وأقصر من الازدهار. ثانيًا، أنها اشتركت في وجهة نظر سلبية بشكل أساسي تجاه النظام العالمي الجديد، وباتت تنظر إليه على أنه الشكل الذي اتخذه رأس المال الاحتكاري في أوقات الأزمة. وبالمثل، تم تصوير الفاشية على أنها أحدث تجسيد للنظام البرجوازي: فجادلت بالقول إن الرأسمالية إذ لم تعد قادرة على حماية نفسها من خلال القيم الليبرالية، فقد بدأت تتحول إلى استخدام قيم غير ليبرالية. وفي النهاية، وافقت على أن التدخل الحكومي والسياسات الشمولية قد تؤخر نهاية الرأسمالية لكنها لا تستطيع منع ذلك.

أما بالنسبة لأسباب الكساد، فقد أصبحت النقاشات حولها أكثر وضوحًا. من المفيد أن نتذكر كيف، أنه في الفكر الماركسي، تعايشت ما لا يقل عن ثلاث نظريات للأزمة، وجميعها مستمدة من أفكار ماركس إلى حد ما وهي: الإفراط في التراكم، ونقص الاستهلاك، وعدم التناسب. والأخيرة كانت بلا شك الشرح المفضل للديمقراطيين الاشتراكيين. وحيث إنها تعزو مشاكل الرأسمالية إلى «فوضى» السوق، فإنها تشير إلى «ترشيد» النظام كحل لجميع المشاكل. لو أن الأزمات نشأت بسبب عدم التوافق البسيط بين العرض والطلب على البضائع، ومن خلال عيوب في تداول النقود أو رأس المال، لكان يكفي استبدال الفوضى بقدر متغير من التخطيط. من الواضح أن الماركسيين المتزمتين اعتبروا ذلك التفسير سطحيًا، حيث غابت عن نظره أسباب عدم التناسب – وهو التناقض الشهير. في فترة ما بين الحربين، تمت مواجهة الخيار بين وضع التركيز على الإفراط في التراكم أو نقص الاستهلاك، وأعطوا في معظم الأحيان تفسيرًا للأزمة من خلال نقص الاستهلاك. في الثلاثينيات، بقي عدد قليل من المؤلفين مخلصين لقراءة ماركس التي ترى «أن التناقض بين تزايد القوة الإنتاجية، وتوالي التراكم، وانخفاض ربحية رأس المال» هي المشكلة الرئيسية للرأسمالية. كان الاتجاه بالأحرى أن نرى الأزمات كونها تمثل الصراع بين «القوة الإنتاجية» و«الاستهلاك»، كما أشار إليها الاقتصادي البريطاني موريس دوب متذمراً. ومن المفارقات إلى حد ما أن

يكون أحد أدق مفسري ماركس، الذي كان أقل عرضة للكارثة، هو المدافع عن السبب المفقود لانخفاض الربحية.

مثلت وجهة نظر نقص الاستهلاك، إذن رأي الأغلبية. على سبيل المثال في عام 1932 كتب فريتز ستيرنبرغ وهو أحد أتباع لوكسمبورغ، أنه يتوقع أن انهيار الرأسمالية العالمية سيبدأ من حلقتها الأضعف. بدا أن ألمانيا هي المرشح المثالي لذلك الدور فهي كانت قد تعافت للتو من التضخم المفرط الذي أعقب الحرب عندما أثرت الأزمة بشدة على القوة الشرائية لأبناء الطبقة العاملة والمتوسطة ورفعت من معدلات البطالة بشكل صاروخي. كان الإنتاج الصناعي على وشك الدخول في مرحلة الركود. لم يكن هناك وسيلة للتعويض عن نقص الطلب المحلي مع البدائل من المناطق المستعمرة، في وقت فقدت فيه البلاد مستعمراتها. وهكذا اعتقد ستيرنبرغ أنه قد حدد العناصر التي كانت تمثل مقدمة لسقوط الرأسمالية الألمانية. وفي الواقع، لم يؤد ذلك سوى إلى سقوط جمهورية فايمار.

قدمت الخبيرة الاقتصادية البولندية ناتالي موسكوفسكا مساهمة أصيلة في هذا الشأن. فقد قادها رفضها لأطروحة انخفاض معدل الربح إلى صياغة نظرية حول الهدر في النظام الرأسمالي. ووفقًا لهذه النظرية، فإن نجاح استغلال رأس المال ولد نزعة زيادة في معدل الربح وركود مزمن في الاستهلاك، وأن مشكلة التوزيع هي التي تسببت في حدوث الأزمات وأدى الفائض الدائم في الإنتاج نسبة إلى الاستهلاك إلى إهدار هائل في السلع والبضائع. وتساءلت موسكوفسكا ما إذا كانت البطالة في الثلاثينيات لا تمثل سوى هدر للقوى العاملة؟ حاولت القوى الرأسمالية معالجة الاختلال الاقتصادي من خلال تحفيز الاستهلاك الذي، رغم ذلك، لا يرضي الاحتياجات الاجتماعية القائمة: كانت من الأمثلة على ذلك المبالغ التي أنفقت لقمع المعارضة الداخلية والحرب، أو محاولات دفع الأمم المستعمرة إلى استهلاك الفوائض الإنتاجية. كانت هذه هي الإستراتيجية الدائرية، وهي غير مستدامة على المدى الطويل، لأنها تركت الأسباب التوزيعية لاختلال التوازن بلا علاج بينما كانت تقوم بأكبر هدر للموارد.

في الولايات المتحدة، كان التحليل الماركسي الأبرز للكساد العظيم

قد جاء به المنشق الشيوعي لويس فراينا، الذي كان يكتب تحت الاسم المستعار لويس كوري. في كتابه انحدار الرأسمالية الأمريكية (1934)، ومع الاعتراف بأن الرأسمالية أدركت أزماتها الأخرى واستطاعت التغلب عليها فإنه أصر أن هذه المرة كانت مختلفة. على غرار فترات الانكماش السابقة، فإن الكساد الكبير نتج عن الديناميات الدورية لفائض التراكم ونقص الاستهلاك. لكن «مدته، وشدته، وطابعه المحدد تشير إلى أن «العوامل غير الدورية لتراجع الاقتصاد كان لها دور أيضًا». لم يعد هناك أي مجال لمزيد من التوسع في الربح. لقد انتشرت الرأسمالية بالفعل في جميع القطاعات الإنتاجية وفي جميع القارات الخمس. لم يعد هناك المزيد من المناطق في العالم التي يمكن استعمارها ولم تعد توجد صناعات لمكننتها، بما في ذلك الزراعة. كان ينظر إلى استراتيجية الحد من المخرجات، والسيطرة على الأسعار والحد من المنافسة والقيود على التقدم التكنولوجي التي اتبعتها الرأسمالية الاحتكارية على أنه الدليل الحي على «التراجع»، حيث يؤكد على عدم القدرة على تطوير جميع قوى الإنتاج والاستهلاك بشكل كامل». خلص كوري إلى القول إنه «على عكس التجربة السابقة، لا يمكن لهذا الركود أن يؤدي إلى أي طفرة حقيقية في الازدهار». لكنه حذر من أنه لن يكون هناك انهيار فعلي ولكن اضمحلال بطيء: «وتستمر الحركة الدائرية، ولكن على مستوى أدنى، داخل دائرة صارمة من التدهور الاقتصادي. هذا يعني ازدهارًا «مكبوحًا»، مع تزايد انعدام الأمن والبطالة وعدم الاستقرار؛ بينما تصبح التناقضات الاقتصادية والطبقية والدولية والعداوات أكثر حدة وأكثر خطورة. قد تحدث طفرات من الازدهار غير العادي، لكن هذا لن يؤدي إلا إلى تركيز في التدهور».

هذا التحليل لأزمة الكساد العظيم والنظام العالمي الجديد يقترب إلى حد كبير من الموقف الرسمي للاتحاد السوفيتي الذي عبر عنه ستالين في خطاب ألقاه عام 1934 وقدم بالكامل في العام التالي من قبل مستشاره الاقتصادي يوجين فارجا في تقرير قدمه إلى المؤتمر السابع للكومنترن اعتقد فارجا أن أزمة 1929–1933 كانت جزءًا من حركة دورية، مثل تلك التي سبقتها، ولكن كان لها أيضًا خصوصيات بشرت بركود زاحف طويل

الأمد أو «ركود من نوع خاص». وأشار إلى أنه من غير المحتمل جدًا تحقيق الشفاء التام، كما استمرت الظروف التي أدت إلى الإفراط المزمن في الإنتاج، على الرغم من أن تدخل الدولة في الاقتصاد نجح في منع الوضع من الانهيار. لكن فارجا لاحظ أيضًا كيف أن الديمقراطية البرجوازية -التي تمثل الغطاء السياسي للرأسمالية- قد استنفدت في سنوات الأزمة وظيفتها التاريخية المتمثلة في زيادة القوى المنتجة، وتحولت إلى عقبة تجب إزالتها. وهكذا فسر انتشار الفاشية باعتباره الحصن الأخير الذي أقامته البرجوازية في وجه التهديد الوشيك لثورة البروليتاريا.

سنعود بعد فترة قصيرة لمناقشة مختلف التأويلات المتعلقة بالاقتصاد الموجه، والرأسمالية المنظمة، بنماذجها الديموقراطية والشمولية. ومع ذلك، من المهم أولاً ملاحظة أن التطورات التي شهدتها سنوات الثلاثينيات في مجال السياسة الاقتصادية قد مهدت الطريق أيضًا لوجهة نظر أكثر تفاؤلاً تشير إلى أن الحكومات بات لديها الآن وسائل ملموسة لتنظيم القطاع الخاص وتحويله إلى الاتجاهات المرغوبة اجتماعيًا.

الآلام تتعمق، والفضائل ترتقي

انبثقت النظريات الجديدة للحوكمة الاقتصادية، في خضم أزمة الكساد الكبير، وتم تطويرها في وقت واحد تقريبًا وبشكل مستقل للغاية في ستوكهولم وكامبريدج. في عام 1932 جاء الحزب الاشتراكي الديموقراطي إلى السلطة في السويد. وكان الاشتراكيون الديموقراطيون السويديون قد قطعوا علاقاتهم بالماركسية منذ فترة طويلة ورأوا أن ماركس هو نوع من السلف البعيد الذي يتحدث بلغة قديمة. بتحررها من القيود الأيديولوجية ومدفوعة بروح براغماتية في جوهرها، روجت الحكومة الجديدة على الفور لما كان عالم الاجتماع والتر كوربي يسميه «التسوية التاريخية» بين الرأسماليين والعمال حيث يعترف كلا الجانبين بشرعية الآخر مقابل تقديم تنازلات جوهرية. وعمل جيل جديد من الاقتصاديين، مثل جونار ميردال، وإريك ليندال وبرتيل أولين مع وزير المالية إرنست ويغفورس على تطوير

سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية، بما في ذلك برامج خلق فرص العمل التي ترعاها الحكومة والممولة من قبل نفقات العجز إلى جانب هذه التدخلات، تم تبني سياسة ثورية اجتماعية وضعت الأسس لتجربة دولة الرفاهية الأكثر جرأة التي لم يشهدها العالم الغربي في أي وقت مضى، والتي سيستمر تنفيذها حتى السبعينيات. يمكن القول إنه بالنسبة للاشتراكيين الديموقراطيين السويديين، فإن قضية مستقبل الرأسمالية أصبحت عرضية لأنهم كانوا مقتنعين بأنهم وجدوا طريقة عملية لحل المشاكل الاجتماعية الحديثة على أساس يومي. في الفصل الثالث سنرى أن تفاؤلهم ربما كان مبالغًا فيه. لكن في الوقت الحالي سنترك ستوكهولم متجهين إلى المملكة المتحدة.

في كامبريدج، تحلقت طليعة فكرية أخرى حول جون مينارد كينز. كان كينز ليبراليًا بالمعنى البريطاني للمصطلح. وعلى عكس العديد من تلاميذه وأتباعه، لم يكن مدفوعًا بشغف قوي بالمساواة الاجتماعية. ما كان يثير اهتمامه حقاً هو أن الحياة الاقتصادية يجب أن تسير بطريقة أو أسلوب منظم دون أن تتعرض إلى الكثير من الاضطرابات وأن المظالم الكبيرة يجب تجنبها. بعبارة أخرى، لم يستطع كينز احتمال حقيقة أن الاقتصاد كانت تسيطر عليه اللاعقلانية وأن على شخص ما أن يدفع ثمناً أعلى مقابل هذه الفوضى. وكان نقده للرأسمالية المعاصرة نابعًا من رضا النخب أكثر من كونه مستمدًا من التعاطف العميق مع من هم أقل ثراء. على أية حال، فإن كينز قطع في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، كل صلاته مع الأفكار الاقتصادية المتزمتة. لقد بدد الأسطورة القائلة إن اقتصاد السوق يميل بشكل عفوي نحو التوازن وأظهر أن الأزمات لا تتلاشى إذا تركت دون معالجة. وجادل بالقول إن سبب البطالة هو نقص الطلب الخاص الذي يتعين تعويضه عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي. وذكر في النهاية، أن هناك حاجة للسياسات النقدية التوسعية للخروج من الركود: ليست قيمة المال من الأشياء المحرم قبولها ولكنه الشيء الذي يمكن أن تحدده الدولة بمستوى ملائم.

ومثلما فعل الاقتصاديون السويديون، جمع كينز بين الحياة العلمية والاستشارات السياسية، على الرغم من أنه لم يكن دائمًا نبيًا مكرماً في

بلده. والمكانة العالية التي كان يتمتع بها لم تكن كافية لإقناع وزارة الخزانة البريطانية بأن التغيير الشامل لنهجها التقييدي التقليدي للسياسة الاقتصادية كان ضروريًا. من ناحية أخرى، فإن الإدارات الاقتصادية لدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا قد توصلت إلى استنتاجات قريبة من تلك التي توصل إليها كينز، وبدأت تقوم بها بشكل تجريبي من دون أن تكون مدعومة بنظريته الصارمة. ولكن عندما تمت صياغة هذه الأفكار بشكل منطقي ومقنع في كتاب كينز النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد (1936) فقد حازت على قبول علمي وبدأت تنتشر في مختلف دول العالم. هذا الانتشار الذي لا يقاوم لأفكار كينز لم ينقطع عند وفاته بعد عشر سنوات. في فترة ما بعد الحرب، أصبحت الأفكار الكينزية ذات قوة عالمية، ولها القدرة على التأثير في عمل الحكومات في كل تلك البلدان التي تبحث عن طريق وسط بين الحكم المطلق للسوق والتخطيط المركزي.

مثل عدد قليل من المثقفين الآخرين، عاش كينز في تعايش مع جنون عصره والأحداث التي لفتت انتباهه كل يوم وحفزته على البحث عن حلول. ومع ذلك فإن حقيقة أنه كرس الكثير من طاقته لتطوير نظرية إدارة الاقتصاد الجزئي، ومصطلح الحاضر[1] الذي عبر عنه بمقولته الشهيرة «على المدى الطويل نحن جميعًا أموات»، إلا أنه لا ينبغي لذلك أن يقود المرء إلى الاعتقاد بأنه كان ينفر من المزيد من الأفكار التخمينية. في الواقع، كان كينز ينظر إلى الرأسمالية من منظور ذي أفق مزدوج: الأول من قصير إلى متوسط المدى، وتعامل معه كاقتصادي؛ والثاني طويل المدى وتعامل معه كفيلسوف أخلاقي، كما فعل جون ستيوارت ميل من قبله. وليس من قبيل المصادفة أن كلا الشخصين كانا يمتلكان هذه الطبيعة الفكرية المزدوجة. كما سوف تتذكر، كان ميل مقتنعًا بأن ذلك التطور الرأسمالي له حدود طبيعية أو بيئية وكذلك حدود أخلاقية. لكن الأخيرة لم تكن حتمية مثل سابقاتها، لكن الثقة التي وضعها في تقدم الحضارة زادت من آماله بأن تتخلى البشرية عن مثل هذا المسار الخطير من تلقاء نفسها قبل إجبارها على القيام بذلك.

1- يعد مصطلح «الحاضر» مصطلحًا ازدرائيًا لإدخال الأفكار والآفاق المعاصرة في تصويرات وتفسيرات الماضي-م.

مثل هذه الآراء كانت متذبذبة إلى حد ما في القرن العشرين، وتم إحياؤها كما تبين من قبل أزمتين دوريتين. عاد مفهوم الحدود البيئية الذي ما زال شعبيًا، إلى الواجهة في السبعينيات، عندما كانت الدورة الثانية للنمو المكثف للاقتصادات الغربية، المعروفة باسم العصر الذهبي لما بعد الحرب، قد انتهت. سنناقش هذا لاحقًا، ولكن في الوقت الحالي سيكون تركيزنا على الحدود الأخلاقية. فقد كانت أزمة فترة ما بين الحربين، بحروبها وثوراتها واضطرابها الاقتصادي والاجتماعي، هي التي جعلت كينز يتساءل ما إذا كان بإمكان الأخلاق أن تنقذ العالم من جشع الرأسمالية.

عالج كينز هذه المشكلة في واحد من أكثر مؤلفاته غموضًا وهو كتاب «الاحتمالات الاقتصادية لأحفادنا» الذي كتبه بين عامي 1928 و1930. وهو نص قصير خالٍ تمامًا من التحذلق الأكاديمي، كما هو حال العديد من مقالاته في المعتقدات والسيرة الذاتية خلال هذه السنوات. لم تكن الجودة الأدبية العالية لهذا النص هي ما جعله مميزًا، ولكن التوقع الاستثنائي الذي كان يحتويه. تبدأ النسخة النهائية للمقال بالإشارة إلى الانهيار العظيم للبورصات. ما كان يحدث أجبر كينز على العودة إلى مسودة عام 1928، ليس لتغيير استنتاجاتها ولكن لدعوة الجمهور لوضع الأزمة في منظورها الصحيح. وقد طمأن كينز قراءه بأن ذلك الانهيار لم يقرع ناقوس موت الرأسمالية. كما أنه لن يتسبب في تدهور الاقتصاد البريطاني. إنه بالتأكيد كان صدمة كبيرة حقًا، ولكن يمكن التعامل معها بطرق جديدة: ويمكن لفن صنع السياسات أن يفعل ذلك. وأكد على أن أزمات من مثل هذا النوع، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها «روماتيزم الشيخوخة» ولكن على أنها «الآلام المتزايدة للتغيرات السريعة». يمكن للرأسمالية أن تعيش وتزدهر لمدة مائة عام أخرى.

ما سيحدث بعد ذلك هو قصة أخرى. لشرح هذا، تراجع كينز خطوة إلى الوراء. وأشار إلى أنه منذ الثورة الصناعية، حدث تقدم تكنولوجي غير عادي في مجالات التصنيع، والطاقة والاتصالات وأسهمت «قوة الفائدة المركبة» في رفع مستويات المعيشة في أوروبا والولايات المتحدة أربعة أضعاف. وحدث هذا على الرغم من حقيقة أن نمو السكان كان سريعًا جدًا لبعض الوقت. ولذلك فإن كينز خمن أنه في حوالي عام 2030 ستكون «المشكلة

الاقتصادية» قد حلت نهائيًا في الدول المتقدمة. وكان يعني بالمشكلة الاقتصادية إشباع الحاجات المطلقة، أي الاحتياجات المادية التي نشعر بها بغض النظر عن المقارنات التي نجريها مع أقراننا البشر. وقد اعترف أن هناك أيضًا احتياجات ذات علاقة، وهي تلك المرتبطة بالوضع والقبول الاجتماعي، والتي يحتمل ألا تنضب، لكنه توقع أن هذه ستتغير هي أيضًا نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

إن تلبية الاحتياجات المادية من شأنه أن يؤدي بالناس إلى العمل بشكل أقل فأقل ويراكموا الأموال بشكل أقل. لأول مرة في تاريخ البشرية سيحصل الناس على الكثير من وقت الفراغ، وسيهتمون بكيفية استخدامه. كان كينز واثقًا من أن هذا سيترجم إلى رقي أخلاقي كبير. يبدو الأمر كما لو أنه كان يعتقد أن البشرية مبرمجة لأهداف أسمى وحينها ستظهر طبيعتها الأعمق بمجرد أن تتحرر من الحاجة إلى السعي وراء الراحة المادية. وعبر عن ذلك قائلًا:

عندما لا يكون تراكم الثروة ذا أهمية اجتماعية أساسية، ستكون هناك تغييرات كبيرة في نظام الأخلاق. سنكون قادرين على تخليص أنفسنا من العديد من المبادئ الأخلاقية الزائفة التي عذبتنا على مدار مئتي عام، رفعنا فيها بعضًا من أكثر الصفات البشرية المقيتة إلى مصاف أعلى الفضائل... وجميع أنواع العادات الاجتماعية والممارسات الاقتصادية التي تؤثر على توزيع الثروة والمغانم والغرامات الاقتصادية، والتي نصونها الآن بأي ثمن، مهما كانت مقيتة وظالمة في حد ذاتها، لأنها مفيدة للغاية في زيادة تراكم رأس المال، سنكون أحرارًا حينها، في نبذها أخيرًا.

إن المرء يستنتج من صياغة كينز لاحقًا لفكرة «أكثر صفات البشر بغضًا»، أن حب المال هو في قمة القائمة السوداء لتلك الصفات: «سنكون قادرين على تحمل الجرأة على تقييم الدافع للركض وراء المال في كونه يمتلك قيمة حقيقية. وحب المال باعتباره حيازة –يتميز عن حب المال كوسيلة للاستمتاع بالحياة ووقائعها– سيتم التعرف عليه كما هو على حقيقته، مرض مثير للاشمئزاز إلى حد ما، وإحدى الحالات شبه الإجرامية، وشبه المرضية التي يتم تسليمها بيد مرتجفة إلى المتخصصين في الأمراض

العقلية». ولم تكن الإشارة إلى المرض العقلي أمراً عرضيًا. يذكرنا كاتب سيرته الذاتية روبرت سكيدلسكي أن كينز كان قارئًا يقظًا لسيغموند فرويد وكتب التحليل النفسي. في الواقع، يبدو أن هذا المقطع يحتوي على إشارة إلى مقال «الشخصية والإثارة الجنسية الشرجية»، حيث شبه فرويد الميل إلى اكتناز الأموال وتجميعها بالتسامي بالغريزة الجنسية. كان هذا العصاب من صفات الشخصية الشرجية، التي تضمنت سمات مميزة من الانضباط والعناد (وهو ما نسميها اليوم بأعراض الوسواس القهري) ونشأت من الفشل في التغلب على المرحلة الشرجية في الطفولة.

لكن بالنسبة إلى كينز، فإن حب المال هو قبل كل شيء مرض اجتماعي بلغ ذروته في العصر الفيكتوري. نشأ كينز وهو محاط بقيم المجتمع الفيكتوري: وهي «آلهة» الجشع والربا والاكتناز «المستندة إلى حسابات التفاضل والتكامل لجيرمي بنثام»[1]، والتي وجدت مكانًا لها في الأفكار الدينية التقليدية.

هناك إشارات مستمرة في كتابات كينز في فترة ما بين الحربين، -في بعض الأحيان كانت تتضمن معاداة للسامية بشكل قاطع- للتحالف الغريب الذي تشكل في بريطانيا أيام حكم دزرائيلي، بين الأخلاق البروتستانتية التي تحث على تراكم المال والدين اليهودي، الذي كان يرفع «الفائدة المركبة إلى مرتبة الخلود». أما بالنسبة للنفعية، فهي ظلت ذات حضور مرهق في الجامعات البريطانية عندما كان كينز طالبًا جامعيًا، كما يروي ذلك في كتابه «معتقداتي المبكرة». وقد بدأت احتجاجات كينز والحلقة المحيطة به ضد قيم آبائهم بالضبط من اجتماعات رسل كامبريدج[2] والتي رفضوا فيها تمامًا القيم المناظرة لمجموعة بلومزبري[3].

1- هي خوارزمية صاغها الفيلسوف النفعي جيريمي بنثام (1747-1832) لحساب درجة أو مقدار المتعة التي يحتمل أن يستحثها فعل معين.-م.

2- جمعية سرية حصرية في جامعة كامبريدج. كان أعضاؤها مقتنعين بأن الماركسية - اللينينية التي يتبناها الحزب الشيوعي السوفيتي هي أفضل نظام سياسي متاح-م.

3- مجموعة من الفنانين والكتاب البريطانيين وكان لهذه المجموعة أثر بالغ في الأدب والاقتصاد والنقد-م.

كان للمواقف الفلسفية لكينز تأثير مزدوج على نظريته الاقتصادية. كان هذا التأثير، في المقام الأول، أساسيًا، لأن النظرية تقوم على ملاحظة أن السعي وراء المصلحة الذاتية الشخصية لا يضمن بالضرورة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ولا الرفاهية الاجتماعية لكنها أفضت إلى فهم كينز لديناميكيات الاقتصاد الرأسمالي. يفترض مخطط كتاب كينز النظرية العامة أن هناك حاجة إلى درجة من إهمال المستقبل لغرض إنجاح الاقتصاد الرأسمالي. ومن المفارقات، في الواقع، أن البحث عن «الخلود الزائف والمضلل» الذي واصله الاقتصادي الفيكتوري، لم يتعايش قط مع الحاضر ولكن أسقط في المستقبل نتائج إجراءاته التي أدت إلى تفاقم الأزمات الدورية التي عانت منها الرأسمالية. الصورة الأكثر شهرة لهذه الحلقة المفرغة كانت تكمن في مفارقة التوفير، وهي الحالة التي يؤدي فيها فائض المدخرات إلى انخفاض في إجمالي الطلب واستمرار البطالة المقنعة في عوامل الإنتاج.

لكن استهجان كينز لحب المال يفسر أيضًا بعض مواقفه السياسية، مثل المصداقية التي منحها للشيوعية السوفيتية في عشرينيات القرن الماضي. بعيدًا عن العقيدة المتزمتة التي لا تطاق لبلد البلاشفة، وشغفهم الذي لا يمكن تفسيره (بالنسبة له) بالبروليتاريا وعدم احترام الطبقة الوسطى المثقفة، فقد رأى في الشيوعية تجربة غير عادية تهدف إلى تغيير التصرفات البشرية وفرض الأنماط الأخلاقية. لهذا السبب، كان على استعداد للتسامح مع عدم كفاءته النسبية. ولا يعني ذلك أنه يعتقد أن النظام السوفياتي كان مرغوبًا به في حد ذاته، أو أنه كان بأي شكل من الأشكال ملائمًا أو قابلًا للتطبيق في العالم الغربي. لكنه كان مدركًا أنه يمكن أن يوجد مجتمع خالٍ من الجشع ويجب أن يمتلك وازعًا أخلاقيًا للحث على تحسين المجتمع الحر.

أما النبوءة التي أعلن عنها في كتابه «الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا» فتقوم على أساس منطقي، وكشفت عن سلسلة سببية، تستحق التحليل بمزيد من التفصيل. والمنطق بسيط ظاهريًا: حل المشكلات الاقتصادية يؤدي إلى تغيير في القانون الأخلاقي. والسلسلة السببية أكثر تعقيدًا وتشق طريقها من خلال نظرية عن الدور الاجتماعي للثروة ومحدداتها. يقول كينز مع تضاؤل

الأهمية الاجتماعية للثروة، إن الرغبة في التراكم تتوقف. لكن الثروة تفقد أهميتها الاجتماعية عند القضاء على الندرة. وبالتالي تقوم فرضية كامل الجدل، على أساس أن الندرة تجعل مكانة الثروة واضحة للعيان؛ وتحولها إلى عنصر من التميز. وعند التغلب على الندرة، يتوقف تراكم رأس المال.

لسوء الحظ، فإن هذه النبوءة أفضت تقليديًا إلى قراءات سطحية، ساعدها في ذلك الأسلوب غير الأكاديمي للنص. بدا أن العديد من المعلقين يعتقدون أن كينز افترض أن هناك رابطًا ميكانيكيًا بسيطًا بين إدراك المرء لبطن ممتلئ والقرار الذي أعقبه بالتوقف عن تكديس الأموال. فليس من الغريب، إذن، أن تكون الانتقادات التي يوجهها إليه الاقتصاديون اليوم هي في كثير من الأحيان ليست دقيقة جدًا. من وجهة نظر اليمين، هناك من يجادل بأن مبدأ عدم الإشباع محفور في حمضنا النووي وله أساس تطوري. يقال إن البشر لديهم «مجسات معينة تتكيف مع الرقي مع تحسن ظروفهم». لكن هذه الأطروحة لا تفسر سبب أن الاندفاع وراء الثروة في المجتمعات ما قبل الصناعية كان أضعف بكثير (بل حتى غائب في مجتمعات الصيد وجمع الثمار). في المقابل، ومن وجهة نظر اليسار، فإن النقد السلوكي كشف عن هويته الحقيقية. يجادل البعض بأن عادات الاستهلاك ذاتية التعزيز. كلما استهلكنا أكثر، تعلمنا أن نستهلك أكثر. قد يكون الاعتراض الأكثر دقة هو أنه من الضروري الاحتفاظ بالعمل منفصلًا عن التراكم. فمن ناحية، من الممكن أن يحدث التراكم حتى بدون عمل. ومن ناحية أخرى، فإن العمل ليس فقط وسيلة لتلبية احتياجات مادية، أو شراء الثروة المعروضة، ولكن أيضًا وسيلة للإدراك النفسي. ومع ذلك فإن وظيفة العمل هذه ليست فطرية: فهي لا تزال موجودة لأن هناك اعترافًا اجتماعيًا بالعمل. ربما فكر كينز في هذا وخلص إلى القول إنه بمجرد أن تضاءلت الأهمية الاجتماعية للثروة، فإن الاعتراف الاجتماعي بالعمل كان يختفي ببطء.

وهكذا فإن كل ما تبقى هو نقطتا ضعف في منطق كينز. الأولى هي استخفافه بحقيقة أن الرأسمالية تولد عدم المساواة. من الصعب التفكير أنه طالما أن المساواة موجودة، فإن الحافز الذي يدفع الناس إلى العمل وتكديس المال سيتوقف. وهذا لا يعود فقط لكون عدم المساواة الاقتصادية

تمنع بعض الفئات الاجتماعية من رفع مستوى معيشتها بشكل ملحوظ، على الرغم من الزيادة في الثروة الإجمالية، ولكن قبل كل شيء، لأن وجود المساواة يحافظ على بقاء التأثير الاجتماعي للثروة على قيد الحياة. حتى عندما تكون المشكلة الاقتصادية قد تم حلها، فإن ما يدفع الناس إلى العمل وتراكم المال هو الجمع بين المساواة الرسمية (التي تمنح الأمل في رفع المقياس الاجتماعي) وعدم المساواة الاقتصادية. في مجتمع غير متكافئ، فإن آليات التمييز والمحاكاة الاجتماعية القائمة على الدخل أو حيازة السلع المادية تستمر. وكما لاحظ «فإنه كلما زادت عدم المساواة»، «زادت ضغوط المنافسة».

المشكلة الثانية هي الافتراض الذي يقدمه كينز حول الطبيعة البشرية، وهو افتراض رؤوف جدًا. وقد قدم مفكرو مدرسة فرانكفورت الذين سنلتقي بهم في الفصل الثالث تصحيحًا نافعًا لهذه الأنثروبولوجيا الساذجة إلى حد ما. كما هو الحال دائمًا فإن الدليل على المذاق الجيد للحلوى هو تناولها. وهكذا، أصبح من الواضح في فترة ما بعد الحرب، أنه بدلاً من تفضيل رفع مستوى أخلاق البشر، فإنه غالبًا ما يكون ارتفاع حجم الثراء مرافقًا لتدهورها. والثروة لا توفر بالضرورة الوقت اللازم للتمتع بمنجزات الثقافة والفن. على العكس من ذلك، فإن الرأسمالية تحول الثقافة إلى تجارة، ومن خلال تشكيل الصور المشتركة، تستعبد العقول وتخضعها لمنطقها. إنها تخلق مجتمعًا من المستهلكين للثقافة المعلبة، وتولد ضحايا للقهر الأبدي. بشكل عام، فإن الرأسمالية توسع مساحة المنافسة باستمرار، وتحول بضائع لم تكن تجارية إلى سلع يمكن شراؤها وبيعها. إنها تخلق، باختصار، نظام توقعات وظيفته إعادة إنتاجها.

التقارب بين النظامين

أشار عدد من العلماء والمعلقين الاقتصاديين خلال فترة ما بين الحربين إلى التغييرات التي حدثت في الشركات الحديثة والمؤسسات الصناعية. كانت تميل هذه التغييرات إلى إضعاف ملكية وسائل الإنتاج وتقوية الإدارة،

والحد من المنافسة. كان الجانب الأول الذي صدم خيال المثقفين هو انفصال الملكية عن الإدارة؛ والثاني هو «بيروقراطية» إدارة الأعمال؛ أخيرًا، فإن عملية (تشكيل الكارتلات الصناعية) والميل نحو الاحتكار هي ما ميز البيئة التي كانت تعمل فيها الشركات. لم تظهر هذه الظواهر فجأة في فترة ما بين الحربين. كان ظهور الشركات المساهمة قد جذب انتباه ماركس، وحتى أكثر من إنجلز في سنواته الأخيرة. منذ أوائل القرن العشرين، أصبح مصيرها محل نقاش على نطاق واسع داخل وخارج دوائر المفكرين الاشتراكيين. في ألمانيا، كانت إمكانية التحول الاجتماعي تكمن في الفصل بين الملكية والإدارة، من ناحية، وفي التركيز الصناعي، من ناحية أخرى، الأمر الذي استوعبه والتر راثيناو ورودولف هيلفردينغ بالكامل بشكل متوال، وكانا كلاهما من كبار المفكرين الاشتراكيين الديمقراطيين. كان صعود فئة من المهندسين إلى مناصب ذات سلطة داخل الشركات الأمريكية قد جعل ثورشتاين فبلن يتصور احتمال، وإن كان بعيدًا، ظهور «سوفييتات الفنيين» التي سوف تهزم مرة وإلى الأبد جميع المصالح الراسخة لـ«المالكين الغائبين». يمكن المجادلة بأن هذه كانت تغييرات في الهيكل الاقتصادي تجلت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وكانت من بين سمات ما سميت بالثورة الصناعية الثانية.

لكن ما لم يكن أحد ينكره في بداية الثلاثينيات تلك النسب التي تفترضها هذه العمليات. كما رأينا، فإن جهود التخطيط قد تضاعفت في الولايات المتحدة وألمانيا في استجابة للكساد العظيم. وفي الاتحاد السوفيتي الذي لم تكن موجودة فيه مشكلة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كانت سياسة ستالين الصناعية تهدف إلى الردم السريع للفجوة التكنولوجية مع القوى الغربية، ودفعت نحو زيادة التركيز الصناعي وهيمنة القطاعات كثيفة رأس المال. في مواجهة هذا الدليل، ظهرت الأطروحة القائلة إن الرأسمالية والاشتراكية كانتا تتقاربان، وهي فكرة كانت موجودة وتحمل العديد من الاختلافات. لم تكن هذه رؤية ماركسية، رغم أنها كانت أيضًا مدينة بطريقة ما لتحليل ماركس حتى عندما كان مؤيدوها ينتمون إلى المعسكر الأيديولوجي المعاكس. ومع ذلك، كان هناك فرق جوهري. وبينما كان إضفاء الطابع

الاجتماعي على الإنتاج، في مكوّنه المزدوج المتمثل في «مركزية وسائل الإنتاج وإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل»، يمثل بالنسبة لماركس الأمر الأساسي في فرضية نبوءة السقوط، فإن البديل عن السقوط لم يكن جزءًا من الصورة. لا يوجد اندماج للنظام القديم مصحوبًا بثورة سياسية، ولكنه انتقال منظم إلى نظام جديد. وربما الأهم من ذلك، أن هذا النظام لا يحمل سمات المجتمع من دون عدم المساواة الاقتصادية أو التراتبية الاجتماعية. كان يشار إليه بمصطلحات مختلفة مثل الجماعية البيروقراطية أو رأسمالية الدولة، ويُقدم على أنه هجين لا يمكن تعريفه بالكامل على أنه رأسمالي أو اشتراكي. وهذا التفسير الأساسي للنظام الجديد على أنه «مجتمع إداري» هو الذي سوف نتناوله هنا الآن.

في عام 1932، كان الفصل بين ملكية المشروع والسيطرة عليه قد كشف بشكل صريح موضوع التحليل في كتاب الشركة والملكية الخاصة، الذي ألفه أستاذ القانون في جامعة كولومبيا البروفيسور أدولف بيرل، العضو في هيئة مستشاري الرئيس فرانكلين روزفيلت «بشأن الاستراتيجية الاقتصادية»، بالاشتراك مع زميله الاقتصادي غاردنر مينز. وقد لاحظا أن ثلثي الثروة الصناعية في الولايات المتحدة كانت حينها في حوزة المساهمين في الشركات الكبيرة. وقد أدى نمو حجم الشركات والاستثمارات في مجال التكنولوجيا إلى اللجوء المنتظم إلى التمويل من خلال الإصدار العام للأسهم في السوق الذي أصبح لا غنى عنه. ومع ذلك كانت الحداثة الأكثر اضطرابًا هي الطبيعة المنتشرة لحاملي الأسهم، وبالتالي التشتت الشديد للملكية. في هذا السياق، يمكن ممارسة السيطرة على الشركة من قبل أقلية من المساهمين، الذين لا يمتلكون سوى حصة ضئيلة فقط في ملكية رأس المال أو حتى، في حالة متكررة بشكل متزايد، بواسطة الأشخاص الذين لم يكونوا مساهمين على الإطلاق، ولكنهم يتصرفون نيابة عمّن يسمون بالمديرين. من السهل رؤية أنه عندما يتصرف المرء نيابة عن آلاف الأشخاص، فإنه ليس لأي منهم وزن حاسم، وينتهي الأمر بالتصّرف وفقًا لما يراه. وقد لا يكون دافع الربح، الذي هو أساسي جدًا بالنسبة لحامل الأسهم، هو نفسه بالنسبة إلى المدير. باختصار، بالنسبة إلى بيرل ومينز،

فإن هذا التغيير الذي يصيب كلًا من وسائل الإنتاج ونشاط رجال الأعمال، كان يؤدي إلى زعزعة استقرار الرأسمالية بشكل مضاعف. وقد كتبا بنغمة متشددة، «إن هذا الانحلال لجوهر الملكية يدمر الأساس الذي قام عليه النظام الاقتصادي خلال القرون الثلاثة الماضية». وكتبا في مرة أخرى: «إن فصل الملكية عن السيطرة... يكاد يكون بالضرورة منطويًا على شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي للمجتمع». كانت لحظة تغيير تاريخية مماثلة للانتقال الحديث المبكر من الإقطاع إلى الرأسمالية.

هناك نقطة مهمة في نهج بيرل ومينز انطلق منها مؤلفون آخرون، مع ذلك، لتأكيد قناعتهم أن هذا التغيير يمكن أن يتم دون تجاوز حدود اقتصاد السوق، وإن كان منظمًا بشدة. فالثروة يمكن وينبغي أن تظل في أيدي القطاع الخاص، في حين أن الحكومة يجب أن تشرف على المديرين حتى يتصرفوا في مصلحة الشركة وألا يتحولوا إلى البلوتوقراطية الجشعة. لذا بالنسبة للسؤال الإنجيلي «من يحرس أولياء الأمور؟» قدم بيرل ومينز جوابًا بسيطًا ورؤوفًا وهو جواب غير مختلف جدًا عن ذلك الذي اقترحه كينز في كتابه «نهاية مبدأ عدم التدخل» (1926). عند إعادة التأمل في «اتجاه المؤسسات المساهمة» وما دعاه «بميل المؤسسات الكبيرة إلى جعلها اجتماعية»، مما أدى به إلى الاستنتاج أن «معركة الاشتراكية ضد أرباح القطاع الخاص غير المحدودة يتم ربحها بالتفصيل ساعة بساعة.... من جهتي أنا أعتقد أن الرأسمالية، التي تدار بحكمة يمكن جعلها أكثر كفاءة من أي بديل آخر لتحقيق غايات اقتصادية أكثر من أي نظام بديل موجود حاليًا، ولكن هذا في حد ذاته مرفوض من نواح كثيرة. مشكلتنا هي العمل على إنشاء منظمة اجتماعية يجب أن تكون فعالة قدر الإمكان دون الإساءة إلى قوانيننا لأسلوب الحياة المُرضي».

كان التفسير الذي قدمه المفكرون الآخرون بعد عشر سنوات أقل اطمئنانًا لهذه العملية، حيث انغمس العالم في حرب عالمية جديدة. كان أبرزهم المفكر الإيطالي برونو رزي. وهو مثقف ذاتي التعليم وناشط، وكان صاحب قصة سوريالية تستحق أن تُروى. بفضل عمله كبائع متجول، زار ريزي في الثلاثينيات من القرن الماضي، معظم العواصم الأوروبية، وعقد

صلات بالحلقات التروتسكية. بين عامي 1938 و1939، كتب سلسلة من الرسائل إلى تروتسكي لإقناعه بأن الستالينية لم تكن انحطاطًا عابرًا للاشتراكية، ولكن تعبيرًا عن نظام جديد للتنظيم الاجتماعي، لا رأسمالي ولا اشتراكي، بما يتماشى مع الاتجاه السائد في القوى الصناعية الرائدة. كما أرسل له ريزي عدة فصول من كتابه القادم، بيروقراطية العالم، لم يتم الرد على تلك الرسائل قط. وعندما عاد إلى المقاطعة الإيطالية بعد الحرب، اكتشف بعد سنوات قليلة فقط أن تروتسكي كان قد شارك علنًا بأفكاره في مناسبات مختلفة، ولفت انتباه الفيلسوف الأمريكي جيمس بورنهام، الذي كان يمر بين عامي 1939 و1940 بمرحلة طلاقه مع الماركسية ليكون واحدًا من آباء المحافظين الجدد. في عام 1941 نشر بورنهام كتاب الثورة الإدارية وكان يحتوي كلا العملين على فكرة مفادها أن الانقسام الاجتماعي في البلدان الصناعية لم يعد بين الرأسماليين والبروليتاريين ولكن بين من يتحكمون بالإنتاج (البيروقراطيون بالنسبة لريزي، والمديرون بالنسبة لبورهام) وأولئك الذين لا يتحكمون. وأن كلا الرأسمالية والاشتراكية سوف يتم استبدالهما بنموذج جديد من «الجماعية المكتبية» أو «المجتمع الإداري»، وهو نموذج كان بالفعل في مرحلة متقدمة من التطور في ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي ولكن قدم أيضًا في النظام العالمي الجديد الذي تبنته الولايات المتحدة، وإن كان في شكل أكثر بدائية. وفي كتابات بورهام، هناك أيضًا بعض الرضا عما كان يحدث.

أما بالنسبة لتروتسكي، فقد انتقد ريزي وبورهام «شبه التابع» لريزي. فانتقد بورنهام لاعتماده على التشابه السطحي بين الأنظمة في الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي –مثل حقيقة أن كل هذه البلدان كانت تحكمها بيروقراطيات، كانت الملكية محدودة، والتخطيط هو السائد– وتجاهل «الأهمية الطبقية» المختلفة التي تفترضها هذه الخصائص في السياقات المتنوعة، نتيجة للديالكتيك التاريخي. وبالطبع فإن ما كان يهمه هو تكرار أن أحدث التطورات في الاتحاد السوفياتي تمثل تحريفًا للاشتراكية، التي نجمت عن اختطاف ستالين لها، وليس كونها نموذجًا جديدًا. كانت المسألة بسيطة للغاية. فكتب يقول «إما أن تكون دولة ستالين تشكيلًا مؤقتًا، فحينها

«تعتبر تشويهًا لدولة عمالية في بلد متخلف ومعزول» أو «دولة الجماعية البيروقراطية»... وهو تشكيل اجتماعي جديد يحل محل الرأسمالية في كل مكان في العالم (الستالينية والفاشية والنظام العالمي الجديد وما إلى ذلك)». كان تروتسكي يميل نحو التفسير الأول واثقًا من أن نظام ستالين يمكن الإطاحة به من خلال ثورة بروليتارية أصيلة، وهو الاحتمال الذي وصفه بورهام بدلاً من ذلك بأنه يوتوبيا. لكن حتى رؤية الأخير قد طغت عليها المشاعر الحزبية. وفقًا لجورج أورويل، كان بورهام «مفتونًا» بشكل أساسي بمشهد القوة «ومقتنعًا بأن ألمانيا ستنتصر في الحرب»، متخيلًا أنها ستشكل العالم على صورتها. كما وصفها بروح الدعابة قائلاً، «كان بورهام يرى الاتجاه ويفترض أنه لا يقاوم، مثل أرنب مفتون بأفعى البواء فهو يفترض أن أفعى البواء هي الشيء الأقوى في العالم». إذا كان التوجه نحو الجماعية البيروقراطية لا يمكن إنكاره، يمكن للمرء أن يشك في أنه لا رجعة فيه وليس مجرد تعبير عن مرحلة تاريخية متكافئة.

في قلب العاصفة

حان الوقت لإلقاء نظرة فاحصة على ألمانيا، التي تمثل منطقة الوسط بين العالمين الليبرالي والسوفيتي الذي كان الجميع يراقبه بعناية في الثلاثينيات. هل يمكن أن يكون النموذج الاقتصادي الذي تم اختباره في المختبر النازي، هو الذي يعتمد عليه النظام الاقتصادي في المستقبل؟ قبل أن نتعامل مع هذه المشكلة، يجب أن نسأل أنفسنا ماذا كان شكل المناخ الفكري في جمهورية فايمار. لا ينبغي طرح سؤالنا بشكل مجرد، ولكن يجب بالأحرى الإشارة إلى مجموعة فرعية محددة من النخبة الثقافية – أولئك الذين اعتقدوا أن السياسة الاجتماعية يمكن أن تكون أفضل إذا نفذت في إطار قومي وتوجيهي. وهؤلاء هم المفكرون الذين، على الأقل في البداية، تعاطفوا مع النظام الجديد.

في عام 1927 نشر فيرنر سومبارت الجزء الثالث والأخير من تحفته، الرأسمالية الحديثة، المكرس لعصر «الرأسمالية المتطورة»، التي تغطي

الفترة منذ قيام الثورة الصناعية حتى الحرب العالمية الأولى. كما تعامل هذا الجزء أيضًا، وإن كان بطريقة أكثر سطحية، مع ظهور مرحلة جديدة في فترة ما بين الحربين، والمسماة «الرأسمالية المتأخرة». واختتم بفصل حول الحياة الاقتصادية في المستقبل. وهنا يحذر سومبارت، بعد التذكير بالأخطاء التنبؤية المثيرة التي ارتكبها المفكرون السابقون، من توكفيل إلى ماركس ومعلمه جوستاف شمولير، من أن تحليل الحقائق الاجتماعية يجب أن يظل منفصلًا تمامًا عن رغبات المرء. كما جادل بأنه ليس من السهل توقع المستقبل، لكن من الأسهل تخمين ما لن يحدث. أولئك الذين توقعوا الهيمنة بلا منازع لنظام اقتصادي واحد كانوا مخطئين. أظهر التاريخ أن أنظمة مختلفة في مقدار القوة والمدى قد تعايشت دائمًا. حتى التغييرات الطويلة الأمد التي سببتها الثورات تم استبعادها. كان يعتقد أن الثورات يمكن أن تدمر النظام الحالي، كما حدث مؤخرًا في روسيا، لكن لا ينتج عنها أنظمة اقتصادية جديدة تكون نتاج تغييرات بطيئة وتدريجية. وبالمثل، فإن سيناريو العودة إلى الشكل الاقتصادي السابق للرأسمالية كان يعتبر خياليًا. كان بالتأكيد أمرًا منافيًا للتاريخ، حسب سومبارت، تصور أن البشرية ستتخلى عن التقنية الحديثة. ماذا عن استنفاد الموارد الطبيعية؟ بالإشارة إلى محادثة أجراها مع ماكس ويبر وعبارته المأثورة القديمة القائلة إن الرأسمالية الصناعية ستنتهي عند آخر طن من الحديد يتم دمجه مع آخر طن من الفحم، فإنه اعترض بأن النفط، والطاقة الكهرومائية، وطاقة المد والجزر، والطاقة الشمسية ستأتي بعد الفحم.

بالنسبة للمستقبل، توقع سومبارت تعايش الرأسمالية مع النظم الاقتصادية الأخرى. وسوف تكون الرأسمالية قد تحولت بفعل قيود وتدخلات أقوى من أي وقت مضى من السلطات العامة. وأن من شأن ذلك أن يغير روحها بمعنى ما (وهو يتفق في هذا الصدد مع ويبر)، ويفقدها زخمها الأصلي، و«الدافع المأساوي» والاعتماد بدلاً من ذلك على الروتين البيروقراطي. من بين المكونات الثلاثة التي شكلت الرأسمالية –العقلانية، والدافع الاستحواذي والفردية– فإن الأخيرة فقط هي التي ستسود على المدى الطويل. فعملية التجسيد الموضوعي للمشاريع وإلغاء الطابع

الشخصي"[1] لملكيتها، فضلاً عن السعي لتحقيق وفورات الحجم وأشكال أخرى للكفاءة الإنتاجية تظهر في الرأسمالية المتأخرة، من شأنها أن تتواصل في القرن العشرين. في هذه المرحلة فإن التحرك الطبيعي للدولة سيكون «الحفاظ» على الرأسمالية، كما يفعل المرء مع النبيذ ذي النوعية الجيدة، ثم يوجهها نحو غاياتها. ولكن إذا كان التخطيط الاقتصادي يمثل مصير كل من الرأسمالية الغربية والاشتراكية السوفيتية، ألن يكون الاختلاف بين النظامين قد تلاشى تدريجيًا؟ رد سومبارت لا يترك مجالًا للشك: «علينا الآن، رغم ذلك، أن نعتاد تدريجيًا على فكرة أن الفرق بين الرأسمالية المستقرة والمنظمة والاشتراكية الآلية والنشطة ليس كبيرًا جدًا، وهذا لا يشكل عمليًا بالنسبة لمصير الناس وثقافتهم أية عواقب سواء كان الاقتصاد يتشكل وفقًا للنموذج الرأسمالي أو الاشتراكي. ما يهم هو ما يلي: طريقة العملية في كلتا الحالتين هي نفسها؛ في كلتا الحالتين فإن الاقتصاد بأكمله يقوم على أساس إلغاء الطابع الفردي».

هناك جانب آخر مثير من جوانب هذه الكتابة هو التنبؤ بأن الرأسمالية لن تبقى لفترة طويلة ظاهرة غربية حصرًا. يعتقد بارت أن الدول الآسيوية والأفريقية بعدما حررت نفسها من نير الاستعمار والإمبريالية، فإنها من المحتمل أن تقوم بمزاوجة القيم التقليدية لثقافاتها وعناصر النظام الذي وجدت نفسها جزءًا منه عن غير قصد. ما ينتج عن هذا التوليف «سيكون بناء يحمل بعض سمات الرأسمالية الأمريكية الأوروبية. ومع ذلك، فإنه في أساسياته سيكون مختلفًا تمامًا عن رأسماليتنا، لأنها تقوم على قواعد مختلفة تمامًا». هذا التوقع يتوافق مع الفلسفة التاريخية الألمانية، التي تفيد بأن كل تشكيل اجتماعي في تاريخ البشرية فريد من نوعه ولا يتكرر. والمرء يجب أن يعترف بأن سومبارت رأى جيدًا ما يمكن أن يحدث في الواقع بعد سنوات عديدة في أماكن مثل شرق آسيا.

بشكل عام، يتماشى موقف سومبارت من الرأسمالية مع الكثير من الأفكار العامة عن انحدار الحضارة الغربية التي كانت منتشرة إلى حد ما

1- Vergeistung بالألمانية في الأصل–م.

في ألمانيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وكان يتمركز في جوهر هذه الأفكار -المعبر عنها بلغة شعرية تقريبًا في العمل المشهور لأوسفالد شبينغلر- الاقتناع بأن الديمقراطية الليبرالية والثقافة العقلانية لعصر التنوير قد استنفدت دورة حياتها. إذا كان هناك أي شيء قد عجل في نغمات المناقشة التي ظلت في إطار التكهنات الأكاديمية حتى ذلك الحين، فقد كان الانهيار العظيم. في جو لا يزال يسوده الغضب من إذلال معاهدة فرساي، كانت هناك مجموعات مثل التاتكريس Tatkreis -وهي حلقة فكرية عرقية[1] محافظة ترعرعت وسط قراء مجلة العمل[2]- واستندت إلى مزاج للدعاية ضد جمهورية فايمار الهشة. فقد كان أعضاء الحركة يرون في الجمهورية حصان طروادة الذي بواسطته ستفسد الليبرالية وثقافة البزنس ألمانيا وتمكن القوى الأطلسية من استعبادها. كان لابد من إعادة بناء الدولة الألمانية من الأساس. وإذا كان المفكرون الكلاسيكيون مثل هيغل ونيتشة والمعاصرون مثل إدغار يونغ وكارل شميدت وأوتمار سبان، يمثلون بالنسبة لهؤلاء «الثوار المحافظين»، النماذج التي يجب اتباعها في مجال العلوم السياسية، فإن الطريق إلى العبودية الاقتصادية كانت تمثله الوصفة القديمة لجي فيتشي عن «الدولة التجارية المغلقة»، أي الاكتفاء الذاتي الوطني الذي تؤمنه استراتيجية تجارية جديدة متماسكة. وجادلوا بأنه فقط عن طريق حظر الواردات ورفض سداد الديون تستطيع ألمانيا أن تحرر نفسها من قبضة الاعتماد المالي على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. بعد استيلاء النازيين على السلطة، تم حل التاتكريس. واعتبر بعض أعضاء الحركة أن مهمتهم قد أنجزت وانضموا إلى الحزب النازي. فيما تعرض آخرون للاضطهاد من قبل النازيين، وفقدوا أرواحهم، أو ضاع أثرهم.

في دوائر مثل هذه (ليس بخلاف اليسار الراديكالي)، تم تفسير حدوث الكساد الكبير على أنه علامة على أن تراجع النظام الرأسمالي بات متسارعًا. في عام 1931، نشر فرديناند زيمرمان، رئيس تحرير مجلة العمل (Die Tat)، تحت اسم مستعار هو فرديناند فريد كتابًا حول هذا الموضوع أصبح شعبيًا

1- völkisch بالإلمانية في الأصل-م.

2- Die Tat بالألمانية في الأصل-م.

للغاية بين القراء من الطبقة الوسطى في ألمانيا وأماكن أخرى. في مقدمة الطبعة الإيطالية استذكر الناشر كلمات بينيتو موسوليني: «في الصيف الماضي قال لي الرئيس فلان، وهو رئيس إحدى الدول الأكثر قوة في العالم، إن الأزمة التي نعيشها الآن من نفس نوع الأزمات التي سبقتها، وستمر مثلها بسرعة. في رأيي... إنها أكثر خطورة من سابقاتها، إنها أزمة النظام الرأسمالي. وقد بات مصير النظام برمته على المحك». كان زيمرمان، وهو تلميذ لسومبارت، يقرأ جيدًا إلى حد ما، على الرغم من أنه يفتقر إلى الدقة التحليلية اللازمة لتطوير مثل هذا الموضوع الملح. تم تحديد علامات النهاية الوشيكة للرأسمالية بالنسبة له من خلال استنفاد التقدم التكنولوجي، والركود السكاني للبلدان المتقدمة، وقمع المنافسة الداخلية والتجارة الحرة، وحين حلت البيروقراطية محل روح ريادة الأعمال، وحين تنامى دور الدولة. ومثل كينز الذي يظهر اسمه في صفحات الكتاب، اعتقد زيمرمان أن نهاية الرأسمالية لن تؤدي إلى الهبوط نحو مستويات أدنى من الازدهار ولكن إلى التحول من اقتصاد «ديناميكي» هدفه خلق الحاجة إلى اقتصاد «ثابت» موجه نحو تلبية الاحتياجات، وحيث تنتقم السياسة من الاقتصاد.

كما لاحظ أشعيا برلين في تقرير أرسله لدار النشر فابر أند فابر، أن الأطروحة الأصلية الوحيدة في هذا الكتاب هي الادعاء، الذي ليس له أساس من الصحة، أن عصر الاختراعات والابتكارات الصناعية قد ولى. إن التأكيدات على «موت الفردانية، ونمو الإنتاج الضخم، والجماعية»، وكذلك الاستنتاج أنه «بما أن الجماعية قادمة على أي حال، فقد تكون قد تم التعامل معها بكفاءة وإنصاف من خلال تحويلها من جماعية التروستات إلى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج»، يمكن العثور عليها في عشرات الأعمال الأخرى. ويمكن قول الشيء نفسه عن الحث على كسر قيود الخضوع المالي والاعتراف بالمصير الخاص لألمانيا في توجيه كفاحها من أجل التحرر: يكفي أن نفكر في تبني «الاشتراكية الألمانية» من قبل سومبارت نفسه في تلك السنوات لكنه، مرة أخرى، لم يخلط بين التنبؤ وتوصيات السياسة، وتحليل الواقع مع رغباته.

«الرأسمالية» النازية: هل يمكن أن تستمر؟

بعد صعود هتلر إلى منصب المستشارية في عام 1933، بدأت مجموعة أخرى من المثقفين الألمان -أجبر العديد منهم على الهجرة لأسباب أيديولوجية أو عرقية- تطرح على نفسها مجموعة مختلفة من الأسئلة. بادئ ذي بدء، تساءلوا عن الطبيعة الغريبة للنظام الاقتصادي والاجتماعي النازي. وثانيًا، تساءلوا كم من الوقت يمكن أن يستمر ذلك النظام. كانت هذه المخاوف محورية بالنسبة لمفكري مدرسة فرانكفورت خلال منفاهم الأمريكي. في معهد البحوث الاجتماعية الذي انتقل إلى مدينة نيويورك اشترك مفكرون مثل ماكس هوركهايمر وفريدريك بولوك وفرانز نيومان في جزء من نقاش ساخن وقت الحرب. لكن هذا النقاش شارك فيه أيضًا هيلفردينغ، الذي طارده الغستابو وقام بالفرار عبر أوروبا.

في عام 1941 ابتكر بولوك في سياق وصفه النظام الاقتصادي النازي الهجين، مصطلحًا مثاليًا أطلق عليه «رأسمالية الدولة» (المصطلح نفسه معروف من قبل، ويعود تاريخه على الأقل إلى أيام بوخارين). لقد كان تشكيلًا مختلفًا عن كل من الرأسمالية التنافسية للعصر الليبرالي والرأسمالية الاحتكارية التي فرضت نفسها منذ نهاية القرن التاسع عشر. في نفس الوقت فإنها لم تكن اشتراكية بغض النظر عن كون هذا المصطلح يعني الهدف المثالي الذي أشار إليه ماركس أو الاشتراكية الموجودة بالفعل في الاتحاد السوفياتي، لأنه في رأسمالية الدولة كانت هناك ملكية خاصة وأرباح، وكان هناك السوق. وأنها لم تكن حتى انتكاسة إلى تشكيلات ما قبل الرأسمالية، لأنها كانت قائمة على انتصار العقلانية والتقنية. تم تشكيل رأسمالية الدولة في كل مكان على أنها نظام جديد. ما الذي جعلها بعد ذلك مختلفة بشكل جذري عن النظام السابق؟ الجواب الأول هو أن الميزات التي ورثتها من الماضي قد غيرت وظيفتها. فالسوق، على سبيل المثال، أصبح مجرد آلية توزيع: ولم يعد «عجلة القيادة للإنتاج». لم تعد الأسعار بمنزلة إشارات. وبالمثل، لم تعد الأرباح تعمل كحوافز يمكن أن تقود تدفقات رأس المال.

كان هناك عنصر آخر من عدم الاستمرارية يتمثل في الإفراغ الجوهري

لمعنى الأشياء مثل الملكية الخاصة والمبادرة. في ظل الرأسمالية، سواء كانت تنافسية أو احتكارية، كان المنتجون أحرارًا في اتخاذ قراراتهم الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار واستخدام الموارد. في الرأسمالية الاحتكارية، كما نرى، تخضع أقلية من المساهمين لأوامر الإدارة، ولكن السيطرة تبقى في أيدي القطاع الخاص. وعلى النقيض من ذلك فإنه في ظل رأسمالية الدولة، يكون حتى أكبر المساهمين بلا سلطة. ولا يمكن لأي قرار تتخذه الإدارة العليا أن ينفذ بدون مباركة الحزب النازي وأجهزته. كان تخصيص عوامل الإنتاج مدعومًا مركزيًا من قبل الذراع الطويلة للدولة. وتقوم الدولة، من خلال التخطيط، بتحديد ما يتم إنتاجه، وكيفية إنتاجه، وما الذي تستثمر فيه وما الذي لا تستثمر. وفسحة اتخاذ القرار الخاص قد تم تجريدها إلى أبعد الحدود باسم الفائدة الأعلى. إن أسبقية السياسة ترتد على وظيفة المجتمع. لم تعد الثروة والممتلكات هي المحدد الرئيسي لحالة الأفراد. ما يهم أكثر من ذلك بكثير كان قربهم من روافع سلطة اتخاذ القرار. والنازية تمثل، كما كتب بيتر دراكر في نفس تلك السنوات، «نهاية رجل الاقتصاد».

الحقيقة هي أن هذا النظام ضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كان التوجيه المركزي للاقتصاد قد قضى على التقلبات الدورية وهدر الموارد، وتحقيق العمالة الكاملة. وهكذا تم تقليص المشاكل الاقتصادية إلى مشاكل سياسية أو مشاكل متعلقة بالإدارة. يمكن للمرء أن يقول حتى «في ظل رأسمالية الدولة فقد الاقتصاد غايته كعلم اجتماعي». أعلن بولوك بنفسه أنه غير قادر على اكتشاف أي عوامل يمكن أن تؤدي إلى البطالة والركود والإفراط في الإنتاج والاستثمار المفرط، أو التراجع في التطوير التقني. ولا يحتاج مثل هذا النظام لأن يعمل من دون إمداد مستمر من المواد الخام. وقد قاده هذا إلى الاعتقاد أن رأسمالية الدولة كانت خالية من التناقضات الداخلية وبالتالي تميل إلى أن تكون مستقرة. وأنها يمكن أن تتعثر فقط في حالة وجود اختلافات في المصالح داخل الطبقة الحاكمة أو الانهيار الذي رافق هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية-في الظروف السياسية والعسكرية، وليست الاقتصادية. ولكن ما هو مهم حقًا عنده هو التأكيد على الإمكانات التي يمكن أن يمتلكها التخطيط إذا تم تطبيقه في نظام ديموقراطي. كان

حلمه أن يرى رأسمالية الدولة تبعث بعد الحرب وتصبح بتلك الصيغة التي تضمن الازدهار والعدالة الاجتماعية في العالم الحر.

في مقالته المعنونة «الدولة الاستبدادية» توصل ماكس هوركهايمر، الذي قبل إلى حد كبير أفكار بولوك، إلى استنتاجات أكثر دقة وكان أكثر حذرًا في عقد آماله على المستقبل. حتى احتمالية حدوث تحول ديموقراطي في رأسمالية الدولة، كبديل للثورة البروليتارية التي بدت الآن مستحيلة، تركته متشككًا. كان الطريق إلى الجحيم ممهدًا بالنوايا الحسنة. إذا كان حتى المثل الأعلى النبيل للاشتراكية قد عانى من الانحطاط الوحشي في نظام ستالين المعروف بـ«الدولة المتكاملة»، ما هي التطورات المنحرفة التي يمكن أن تمر بها «الرأسمالية» الجديدة؟ كما أن التأسيس النهائي لهذا النظام لم يظهر له أنه جاء كنتيجة حتمية للتاريخ. فقط التاريخ المنزوع الإنسانية الذي «يفشل في تحقيق مصيره البشري» يمكن أن يسير على الطرق التي كانت معبدة من قبل. بلغته الخفية المميزة، حذر هوركهايمر من أن الخوض في تنبؤات من هذا النوع «أدركت فقط أبعاد دورة التقدم والنجاح. وتجاهلت التدخل النشط للبشر».

ثم جاء دور أولئك الذين طعنوا في أساس نظرية رأسمالية الدولة. لكن النقاد من هذا النوع المثالي كانوا بدورهم منقسمين على كل شيء، بصرف النظر عن حقيقة أنهم وجدوا أن تعبير «رأسمالية الدولة» يحمل تناقضًا في المصطلحات. والبعض منهم، مثل فرانز نيومان، اعتقد أن أطروحة بولوك كانت شيئًا يتراوح ما بين مقامرة ونتاج وعي زائف. نيومان هو الوحيد الذي انضم إلى معهد البحوث الاجتماعية في أواخر الثلاثينيات، ولكن سرعان ما وجد نفسه مهمشًا. وبسبب إحجامه عن قبول الديالكتيك الراديكالي للمدرسة، بدت ماركسيته متزمتة للغاية، ومن المؤكد أن صراحته لم تساعده أيضًا. في كتابه هيكل وممارسة الاشتراكية القومية (1942) قلب تمامًا تفسير بولوك للنظام الاقتصادي والاجتماعي للنازية. وحسب قوله فإن الاقتصاد الخاص لم يكن تحت رحمة الدولة؛ بل بدلًا من ذلك، كانت الدولة مستعبدة من قبل مجموعات المصالح الخاصة الكبيرة. بهذا المعنى، كان النظام الاقتصادي النازي في جوهره رأسماليًا وكان تطوره استمرارًا

مثاليًا للمرحلة الاحتكارية. وأشار نيومان، إلى أن السياسة الاقتصادية كانت مشروطة بمصالح حفنة من العائلات وكارتلاتها: مثل فليك Flicks، وكواندت Quandts، وولف Wolffs، التي أصبحت قوية لدرجة أنها طغت على سلالات الصناعة الألمانية القديمة التي دعمت صعود هتلر. ونتج عن هذا أن الرأسمالية ذات النمط الفاشي لم تنجُ من تناقضات الرأسمالية ببساطة[1]. لذلك يمكن للمرء أن يأمل، بغض النظر عن نتيجة الحرب، أن تنشأ في المدى الطويل العداوات بين الظالمين والمضطهدين. لكن تأثير الدعاية لا يمكن أن يستمر إلى الأبد: إذ اصطدمت سمتها الخيالية بعقلانية الإنتاج الصناعي وتنظيم المجتمع.

اتّخذت انتقادات هيلفردينغ وجهة نظر معاكسة، حين وجد أن تصنيف رأسمالية الدولة ليس راديكاليًا بما فيه الكفاية. فكان يفضل استخدام عبارة «اقتصاد الدولة الشمولي»، بحجة أن الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا تتشابه بشكل متزايد مع نموذج الاقتصاد الموجه للاتحاد السوفيتي. لم يكن هيلفردينغ يناقش إمكانية رؤية نظام جديد في هذه البلدان. بعيدًا عن أي شيء، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك وقال إن هذا النظام، على الرغم من كونه لا اشتراكيًا، لم يكن رأسماليًا بالكامل. لم يكن هدفه حتى مجادلة بولوك ولكن كانت غايته التروتسكيين المتزمتين الذين أدانوا الطبيعة المنحرفة للاتحاد السوفياتي في ظل ستالين، فأصر على تصويره على أنه «دولة العمال المتدهورة» التي لا يمكن إلا أن تنتكس إلى الرأسمالية أو تتطور، بعد قيام ثورة جديدة، إلى دولة اشتراكية سليمة. كتب هيلفردينغ يقول إن «المتشدد الماركسي لا يستطيع استيعاب فكرة أن سلطة الدولة الحالية، بعد أن حققت الاستقلالية، تتكشف قوتها الهائلة وفقًا لقوانينها وإخضاع القوى الاجتماعية وإجبارها على خدمتها لفترة قصيرة أو طويلة من الزمن». وهكذا تمت إضافة اقتصاد الدولة الشمولية حسب هيلفردينغ إلى ذخيرة غنية بالفعل من أنواع مثالية أنتجها منظرو التقارب، لكنها جاءت أقرب بكثير إلى أطروحة «الجماعية البيروقراطية».

1- tout court بالفرنسية في الأصل-م.

كان للنظام الجديد أعداؤه أيضًا، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك حين جادل بالقول إنه يجب إلقاء اللوم عليه في المشاكل التي يواجهها النظام الرأسمالي الأمريكي، مع التقليل من شأن الأزمة التي سبقتها. وكان من بينهم الاقتصادي جوزيف شومبيتر من جامعة هارفارد. اعتقد شومبيتر أن سياسات روزفيلت قد حولت الانكماش الطبيعي في دورة الأعمال إلى الكساد. لكن الكساد لم يكن التهديد المسلط على مستقبل الرأسمالية. بل إن التهديد جاء من الثقافة التي كان النظام الجديد تعبيرًا لها. في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، كان شومبيتر رجلاً غير سعيد. ليس فقط بسبب أنه عانى بشكل رهيب من أن مكانة كينز المتنامية قد طغت عليه. لكنه شعر أنه قد عاش أطول مما يجب وفي غير زمانه، وأنه ينتمي إلى عالم لم يعد موجودًا. بالنسبة لشخص نمساوي ولد برجوازيًا، وتعلم على قيم النخبة الهابسبورغية، كان هذا العالم محافظًا ليبراليًا.

في كتابه الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (1942)، أوضح شومبيتر أن الأزمات الدورية للرأسمالية ليست هي من يضع حدًا لها. فهي كانت جزءًا من الديناميكية الصحية «للتدمير الخلاق» في نظام تحركه الابتكارات التكنولوجية. بصرف النظر عن تقلبات دورة الأعمال، كما جادل، أظهرت الرأسمالية استقرارًا معينًا. بغض النظر عمن يفوز ومن يخسر في مرحلة معينة من الدورة، فإن المهم في النهاية هو الاتجاه، وهذا يشير إلى زيادة في مستويات المعيشة، وهو مكسب صاف للمجتمع. ولم تكن البنية الاحتكارية للرأسمالية الجديدة، التي حلت محل النموذج التنافسي مصدر ضعفها. لقد كانت نتاج العملية التطورية، لكنها لم تؤثر على عمل النظام – ولا على قدرته على الابتكار أو قدرته على جني الأرباح. أما عن حالة الثبات التي تنبأ بها ميل وكينز، التي أعاد شومبيتر تسميتها «تلاشي فرصة الاستثمار»، فلم تكن تلوح في الأفق حقًا. هو كان واثقًا من أنه «مع تحقيق مستويات أعلى من الحياة،... فإن ذلك يتطلب التوسع تلقائيًا وتظهر رغبات جديدة أو يتم خلقها».

بدلًا من ذلك، فإن ما أقلق شومبيتر، على الأقل بعد منتصف عشرينيات القرن الماضي، لدرجة جعلته يؤمن بأن أيام الرأسمالية كانت معدودة، هو عدم استقرارها الاجتماعي. كانت التناقضات تتفاقم داخل البنية الفوقية: «فالرأسمالية، بينما كانت مستقرة اقتصاديًا»، بل حققت مكاسب من حالة الاستقرار، خلقت، من خلال ترشيد التصرفات البشرية، عقلية وأسلوب حياة يتعارضان مع شروطها الأساسية الخاصة ودوافعها ومؤسساتها الاجتماعية، وسوف تتغير، إن لم يكن بسبب الضرورة الاقتصادية فاحتمال أن يحدث ذلك عن طريق التضحية بجزء من الرفاهية الاقتصادية، ومن خلال تنظيم للأشياء التي ستكون مجرد مسألة ذوق ومصطلحات لغوية قد تجعلها تسمى بالاشتراكية أو لا». ومن المفارقات أن الظروف الاجتماعية والثقافية المواتية للرأسمالية التي تذوي بعيدًا عن ذلك كانت نتيجة لنجاحها الاقتصادي. كان هذا النجاح يؤدي إلى استنفاد دور رجل الأعمال وفقدان سمعته. وتدمير الطبقات الاجتماعية التي كانت تحمي تطور الرأسمالية والاضطراب المؤسسي للإطار الذي استندت إليه. لكن شومبيتر أشار بشكل خاص إلى العداء المتزايد في أوساط المثقفين لقيم الرأسمالية من المفيد تحليل كل من هذه التغييرات.

جعلت «المكننة المتقدمة» رجل الأعمال شخصًا لا لزوم له. لم يعد بإمكان الابتكار في الصناعة الحديثة الاعتماد على ضربات العبقرية الغريبة من جانب الأفراد. فقد أصبحت بين أيدي فرق من المتخصصين في البحث والتطوير وانطلقت وفقًا لأنماط يمكن التنبؤ بها. لم يعد الابتكار يعني كسر القالب، ولكن المشاركة في تيار مقبول على نطاق واسع، ومدمج في منطق تشغيل النظام. فإذا كانت الرأسمالية المبكرة تدين بجزء كبير من ديناميتها لانحراف رعاتها وقدرتهم على تحدي المجتمع، فإن هذا الانحراف قد تلاشى الآن. لكن مشكلة شومبيتر كانت أكبر من ذلك. تمثل فقدان هيبة رجل الأعمال في إضعاف البرجوازية كمجموعة اجتماعية وتحولها التقدمي إلى فئة من العمال الكتابيين. يجب علينا ملاحظة أن هذا الارتباط التلقائي بين استنفاد وظيفة ريادة الأعمال وإضعاف البرجوازية يبدو متسرعًا بعض الشيء. اعتبر شومبيتر أنه من المسلم به أن البرجوازية فرضت

الاحترام بحكم قدرتها البطولية على الابتكار وليس لأنها تجسد القيمة العليا للمجتمعات الغربية الحديثة الموجهة نحو الإنجاز، والاستحواذ على الثروة. إذا قمنا بتعريف البرجوازية بالدخل بدلاً من الوظيفة، فإن الموظف «التنفيذي» والإداري للرأسمالية الإدارية سيظهر برجوازيًا بلا منازع. ألم يستمروا في تمثيل قدوة للطبقات المتوسطة الدنيا؟ ربما تكون القدرة البرجوازية للمساهمة في التقدم التكنولوجي قد تضاءلت، ولكن بعد قرنين من الهيمنة تم استيعاب قيمها بوفرة في المجتمع.

وأشار شومبيتر إلى أن الرأسمالية قد بُنيت على أسس النظام الإقطاعي. وبعيدًا عن كونها عدوة للبرجوازية، فإن الطبقة الأرستقراطية رافقت صعودها، مما وفر لها هيكلًا سياسيًا يفضي إلى تطوير الأعمال التجارية. علاوة على ذلك، في ظل حمايتها الخيرية، استمرت في الوجود تلك الإجراءات الخاصة لأولئك الذين فشلوا في مواكبة التغييرات الاقتصادية -مثل أنظمة الدعم التقليدية للقرية ونقابات الحرفيين-. لكن كلا الشرطين كانا غير موجودين في زمن الرأسمالية المتأخرة. فبات أبناء الطبقة البرجوازية يعتقدون أنهم يستطيعون أن يحكموا بأنفسهم دون الحاجة لمعرفة أساليب السياسة من أبناء الطبقة الأرستقراطية. وكان هذا، من وجهة نظر شومبيتر، هو الوهم الخطير، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، التي كانت قد ولدت كجمهورية برجوازية. ولاحظ قائلًا إنه «من الصحيح أن الصناعيين والتجار، بقدر ما هم رواد أعمال، فإنهم يشغلون أيضًا وظيفة القيادة. لكن القيادة الاقتصادية من هذا النوع لا تتوسع بسهولة... في قيادة الدول». وخلص إلى القول إن البرجوازية «عقلانية وغير بطولية» و«البورصة بديل ضعيف للكأس المقدسة»[1]. وهنا فإن شومبيتر من ناحية، عمم بشكل مفرط التجربة التاريخية للبريطانيين «للتعايش النشط» للأرستقراطية والبرجوازية التي بدت له من نواح كثيرة نموذجًا مثاليًا. ومن ناحية أخرى، قدم صورة كاريكاتيرية عن البرجوازية الأمريكية في فترة ما بين الحربين كونها غير قادرة على الدفاع ضد مصالحها في مواجهة تصاعد الجماعية. فيما يتعلق بافتراض

1- أي ذات قدرة إعجازية-م.

أن الأرستقراطية ضرورية لضمان السلام الاجتماعي، يبدو من الصعب التوفيق بينها وبين نشوء مؤسسات السياسة الاجتماعية الحديثة، في البلدان الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر. وكانت هذه تهدف إلى تعويض ضحايا الرأسمالية وفي نفس الوقت إزالة العقبات الاجتماعية لمزيد من تطورها.

كانت المشكلة الثالثة التي أبرزها شومبيتر هي أن الرأسمالية تميل إلى تدمير الإطار المؤسسي ذاته الذي كانت تدعمه، والذي كانت ركيزتاه الرئيسيتان امتلاك وسائل الإنتاج وحرية التعاقد. كانت الملكية في الشركات الكبيرة مشتتة لدرجة أن الأخيرة بدت كأنها لا تعود لأي أحد. ولا أحد يتصرف مثل المالك. وكذلك الإدارة، التي كانت مهتمة بمضاعفة مكافآتها بدلاً من أرباح الشركة، وبالتالي كان لديها نزاع في كثير من الأحيان مع المساهمين. ولكن ليس صغار المساهمين، الذين تمثل لهم الأسهم مصدراً ثانوياً للدخل. فقد كانت لديهم عقلية صغار المدخرين الانتهازية. واستبعادهم من عملية صنع القرار دفعهم إلى انتقاد الشركة بل صاروا حتى معادين للرأسمالية في حد ذاتها. كل ما تبقى هو كبار المساهمين، الذين لم يفعل شومبيتر بشأنهم سوى أن يتخذ موقفًا سلبيًا منهم. بل إنهم حتى لم يؤدوا، أو يمتلكوا، «وظيفة أو موقف شخص مالك». وحرية التعاقد، تفهم على أنها عقد اتفاق يستند إلى «الاختيار الفردي بين عدد غير مسمى من الاحتمالات»، ويميل أيضًا إلى الاختفاء في بيئة الأعمال التجارية التي تواجه فيها الشركات العملاقة مصالح الشركات العملاقة الأخرى أو جماهير العمال. أصبح العقد «نمطيًا، وغير فردي، وغير شخصي وبيروقراطيًا». واستياء شومبيتر من هذه التغييرات أمر مفهوم، لكن التوسع المالي اللاحق للرأسمالية سوف يظهر أن «الملكية غير المجسدة وغير الوظيفية والغائبة» يمكن أن تكون فعالة مثل الملكية الملموسة والشخصية، حتى في دوام استخدام الهيكل الهرمي للمجتمع الرأسمالي. ربما أنها «لا تدعو للولاء الأخلاقي». لكن هل يجب فعلاً على الرأسمالية أن يتم تبجيلها واحترامها أخلاقيًا لتزدهر؟

العامل الرابع والأخير الذي كان يعتقد أنه يهدد بقاء الرأسمالية هو عداء المثقفين الذين عبروا عن السخط الاجتماعي. فإذا كان شومبيتر قد استوحى من سومبارت صورة الرأسمالية كعملية تدمير إبداعي، فإنه يدين لويبر بفكرة

أن تطورها التاريخي قد انتهى بالتوازي مع ترشيد السلوك البشري. وبينما كان هذا الارتباط بالنسبة إلى ويبر، ارتباطًا متبادلًا ولم يكن يتعلق على وجه التحديد بالبحث الفكري، فإن شومبيتر جعله أبسط وذكر دون أدنى شك أنه، منذ عصر النهضة فصاعدًا فإن «الحضارة الرأسمالية» قد عززت نمو الروح العقلانية للفن والعلم والتكنولوجيا الحديثة - وهي الروح التي كانت موجودة في حالة كامنة لآلاف السنين. لم يؤد ظهور الرأسمالية إلى تحويل «وحدة المال إلى أداة لحساب منطقي لعلاقة الربح بالتكلفة»، فحسب ولكنه خلق قبل كل شيء أشياء مثل «الكتاب الأرخص أو الصحيفة والكتيب الأرخص، جنبًا إلى جنب مع اتساع حجم الجمهور»، وفضل تشكيل «رأي عام مجهول» كان حرًا في التعبير عن ذاته. في هذا المناخ الليبرالي، ازدهر المثقفون. وتضاعفت أعدادهم في أعقاب التوسع غير المسبوق في التعليم العالي في فترة الرأسمالية المتأخرة. لكن مصير الكثير منهم كان البقاء عاطلًا عن العمل أو توظيفه في أعمال لا تناسبه. في هذه المرحلة، يقدم شومبيتر نظرته الاجتماعية للمثقفين. المثقفون الذين يميلون بالفعل إلى أن ينظروا بازدراء إلى المجتمع، ويهاجمون الرأسمالية باعتبارها سببًا لإحباطاتهم. لقد تحالفوا مع البيروقراطيين (الذين لم يفقدوا قط عقلية ما قبل الرأسمالية تمامًا)، ونصحوا السياسيين وكتبوا الخطب الحزبية. شكلت أفكارهم في النهاية السياسات العامة التي أصبحت «عائقًا خطيرًا» أمام تشغيل «ماكنة النظام الرأسمالي». كان التأثير الشائن للمثقفين أقوى في «تحفيز، وتنشيط، وموازنة وتنظيم» الحركة العمالية وتزويدها بـ«نظريات وشعارات». بمراجعة لكل ما سبق ذكره، يمكن للمرء أن يقول بالتأكيد إن شومبيتر بالغ في تقدير تأثير المثقفين على السياسة والمجتمع، وأفرط مرة أخرى في التعميم منذ سنوات روزفيلت. من المعروف أن الولايات المتحدة تفتقر إلى جمهور ذي تقاليد فكرية قوية، والحقيقة أن تاريخ مثقفيها يمثل واحدًا من أنواع التراجع التدريجي إلى البرج العاجي لم يثر مفكرو الرأي العام في أمريكا الكثير من الاحترام. في المقابل، زخرت أمريكا بالأمثلة عن الرؤساء التنفيذيين الذين يعبدون على نطاق واسع. هذا لأن المجتمع الأمريكي تأسس على عداء عميق للمفكرين وتم تحليل جذوره بشكل فعال بواسطة

ريتشارد هوفستاتر في دراسة كلاسيكية، ولكن حتى في أوروبا، حيث اعتاد المثقفون على التمتع بمكانة عالية بلا منازع، فإن فترة ما بين الحربين لم توفر بالتأكيد أرضًا خصبة لممارسة الفكر الحر.

في نهاية عام 1949، قبل أيام قليلة من وفاته المفاجئة، قام شومبيتر بإرسال كتاب إلى الجمعية الاقتصادية الأمريكية في نيويورك بعنوان «المسيرة إلى الاشتراكية». بعد، إعادة تأكيده لأعضائها أنه ليس من دعاة الاشتراكية، ولا ينوي مناقشة مزاياها، قدم مجموعة من التحذيرات بشأن المستقبل. أراد شومبيتر توضيح ذلك بالقول:

أنا لا أتنبأ أو أتكهن بسيادة [الاشتراكية]. فأي توقع هو نبوءة خارج العلم لا تحاول أن تفعل شيئًا أكثر من تشخيص الميول التي يمكن ملاحظتها وتحديد نوع النتائج التي تحدث، إذا كان يجب أن تحل هذه الاتجاهات مشاكلها طبقًا لمنطقها. وهذا في حد ذاته، لا يرقى إلى التكهن أو التنبؤ لأن العوامل الخارجة عن نطاق المراقبة المختار ربما تتدخل لمنع ذلك الإنجاز. لأن... الميول الملحوظة، حتى لو سمح لها بالعمل، قد تكون متوافقة مع أكثر من نتيجة ولأن الميول القائمة، المتصارعة مع من يقاومها، قد تفشل في حل مشاكلها تمامًا.

لكنه اختتم حديثه بالكلمات التالية: «كان ماركس مخطئًا في تشخيصه للطريقة التي سينهار بها المجتمع الرأسمالي. لكنه لم يكن مخطئًا في التنبؤ بأنه سوف ينهار في النهاية». أثبت إغراء الانخراط في التنبؤ الاجتماعي من جديد أنه لا يقهر.

الإنذار الأخير لكاساندرا[1]

خلال الليل المظلم للحرب كان هناك كابوس أخير يعذب العقل المحافظ، وهو أن تبني التخطيط المركزي سيؤدي إلى الشمولية. يعود وراء هذا الهاجس المشؤوم تفسير صعود الفاشية التي لا يراها كبديل للاشتراكية

1- عقدة كاساندرا هو مصطلح من الميثولوجيا الإغريقية يشير إلى حالة تقع عند رفض تحذيرات أو مخاوف صحيحة أو عند عدم تصديقها-م.

ولكن كتعبير عنها. لذلك، كان هذا متغيرًا آخر من متغيرات نظرية التقارب. قدم عرضه الأكثر تأثيرًا في كتاب صدر عام 1944 للاقتصادي الليبرالي فريدريش هايك، وهو أيضًا نمساوي. ولخوفه من الاستخدام المكثف للتخطيط لدعم الجهد العسكري في أبرز بلدان الاقتصاد الليبرالي مثل المملكة المتحدة، التي أصبحت موطنه الجديد فقد حذر البريطانيين من أنهم ينطلقون في «الطريق إلى نظام القنانة». وقال إن الأمة لا يجب أن تكون فاسدة أخلاقيًا لتصبح مثل ألمانيا. والخطوة من التخطيط إلى الشمولية أقصر مما قد يعتقده المرء، حيث إن قمع السوق يؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تدمير الحرية. كان لا يزال لدى المملكة المتحدة الوقت لعكس المسار، لكن كان عليها التصرف بسرعة. من الواضح أنه للحفاظ على مثل هذه الأطروحة القوية، يجب على المرء أن يرى في السوق أكثر من آلية لتخصيص الموارد. وبالفعل، بالنسبة إلى هايك، فإن نظام السوق يمثل المبدأ التنظيمي للمجتمع. إنه أصل قانونه الأخلاقي وضامنه. ولمنع اعتراضات البراغماتيين، فقد أولى اهتمامًا خاصًا لدحض وجهة النظر القائلة إن التقدم التكنولوجي جعل تبني التخطيط اختيارًا حتميًا. وأوضح أن المنافسة في السوق في إطار عقلاني من القواعد تظل الطريقة الأكثر فاعلية للتنظيم حتى في الاقتصاد المتقدم للغاية. كلما زاد تعقد الاقتصاد، كان المخطط أقل قدرة على إدارة المعلومات المطلوبة.

في عام 1947 كانت مسألة الحرية في الاقتصاد المخطط قد تم تناولها من قبل كارل بولاني في مقالته «عقلية سوقنا المتقادم». وردًا على وجهة نظر هايك بكون الحريات هي نتاج اقتصاد السوق، وأنه مُقدَّر لها أن تتبخر مع اختفاء اقتصاد السوق، أشار إلى أن هذا لم يكن جوهر القضية. كان هذا استنتاجًا متسرعًا تمليه الحتمية الاقتصادية. والدليل على ذلك هو أنه خلال الحرب، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ظلتا ديمقراطيتين حتى في أوقات تفشي إدارة الاقتصاد الكلي. ولم يكن بولاني متعاطفًا مع أمثال بورنهام، الذي تعود له مقولة «المثل الأعلى للعالم الجديد الشجاع» هو سيطرة التكنوقراط على المجتمع. وكرر وجهة نظر أورويل بأنهم شوشوا على رغبتهم في وجوب أن «يتكيف المجتمع بأسره بشكل وثيق مع النظام الاقتصادي» بربطها بالنتيجة الحتمية للتغييرات الاقتصادية الجارية. كلا، لم

يكن ضروريًا أن يسير التخطيط الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع إدارة المجتمع. كان بولاني مقتنعًا بوجود مساحة للحرية والديمقراطية في مجتمع معقد، وأن ممارستها ستتحقق من خلال التوجيه الحكومي للاقتصاد. بالطبع، فإن الحرية التي كان يقصدها ليست شرطًا للقدرة على فعل ما يريده المرء وفقًا لوسائله المالية. كان ذلك مفهومًا يعود للقرن التاسع عشر قد عفا عليه الزمن وأصبح غير مقبول. كان توسيع الحريات يعني له وضع أكثر ما يمكن من الناس في وضع يسمح لهم بالاستمتاع بالأمان المادي الذي يوفره التقدم الاقتصادي. بهذا المعنى، على حد تعبيره، «يمكن للتنظيم والرقابة تحقيق الحرية ليس للقلة فقط، لكن للجميع».

باختصار، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فكر بولاني أن الوقت قد حان لوضع حد للشذوذ الذي حدث مع ولادة الرأسمالية الصناعية قبل قرن من الزمان، عندما سادت الآلات على البشر، وأصبح العمل سلعة وسيطر الاقتصاد على المجتمع فيما كان من المفترض أن يخدمه. لقد كان محقًا في أنه استشعر أن التوجيه الحكومي للاقتصاد يمكن أن يحدث في السياق الديموقراطي، كما حدث بالفعل في كثير من دول العالم الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين.

الفصل الثالث

خيبات الأمل

تميزت فترة العقدين التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية بكونها فترة من الرخاء والسلام الاجتماعي غير المسبوق. يبدو أن سياسات التوظيف الكامل الكينزية نجحت بالتأكيد في تجنب مخاطر حدوث أزمات جديدة. لم تعد الرأسمالية تبدو مهددة، حيث كان يُعتقد أنها قد تم تأمينها وترويضها نهائيًا. ويمكنها أن تتعايش الآن بانسجام مع الطبقة العاملة بل حتى تحسين مستواها المعيشي. ارتبط هذا التغيير في المنظور ارتباطًا وثيقًا بانتصار الاشتراكية الديموقراطية التي روجت للمساومة التاريخية بين رأس المال والعمل. وانطلق جميع مفكري الاشتراكية الديمقراطية من الدول الإسكندنافية حتى بريطانيا، وهم يحملون إنجيل التنوير، لبناء المجتمع الصالح باعتباره يوتوبيا واقعية وعقلانية. حتى الولايات المتحدة، التي كانت مترددة دائمًا في شن الحرب على عدم المساواة، شهدت في الستينيات توسعًا في برامج الرعاية الاجتماعية.

في هذا السياق، كانت التكهنات حول نهاية الرأسمالية يُنظر إليها في أحسن الأحوال على أنها جهد ضائع، وفي أسوأ الأحوال تسلية مثيرة للشفقة. وكما أوضح جونار ميردال، أحد العقول المدبرة لدولة الرفاهية، أن جاذبية الثورة قد تضاءلت في اللحظة التي وضعت فيها الحكومات «سياسات عامة منسقة ذات... نتائج بعيدة المدى يمكن أن يحققها تدريجياً اقتصاد بلد يعمل وفقًا لأغلب مصالح جميع... المواطنين». كانت حدود تفكير ماركس الأساسية تكمن في حتميته، وهي التي منعته من الوقوف على

إمكانات التخطيط الاقتصادي. كان المفكرون الليبراليون مثل الكلاسيكيين تمامًا أسرى هوس بالنظام الطبيعي، كان ماركس عالقًا في رؤية غائية للتطور التاريخي، مثقلة «بالأفكار الميتافيزيقية المسبقة». على نقيض ذلك، كان التخطيط «اختبارًا لمفهوم غير حتمي للتاريخ». وأظهر نجاحه في أنه جعل بإمكان البشر ضمن قيود الظروف والقوى القائمة، «تغيير الواقع وفقًا لتصميمهم». على هذا النحو، دحض وجود قوانين كانت تعتبر حتمية لحركة الرأسمالية.

ومع ذلك، حتى في خضم هذا المأزق، فإن معسكر المتفائلين الاجتماعيين قد تم تجاوزه من قبل التيارات النقدية. وهذا أبرز الآلية المركزية التي من خلالها ضمنت الرأسمالية البقاء - والاحتيال على المجتمع لخلق احتياجات جديدة. ربما يكون البيان الأكثر شهرة في هذه الأطروحة هو بيان الاقتصادي جون كينيث غالبريث. ففي كتابه مجتمع الأثرياء، أشار إلى «آلية إنشاء معادلة طلب-استهلاك» للتسويق والإعلان وعاد شبح الإفراط في الإنتاج، الذي كان ذات يوم فكرة سائدة من الماركسية المبكرة، ليطارد الغرب في عصر الوفرة الهائلة، مما أثار النقد الراديكالي لبول سويزي والمنظرين المعاصرين لقلة الاستهلاك. وفشل هؤلاء المؤلفون في ملاحظة أن الاعتماد المتزايد على إعادة توزيع برامج الدخل على النمو الاقتصادي تحول إلى تبعية خطيرة.

تم تجاهل ورفض الكثير من بحوث التحليل الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن مدرسة فرانكفورت طورت نقدًا فلسفيًا أوسع للمجتمع الرأسمالي في مراحله المتأخرة. كان الموضوع الرئيسي لهذا النقد هو أن الرأسمالية، القائمة على العقلانية الأداتية جعلت البشر خاضعين لاحتياجات الإنتاج. وبمجرد أن يزول ذلك الخضوع من الوعي الفردي يبدأ الوجود البشري يتمحور حول كفاءة الوسائل. كانت المعرفة قد اختزلت إلى التقنية والحقيقة إلى المنفعة. ولكن، حيث لم يعد أحد يتساءل حول المعنى، فقد استبعدت أية إمكانية للتشكيك بالنظام. كان تشغيل ماكنة «صناعة الثقافة» نموذجًا لانزواء العقل الحديث. كتب تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر في كتابهما ديالكتيك التنوير «أن قوة المجتمع الصناعي مستقرة في أذهان

البشر.. لقد جعلت صناعة الثقافة من جميع البشر نوعًا مستنسخًا في كل منتج». بناء على ملاحظة الثقافة الجماهيرية في فترة ما بين الحربين في أمريكا، فإن انعكاسات تحول الأعمال الفنية إلى أعمال تجارية ركزت على الإستراتيجية التي من خلالها فرضت الرأسمالية سيطرتها على المجتمع، واستطاعت تشكيل أذواق وتصرفات مادتها البشرية. والدمقرطة المفترضة للتجربة الجمالية وانتشارها في وسائل الإعلام كانت في الحقيقة شكلًا من «الخداع الجماعي» أعمق من الإعلان. كان الهدف من الفن الزائف لأفلام هوليوود والموسيقى الشعبية هو إنتاج مستهلكين مطيعين وخاضعين. وشجعت وسائل الإعلام الجديدة، مثل السينما والراديو والتلفزيون في وقت لاحق، المشاهدة السلبية. وخدمت الرأسمالية مثلما خدمت الفاشية.

إذا كان بإمكان الرأسمالية الاعتماد على مثل هذه القوة، فإن هذا يعني إعادة إنتاج وإدامة نفسها، فمن المفهوم أن أصحاب النظريات النقدية كانوا متشككين بشكل أساسي بإمكانية كسر قيودها. وما كان أسبابًا للأمل بالنسبة إلى المتفائلين الاجتماعيين أصبح للمتشائمين أسبابًا لليأس. خذ على سبيل المثال التخطيط الاقتصادي. فقد كان له أيضًا جانبه المظلم. كما رأينا في الفصل الثاني، فإن هوركهايمر كان خائفًا من أن تصبح رأسمالية الدولة النازية نموذجًا للحوكمة الاقتصادية المستقبلية. بعد خمسة وعشرين عامًا، قدم هربرت ماركوز مرة أخرى سلطة الدولة للمحاكمة بتهمة إنجاز «الرفاهية من خلال دولة الحرب»، التي اعتبرها نظامًا قمعيًا بنفس القدر مثل هذا التشابه الجريء أشار إلى الطبيعة الغامضة لمشاركة الدولة في الحياة الاقتصادية لمجتمع ديموقراطي. والإحسان الظاهر للولايات المتحدة تجاه طبقتها العاملة اصطدم مع غرائز الإمبريالية القوية وأخفى تواطؤها في أشكال جديدة من الاضطهاد تمارس من قبل الرأسمالية المنظمة. حتى في موطنها، وبينما كانت لا تشكل دائمًا تهديدًا مباشرًا للحريات المدنية، فإن آلة الدولة الرأسمالية أعاقت دائمًا الإدراك الذاتي للأفراد والتعبير الكامل عن شخصياتهم.

وهكذا تم وصف المجتمع الجديد على أنه «مجتمع خاضع للإرادة». وحول هذه النقطة، تلاقت وجهات النظر داخل وخارج مدرسة فرانكفورت.

في هذا المجتمع، تم إضفاء الطابع المؤسسي على الصراع الطبقي وتم التعامل معه من قبل الدولة من خلال سياسة العلاقات الصناعية، أي من خلال التشريع، والنقابات، والمفاوضات، والتسويات، والمفاوضة الجماعية، وما إلى ذلك. كان كل شيء يتم تمامًا مثل مباريات كرة القدم، وفقًا لقواعد اللعب النظيف. لكن إلى جانب تقويض توقعات ماركس، ألم يجعل هذا نفس فئة الاستغلال لاغية؟ كانت هناك إجابتان ممكنتان على هذا السؤال. بعض المفكرين الاجتماعيين، مثل رالف دارندورف، كان موقفه من هذه القضية هو الإيجاب. ظلت النظرية الماركسية عالقة في القرن التاسع عشر، بينما تغيرت الرأسمالية. ما منح تعريفًا للرأسمالية لم يكن هيكلًا معينًا لعلاقات الملكية بل بالأحرى علاقاتها الصريحة بالسلطة. لذلك، فإن دارندورف أشار إلى المجتمع الصناعي في الخمسينيات باعتباره «مجتمع ما بعد الرأسمالية» الذي فقد فيه مالكو وسائل الإنتاج «السيطرة الفعلية» عليها، فكان يجب على من تنبؤوا بهلاك الرأسمالية أن يرموا بأقلامهم وأن ينكس الثوار أعلامهم.

لكنّ هناك آخرين توصلوا إلى نتيجة معاكسة. فقد اختفت الطبيعة العدائية للرأسمالية بأي حال من الأحوال. وكانت تناقضات وعدم استقرار النظام تعمل فقط على مستوى مختلف. فلم تعد تؤثر على العلاقة بين رأس المال والعمل (اللذين، على الأقل في أوروبا، لم يعودا يكونان علاقة فردية خاصة). بات الصراع الآن في داخل الدولة، «الدولة الرأسمالية». ومع ذلك، فقد استغرق الأمر وقتًا قبل أن يتم الوصول إلى هذا الوعي. كان لا بد أن تحدث ثلاثة أحداث رئيسية. وكانت تلك هي الاحتجاجات الاجتماعية التي حدثت في أواخر الستينيات، وتباطؤ النمو، وأزمة الطاقة في السبعينيات. وقعت مثل هذه الأحداث خلال بضع سنوات فقط، ولكن، مثل شرارات من نار مستعرة، أحرقت جذور التفاؤل الذي ساد بعد الحرب.

شهدت أواخر الستينيات عودة مظاهر الصراع الطبقي وتفاقمها في كل مكان. ولم يتجل ذلك فقط في المصانع، حيث تضاعفت الإضرابات، لكنه دخل الحرم الجامعي أيضًا. وبدأ مع اعتصام حدث في كلية بيركلي في سبتمبر 1964، بين عامي 1966 و1967 حطت الحركة الطلابية رحالها في

أوروبا. تداخلت مظاهرات الحرم الجامعي في برلين ونانتير مع موجة من الإضرابات المفاجئة في عدد من المصانع الفرنسية. في شتاء وربيع 1968 انتشرت الحركة إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة وإيطاليا. وبلغت الاحتجاجات ذروتها في أحداث مايو في فرنسا، مما أدى إلى حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات مبكرة. تصاعدت التوترات أحيانًا لتتحول إلى عنف مكشوف. لاحظ عالم الاجتماع آلان تورين، الذي أنتج تحليلاً آنيًا للاحتجاجات، أن أحداث مايو 1968 لم تكن ثورة أو محاولة للاستيلاء على السلطة. ومع ذلك، فقد دمرت وهم المجتمع المتصالح مع نفسه بفضل النمو والازدهار. لقد حلت محل أوهام تحقيق المصلحة العامة والعقلانية الاجتماعية التي اصطدمت بواقع الصراعات والتناقضات الاجتماعية. لقد أعادت الحياة إلى الصراع الطبقي.. ومن بيركلي إلى برلين، ومن باريس إلى روما، كان الطلاب يكافحون ضد موجات الاستهلاك الجماهيري، وتسليع العلاقات الجنسية. تم إلقاء اللوم في ذلك كله على النظام الرأسمالي لأنه خلق تفاوتات في العالم بين المركز والأطراف. وتنوعت الدوافع المحتملة وراء الاحتجاجات وباتت ذات خصائص قومية، وهكذا تعاطف الطلاب الأمريكيون مع الشعب الفيتنامي، الذي اعتبروه مقاومًا لإمبريالية الحكومة الأمريكية. تمرد الطلاب الفرنسيون على الأشكال القديمة للسلطة التي جسدها شارل ديغول في صرخاتهم Dix ans, ça suffit! بالفرنسية في الأصل ومعناها (عشر سنوات، هذا يكفي!). لكن، بشكل عام، مثلت أحداث عام 1968 حركة عالمية وحدها الهدف المشترك المتمثل في تجديد المجتمع.

في نفس السنوات، تباطأ النمو الاقتصادي تدريجياً، وهي ظاهرة أصبحت ملحوظة بشكل متزايد في السبعينيات. وكشفت كيف أن التفسيرات المعاصرة لإحصاءات اقتصاد الكفاف[1] الصادرة من مواقف أيديولوجية متنوعة تعكس اهتمامات، وهواجس، ومخاوف عصرية. يمثل الارتباط بين النمو الاقتصادي والصراع الاجتماعي، وبين النمو والوضع المالي

1- هو الاقتصاد الذي تحاول به مجموعة ما إنتاج منتجات في فترة معينة بحيث لا تزيد ما يجب أن يستهلكوه في تلك الفترة لكي يبقوا على قيد الحياة، ولا يحاولون تجميع الثروات أو نقل الإنتاجية من فترة زمنية إلى فترة زمنية لاحقة–م.

لعامة الناس، حالة نموذجية في هذه النقطة. بالنسبة للبعض، فإن انخفاض معدلات النمو كانت نتاجًا للعلاقات الصناعية المتضاربة بشكل متزايد. تسببت مطالبات العمال بأجور أعلى ومزيد من الرعاية الاجتماعية بضغوط تضخمية، مما أدى في النهاية إلى تدهور في الوضع المالي لعامة الناس. بالنسبة لآخرين، فإن تباطؤ النمو كان مستقلًا تمامًا عن المجال السياسي. كان لا بد من أن يعمل مع التغييرات الهيكلية في الاقتصاد. كان الانتقال إلى اقتصاد ما بعد الصناعة يؤدي إلى تحقيق مكاسب إنتاجية منخفضة مقارنة بفترة ما بعد الحرب، عندما كانت إمدادات ضخمة من العمالة تتدفق من الزراعة إلى القطاع الثانوي. مع معدلات النمو المنخفضة، تضاءلت الإيرادات الضريبية وهوامش السياسة الاجتماعية على حد سواء. وبالتالي، نشأت مشاكل في الميزانية من جهة وتوترات اجتماعية من جهة أخرى. وتم الاعتراف ولو بعد فوات الأوان بأن هذا التفسير الأخير يبدو الأكثر منطقية. بعد كل ذلك، لم يستعد النمو زخمه حتى في الثمانينيات، عندما انتهى التضخم وخضعت السياسة المالية العامة للعلاج القاسي المتمثل بالتقشف. ولم يستبعد هذا بالطبع، وجود تأثيرات مرتدة. وإلى حد ما فإن الركود والتضخم والصراع الاجتماعي والأزمة المالية كانت ربما تمثل في نفس الوقت، السبب والنتيجة.

أخيرًا، كان القلق بشأن النمو متشابكًا مع المخاوف بشأن ندرة الموارد الناجمة عن صدمات أسعار النفط في السبعينيات. ليس هناك شك في أن أزمة الطاقة ساهمت في تسارع الركود والتضخم في تلك السنوات، مما جعل المشكلة أسوأ بكثير. وحتى لو كانت أسباب الصدمات سياسية -الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والثورة الإيرانية عام 1979- فإنها جذبت الانتباه على نطاق واسع إلى المحددات التي تشكلها البيئة على النمو. أدرك المثقفون والسياسيون والجمهور فجأة ما سبق أن عرفه العلماء - وهو أن مخزون مصادر الطاقة والمواد الخام على هذا الكوكب مصيره النضوب. وعاجلاً أم آجلاً، فإنه حتى المجتمع المتقدم تكنولوجيًا، الذي يشبه ذلك الذي شكلته الثورة الصناعية يجب أن يتكيف مع ندرة دائمة في البضائع. ومع ذلك، فإن ما كان على المحك كان أكثر من مجرد تكيف مسلم

به لهذه القيود التي لا مفر منها. قاد ارتفاع الوعي بالبيئة الكثيرين إلى التساؤل ما إذا كان النمو دائميًا من وجهة نظر أخرى – أي فيما يتعلق بالصحة ونوعية حياة البشر وغير البشر. فإذا وضعنا جانبًا الحماس لثراء ما بعد الحرب، فإن هناك عادات معينة وثيقة الصلة بالنظام الرأسمالي –مثل الاستهلاك غير المقيد والنفايات والتلوث وتدمير الطبيعة– لم تعد مقبولة من قبل منتجات التطور. ومن ثم، حسب ما يقول ماركوز، فإن «سيطرة الإنسان» «تتم من خلال الهيمنة على الطبيعة»، لذلك يجب أن ينبثق «تحرير الإنسان» «من خلال تلك الطبيعة».

اقتصاد جديد، مجتمع جديد، ماركس جديد؟

كانت فترة ما بعد الحرب وقتًا عصيبًا للماركسية. إذا كان بقاء الرأسمالية على قيد الحياة بعد الكساد العظيم حقيقة غير مريحة، فإن توسعها خلال العصر الذهبي كان ببساطة أمرًا محيرًا. بالنسبة للجناح الفكري الأكثر تقدمية، فإن تعليل مثل هذا التطور استلزم جهدًا للمراجعة وأزال عند الضرورة الأشياء غير المفيدة في نظرية ماركس. على النقيض من ذلك، فإن أصحاب الفكر المتشدد كانوا يبذلون أقصى جهودهم لإثبات التطابق بين العقيدة والواقع. وبمجرد أن لمحوا أولى بوادر الأزمة، سارعوا للاحتفال بفشل الكينزية. وخير مثال على هذا الموقف هو الكتاب الضخم (ماركس وكينز: حدود الاقتصاد المختلط) الذي قام بتأليفه بول ماتيك في عام 1969. فالخدعة، كما قال، أصبحت في النهاية واضحة. لم يكن الاقتصاد المختلط هو الطريقة الوسطى المثالية وما كان يتوق إليه الكثيرون من إيجاد نمط وسيط للإنتاج بين الرأسمالية والاشتراكية. كانت الكينزية لا تمثل سوى دعامة غير مستقرة للرأسمالية.

لكن دعونا نتراجع خطوة إلى الوراء ونركز على تلك الفترة –فقط قبل بضع سنوات– التي كانت الرأسمالية لا تزال تبدو فيها كأنها انتصرت. في عام 1966، أكد بول سويزي وبول باران في كتابهما احتكار رأس المال على أن نمو الاحتكار قد قوض قانون ماركس لميل معدل الربح إلى الانخفاض.

وبنجاحها في فرض الأسعار واحتواء التكاليف، فإن رأسمالية الشركات العملاقة كانت، إلى حد كبير، آمنة ضد الأزمات المحتملة في جانب الإنتاج. ومع ذلك فإن ما لم تتمكن من تحقيقه، هو منع مخاطر نقص الاستهلاك. كان ماركس وريكاردو قد أغفلا مشكلة «امتصاص الفائض»، معتبرين أنه من المرجح أن يفشل النظام في إنتاج فائض يكفي للحفاظ على التراكم. لم ير علماء الاقتصاد الكلاسيكي الحديث أية مشكلة على الإطلاق، وكانوا حازمين في إيمانهم بكفاءة الأسواق. ولكن إذا كان من الممكن تعلم درس من ثراء فترة ما بعد الحرب، فإنه لم يكن سوى أن الطلب قد أصبح كعب أخيل[1] للرأسمالية. كان الاتجاه نحو الركود قد انحصر فقط من خلال إنشاء معادلة الطلب – المستهلك من خلال النفقات العامة والإنفاق العسكري، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالمجمع العسكري الصناعي.

وفي هذا الصدد، فإن التحليل الماركسي الجديد لسويزي وباران يتفق إلى حد كبير مع تحليل ليبرالي منشق مثل غالبرايث. والاختلافات تكمن في التكهن. في الفصل الأخير من كتاب الدولة الصناعية الجديدة (1967)، المكرس للمستقبل، عادت إلى الواجهة من جديد قضية التقارب بين الرأسمالية والاشتراكية. تم تفسير الخصخصة والتخطيط على أنهما النتيجة الحتمية للتغير التكنولوجي الذي لا هوادة فيه، وهي القوة التي كانت تعمل أيضًا في الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، فإن التقارب لم يعد يُنظر إليه بقلق، بل تم الترحيب به على أنه «شيء مبارك للغاية». على حد تعبير غالبرايث: «أولئك الذين يتكلمون عن الهوة التي لا يمكن ردمها والتي تفصل العالم الحر عن العالم الشيوعي والمشاريع الحرة عن الشيوعية محميون بواسطة... الإيمان الكنسي بأنه مهما يكن تطور المشاريع الحرة، فإنه لا يمكن تصور أنها ستشبه الاشتراكية. لكن هذه المواقف يمكن أن تبقي الأدلة على قيد الحياة لفترة وجيزة فقط. وأن الأيديولوجي الأكثر التزامًا أو الأكثر حماسة هو فقط من يمكنه أن يقف بحزم ضد الشعور بأن هناك عددًا متزايدًا من الناس يعتبرونه شخصًا عفا عليه الزمن».

1- نقطة الضعف المميتة–م.

تغذّى تفاؤل غالبريث بالأمل من خلال التقارب الذي تم الوصول إليه، من أن الكتلتين سوف تتخليان عن سباق التسلح وتتبنيان سياسة التعايش السلمي. هذا ليس مفجئًا في ضوء سيرته الذاتية. فباعتباره شخصًا أكاديميًا غير تقليدي، عمل غالبرايث مستشارًا لجون كينيدي وسفيرًا لبلاده في الهند. كان قربه بدرجة كافية من المؤسسة الحاكمة جعله يسير على خط رفيع بين الاستفزاز والحصافة. وكان سويزي وباران، من ناحية أخرى، نقيضي الموقف الدبلوماسي. وكانت وجهة نظرهما في وصف الرأسمالية منطلقة دائمًا من النقد الراديكالي. كما أنهما لم يريا أي إمكانية لحدوث انتقال عفوي للاشتراكية فحسب؛ بل إنهما استمرا بعناد في الإيمان بالثورة. ومع ذلك، كانا على علم بأنه من غير المرجح أن تندلع تلك الثورة في الغرب، مادامت جهاتها الفاعلة المحتملة قد تم ابتلاعها بواسطة منطق الرأسمالية. وكتبا يقولان «إن العمال الصناعيين، إلى جانب أنهم يشكلون أقلية في قوة العمل، فقد تم دمجهم إلى حد كبير في النظام مثل المستهلكين والأعضاء المتكيفين إيديولوجيًا في المجتمع». وكان من الواضح أن «الضحايا المميزين» للنظام هم العاطلون عن العمل وغير الصالحين له، والمتسربون من المدرسة، والمعوزون من كبار السن، وسكان الأحياء اليهودية الحضرية - لكنهم كانوا كذلك مجموعة غير متجانسة للغاية لا يمكن تنمية الوعي الطبقي داخلها.

كان من المرجح أن تبدأ الثورة في بلدان الهامش الجنوبية بسبب التوسع في النظام الرأسمالي العالمي. رحب سويزي وباران بـ«الانتصارات التاريخية» التي حققتها، منذ الأربعينيات، الشعوب الثورية في فيتنام والصين وكوريا وكوبا والجزائر وتصوّرا أن هذه الجبهة سوف تتوسع، مما يجبر الولايات المتحدة على الانخراط على نطاق واسع في الجهود المضادة للثورة التي لن تكون قادرة على الاستمرار فيها على المدى الطويل. لم تكن التكاليف الاقتصادية هي القضية الوحيدة بالطبع. وتساءل سويزي وباران، إلى متى يمكن للجنود وأسرهم تحمل المعاناة الجسدية والنفسية من خلال عدم إنهاء سفك الدماء؟ كانت مجرد مسألة وقت وسيدرك المجتمع الأمريكي، أيضًا، عدم عقلانية مثل هذا «النظام الشرير والمدمّر الذي يشوّه ويضطهد ويهين أولئك الذين يعيشون في ظله». ومع ذلك، فقد حذرا، من

أن «ذلك لن يحدث في غضون خمس أو عشر سنوات، وربما ليس في القرن الحالي: فعدد قليل من الأحداث الدرامية التاريخية العظيمة تبدأ وتنتهي في وقت قصير جدًا».

تم تفنيد الأطروحة القائلة إن الرأسمالية الاحتكارية قد أطلقت ميل معدل الربح إلى الانخفاض في كتاب إرنست ماندل «الرأسمالية المتأخرة». حيث جادل بالقول إن ريع التكنولوجيا قد يسمح لبعض الوقت، للاحتكارات بالتمتع بالأرباح الفائقة، لكن هذا لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. فعلى المدى الطويل فإن معدل الربح في القطاعات الاحتكارية يجب أن يتكيف مع القطاعات المنافسة بسبب عملية المنافسة بين رؤوس الأموال. وبقي حدس ماركس صحيحًا. وقد تأخرت استجابته لذلك بسبب عوامل عابرة، لكن كانت هناك أزمة جديدة تلوح بالفعل في الأفق. وأوضح ماندل أن رأسمالية ما بعد الحرب يمكن أن تستفيد من مزيج من الظروف المناسبة –التي تعتمد جزئيًا على إعادة الإعمار وجزئيًا على تصنيع البلدان المتأخرة– التي جعلت من الممكن إعادة خلق جيش احتياطي من العمالة. أدى زيادة العرض من العمالة بدوره، إلى ارتفاع معدل الاستغلال. كانت الزيادة في الأجور الحقيقية أدنى من الإنتاجية، بينما لم يؤد النمو في كثافة رأس المال (الذي يسميه ماركس «التركيب العضوي») إلى تركيز الأرباح. ومع ذلك فإن هذه الظروف المواتية، لم تعد موجودة خلال الستينيات. مع تقلص عرض العمالة، فإن نسبة الأجور إلى الإنتاجية قد انعكست وبدأ معدل فائض القيمة في الانخفاض مجددًا. ومن ثم، بدأ معدل الربح في الانخفاض مرة أخرى. كان رد فعل الرأسماليين على هذه التغييرات حرمان العمال من التنازلات التي قدموها في عقود الرخاء. وفي الوقت نفسه، كانوا يتجهون إلى أسواق العالم الثالث بحثًا عن منافذ جديدة لمنتجاتهم. كان الحال باختصار هو تعايش الصراع الاجتماعي المتنامي في البلدان الغنية مع أشكال جديدة من الإمبريالية.

تطلبت هذه المرحلة الأخيرة من تطوير الرأسمالية إعادة النظر في التصنيفات الاجتماعية. وكتب آلان تورين عام 1969 يقول إن «نوعًا جديدًا من المجتمع يتم تشكيله الآن». في هذا المجتمع لم يكن استغلال العمال في

المصانع يمثل حصريًا مصدر التراكم والقوة. وهذا الأخير بات يعتمد على نحو متزايد على القدرة على التحكم في المؤسسات الكبرى التي تهيمن على الإنتاج والاستهلاك. كان مفتاح هذه القدرة هو المعرفة العلمية. كان المجتمع الجديد «مجتمعًا مبرمجًا» يدار من قبل نخبة تكنوقراطية تهدف إلى تكريس سلطتها. وظهورها هذا -جنبًا إلى جنب مع ظهور مصطلح «مجتمع ما بعد الصناعة» الذي يمثل تعريفًا لها- سبق أن مهد له دانيال بيل في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. قاد ذلك علماء الاجتماع ولمدة عشر سنوات إلى الاعتقاد بأن مركزية العلم لن تترك مجالًا كبيرًا للسياسة. والفكرة القديمة لهنري دي سانت سيمون وثورستين فيبلين، من أن السلوك العقلاني والمسؤول لطبقة المهندسين المدربين جيدًا سيضمن الازدهار والسلام الاجتماعي لأجيال المستقبل، وجدت متعاطفين جدًا، وظل الأمر على هذا الحال إلى أن اشتعلت ألسنة اللهب في مركز النظام ألا وهي الجامعات كونها تمده بالكوادر العلمية اللازمة.

بالنسبة لتورين، فإنه حتى في مجتمع المعرفة، استمر إنتاج السلع في لعب دور مهم، ولم تكن العلاقات داخل المؤسسات الصناعية متجهة للهدوء. لكن الصراع سيكشف عن نفسه في المقام الأول في مجال المعرفة. ولاحظ أن «السياسة تشق طريقها إلى الجامعة لأن المعرفة باتت عاملًا إنتاجيًا». لم يعد السعي وراء المعرفة هدفًا في حد ذاته بل أصبح محشورًا في الآلة الرأسمالية وانحصرت قيمته في مساهمته في سلسلة القيمة. كانت الجامعة تتعرض للهجوم لأنها كانت متواطئة، سواء بوعي أم بغير وعي مع الطبقة الحاكمة. أصبحت العلوم الاجتماعية أدوات في يد السلطة التكنوقراطية. وتم توظيف نتائج البحث الأكاديمي في المجالات التطبيقية مثل النظرية التنظيمية، والتسويق، وعلم القرار لعقلنة وإخضاع المجتمع.

بينما كشفت حركة 1968 عن أن النزاعات الاجتماعية والأيديولوجية لم تختفِ في عصر ما بعد الصناعة، فإنها في الوقت نفسه، أظهرت أنه لا يمكن توجيه الصراع الطبقي فقط ضد الملكية الرأسمالية وتخصيص الأرباح. وبالطبع، كانت الدعوة إلى الإدارة الذاتية للعمال رداً على التنظيم التكنوقراطي للعمل. لكن تورين شدد على كيفية ظهور الصراع الطبقي أيضًا

من خلال سياقات مثل الحياة الحضرية، واستخدام الموارد، والتعليم، وكل ذلك كان خارج المجال الإنتاجي. ومن هنا حشد المتظاهرون جهودهم دفاعاً عن الحق في الاختيار وتحرير المرء من سياسات تكييفه مع النظام والتلاعب به. وكانت هناك حاجة إلى معالجة الإقصاء الاجتماعي من خلال المشاركة. وكان لا بد من استبدال الوصول المقيد إلى مؤسسات التعليم العالي، والاختيار الذاتي للنخب وإدامة امتيازاتها، بالتعليم الشامل والمستمر. كان على عبادة «المعرفة المفيدة» أن تفسح الطريق للفهم الذاتي للمجتمع كوسيلة للتحرر.

وحذر تورين من اعتبار الحركة قوة غريبة عن المجتمع الرأسمالي، لأنها لم تكن تمثل حنينًا إلى الماضي ولا تراجعًا إلى الوراء. وهي لم تبشر بالعودة إلى أشكال التنظيم ما قبل الرأسمالية. وبدلًا من ذلك وجهت الحركة التناقضات الجديدة الناتجة عن تغلغل الرأسمالية إلى مجالات الحياة غير الاقتصادية. لقد تحدت هيمنة الرأسمالية على العادات، والحياة الأسرية وأدوارها، والبيئة، وحتى على الأذواق والأطر الذهنية. كان «المجتمع ككل، والفرد في جميع جوانب حياته»، هم من «شاركوا في عملية تغيير عالمية».

المسار الضيق للتحرر

حين نتناول كبار مفكري هذه الثقافة المضادة فمن الصعب أن نتجاوز المفكر الأكثر نفوذاً بينهم وهو هربرت ماركوز. في كتابه الإنسان ذو البعد الواحد، الذي صدر عام 1964، عرض رؤيته الشهيرة إلى المجتمع الصناعي المتقدم واعتباره مجتمعًا شموليًا ليس بسبب أن دولة بوليسية كانت تحكمه ولكن لأنه كان مبنيًا على التلاعب باحتياجات أفراد المجتمع من قبل مصالح راسخة ومجهزة بوسائل تقنية قوية.

يمارس الجهازالإداري للنظام الرأسمالي سيطرته على وقت العمل وكذلك على وقت الفراغ. لم تعد القيم المرتبطة بالإنتاج الشامل والتوزيع «في حال اندماج» -وهو ما قد يفترض حدًا أدنى من استقلالية الموضوع عن النموذج المتراكب- ولكن تم استيعابها من خلال عملية «محاكاة».

وعلى حد تعبير ماركوز، «يتعرف الناس على أنفسهم من خلال سلعهم ويجدون التعبير عن روحهم في سياراتهم، وأجهزتهم الصوتية، والمنزل ذي المستوى المنفصل[1]، ومعدات المطبخ». فجزء كبير من الحاجات التي ولّدتها الرأسمالية كانت «حاجات زائفة»، أي احتياجات مصطنعة وظيفتها تكريس «القمع»، أو إدامة «الكدح، والعدوانية والبؤس والظلم». وباتت الحاجة إلى المتعة والرغبة في التوافق مع الآخرين ومع الواقع الذي تصنعه الإعلانات التجارية اختبارًا نموذجيًا لهذه الحاجات الكاذبة.

لم يكن هناك تناقض بين مثل هذا النظام القمعي والطابع الديمقراطي والليبرالي للمؤسسات السياسية. ولفهم هذه المفارقة، لجأ ماركوز إلى مفهوم «التسامح القمعي». لقد كان نموذجًا للرقابة الاجتماعية التي سمحت بالمعارضة طالما أن هذا لم يشكل تهديدًا خطيرًا لمصالح النظام. في الوقت نفسه، جعلت بالإمكان ممارسة أسوأ ممارسات التلاعب وإخضاع وعي الفرد وبهذه الطريقة، أمكن لنظام شمولي للإنتاج والتوزيع أن يتعايش مع نظام سياسي قائم على القوى الموازية والمنافسة الحزبية وحرية الصحافة والرأي. وبمجرد إضفاء الطابع المؤسسي عليها، فإن حقوق وحريات البرجوازية، التي كانت مهمة للغاية في المراحل الأولى من المجتمع الصناعي، فقدت محتواها. وأصبحت الديمقراطية نقية شكليًا فقط.

بالنظر إلى هذه المقدمات، كانت احتمالات نشوب الثورة قاتمة. من المؤكد أنه لا يمكن اعتبار البروليتاريا الفاعل الثوري المحتمل. كانت البروليتاريا في أوائل الستينيات مختلفة تمامًا عن زمن ماركس. كانت قد أشبعت احتياجاتها المادية، وباتت مدمنة على قيم الرأسمالية، ومسترضية من قبل دولة الرفاهية، بل بدلًا من ذلك كانت حريصة على قبول حالتها (ربما بامتنان). ومثل باران وسويزي، لم يكن ماركوز يضع الأمل فقط في الفئة الدنيا من البروليتاريا – «فئة المنبوذين والغرباء، والمستغلين والمضطهدين من أعراق أخرى وألوان أخرى»، الذين رفضهم سوق العمل. كانت حياة

1- هو نمط من المنزل تتدرج فيه مستويات الأرضية. عادة ما تكون هناك مجموعتان قصيرتان من السلالم، واحدة تتجه للأعلى إلى مستوى غرفة النوم، والأخرى تتجه للأسفل باتجاه منطقة الطابق السفلي –م.

هؤلاء المهمشين مشروطة بالرأسمالية حتى لو تم استبعادهم من العملية الرأسمالية وقواعدها وكذلك من مكافآتها. على الرغم من أن الوقوف مع هؤلاء الأشخاص اليائسين ومساعدتهم يساهمان في تطوير وعي ثوري، لم تستطع «النظرية النقدية» وضع تنبؤات حول نتيجة كفاحهم: «فلم يتمسكوا بوعد ولم يظهروا أي نجاح، وظلوا سلبيين».

قرب نهاية العقد، انحسر تشاؤم ماركوز تدريجيًا. وقد أتاح له تطور حركة الحقوق المدنية والحركة المعارضة لحرب فيتنام، وبلوغ الاحتجاجات الطلابية ذروتها في تمرد عام 1968، والكفاح التحرري في أمريكا اللاتينية توقع فرص ملموسة لأن تقرر البشرية مصيرها. في المرحلة الأخيرة من حياته، كان قد أصبح الشاغل الرئيسي له هو وضع استراتيجية للتحرر. وبقي مقتنعًا بأن على الطلاب والمثقفين والأقليات في الغرب الثري أن يؤمنوا بأنفسهم وأن يوحدوا قواهم مع الإنسانية المضطهدة في العالم الثالث. ومع ذلك، فإنه أبدى تحفظين هامين.

كان واضحًا له في المقام الأول أن شعارات السلام والمحبة التي كانت ترفعها حركة الهيبيز بعيدة كل البعد عن أن تلقى استجابة موثوقة. احتاجت الثورة إلى تنظيم وتنسيق و«مؤسسات مضادة» و«كوادر مضادة» – أي بكلمة واحدة إلى «العقلانية». كان على الثوار أن يكونوا مستعدين للتوافق مع النظام ومحاربته من الداخل. ثانيًا، لم يعد المهمشون هم الساخطين الوحيدين على الرأسمالية. فبينما كانت مقولة ماركس المأثورة من أن «الرأسمالية تنتج حفاري قبرها» محافظة على صلاحيتها، أشار ماركوز إلى أن وجوه حفاري القبر «قد تكون مختلفة جدًا عن أولئك البائسين في الأرض». كان يشير إلى ظهور المجتمع الجديد الذي تحدث تورين عنه. ولاحظ كيف أن الرأسمالية بتحويلها المجتمع إلى «جيش ضخم من الموظفين بأجر»، كانت تقوم أيضًا «بتوسيع القاعدة الجماهيرية المحتملة للثورة». فعمال المعرفة، بمن في ذلك الباحثون والمهندسون والكوادر باتوا يشكلون البروليتاريا الجديدة. وهؤلاء «الذين كانوا سابقًا في الطبقات الوسطى المستقلة»، تحولوا الآن إلى «خدم مباشرين لرأس المال»، ورغم أنهم قد أشبعوا كل احتياجاتهم المادية، فإنهم ظلوا مع ذلك غير سعداء. كان

الأمر كما لو أنهم لم يستسلموا للدور الجديد الذي كانت الرأسمالية تفرضه عليهم. لم يقبلوا بالتخلي عن حرية استخدام ذكائهم، الذي أصبح أداة لخلق فائض القيمة. هؤلاء الناس المغتربون كانوا يعانون من تعالي الاحتياجات التي لا يمكن «إشباعها دون إلغاء أسلوب الإنتاج الرأسمالي».

من هذا المنظور، لم يعد الانتقال إلى الاشتراكية يُنظر إليه على أنه تغيير كمي، أي امتداد للمجتمع كله من حيث إمكانية تلبية احتياجات المرء الأساسية من خلال توزيع أكثر إنصافًا للموارد، أو لتوسيع نطاق الاحتياجات المادية التي يمكن تلبيتها. ولذلك كان المفهوم الجديد للثورة الشيوعية بالأحرى نقلة نوعية يجب أن تحققها «القطيعة مع هذا الكون». وكتب ماركوز يقول إن الثورة:

تنطوي على تحول جذري في الاحتياجات والطموحات ثقافيًا وماديًا؛ وفي الوعي والحساسية. وعملية العمل وكذلك أوقات الفراغ. يظهر هذا التحول في الكفاح ضد تجزئة العمل وضرورة ونتاجات معايير الأداء الغبي والترويج الغبي للسلع، وضد ولع الفرد البرجوازي بالاقتناء وضد العبودية تحت ستار التكنولوجيا، والحرمان تحت ستار الحياة الجيدة، وضد التلوث كأسلوب حياة. تصبح الحاجات الأخلاقية والجمالية احتياجات أساسية وحيوية وتتجه نحو بناء علاقة جديدة بين الجنسين، وما بين الأجيال، وما بين الرجال والنساء والطبيعة. تُفهم الحرية على أنها متجذرة في تلبية هذه الاحتياجات، التي هي حسية وأخلاقية وعقلانية في ذات الوقت.

تم تكليف اليسار الجديد بتنفيذ هذه الأجندة السياسية. حيث كان قمع الحاجات الجمالية والأخلاقية هو «المحرك الرئيسي «للهيمنة» التي تستخدمها الرأسمالية، والهدف من «قيامها» بالثورة المضادة الوقائية»، يجب أن يكون اليسار الجديد، قبل كل شيء، قوة من التحرر الروحي مدفوعًا بالاهتمام بالبيئة والجمال والأخلاق. بالنسبة للتوقيت، لم يكن لدى ماركوز أي أوهام بشأن تحقيق انتصار سريع. ينتهي الكتاب بنبوءة أن الثورة «ستكون مصدر اهتمام الأجيال، وستكون «الأزمة الأخيرة للرأسمالية» التي قد لا تستغرق أكثر من قرن».

عالج دانيال بيل، وهو مثقف محافظ نفس الظواهر التي لاحظها ماركوز ولكن من منظور مختلف. في 1970، بينما كان يضع اللمسات الأخيرة على وصفه النهائي لمجتمع ما بعد الصناعة، كتب مقالًا تحريضيًا في مجلة The Public Interest، التي كان يديرها مع إيرفينغ كريستول. وأصبح هذا المقال محورًا لمجموعة من المقالات التي نُشرت بعد ست سنوات تحت عنوان التناقضات الثقافية للرأسمالية. في هذه المجموعة من المقالات، تعامل بيل مع التهديد الذي تشكله الرأسمالية الأمريكية من خلال انتشار القيم الاجتماعية التي تؤكد على «الشهية غير المقيدة». وكما أوضح فإن «التناقضات التي أراها في الرأسمالية المعاصرة تنشأ من... تأثير مذهب المتعة الذي أصبح يمثل القيمة السائدة في مجتمعنا».

على الرغم من ادعاءات بيل حول تكامل الكتابين، ومعاصرتهما القريبة، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ التغيير اللافت في نغمتيهما. فكتاب (مجيء مجتمع ما بعد الصناعة 1973) يحمل نظرة عامة إيجابية للتغيرات الجارية ونظرة متفائلة بالمستقبل. كان موضوعه الرئيسي أن التكنولوجيا وتدوين المعرفة النظرية، بينما يدفعان لتوسيع الاقتصاد الخدمي، فإنهما يغيران ذلك التقسيم الاجتماعي نحو الأفضل، مما يمهد الطريق لحكم الخبراء. وقد رد على أولئك الذين ألقوا باللوم عليه لسذاجة تفكيره حين تصور وجود «عملية متناغمة» للنمو الاقتصادي، بتوجيه من «نخبة المعرفة»، بالإشارة إلى وجود الصراعات القطاعية داخل الإنتلجنسيا والاحتكاكات المحتملة بين الطبقة العلمية الجديدة والفئات الاجتماعية الأخرى. لكن توم بوتومور لم يكن بعيدًا عن الحقيقة عندما كتب أن بيل لم يتصور وجود «أي صراع اجتماعي أساسي بين أولئك الذين يسيطرون على المجتمع وأولئك الخاضعين لتلك السيطرة». لا يعني ذلك أن بيل كان سيغير رأيه بشأن هذه النقطة. لم يكن هناك مكان في كتاب التناقضات الثقافية للرأسمالية أشار فيه إلى الصراع بهذه العبارات. ومع ذلك، ظهرت صورة الرأسمالية فيه أقل سلمًا بكثير. جاء أوضح تفسير لهذا الانقطاع من حقيقة أن كلا الكتابين استغرقا وقتًا طويلًا

في التأليف. كما رأينا، بدأ بيل في تطوير أفكاره حول مجتمع ما بعد الصناعة في نهاية الخمسينيات، بينما ظهرت الصياغة الأولى لأطروحة التناقضات الثقافية في عقد لاحق. إذا كان الكتاب الأول يعكس روح العصر الذهبي، فإن الثاني يجسد بطريقة ما المزاج الجديد لأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

بالنسبة لبيل، فإن كلًّا من جذور الرأسمالية وتناقضاتها يكمن في الحداثة. والمبدأ الأساسي للحداثة الغربية هو الفردية. وقد حدث «التخلي عن المؤسسات في القرن السادس عشر، حين توقف الناس عن تعريف أنفسهم بشكل أساسي من خلال مجموعاتهم ونقاباتهم ومدنهم. وفي الوقت نفسه، جلب الإصلاح معه الانتصار للضمير الفردي. ووجدت العقلانية الأداتية لرجل الأعمال البرجوازي في ظل اكتساب الثروة والحراك الاجتماعي نظيرها في القيم الشائعة التي تكافئ الادخار والتوفير والعمل الجاد. أمكن للغرائز الرأسمالية وأسسها الثقافية، أن تتعايش لبعض الوقت دون أن تتداخل بعضها مع بعض. لقد اتحدت فيما بينها تاريخيًا لإنتاج بنية فردية واحدة -وهي تلك الخاصة بمذهب التطهيرية (البيوريتانية) وأتباعه». لكن في عالم الثقافة، فإن الفردية قامت تدريجيًا بالدلالة على حرية الفنان المستقل، والتحرر من الأوصياء والتقاليد، والتمرد على قواعد المجتمع. يعود تتبع بيل الأخلاقي للتاريخ الفكري لهذا الانحراف إلى اللورد بايرون، ثم فيما بعد من خلال بودلير ونيتشه وانتهى مع آندي وارهول (أو حتى مادونا ودريدا، كما في خاتمته عام 1996!). لقد استخدم قوة أسلوبه ضد أي شيء يصطدم برد الفعل المناهض للبرجوازية، من الحركة الرومانسية إلى فن البوب إلى ما بعد الحداثة- وكانت كلها تتقارب بعضها مع بعض في عربدة التفكير المنحرف. مهما كان المرء ينظر إلى الأمر، فإن نقطة النهاية هي نفسها: في القرن التاسع عشر، بدأ المجال الاقتصادي والثقافي بالتفكك.

ولكن لكي ينتج هذا التغيير الثقافي آثاره، كان يجب أن يحدث تحول مستقل في المجال الاجتماعي والاقتصادي. في الواقع، عزز تدهور التعبير الإبداعي أزمة القيم المتأصلة في الرأسمالية. في هذا السياق، فإن عملية التحضر التي بدأت في الولايات المتحدة خلال العصر الذهبي،

والانتقال إلى الاستهلاك الشامل التي تلتها، كانت عوامل حاسمة. تم تعزيز كلا التغيرين من خلال الثورة التكنولوجية. وبوضعها حدًّا لعمر المدن الصغيرة في أمريكا، فإن عملية التحضر دمرت البيئة التي ازدهرت فيها الفضائل الكالفينية. كانت بيئة تتميز بسيطرة اجتماعية قوية، حيث كان الناس حريصين على عدم إنفاق الكثير، والوقوع في الدين كان لعنة إلى أبعد الحدود وحيث كان التواضع والكبت الجنسي هما القاعدة. كان العالم الذي سبق أن وصفه ناثانيال هوثورن بصيغة الماضي في منتصف القرن التاسع عشر والذي تخيل الرسام غرانت وود كيف سيكون بعد وفاته في عام 1930. كانت تمثله تفاهة أو اطمئنان أو انزعاج –اعتمادًا على وجهة النظر– زوجين يحملان مذراة[1].

وجنبًا إلى جنب مع نمو المدن الكبرى، «تغنى المجتمع الاستهلاكي الصاعد الذي كان مضطربًا، وكوزموبوليتيًا وشريرًا بالإنفاق والممتلكات المادية» على حساب «التوفير، والادخار، والتحكم في النفس، والتخلي عن الاندفاع». سرع تطبيق التكنولوجيا في مجال النقل والاتصالات من عملية تفكك القيم القديمة، وبدأت السيارة، والصور المتحركة، والراديو تخلق مساحة متكاملة، من الناحية المادية والخيالية. ومع ظهور الاستهلاك الجماعي في عشرينيات القرن الماضي، كانت هذه العملية قد اكتملت. ومع ذلك، فقد لاحظ بيل أن العامل الأكثر زعزعة للاستقرار كان تطبيق الائتمان الثابت. مع البيع بالتقسيط أولًا، وبطاقات الائتمان لاحقًا، لم يعد يتوجب على المرء «الادخار من أجل الشراء.... بل يمكنه أن ينغمس في إشباع فوري للرغبات». كان المستهلكون يتلقون التشجيع علانية، من خلال المزيد والمزيد من أشكال الإعلانات المغرية، على انتهاك محرمات الاقتراض والديون. كان الوقوع في فخ الديون لإجراء عمليات شراء يقدم تحت ضوء إيجابي جديد. نادرًا ما كانت تذكر كلمة «دين»، فقد باتت مستترة وراء عبارة الشراء بالإئتمان. ذهب الإشباع المتأخر الكالفيني إلى الأبد. واستنتج بيل أن «نظام القيمة البرجوازية التقليدي»، «الذي جلبه النظام

1- يقصد اللوحة الأكثر شهرة في الفن الأمريكي للرسام غرانت وود–م.

الاقتصادي البرجوازي» - قد «تفكك على يد السوق الحرة، على وجه الدقة. وهذا هو مصدر تناقض الرأسمالية في الحياة الأمريكية».

ولكن إذا كانت أزمة قيم رأس المال التي كانت قد بدأت منذ خمسين عامًا على الأقل قد أصبحت، في الواقع، واحدة من موضوعات علم الاجتماع في فترة ما بين الحربين، فلماذا لم ينتبه بيل لها إلا في نهاية الستينيات؟ في عام 1968 فقط أصبح الأمر مزعجًا للغاية بالنسبة له. وبات بإمكان بيل حينها أن يرى، في كل زاوية شارع، الهيبيز، ومقايضات الزوجات، وغيرها من المنتجات المنحطة للبرجوازية الفاسدة والإدمان على استهلاك الفن المنحل والمخدرات والمواد المهلوسة. لقد شعر أن أسوأ كوابيسه الفكرية قد أصبحت حقيقة: وأن الإصابة بالانحطاط الحداثي، الذي كان يومًا ما محدودًا ذاتيًا، قد انتشر إلى درجة بات يقوض نسيج المجتمع بأكمله. لقد اقشعر من إدراك أن الأفكار الهامشية التي كانت تعود ذات يوم «للحمقى المرخص لهم من المجتمع» مثل أندريه بريتون (الذي أراد في الثلاثينيات من القرن الماضي، تحويل كاتدرائية نوتردام في باريس إلى مدرسة جنسية للعذارى) بدأت تتسرب إلى داخل الطبقات الاجتماعية. وهذا هو ما دفعه في النهاية إلى إعلان نهاية الحضارة - الحضارة الرأسمالية.

من الناحية النظرية، فإن أزمة الاعتقاد ببقاء الرأسمالية بقيت دون تفسير. لم يذهب بيل كثيرًا وراء تقديم ما يبدو تفسيرًا خاصًا. وردد صدى متغيرات الأنماط المألوفة لدى تالكوت بارسونز، كما جادل بأن «انفصال العوالم» قد تداخل لفصل الهيكل الاقتصادي التقني عن الثقافة:

فالأول يحكمه مبدأ اقتصادي محدد من حيث الكفاءة والعقلانية الوظيفية.... فيما الثانية مسرفة، ومتنوعة، ويسيطر عليها مزاج مضاد للعقلانية، ومعاد للفكر الذي تؤخذ فيه الذات على أنها محك الأحكام الثقافية.... والهيكل المميز الموروث من القرن التاسع عشر، مع ما يحمله من تركيز على الانضباط الذاتي وتأخير الإشباع وضبط النفس، ظل وثيق الصلة بمتطلبات الهيكل التكنولوجي-الاقتصادي لكنه اصطدم بحدة مع الثقافة، حيث كانت هذه القيم البرجوازية مرفوضة بالكامل - ومن قبيل المفارقة بشكل جزئي، بسبب طريقة عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي نفسه.

لم يؤد ضعف المزاج الأخلاقي هذا إلى إعاقة قدرة الرأسمالية على إنتاج الثروة فقط. بالنسبة لبيل، كان مسؤولًا أيضًا عن مشاكل الاقتصاد الكلي في السبعينيات. لم يستطع النمو الاقتصادي مجاراة الشهية المسعورة للاستهلاك، وبالتالي تغذية دوامة تضخم الأسعار -الأجور.

هل كان هناك أي مخرج من الأزمة؟ من المستغرب تمامًا أن كتاب التناقضات الثقافية للرأسمالية يختتم بملاحظة فيها أمل، بدعوة بيل إلى اللجوء إلى السياسة، التي تمثل ساحة العدالة الاجتماعية والسلطة. تم تقديم «قطاع الاستهلاك العام» كرابط جديد قد يؤدي إلى تماسك المجتمع. وداخل جدرانها المريحة، ستعمل الثقافة المدنية الأمريكية كبديل للقيم البروتستانتية المفقودة. في الممارسة العملية، كان بيل يضع مكانًا لليبرالية الاجتماعية: من خلال الدعوة إلى مزيد من الرفاهية الاجتماعية، وفي نفس الوقت، إلى مزيد من ضبط النفس. فقد اعتقد أنه إذا كان من الممكن العثور على طريقة لإبقاء الشهوات غير الأخلاقية بعيدًا فإن الثروة الموجودة تكفي لإعطاء كل شخص حصته.

الدولة الرأسمالية: توترات سياسية وأزمة مالية

في أوائل السبعينيات، بعد غياب أدورنو وهوركهايمر عن المشهد، فقدت فرانكفورت أهميتها كمركز للنظرية النقدية. انتقل المنظّر الرئيسي للجيل القادم، يورغن هابرماس إلى مسكن جديد على ضفاف بحيرة ستارنبيرغ في بافاريا مع حفنة من العلماء الأصغر سناً الذين شاركوه الاهتمام بديناميكيات عمل النظام الرأسمالي. طور بعض هؤلاء المفكرين الأفكار التي كان من المفترض أن يكون لها تأثير كبير على الرأي العام. كان من بينهم كلاوس أوفي، وهو عالم بارع في السياسة. في خريف عام 1972 انضم إلى المجموعة جيمس أوكونور، وهو كاتب ناشئ في علم الاجتماع الماركسي الأمريكي. بين عامي 1972 و1973، تم نشر اكتشافاتهم جنبًا إلى جنب مع توليفات هابرماس.

مثل العديد من الكتاب الآخرين في أوروبا في مطلع العقد، عارض أوفي

الرأي السابق بأن الطبيعة العدائية لتطور الرأسمالية قد تم التغلب عليها. وجادل بأن قول ذلك معناه الخلط بين المنطق التطوري للرأسمالية مع مظاهرها الطارئة. فأشياء مثل هيكل الملكية، وشكل السوق ودرجة حرية ريادة الأعمال كانت مظاهر طارئة قد تختلف دون تغيير طبيعة النظام. كان جوهر الرأسمالية لا يزال التناقض بين الإنتاج الاجتماعي للثروة واستحواذ أفراد عليها. استمر تراكم الثروة في توليد الصراع. وباختصار، فإن المجتمع الرأسمالي ظلّ مجتمعًا طبقيًا، على الرغم من أن تكوين الطبقات كان مختلفًا عن الماضي.

هذه الفرضية تبعتها أطروحة أصلية. بقي أوفي يؤكد على أنه على عكس زمن ماركس، فإن مشاكل الرأسمالية المتأخرة لم تأت من الاحتكاكات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. واستقرارها لم يهدده أحد الميول المدمرة ذاتيًا داخل هذا المجال. كانت هذه التوترات قد تم التغلب عليها من خلال «الآليات التعويضية» مثل إعادة تنظيم السوق، وإضفاء الطابع المؤسسي على التقدم التقني، والتنظيم الحكومي. كان اعتماد الرأسمالية على هذه الإصلاحات يعني أن وجودها متشابك مع وجود «الدولة الرأسمالية». لهذا السبب، لم يعد منطقيًا أن تركز النظرية الاجتماعية على القاعدة الاقتصادية؛ كان عليها أن تتحول بدلاً من ذلك إلى البنية الفوقية السياسية.

فكبح المنافسة من خلال الاحتكارات والكارتلات سهّل حياة الشركات الرأسمالية الفردية. وتحول العلم والتكنولوجيا إلى قوى منتجة أفادت النظام الرأسمالي ككل، منذ أن جعل الابتكار أنه من الممكن تثمين رأس المال على أساس مستمر. أخيرًا، فإن الإنفاق العام على الجيش والجهاز البيروقراطي للدولة أنقذ الاقتصاد من أزماته المتكررة، بينما ضمنت دولة الرفاهية ولاء الجميع. لكن الإنجازات التي تم الكشف عنها في هذه المجالات كانت لا تعني ضمناً بأي حال من الأحوال أن مشاكل الرأسمالية قد تم حلها إلى الأبد. لقد اشترت الرأسمالية لنفسها الوقت. وبات بقاؤها يعتمد الآن على تحمل هذه الآليات الذاتية التنظيم التي كان يتوجب على النظرية النقدية التحقيق في حدود وعدم كفايتها الهيكلية. ما كان مطلوبًا لم يكن نظرية لأزمة الرأسمالية لكن «نظرية تشرح حدود إدارة أزماتها السياسية والاقتصادية».

على مستوى أكثر تجريدية، أظهر أوفي كيف أن التناقض الرئيسي في الرأسمالية المتأخرة كان بين منطق الإنتاج الرأسمالي، الذي اتبع بشكل فوضوي قيمة التبادل، أو الأرباح، وتدخل الدولة. وقد استهدفت الأنشطة الرأسمالية العقلانية الأخيرة من خلال التنظيم والتخطيط خلق قيمة الاستخدام، أو إشباع الحاجات. كلما كان الدافع الاستحواذي الفوضوي في مجال العمل أقوى، كان دور الدولة في الإدارة والتخطيط وإعادة التوزيع أكثر اتساعًا. نتيجة لذلك، كان النظام في حالة توازن غير مستقر وكان دائمًا على حافة الأزمة.

أصبح الجزء الكبير من الحياة الاقتصادية الذي نجا من منطق التثمين الرأسمالي -بما في ذلك الرفاهية، البنية التحتية العامة والبيروقراطية- لا يحظى بشعبية كبيرة على نحو متزايد. هذا العمل غير المنتج الذي لم يكن سلعيًا ولا بضاعة منتجة ولا ينتج قيمة سوى القيمة المستهلكة يمثل «فضيحة مستمرة ومصدرًا للفضلات الطفيلية» في عيون الرأسماليين، وهم لم يدركوا أنه كان أيضًا تأمينهم على الحياة، مع اعتماد القطاعات السلعية وغير السلعية في النظام الرأسمالي بعضها على بعض بشكل متبادل. ما كان عقلانيًا تمامًا من وجهة نظر النظام بات من الصعب فهمه من قبل مكوناته، أي أصحاب رأس المال الفعليين.

ومع ذلك، كانت هناك طبقات اجتماعية أخرى يزداد لديها السخط. في الرأسمالية المتأخرة، لم تكن عدم المساواة مرتبطة بدور الفرد في عملية الإنتاج. وكانت بدلًا من ذلك، تعكس درجة الحماية الاجتماعية التي تتمتع بها مختلف الفئات الاجتماعية. ومن ثم، لم يعد الصراع الاجتماعي يمتد على طول الانقسام بين مالكي وسائل الإنتاج والقوى العاملة. كان محوره الحقيقي بين الجماعات التي استفادت من الوساطة السياسية وفئة البروليتاريا الرثة – وهي فئة واسعة تشمل المهمشين والأقليات، وجميع أولئك الذين «على الرغم من استبعادهم من العمل المأجور باعتباره شكلًا من أشكال التنشئة الاجتماعية، خضعوا لهيمنة الرأسمالية ومثلوا المتمردين المحتملين». في الواقع، فإن احتجاجات أواخر عقد الستينيات قادتها مجموعات مثل الطلاب، والمجندين في الجيش، والنساء، والعاطلين عن

العمل، ومتلقي الرعاية الاجتماعية. كان هؤلاء، كما لاحظ أوفي، يمثلون أقسامًا من المجتمع هامشية في الإنتاج أو، بشكل أكثر دقة، يمثلون التداخل بين الإنتاج الرأسمالي والتنظيم السياسي.

كانت النتيجة الأولى للتناقضات في البنية الفوقية السياسية للنظام الرأسمالي هي الأزمة المالية، كما أشار إليها جيمس أوكونور في كتابه الأزمة المالية للدولة. بما يخص المنهجية، كان أوكونور من أتباع كل من ماركس وشومبيتر، وقام بتطبيق التصنيفات الماركسية على المشكلة الكلاسيكية في علم اجتماع المالية. لقد بدأ من افتراض أن على الدولة الرأسمالية أن تفي بوظيفتين متزامنتين -التراكم والشرعية- وأن هاتين الوظيفتين كانتا متناقضتين. فمن ناحية، كان على الدولة أن تعزز التراكم الخاص لمالكي رأس المال لأن سلطته كانت قائمة على قدرة الاقتصاد على إنتاج فائض خاضع للضريبة. ومن ناحية أخرى، كان لا بد من أن تفعل ذلك دون معاقبة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وإلا فإنها ستفقد الرضا والولاء اللذين تحتاجهما أيضًا. كانت نفقات الدولة تقوم بهذه الوظيفة المزدوجة. كانت بعض النفقات في المقام الأول تهدف إلى تعزيز التراكم، من خلال زيادة إنتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج. كان هذا هو الحال مع النفقات في البنية التحتية والتأمين الاجتماعي، على سبيل المثال. أما الأنواع الأخرى من النفقات فقد كانت تهدف إلى الحفاظ على السلم الاجتماعي، مثل توفير الرعاية للفقراء والعاطلين عن العمل.

في الرأسمالية الاحتكارية، حيث تُغذي النفقات التراكم فإنها أصبحت اجتماعية أكثر فأكثر. هذا ما كان يجب القيام به مع بنية النظام – من خلال الخصخصة، والاعتماد المتبادل، والابتكار من خلال البحث والتطوير وهي جميعًا تتطلب دعمًا واسعًا من الدولة. لكن ضخ المال العام لم يغير الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية، التي ظلت تولد البطالة والفقر. مثل هذه الجروح التي أصابت النسيج الاجتماعي احتاجت إلى تعويض من خلال النفقات للحفاظ على الولاء الجماعي. بهذه الطريقة تم سحب الموارد المالية للدولة في اتجاهين متعاكسين. وعلاوة على ذلك، فإن إضفاء الطابع الاجتماعي على التكاليف لم يرافقه إضفاء الطابع الاجتماعي على الأرباح، وبشكل

أعم على الفائض. استمر الفائض يخصص للأفراد. وفوق وخلف أي آثار للنمو الاقتصادي البطيء، كان هذا يمثل التناقض الأصلي للرأسمالية وهو الذي تم إلقاء اللوم عليه في الأزمة المالية في السبعينيات. عبرت تلك الأزمة عن نفسها في ميل نفقات الدولة إلى النمو بسرعة أكبر من وسائل تمويلها، وخلقت «فجوة هيكلية».

كما هو واضح، يكشف منظور أوكونور عن العديد من نقاط الالتقاء مع أوفي، حتى لو كانت تستند إلى أدلة تجريبية من الولايات المتحدة. وبينما يسلط عمل أوفي الضوء على مشاكل التوزيع في الرأسمالية المتأخرة، الناشئة عن عدم قدرة الدولة على حل تضارب المصالح بين مختلف الفئات الاجتماعية، يعالج تحليل أوكونور القضية التكميلية للاستدامة المالية الشاملة.

أزمة الشرعية

أشارت التناقضات السياسية في السبعينيات إلى أن الدولة الرأسمالية لم تكن لديها مشكلة الاستدامة فحسب، بل كانت لديها أيضًا بنفس القدر من الجدية مشكلة الشرعية. تمت معالجة هذه المشكلة من قبل يورغن هابرماس في كتابه أزمة الشرعية. لم يكن مفهوم الشرعية ولا الوعي بإمكانية إحداثها أزمة أمرًا جديدًا. في القرن التاسع عشر، كان تبرير الربح كمكافأة للجهود الريادية لصاحب رأس المال يمثل بحد ذاته شكلًا من أشكال الشرعية. ليس من قبيل الصدفة، ان اعتبر ماركس وإنجلز الشركة المساهمة وتعاونية العمال من الابتكارات التي من شأنها زعزعة استقرار الرأسمالية لأنها آخذة في تآكل الفرضية التي تقوم عليها الشرعية. عن طريق قطع الرابطة بين ملكية وإدارة الشركة، كان رأس المال يخلق، حسب اعتقادهما، الظروف لنزع الملكية الاجتماعية في المستقبل.

على النقيض من ذلك، كانت مشكلة الشرعية في الرأسمالية المتأخرة، تتعلق بالعلاقة بين الدولة ومواطنيها. يمكن إرجاع مفهوم الشرعية السياسية هذا إلى ماكس ويبر، الذي قام في كتابه الاقتصاد والمجتمع بتطوير نظرية

شرعية السلطة. استند هابرماس بوضوح إلى مفهوم ويبر وكما هو الحال مع بيل، فقد اعتمد أيضًا على نظام تحليل الأنظمة لبارسونز (كما تم تكييفه من قبل نيكلاس لوهمان) لإنتاج نظرية الأزمة النظامية. كان هذا مثيرًا للسخرية إلى حد ما: فالوظيفة البنيوية التي كانت ذات مرة أنشودة تمثل استقرار فترة ما بعد الحرب، تم تحويلها إلى قالب لتفسير انهيارها الداخلي. والصورة المطمئنة لعالم اجتماعي يميل باستمرار نحو التوازن كانت تنهار، بينما كانت العلوم الاجتماعية تبذل جهدها لإيجاد لغة جديدة للتعبير عن الشك والارتياب.

ميز هابرماس، في مجتمع الرأسمالية المتأخرة، أربعة أنظمة: نظام اقتصادي، ونظام إداري، ونظام قانوني ونظام اجتماعي ثقافي. كان النظام الاقتصادي يستند إلى ثلاثة قطاعات، واحد عام واثنان خاصان. كان القطاع العام يتألف من المشاريع والشركات المملوكة للدولة المعتمدة بدرجة عالية على العقود الحكومية. وهي لم تكن تستثمر المال وفقًا لمنطق السوق. كان جزء كبير من الاقتصاد الخاص احتكاريًا ولم يكن مختلفًا جدًا في منطق عمله، عن القطاع العام. ومع ذلك، كانت لا تزال هناك مساحة تنافسية متبقية، وكانت تتميز بكثافة عمالية أعلى، ونقابات أقل وأجور منخفضة. كان القطاع الاحتكاري الخاص الأكثر كفاءة من بين الثلاثة، لأنه كان عقلانيًا للغاية وقادرًا على التقدم السريع في الإنتاج، في حين أن قطاع المنافسة كان هو الأضعف.

احتاجت الرأسمالية المتأخرة إلى إبقاء إنتاج السلع على أعلى مستوى معين لتلبية الاحتياجات التي أوجدتها بنفسها. وعلى خطى ماندل، جادل هابرماس بأن الدولة (أو النظام الإداري) «يتابع استمرارية سياسة النظام الرأسمالي بوسائل أخرى». وهكذا، وجهت الاقتصاد إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج والعمالة واستخدمت السياسة التجارية لتعزيز المنافسة الوطنية. وزادت من الإنفاق الحكومي غير المنتج على التسلح واستكشاف الفضاء؛ ووجهت رأس المال نحو القطاعات التي أهملها السوق؛ وقامت بتحسين البنية التحتية للنقل والتعليم والصحة والترفيه، والسكن والبحوث. علاوة على ذلك، عززت الدولة إنتاجية العمل من خلال التدريب المهني وإعادة التدريب. وفي النهاية، تحملت التكاليف الاجتماعية للإنتاج الخاص، من خلال توريد إعانات البطالة وخدمات الرفاهية العامة، ومن

خلال إصلاح الأضرار البيئية. هذه هي الطريقة التي تمت فيها إعادة مزاوجة الاقتصاد بالسياسة وإعادة تسييس علاقات الإنتاج. أدت التسوية بين النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل. إلى خلق هيكل أجور شبه سياسي، مع أجور لا تعكس بالضرورة الظروف الفعلية لسوق العمل. كان ثمن هذا الخروج من الصراع الطبقي هو التضخم وإعادة توزيع الدخل وإيقاع الضرر بالعمال غير النقابيين.

ولأجل أداء مهامها الهائلة، كانت الدولة بحاجة إلى تفويض قوي. وهنا يأتي دور الشرعية السياسية. ومن الواضح أن الحقوق السياسية والمدنية، وفي مقدمتها الحق في التصويت لا يمكن تجاهلها. علاوة على ذلك، أراد المواطنون أن يكون لهم رأي في القضايا التي كان يُنظر إليها على أنها مثيرة للجدل إلى حد كبير. بعد انهيار النظرية البرجوازية للعدالة، لم يعد من الممكن الدفاع عن فكرة أن السوق كفلت بحيادها الفعال، آلية التبادل العادل بين الرأسماليين والعاملين بأجر. ومع ذلك، كانت عملية الشرعية عملاً محفوفًا بالمخاطر بالنسبة للدولة الرأسمالية. يمكن للمواطنين أن يدركوا بسهولة التناقض بين إضفاء الطابع الاجتماعي على إدارة الإنتاج واستمرار استيلاء القطاع الخاص على فائض القيمة. وقد سعت الدولة، في الواقع، إلى حماية نفسها من هذا الخطر من خلال تخليص النظام الإداري بأكبر قدر ممكن من قيد الشرعية. وهذا يعني تحويل القرارات السياسية إلى قرارات تقنية مبنية على العقلانية الأداتية وحدها. كان هذا الانجراف التكنوقراطي يسير يدًا بيد مع التلاعب بالرأي العام. ولصرف انتباه المواطنين عن صنع القرار تم تشجيع عمليات الخصخصة العملية والعائلية والمهنية. وتم ثني المواطنين عن المشاركة السياسية ودعوتهم للتركيز على الحياة المهنية والاستهلاك وأوقات الفراغ.

يمكن أن تندلع الأزمة في أي مكان في النظام الاجتماعي. لكن مهما كانت نقطة بدايتها، فإنها ستتبع مسارًا محددًا بشكل جيد. منذ أن أعادت الرأسمالية المتأخرة تسييس علاقات الإنتاج، فإن الأزمة ستتخذ على المستوى الاقتصادي، شكل أزمة المالية العامة، مع تضخم دائم وتفاوت متزايد بين الفقر العام والثروة الخاصة. لا تكون الدولة قادرة على مواجهة

هذا الاتجاه مع ترك عدم تناسق القوة الكامنة بين رأس المال والعمل المأجور دون معالجة. من ناحية أخرى، يمكن أن تحدث أزمة العقلانية إذا فشل النظام الإداري في توفير مستوى مناسب من الإدارة الاقتصادية. لم يكن هكذا سيناريو غير محتمل. في الرأسمالية المتأخرة، نمت أهمية السياسات العامة (مثل التخطيط الاقتصادي) في ضمان تثمين رأس المال، ولكن عداء رأس المال الفردي لهذا التدخل الملحوظ في حرية تنظيم المشاريع نما أيضًا.

من ناحيته، فإن نظام الشرعية والنظام الاجتماعي والثقافي الذي استمد منه الدافع، ربما فشل في الحفاظ على ما يكفي من مستوى الولاء الجماعي لتمكين النظام الإداري من العمل على نحو فعال. وأصر هابرماس أيضًا على أن الرأسمالية قد أدت إلى تآكل الطبقة الثقافية التقليدية، أو حتى قبل الرأسمالية، التي كانت مستقرة فيها. نتيجة لذلك، باتت جوانب كثيرة من الأيديولوجية البرجوازية محل تساؤل الآن. وأصبحت أخلاقيات العمل البروتستانتية، وانضباط كبح جماح النفس، والتخلي عن الإشباع الفوري، التي كانت ذات مرة نموذجية للطبقات الوسطى في طريقها إلى الزوال، وكذلك كان الحال مع مفاهيم الطاعة والإيمان بالقدر لدى الطبقات الدنيا. أصبحت هذه على حين غرة قوة متنامية تفرض تقييد الاستهلاك، وتحد من المطالبات السياسية، وتضمن الاستقرار. في نفس الوقت، باتت القيم البرجوازية الباقية، مثل الإيمان الإيجابي بالعلم والإيمان بالحقوق الشاملة، تمثل إطارًا معياريًا مختلًا. وكانت تغذي المطالبات الباهظة بالمنافع التي بالكاد يمكن تلبيتها، وإثارة الاحتياجات الجديدة غير المادية للثقافة المضادة. وكما قال ماركوز في كتابه الثورة والثورة المضادة، «إن الرأسمالية لا يمكن أن تلبي الاحتياجات التي خلقتها».

هل ستكون القبضة التكنوقراطية على الدولة وقدرتها على المناورة قوية بما يكفي لمنع حدوث أزمة تحفيزية في حقل الثقافة، وبالتالي، في أزمة الشرعية التي كان على الأخيرة إثارتها؟ اعتقد هابرماس أن الرأسمالية ستسقط في النهاية ضحية لاندفاعاتها المتناقضة، ولعناصرها غير المتناسقة التي تضطر لدمجها من أجل البقاء. سيكون مصيرها واحدة من حالات ضعف الذات التراكمي.

الأزمة البيئية

كانت هناك مجموعة أخيرة من التهديدات تلوح في الأفق بشكل واسع في الوعي العام. واعتُبرت هذه التهديدات قادرة على تقويض الرأسمالية على الرغم من كونها خارجية، أو على الأقل ليست جوهرية بالنسبة للنظام الرأسمالي بالتحديد. أشار هابرماس إلى اثنين منها: اضطراب التوازن البيئي وأزمة محتملة في العلاقات الدولية تعجّل بحدوث كارثة نووية. يقدم كتاب ريتشارد فالك، عالم القانون في جامعة برنستون، الذي حقق نجاحًا يذكر وصدر بعنوان كوكب مهدد بالانقراض، ملخصًا جيدًا للهواجس القاتمة التي ميزت عقد السبعينيات. فجمع معًا المخاطر البيئية والخطر النووي وجعلهما تهديدًا كبيرًا واحدًا، وشكك في قدرة الدول القومية على التعامل معه وحذر من أن القرن الحادي والعشرين يمكن أن يصبح بسهولة «عصر الإبادة». وكان يأمل فقط أن إدراك الخطر من شأنه أن يدفع إلى تحول جذري مستنير إلى أيديولوجية جديدة لـ «التعامل الإنساني مع البيئة».

كان استنتاج فالك، بالطبع، مبنيًا على استقراء عميق للميول القائمة. اتفق العديد من المراقبين على أن التعجيل بالصراع الذي يؤدي إلى الدمار الشامل أمرًا محتملًا، كما يبدو أن الجنس البشري فقد أي سيطرة على التقدم التكنولوجي، وأن أقلية فقط اعتقدت أنه محتمل، على الأقل على المدى المتوسط. كان الضرر الحقيقي الناجم عن قرنين من الزمان من النمو الصناعي مصدر قلق أكبر بكثير للجمهور. منذ القرن التاسع عشر، كان الاستغلال الذي لا يرحم للبيئة يسير جنبًا إلى جنب مع التلوث ونضوب الموارد. بعيدًا عن الأضواء الإعلامية، بدأت الأدلة على تغير المناخ في الظهور أيضًا، مع نشر مجلة ساينس العلمية Science مقالة عن «الاحتباس الحراري» في وقت مبكر عام 1975. هذا القلق المبرر كان إضافة إلى المخاوف الهستيرية من «القنبلة السكانية» في الستينيات. لقد تواصلت المخاوف بشأن الآثار العالمية للتحول الديموغرافي التي كانت جارية في جنوب شرق آسيا وأجزاء أخرى من العالم الثالث في العقد الجديد.

في عام 1972 م تم لفت الأنظار إلى موضوع استدامة مسار نمو الطاقة

المكثفة الذي اتخذه الغرب في تقريرصدر عن نادي روما بعنوان «حدود النمو». وهذا ما شجع على حدوث مبادرات مماثلة في العديد من البلدان، بما في ذلك واحدة من قبل مجموعة من العلماء البريطانيين برئاسة إدوارد غولدسميث وروبرت ألين، الذي دعا صراحة إلى إلغاء التصنيع. وزاد الطلب على تقريرهم المعنون مخطط من أجل البقاء، الذي نشر في مجلة أكاديمية صغيرة في الإعلان الذي نشر قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1972 حول البيئة البشرية في ستوكهولم، لدرجة أن دار نشر بينغوين Penguin قررت إصدار طبعة له في كتاب بغلاف ورقي في وقت لاحق من ذلك العام.

كان نادي روما جمعية دولية تضم العلماء، وموظفي الخدمة المدنية، والصناعيين، وصناع رأي تكنوقراطيين آخرين مهتمين بالقضايا البيئية. وكلفوا فريقًا من علماء أنظمة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لإجراء دراسة على مستقبل النظام البيئي البشري. وبتطبيق تقنيات المحاكاة الحاسوبية، قام الفريق ببناء نموذج رياضي يضم خمسة من المتغيرات المؤثرة: سكان العالم، وإنتاج الغذاء، والتصنيع والتلوث ونضوب الموارد. كان من المفترض أن تنمو هذه المتغيرات أضعافًا مضاعفة، في حين أن التكنولوجيا ستتقدم بوتيرة أبطأ. كان هذا التنبؤ، إلى حد ما، صحيحًا، حيث أنتجت المحاكاة بعض السيناريوهات البديلة، وأدمجت تأثيرات الاستجابات البشرية المختلفة. لكن النموذج أظهر أنه، في حالة عدم وجود استراتيجيات مضادة، فإن النمو الاقتصادي سيتوقف في وقت ما في القرن الحادي والعشرين، يعقبه انخفاض كبير في عدد السكان والنشاط الصناعي.

جاءت الشهرة الدائمة للتقرير، الذي تُرجم إلى عدد من اللغات وتمت مناقشته وانتقاده على نطاق واسع، جزئيًا بسبب مزاياه الأكاديمية. في أكتوبر 1973، بعد أشهر قليلة فقط من نشره، ضربت أول صدمة نفطية البلدان المتقدمة، حملت معها عبء تقنين البنزين وحظر قيادة السيارات في يوم الأحد. فسر الرأي العام، وخاصة ذلك الجزء من الجمهور الذي كان الأكثر انتباهاً للقضايا البيئية، هذه الأحداث باعتبارها تنبؤات تنذر بالشر لما سيحصل في المستقبل. كشفت هذه الدراما الواضحة عن هشاشة

المجتمع الحديث الذي أصبحت وظائفه اليومية تعتمد إلى حد كبير على الموارد المحدودة.

هل كانت الرأسمالية مجهزة للتعامل مع التحديات البيئية المستقبلية؟ (يمكن بالطبع طرح السؤال نفسه حول الاشتراكية). تنبه إلى الأمر شخص مثل روبرت هيلبرونر، الذي كان مفكرًا في المقام الأول، ثم اقتصاديًا ثانيًا، وشرع في محاولة الإجابة عليه. في كتابه بحث في منظور الإنسان (1974)، حيث جادل بأن القيود البيئية ستؤدي إلى تفاقم الصراع المزدوج في مجال توزيع الموارد: بين الدول الغنية ودول العالم الثالث من جهة، وداخل المجتمعات الغربية من جهة أخرى. فبينما من المحتمل أن تذهب الدول النامية التي تواجه ضغوطًا سكانية متزايدة، إلى أبعد من استخدام الابتزاز النووي للحصول على توزيع عالمي أكثر إنصافًا للموارد، فإن نضوب الموارد في المجتمعات الصناعية المتقدمة قد يؤدي إلى ركود اقتصادي، وبالتالي إثارة الصراع الطبقي.

الجانب الأكثر أهمية في اهتمامات تحليل هيلبرونر يتعلق بالتوترات الداخلية للرأسمالية. فقد تساءل كيف يمكن استمرار بقاء المؤسسات الرأسمالية في اقتصاد توقف عن التوسع؟ ألا يمثل احتمال نشوء «رأسمالية ساكنة» تناقضًا بحد ذاته؟ فمنذ الثورة الصناعية خدم النمو الاقتصادي الرأسمالية بثلاث طرق. فكان يلبي احتياجات «الغرائز الحيوانية» للطبقة الحاكمة، التي تبحث دائمًا عن الفرص لكسب المال. كما أنه حافظ على مستوى من العمالة والطلب متوافق مع إعادة الإنتاج الرأسمالي. وفي النهاية، حافظ على بقاء التوترات الاجتماعية تحت السيطرة. وفي حين أنه من الممكن أن يعوض العائد العام للمجتمع عن أوجه القصور في المجالين الأولين، كما حدث خلال فترة الكساد الكبير، فإن الصراع على التوزيع بدا في السنوات العجاف أكثر إشكالية. بدا واضحًا في الرأسمالية الساكنة، أنه لم يعد من الممكن تحسين مستويات المعيشة للطبقات الوسطى والأدنى أو الحفاظ عليها، دون تعريض امتيازات الطبقة الحاكمة للخطر. وبالمقابل فإن إرضاء شهية الرأسماليين سيترك طبقات كبيرة من المجتمع خالية الوفاض.

في ضوء ذلك، كانت معضلة استقرار الرأسمالية هي أولاً وقبل كل

شيء، معضلة سياسية، لكنها كانت أبعد من قدرة معظم الأنظمة الديمقراطية على حلها. يعتقد هيلبرونر أنه لا يمكن إلا لديمقراطية اشتراكية قوية بشكل استثنائي، متجذرة في ثقافة المساواة والحلول الوسط، أن تصمد في وجه مثل هذه الشروط السيئة. قد تكون الدول الإسكندنافية قد استطاعت فعل ذلك. لكن ماذا عن غالبية الدول الغربية، حيث كان تحقيق الانسجام الاجتماعي أمرًا صعبًا حتى في أوقات الرخاء؟ فقد كانت تواجه خطر الانتكاس مرة أخرى إلى الاستبداد. كان تنبؤ هايلبرونر يقوم على ظهور شكل من أشكال الاشتراكية في نهاية الأفق على الرغم من أن هذا لن يكون بطريقة ثورية ولا ديموقراطية. بل سيكون بدلاً من ذلك بطريقة رجعية وبسيطرة حكومية – شيء أقرب إلى إدارة الدولة الاشتراكية للاقتصاد والمجتمع.

ومع ذلك، كان هذا السيناريو بعيدًا عن التحقق في المستقبل ما لم يتشكل تهديد مباشر للجنس البشري. فلم يصل نضوب الموارد بعد إلى نقطة اللاعودة. كما أن هيلبرونر شدد على أنه لن يكون هناك شيء اسمه مصير واحد للرأسمالية. كان من المهم التميز بين أنواع من الرأسمالية تعكس نماذج مختلفة من الحكم السياسي.

نهاية الثورة

انسحب مفكرو السبعينيات من حقل الاقتصاد وتحولوا إلى مجالي الثقافة والسياسة بحثًا عن عقبات تواجه الآلة الرأسمالية. اتفق معظمهم على أن الرأسمالية كانت في حالة من التراجع، من المحتمل أن تكون لا رجعة فيها، واعتقد البعض أن الثورة كانت في متناول اليد. تم تعزيز هذا التصور من خلال انتفاضة عام 1968. كانوا يعتقدون أن المجموعات المهمشة وبروليتاريا المعرفة الجديدة قد حلت محل الطبقة العاملة كفاعلين ثوريين رئيسيين. ولكن متى من المتوقع أن تحدث هذه الثورة القادمة؟ فبينما بدا أن سقوط الرأسمالية كان وشيكًا في القرن التاسع عشر، وظل الأمر كذلك في فترة ما بين الحربين، اقترحت الأحداث اللاحقة توخي الحذر. بعد كل شيء، وحتى في العشرينيات من القرن الماضي، كان العديد من الأشخاص

ذوي النظرة الثاقبة ينتظرون الاشتراكية، ولم نر سوى صعود الفاشية. كان بقاء الرأسمالية في جميع أنحاء القرن العشرين، ونجاحها في التغلب على أزماتها الخطيرة واندلاع الحروب الوحشية، يمثل تحذيرًا من التوقعات المفرطة في التفاؤل. حتى بات يعتقد أكثر المؤمنين حماسة بحتمية زوالها أنها عملية طويلة قد تستغرق ما يصل إلى قرن لإكمالها.

وبعيدًا عن هذا المنطلق، كان كل تشخيص لأمراض الرأسمالية يتأثر بالأحكام القيمية وكذلك بالسياق الذي تم فيه. ما استنكره البعض على أنه انغماس في الملذات وانحطاط كان بالنسبة لآخرين استجابة صحية لجيل جديد من المتمردين على طغيان المجتمع المبرمج وخلق نظرية طلب المستهلك. وما كان يمكن لنظرية تآكل القيم البروتستانتية، وإن كانت رائعة، أن تمتد لتكون تفسيرًا لأزمة الرأسمالية الأوروبية التي لم تفعل سوى أن تتكئ على تلك القيم إلى الحد الأدنى. وبالمثل، فإن أطروحة أزمة شرعية الدولة الرأسمالية قد تفقد بعضًا من قوتها إذا تم تطبيقها على الولايات المتحدة، حيث التوقعات الاجتماعية للحكومة، حتى في ذروة توسعها، كانت متواضعة مقارنة بدول أوروبا. هل ينبغي للمرء أن يستنتج أن هناك في الواقع رأسماليتين تعيشان أزمة في نفس الوقت؟ أم أن هناك واحدة فقط ولكن ذات بؤر متعددة؟

كما أثرت العوامل السياقية على تصورات المستقبل. واعترف بيل بأنه لا يقل «تشاؤمًا عن هابرماس حول قدرة المجتمع على المدى الطويل على الحفاظ على حيويته كنظام أخلاقي ويكافئ مواطنيه». ومع ذلك، فإنه كان يرى أنه لا يزال هناك مجال للأمل وأضاف قائلًا: «إن أسس الشرعية قد تكمن في قيم الليبرالية السياسية إذا كان من الممكن فصلها عن مذهب المتعة البرجوازي». ولكن هذا التضرع إلى الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل العوائل قوبل بالتشكيك في أوروبا، حيث كانت جدرانها تنهار. أصبح الاتجاه نحو استقطاب مساحة كبيرة في المعسكرات المتحاربة. وبأسلوب لا يخلو من السخرية، علق تورين قائلاً: «شمس الديمقراطية الاشتراكية تغرب الآن في أوروبا؛ وربما حان الوقت لتشرق في أمريكا». وأشار إلى أن «هناك مسافة... بين الفكرة الفخورة عن الإمبراطورية العالمية» التي تعتز بها

الولايات المتحدة، واقتراح بيل المتواضع «عن بناء دولة تدير تلك الوحدات الاقتصادية الصغيرة عبر... التنازلات». كان قد تم التخلي عن الديمقراطية البرجوازية نفسها باعتبارها صدفة فارغة، أو أثرًا من بقايا القرن التاسع عشر التي اصطدمت ادعاءاتها المنافقة مع الطموحات الجوهرية للثقافة المضادة.

تركت هذه القضايا الخلافية دون حل. في الواقع، لم يكن هناك وقت لمعالجتها. في أوائل الثمانينيات، لم تعد مسألة نهاية الرأسمالية موضوعة على بساط البحث، وفجأة بدا النقاش حولها يبدو بأكمله أمرًا عفا عليه الزمن. ما الذي حدث؟ بين عامي 1976 و1982، صعدت الحكومات المحافظة إلى السلطة في العديد من البلدان الصناعية المتقدمة. إذا كان هناك أي شيء مشابه للثورة المضادة، فإنه قد جاء من خلال صعود اليمين الجديد في بريطانيا والولايات المتحدة. تمت معاقبة اليسار لفشله في الإيفاء بوعوده. كانت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الحكومة خلال الأزمة وهزتها الاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة. وكانت مسؤولة عن الزيادة الهائلة في معدلات البطالة وتكلفة المعيشة. وتحطمت الآمال في تحرير دول الجنوب أيضًا. عملت المخابرات الأمريكية بقوة لمنع دول عدم الانحياز من اتباع ليس فقط المثال الثوري الكوبي ولكن أيضًا اتخاذ الطريق إلى الديمقراطية الاشتراكية الذي سارت فيه تشيلي في عهد الرئيس سلفادور ألليندي، أو حتى المسار القومي الذي تبناه رئيس الأرجنتين خوان بيرون. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لم يكن لديها أي تردد أو توجس من دعم المشاريع الدموية للقوى الرجعية المحلية. بحلول عام 1976، ومن خلال انقلاب تلو الآخر، وقعت معظم دول أمريكا اللاتينية في براثن الديكتاتورية العسكرية.

حدثت الطفرة الثورية الأخيرة في فرنسا وفشلت بشكل بائس. في عام 1981، جاء الرئيس فرانسوا ميتران إلى السلطة حاملًا معه الخطط الطموحة «للانفصال عن الرأسمالية». بعد سنتين، وفي أعقاب تأميم حوالي أربعين مصرفًا وخمسة تكتلات صناعية كبيرة، بدا أنه اقترب بدرجة كافية من هدفه. لكن عند تلك النقطة، بات يواجه العزلة الدولية، مما اضطره إلى التراجع. بات الفرنك الفرنسي تحت ضغط مضاربات مكثفة، بينما كانت رؤوس الأموال تهرب والعجز التجاري بدأ يستنزف الاقتصاد. بدا واضحًا أن البديل

الوحيد للاستسلام هو الاكتفاء الذاتي. وتحقيق العدالة الاجتماعية سيأتي على حساب تقليل رفاهية الفرنسيين، لكن هذا كان ثمنًا لم يستطع أي زعيم ديموقراطي تحمل دفعه.

حوالي عام 1983 لم يكن هناك ما يشير إلى أن الموجة الثورية التي اندلعت في عام 1968 ستستمر. في النهاية، توقفت حتى حمى التضخم التي ابتليت بها الرأسمالية. انتصرت الثورة المضادة، أو هكذا بدا الأمر، وصمت الذين تنبؤوا بهلاك الرأسمالية من جديد.

الفصل الرابع

نهاية التاريخ وما بعدها

كان للأزمة التي لا رجعة فيها والتي أصابت التخطيط الاشتراكي في الثمانينيات وانهيار الكتلة السوفيتية في مطلع التسعينيات تأثير قوي على خيال المثقفين في الغرب. ذهب بعضهم إلى حد ادعاء أن التاريخ قد انتهى. كان السبب، بكل بساطة، أن الرأسمالية أثبتت أنها أكثر كفاءة، وبالتالي فنظامها أفضل، من النظام الاقتصادي الآخر، وباتت الديمقراطية -التي تم تقديمها في هذا السياق على أنها مكمل طبيعي لها- مرغوبًا فيها أكثر.

أما بالنسبة للثورة، وهي الوسيلة النهائية التي تصورت أجيال من المفكرين الراديكاليين أنهم يتمكنون بواسطتها من تخليص أنفسهم من الرأسمالية، فقد ظهرت فجأة بعد سقوط جدار برلين كأنها شيء من الماضي. الثورة، بالطبع، ليست مجرد تمرد، بل هي محاولة استبدال نظام اجتماعي بنظام مختلف تم إنشاؤه باسم أيديولوجية كونية. اعتزّ المثقفون العضويون في المؤسسة الأمريكية بالقناعة القائلة إنه ما دام لم يعد هناك أي حكام استعماريين يجب القضاء عليهم في مختلف أنحاء العالم، وأن حفنة فقط من الديكتاتوريات والأنظمة الأبوية الجديدة بقيت ويجب الإطاحة بها، فمن غير المرجح أن تندلع ثورات أخرى. وتم تفضيل انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق، وتوسع الطبقات الوسطى المتحضرة والشركات العابرة للقوميات بدلاً من ذلك التقارب السلمي مع النموذج الليبرالي.

لكن لم يكن على المرء أن يكون محافظًا لكي يعتقد أن اختفاء الرأسمالية بات أمرًا مستبعدًا. حتى احتمالات تنفيذ بعض الإصلاحات المتقدمة

تعرضت لضربة قاسية مع الهزائم المستمرة التي شهدتها أحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الثمانينيات. أصبحت الطريقة المهيمنة في التفكير الآن هي النيوليبرالية، وهي في الواقع أيديولوجية للثبات والركود. وقد حللها ميشيل فوكو في أيامها الأولى، ويمكن أن تعرَف بأنها عقيدة وتقنية يتم بموجبهما استخدام السلطة السياسية لإعادة هندسة المجتمع وفقًا لمبادئ السوق. تشترك النيوليبرالية مع الليبرالية الكلاسيكية في الاعتقاد بأن نظام السوق أمر مرغوب فيه للغاية. ولكن، على عكس تلك التي سبقتها، فإنها لا تعتبر أن مثل هذا الأمر يحدث تلقائيًا ولكن يجب أن يكون قسريًا على المجتمع ومراقبًا بشدة كذلك. عندما تعافت القوى التقدمية من هزائمها في أواخر التسعينيات، حدثت لها طفرة جنينية، وتقاربت فيما بينها إلى حد بعيد وأقرت بتأييد نظام السوق بالإجماع: كانت هذه ولادة ما يسمى بالطريق الثالث. وكما لاحظ دانييل رود، فإن فكرة السوق لم تكن مقتصرة فقط على الاقتصاد. كانت تعني «شيئًا أكثر شمولية وجرأة. لقد كانت تمثل طريقة للتفكير في المجتمع»، وهي استعارة مجازية لتفكك «الوجود الجماعي المثير لقلق المجتمع» ومطالبه، وتحوله إلى مجموعة من الأجزاء الفردية الراضية، التي تتصرف طوعًا».

في تسعينيات القرن الماضي، بدأت تنتشر في أوساط الفكر اليساري عبارة مشهورة، لا يعرف مصدرها كأنها مقتبسة من أحد الأشباح. وهي العبارة التي انطلقت منها العديد من المتغيرات، إذ كانت تقول: «من الأسهل تخيل نهاية العالم على تخيل نهاية الرأسمالية». وظهرت هذه العبارة في كتاب فريدريك جيمسون بذور الزمن (1994) وعلى الفور قفزت إلى كتاب سلافوي جيجيك «شبح الأيديولوجيا». بحلول عام 2003 أصبحت عبارة ملحمية لدرجة أن مؤلفها المحتمل يمكن أن يشير إلى أصلها بعبارة «قال أحدهم ذات مرة..». ومهما كان مصدر هذه العبارة اللغوي، فإنها تجسد حالة متشائمة من النقد الاجتماعي في زمن فريد من نوعه (pensée unique بالفرنسية في الأصل). يمكن أن تعود المشاعر التي تصفها إلى متلازمة «الواقعية الرأسمالية»، وهو تعبير يشير إلى «الإحساس السائد بأن الرأسمالية ليست فقط النظام السياسي والاقتصادي الوحيد القابل للتطبيق، ولكنه بات

الآن من المستحيل حتى تخيل وجود بديل متماسك لها». تم اتخاذ هذا الموقف المستسلم كممارسة معنوية ومشاعة تسللت إلى جميع الأماكن العامة والخاصة. أدى ذلك إلى ترقية ديكتاتورية الإدارة التفصيلية ومراقبة الأداء في قطاع الخدمات العامة، واستولى التفكير الخاص بالشركات على المؤسسات، وحدثت أكثر أمثلته جذبًا للانتباه في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، بل حتى دخلت في الحياة اليومية من خلال أشياء لا تربطها علاقة إلى حد ما مثل إرضاء الزبائن وبرامج تلفزيون الواقع. كان من الصعب العثور على أسباب تدعو للتفاؤل حتى خارج العالم الغربي. ما كان حتى ذلك الحين يعتبر العالم الثالث، أي لا رأسماليًا ولا اشتراكيًا، أصبح في كل المقاصد والغايات الذيل الجنوبي للعالم الأول والمعروف باسم الجنوب العالمي. لقد دفع ثمن اعتماده المالي على الشمال من خلال الالتزام بقواعد التجارة الحرة والانقياد نحو الاشتراك في برامج التكيف الهيكلي التي يحددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أما بالنسبة لآسيا فإن روح الرأسمالية انتقلت بسرعة شرقًا لتتغلغل في النمور الآسيوية الأربعة.

كل نظام اقتصادي ينتج ألغازه، والرأسمالية ليست استثناء. هذا ما أشار إليه جيمسون عند تفسيره مفهوم ما بعد الحداثة باعتبارها البنية الفوقية أو المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة، وكتب يقول «إن مثل هذه النظريات لها الرسالة الأيديولوجية الواضحة لإثبات، وهذا ما يوفر راحة خاصة لها، أن التشكيلات الاجتماعية الجديدة محل البحث لم تعد تخضع لقوانين الرأسمالية الكلاسيكية، أي أسبقية الإنتاج الصناعي ووجود الصراع الطبقي». في الوقت الذي كانت تبدو فيه الرأسمالية منتصرة، أشير إليها على أنها صنف تحليلي بدا زائدًا عن الحاجة، بل إنها باتت مصدر إحراج. ولكن فقط أعظم الدعاة والمدافعين المتحمسين عنها (ونقادها النادرين بصورة متزايدة) لم يخجلوا من ذكر ذلك. كان مفهومًا لجميع المفكرين الآخرين، قيمتها المشكوك فيها، وكان يتم أحيانًا اعتبار الأمر من اختراع أعدائها القدامى. تمت إعادة كتابة التاريخ لإثبات الوجود المطلق للرأسمالية، وبالتالي عدم تمتعها بالخصوصية، مما جعلها تمثل النظام الطبيعي، الذي لم تعقه في سياق تطوره التاريخي سوى انحرافات مؤقتة. علاوة على ذلك،

لم يكن هناك حاجة للحديث عن ذلك، لأن الرأسمالية، بطريقة ما، كانت بالفعل تتغلب على نفسها. لقد ولت الأيام القاتمة لعمال المصانع. ومرحلة ما بعد الرأسمالية، كما باتت تسمى، التي لخصت في حد ذاتها كل مزايا النظام القديم -الديناميكية، وحرية العمل، وما إلى ذلك- كانت مجردة من عيوبها. بدت كأنها أرض النعيم، حيث يمكن للجميع أن يربح ولن يكون هناك خاسرون.

لا يمكن حصر سبب التفاؤل الذي ساد في التسعينيات بشأن مصير الرأسمالية بنهاية عدوها التاريخي فقط. فقد كانت هناك أسباب للابتهاج على الجبهة الداخلية أيضًا. فالتهديدات التي تعرض لها استقرار الاقتصادات الغربية، والتي كانت قد أقضت مضاجع العديد من صانعي السياسة قبل عشر سنوات، بدا أنها قد تلاشت. افتتح عقد «التسعينيات الصاخبة» بالازدهار الذي أحدثه ظهور تقنيات جديدة. فقد كان هذا هو العقد الذي ظهر فيه الإنترنت، وانتشار شركات تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في الاستهلاك في هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى ظهور أسطورة نشوء «اقتصاد جديد» في الواقع، وبغض النظر عن كل تلك البهرجة، ثبت أن النمو قصير العمر وتقلص فجأة عندما انفجرت فقاعة الإنترنت عام 2000. ومعها اختفى وهم إمكانية إنشاء الشركات الناشئة من العدم بالعصا السحرية لرأس المال الاستثماري وبدأت تهيمن على الأسواق الجديدة الاحتكارات القوية. كانت هناك بالفعل علامات تحذير. في عام 1997 لاحظ ليستر ثورو المصادفة الفريدة في أن «الحقائق الأبدية للرأسمالية -النمو والعمالة الكاملة، والاستقرار المالي، والأجور الحقيقية المتزايدة- كانت على ما يبدو تتلاشى مثلما يتلاشى أعداء الرأسمالية». هل يمكن أن يكمن السبب في أن الرأسمالية التي تم تركها دون منافسة من الأنظمة البديلة، أصبحت غير فعالة ومحافظة اجتماعيًا؟ والأكثر منطقية، أن النمو الذي شهده ذلك العقد أخفى تلك المشاكل التي كانت تزداد سوءًا ناهيك عن حلها. مع إجراءات رفع القيود والتوسع المالي التي صاحبت نمو «الاقتصاد الجديد»، اتسعت فجوة عدم المساواة، بينما كانت الآليات تهدف تقليديًا إلى احتواء الآثار الجانبية لتفكيك سعي الرأسماليين وراء

الربح، وكذلك تحقيق الرفاهية. لكن تم تأجيل المواجهة لبضع سنوات. استمر نمو التمويل، في الواقع، بعد فقاعة الإنترنت حتى منتصف العقد الأول من القرن سرعان ما وجدت المضاربة شيئًا جديدًا للتركيز عليه –وهو سوق العقارات. كونها مرتبطة بالحاجة الأساسية للإنسان في إيجاد مأوى، وكانت هذه أرضًا خصبة للنهب. باتت البنية التحتية للأموال الضخمة التي توسعت في غياب القوانين الضابطة لعملها تعيش الآن في كيان خاص بها، كأنها غاية في حد ذاتها. فقط عندما أصبح واضحًا أن أسواق المال كانت مفصولة تمامًا عن الاقتصاد الحقيقي انهار بيت الورق. وقد حدث هذا بين عامي 2007 و2008. في تلك المرحلة كانت قد ظهرت الآثار السلبية لتلك العملية، وظهر مجتمع الرأسمالية المتأخرة على حقيقته: وبات الاستقطاب والإفقار لا يتركزان فقط عند الجزء السفلي من السلم الاجتماعي، ولكن في جسمه المركزي– حيث انتشرت الأسطورة بين 99 بالمائة من السكان الذين سكنوا الشوارع الرئيسية.

في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية، وبينما كان الاقتصاد العالمي يكافح للتعافي من أخطر ركود واجهه منذ الثلاثينيات، أصبح شائعًا في وسائل الإعلام الرئيسية على جانبي الأطلسي أن تعلن أن ماركس قد «عاد» أو «أن شأنه ارتفع من جديد». كانت الكثير من المقالات الصحفية تحمل نفس العناوين التي ليس من الضروري حتى الاستشهاد بها بشكل فردي. بالنظر إلى هذه التطورات، فإن إريك هوبسباوم، عميد المؤرخين الراديكاليين، شعر أن الوقت قد حان لإعادة نشر مقالاته عن ماركس والماركسية تحت عنوان جريء كيف يمكن تغيير العالم. كان الخيط المشترك بين هذا العمل والأعمال الأخرى المعاصرة هي تلك الأفكار التي ظهرت قبل سنوات قليلة فقط والتي تمت إدانتها من قبل التاريخ حيث تمت إعادة تأهيلها، حيث أمكن لها أن تطرح مخططًا لفهم القرن الحادي والعشرين، ويمكن حتى أن تؤثر على مساره. وأشار هوبسباوم إلى أنه «في المحصلة الأخيرة كان على ماركس أن يحقق عودة غير متوقعة إلى حد ما في عالم يتم تذكير الرأسمالية فيه أن مستقبلها هو موضع تساؤل ليس من خلال تهديد الثورة الاجتماعية ولكن من قبل طبيعة عملياتها العالمية غير المقيدة نفسها». وتابع القول

بينما ظل نقاد الرأسمالية لا يمتلكون بدائل قابلة للتطبيق لاقتراحها، لم يعد بإمكان مؤيديها استبعاد «تفكك، بل وحتى انهيار النظام القائم».

على غرار ما حدث مع الأزمات السابقة، فإن تفسير الركود العظيم بأنه نذير شؤم لنهاية الرأسمالية قد حظي بالإجماع. وبقي أولئك الذين شددوا على الانتشار الثقافي للرأسمالية كنظام قادر على استعمار اللاوعي، والسيطرة على الضمائر والرموز الاجتماعية، متشككين بشكل واضح في إمكانية انهيارها لأسباب اقتصادية. لم يفشل الواقعيون الرأسماليون في الإشارة إلى أنه، حتى خلال هذه الأزمة الأخيرة، تدخلت السياسة لدعم الرأسمالية، ولا سيما مع عمليات إنقاذ البنوك. ولم يكن من الممكن التفكير في السماح لها بتدمير نفسها. بالنسبة لهم، كان هذا مجرد مثال آخر على منطقها المستمر، وهو منطق تعزز عند اهتزاز تخيل القدرة المطلقة للسوق على تنظيم نفسه. واعتقدوا أن ما تعرض للانهيار، كان فقط الإيمان بالنيوليبرالية كفوقعة أيديولوجية للرأسمالية. لكن وقائع الماضي أظهرت أن الرأسمالية يمكن أن تعيش في قواقع أخرى كذلك. علاوة على ذلك، إذا كانت القوة الدافعة للنيوليبرالية تبدو منهكة، فإنها لا تزال قائمة من خلال الركود الذي يتسببه عدم وجود أيديولوجية جديدة لتحل محلها.

ولكن الحقيقة الأكثر أهمية في السنوات العشر الماضية، بعيدًا عن الآراء المختلفة حول تشخيص الأمراض التي تصيب النظام الحالي، هو أن مفهوم الرأسمالية بحد ذاته كتشكيل مترابط تاريخيًا قد عاد إلى الوجود. وهذه ليست مسألة صغيرة. وكما عبر عن ذلك حرفيًا تيري إيغليتون في كتابه لماذا كان ماركس على حق:

هذه الأزمة تعني على الأقل أن كلمة «رأسمالية» التي عادة ما تتنكر تحت اسم مستعار خجول مثل «العصر الحديث»، أو «التصنيع» أو «الغرب» قد عادت للتداول مرة أخرى. يمكنك معرفة أن النظام الرأسمالي في مأزق عندما يبدأ الناس الحديث عن الرأسمالية. إن ذلك يشير إلى أن النظام لم يعد طبيعيًا مثل الهواء الذي نتنفسه، ويمكن اعتباره بدلاً من ذلك أنه ظاهرة حديثة تاريخيًا نوعًا ما. علاوة على ذلك، إذا كان كل حي يمكن أن يموت دائمًا، لماذا تحب النظم الاجتماعية أن تقدم نفسها على

أنها خالدة. ومثلما أن نوبة من حمى الضنك تجعلك على دراية جديدة بجسمك، كذلك فإن شكلًا من أشكال الحياة الاجتماعية يمكن إدراك حقيقته حين يبدأ في الانهيار.

لذلك دعونا نحاول إعادة بناء هذا التاريخ خطوة بخطوة.

عملية دفن للتاريخ سابقة لأوانها

في صيف عام 1989، نشرت الجريدة المحافظة ذا ناشينال إنترست The National Interest ثالث مقال بقلم فرانسيس فوكوياما، وهو فيلسوف سياسي لم يكن آنذاك معروفًا على نطاق واسع خارج الولايات المتحدة. أصبح فوكوياما مستشارًا سياسيًا في إدارتي ريغان وبوش، وبات يعرف كل الشخصيات المهمة في وزارة الخارجية. كانت أطروحته صريحة ومباشرة: لقد انتصرت الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. وأنهما سادتا، أو كانتا على وشك أن تسودا، في كل مكان في العالم. وأن الألف عام من تطور النظم الاقتصادية وأشكال الحكم وصلت إلى نهايتها، بعد أن وصلت إلى الحد الأقصى من الكمال. وبما أنه آمن بأن الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية متجذرتان في القيم الغربية، فإن انتصارهما أثبت أن القيم الغربية تحمل دلالة التفوق والعالمية. نادرًا ما كان يكتب شيئًا ما وينشر في الوقت المناسب، لكن ما حدث أنه بعد أشهر قليلة من نشر تلك المقالة، تم هدم جدار برلين. ولذلك فإن المحيطين بفوكوياما بدأوا يحثونه على تحويل مقالته القصيرة إلى كتاب بعنوان نهاية التاريخ والرجل الأخير ظهر في عام 1992 وسط ترحيب وانتقاد عالمي في نفس الوقت.

شهد القرن العشرون سقوط كل المنافسين الرئيسيين للرأسمالية الليبرالية الواحد تلو الآخر. حدث أولاً سقوط الفاشية، وانهيار حلم (أو كابوس) الهجين البيروقراطي في عقد «نهاية الأيديولوجيا». كانت أزمة الاشتراكية القائمة بالفعل تتكشف حينها، وكانت أعراضها واضحة قبل انهيار الكتلة السوفيتية بفترة طويلة ومن ثم تغيير النظام في روسيا. كانت الإصلاحات التي أجريت في عهد ميخائيل غورباتشوف، والتي سميت بالبيريسترويكا

(إعادة البناء) مبنية على الاستياء المتزايد من التخطيط المركزي، الذي كان يُنظر إليه على أنه غير فعال اقتصاديًا، وعلى أساس أن السوق يجب أن يمنح دورًا أكبر في تخصيص الموارد وقرارات الاستثمار، وتوزيع الدخل. من ناحية أخرى، فإن زوال الماوية وظهور النهج البراغماتي الذي تبناه دنغ شياو بينغ، بدءًا من إلغاء الزراعة الجماعية، كان قد سمح بالاختراق البطيء للنزعة الاستهلاكية البرجوازية للصين. ولأن الصين لم تعد معقلاً للماركسية اللينينية، فإنها لم تعد قادرة على أن تصبح عامل جذب لدول العالم الثالث. كان المثال الأقوى للعالم النامي يتمثل بدلاً من ذلك في كوريا الجنوبية وبعض من دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند، التي كان يبدو أنها حققت معدلات نمو مرتفعة من خلال تطبيق وصفات السوق الحرة. أصر فوكوياما على أن ذلك كان اختزالًا، لتفسير سلسلة الأحداث هذه على أنها «مجرد نهاية الحرب الباردة، أو عبور مرحلة حاسمة في فترة ما بعد الحرب». لقد كانت «نهاية التاريخ على هذا النحو».

فوكوياما هو مدافع عن الفلسفة التوجيهية في التاريخ، وطبقًا لهذا المفهوم فإن التاريخ لديه إحساس بالتوجيه الذي يمكن إدراكه بالعقل، ولديه هدف يجب تحقيقه. وقد دافع عن هذا المفهوم في وجه معظم مفكري القرن العشرين، والذي ينسب إليه التشاؤم المفرط. كان مصدر إلهامه الرئيسي هو هيغل، أو على الأقل الدراسة التي كتبها ألكسندر كوجيف عن هيغل. حيث إن هيغل أصبح مقتنعًا مرتين في حياته، من أن التاريخ وصل إلى نهايته: كانت الأولى عندما رأى الإمبراطور «روح العالم على ظهر حصان»، وهو الاسم المستعار لنابليون، وهو يدخل جينا في عام 1806؛ وكانت المرة الثانية عندما تمت استعادة الملكية البروسية وسرعان ما نسي حماسه وهو شاب للثورة الفرنسية. في دولة فريدريك وليام الثالث البروتستانتية، حين أصبح إلى حد ما فيلسوف البلاط، رأى حينها أن النظام يضمن أعظم درجة ممكنة من الحرية لرعاياه من الواضح أن هيغل الذي ألهم كوجيف وفوكوياما هو الشاب وليس العجوز.

ولكن كما رأينا، حتى بالنسبة لماركس فإن التاريخ يميل نحو النهاية (في كلا المعنيين)، وهذا ليس ظرفًا عشوائيًا بل نتيجة ضرورية لاستعارته البناء

الديالكتيكي من الفلسفة الهيغلية. لذا، فإنه من سخرية القدر، أن فوكوياما وضع لنفسه نفس مكانة الأستاذ ماركس. لكن أوجه التشابه لا تنتهي عند هذا الحد. فمثل أسلافه اللامعين، لم يكن فوكوياما مقتنعًا فقط بأن التاريخ هو نتيجة عملية موجهة بل إنه مقتنع أيضًا بوجود محرك سري، أو آلية تفسر انتشاره. وهذا المحرك، مع ذلك، ليس هو «الروح» التي تتجسد في تتابع الأشكال السياسية الاجتماعية، ولا الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولكن بين العلم من ناحية، والرغبة في الاعتراف التي تدفع البشر، من جهة أخرى.

إذا كانت الرغبة في التميز هي أصل الانتشار العالمي الذي لا يمكن إيقافه للديمقراطية الليبرالية فإن التقدم العلمي والتكنولوجي هو الآلية التي يقوم عليها التقارب الاقتصادي. لاحظ فوكوياما أنه طالما أن الاقتصادات المخططة كانت تتنافس في مجالات الفحم، والصلب والصناعات الثقيلة، فإنها تمكنت من مواكبة الاقتصادات الرأسمالية. لكن عندما حدث الانتقال إلى عصر ما بعد الصناعة أثبت التخطيط أنه أداة غير كافية لإدارة تعقيدات اقتصادات كثيفة المعرفة. لم يعد الابتكار التكنولوجي مفتاحًا سوى لعدد قليل من القطاعات الإستراتيجية مثل الفضاء والتسلح. وكانت جميع القطاعات وصولاً إلى إنتاج السلع الاستهلاكية تعتمد عليه. وواصل فوكوياما القول إنه في الاقتصادات الاشتراكية، لم تكن هناك طريقة فعالة للتعامل مع كمية المعلومات اللازمة للابتكار. وفي حالة عدم وجود نظام تشكيل تلقائي للأسعار، لا يمكن تقديم أي تعليقات على صحة القرارات المتخذة. كان هناك أيضًا نقص في الحوافز التي تهدف إلى الابتكار في قطاع السلع الاستهلاكية وأكثر من ذلك نقص عام في أخلاقيات العمل. واختتم بالقول لكن لحسن الحظ، أن القوة التي لا هوادة فيها للتقدم كانت تعمل على جانبي الستار الحديدي، في حين «أن التحديث الاقتصادي المدفوع تقنيًا بوضوح كان يدفع جميع الدول المتقدمة لقبول الشروط الأساسية لثقافة الاقتصاد الرأسمالي التي سادت عالميًا».

في بعض النواحي، كان هذا الأمر يمثل إعادة تأهيل وتكييف للأفكار التي انتشرت على نطاق واسع في الستينيات تحت عنوان نظرية التحديث،

واندمجت مع عناصر أخرى من الذخيرة الفكرية الغربية. تنبأت نظرية التحديث، أنه في سياق عملية التصنيع، سوف تتقارب المجتمعات نحو نموذج واحد للتنمية الاقتصادية والسياسية. في أكثر نماذجها شهرة -ذلك الذي يعرف بنموذج والت روستو- كانت القوة العظيمة التي تدفع هذه المجتمعات لتتطابق هي التوجه نحو الاستهلاك. كان يعتقد أن الشيوعية غير متوافقة مع مجتمع صناعي متقدم، ولهذا السبب كان لابد من تشجيع عملية التصنيع في العالم الثالث. حين أصبح روستو مستشارًا للأمن القومي في عهد ليندون ب. جونسون، أيد بشدة حرب فيتنام على أساس أنها ستساعد في كسب الوقت - وهو الوقت الذي تحتاجه دول جنوب شرق آسيا لكي تنمو وتكون قادرة على مقاومة الانجذاب القاتل نحو الشيوعية. أما الأطروحة القائلة بأن الرأسمالية تحث على التقدم العلمي والتكنولوجي فترتبط بشكل خاص مع عالم الاجتماع روبرت ميرتون، الذي، شدد مقتفيًا أثر ويبر، على تأثير البيوريتانية على كليهما. يعتقد ميرتون أيضًا أنه مهما تمكن العلم من أن يتعايش مع البيئات غير الديمقراطية، فإن علاقته بالديمقراطية لم تكن عرضية. أما الأطروحة القائلة بأنه كلما زاد حجم المعلومات المطلوبة، تفوقت فوضى السوق على التخطيط في تخصيص الموارد فقد تم طرحها من قبل لودفيغ فون ميزس في أوائل عشرينيات القرن الماضي ثم أصبحت الفكرة المهيمنة لدى فريدريك هايك. والحجة القائلة بأن الاشتراكية تتسبب في فقدان الحوافز الاقتصادية أصبحت شائعة إلى حد كبير إلى جانب أنه ليس لها أصل محدد. وكما نتذكر، فإنه سبق لجون ستيوارت ميل أن تحدث عنها. من المهم ملاحظة عدد المرات التي يمكن أن تعود فيها الأفكار التي ماتت لتكون رائجة في الظروف التاريخية المتغيرة. وهذا يشير إلى الدرجة التي تظهر بها الأفكار متوافقة مع واقع اللحظة، بدلاً من أي تقدير لاتساقها العام، مما يجعلها تظهر معقولة بالنسبة لنا.

تبين أن عملية دفن التاريخ التي قام بها فوكوياما كانت سابقة لأوانها، ولا يتعلق الأمر فقط بالسبب الذي يذكر عادة، والمقصود هنا الاضطرابات الناجمة عن هجمات 11 سبتمبر 2001. فبالطبع كان صعود الأصولية الإسلامية يمثل تحديًا لرؤيته للمستقبل كأبدية تراوح مكانها. بمجرد إدراك

وجود جزء من العالم لا يميل إلى التوافق سلميًا مع القيم الغربية، بل يميل علانية لمعاداتها، فإن الرؤية المنافسة المتمثلة بـ«صراع الحضارات» اكتسبت زخمًا. ترتبط هذه النظرية المثيرة للجدل بصموئيل هنتنغتون، الذي توقع أن الصراعات التي حدثت خلال الحرب الباردة استخدمت لتكشف خطوط الصدع الأيديولوجي التي ستنفجر في المستقبل على طول خطوط الصدع الثقافي. في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، دافع فوكوياما عن أطروحته بتقليل ما كان حدث للنفس المحتضر «للمناطق المتكسة» من العالم التي لم تستسلم للتحديث. من ناحية أخرى، أصبح من الواضح في السنوات التالية، أن هذه «المعركة البائسة» التي تخوضها «القلة المتطرفة» كانت تعبيرًا متطرفًا ومنحرفًا عن شعور بعدم الرضا يسود في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ومن الواضح أنه لم يكن سائدًا في المناطق المتجانسة، وحيث تتعايش الثقافات التقليدية مع المناطق المتحضرة نسبيًا. ولو لم تكن إيران، على سبيل المثال، دولة متقدمة تكنولوجيًا، وعلى الرغم من كونها تنفر بعيدًا عن مثالية الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، لما كانت تحت ذلك الضغط الشديد من الولايات المتحدة وحلفائها لتفكيك برنامجها النووي.

لكن تنبؤات فوكوياما تم دحضها من خلال الكثير من الظروف المهمة، التي لم تكن لها علاقة قوية بالأحداث المذكورة أعلاه. في الواقع، فإن معظم الدول غير الغربية، بما في ذلك تلك التي كانت تبلي بلاء حسنًا في طريقها إلى التنمية، لا يمكن أن يتم وصفها بأنها رأسمالية. رغم جهود العديد من المحللين لوصف اقتصاد الصين بأنه يمر بمرحلة انتقالية إلى النماذج الغربية، فإن الامر لم يكن كذلك. وإذا كان النظام الصيني يسمى نظام السوق الاشتراكية أو يشار إليه بطريقة أخرى، فإنه في الأساس نظام يستخدم آليات السوق لتخصيص الموارد لغايات سياسية في إطار التخطيط الشامل للدولة. وروسيا ليست رأسمالية أيضًا، ليس فقط بسبب أن نصيب القطاع العام (الحكومي بالإضافة إلى الشركات المملوكة للدولة) في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 40 في المائة. بل قبل كل شيء بسبب أن طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص هي التي تصنع الفرق. فالاقتصاد الروسي هو بالتأكيد نظام مفترس، ولكن على أساس المحسوبية، وليس

على أساس الفصل بين مجال سلطة الدولة وسلطة المبادرة الفردية. في النهاية، من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن أن تنطبق تسمية «الرأسمالية» على الهند والبرازيل، اللتين تجسدان بدلاً من ذلك خصائص الدولة التنموية. تمثل إيران والصين وروسيا والهند والبرازيل معًا أكثر من 40 بالمائة من سكان العالم. ومن ناحية أخرى، فإن فكرة أن الولايات المتحدة لا تزال تمثل نموذجًا للعالم قد تضاءلت إلى حد كبير. فالرأسمالية على الطراز الأمريكي قد تؤدي بشكل جيد إلى حد ما عمليات الاقتصاد الكلي، ولكنها كذلك ابتليت بعدم المساواة، التي تنتج الهستيريا الاجتماعية. في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وصل التأثير الأمريكي على الشؤون الدولية إلى أدنى مستوياته منذ فترة ما بعد الحرب، وسط شكوك راسخة في تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016. بعد كل شيء، يمكن القول إن البلد الذي يتمتع بوضع جيد من الناحية السياسية والاقتصادية لا ينتج ظاهرة مثل الترامبية.

تعويذة المعرفة

ليس كل من احتفل بنهاية التجسيد الدنيوي للماركسية اعتقد أن التاريخ قد انتهى معها. بالنسبة للبعض كان ذلك مجرد نهاية «نوع واحد» من التاريخ، وكان علاوة على ذلك يحصل أثناء حدوث تغييرات في مجرى التاريخ كانت تحدث أيضًا في الغرب. هذا هو الحال بالنسبة لمنظر الإدارة وعالم المستقبل بيتر دراكر. في عام 1993 أعلن عن ظهور «المجتمع ما بعد الرأسمالي». ولاحظ أنه بعد عام 1960، حدث تحول تاريخي، قارنه بعصر النهضة أو ثورات القرن الثامن عشر، التي كان من المفترض أن تكتمل في حوالي عام 2020. كان هذا التحول هو ظهور مجتمع المعرفة. وبإطلاقه تسمية المجتمع ما بعد الرأسمالي على مجتمع المعرفة، فإنه لم يكن يقصد أنه سيكون اشتراكيًا أو لا رأسماليًا. في الواقع، فإن السوق سيستمر في أن يكون المحرك الرئيسي لتنسيق النشاط الاقتصادي. لكن أسبقية المعرفة على رأس المال كمورد من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تنظيم البناء الطبقي.

وفقًا لهذه الرواية، فإن المعرفة كانت هي القوة التي أدت إلى هزيمة الاشتراكية، وتمت هزيمتها على يد الثورة الإنتاجية التي شهدتها اقتصادات الدول الرأسمالية. فقد أدى تطبيق المعرفة على العمل، وهو الذي بدأ مع الثورة التكنولوجية التي حدثت أواخر القرن التاسع عشر، إلى أن تتحرر في أقل من قرن معظم القوى العاملة من ربقة العمل اليدوي. وأن تحول العمال إلى موظفين يعني رفع مستويات معيشتهم وتوسيع أعداد الطبقة الوسطى. ولكن الآن، فإن الثورة المعرفية الجديدة تؤدي إلى التغلب على الرأسمالية نفسها. ولم تعد الثروة، أو القيمة، تخلق بواسطة رأس المال أو العمل، ولكن عن طريق الإنتاج والإبداع والابتكار. وبينما كان التصنيف المفاهيمي للقرن العشرين (الذي يتضمن على حد سواء الكلاسيكية الجديدة والكينزية) المستخدم لتحليل الاقتصاد يفقد معناه، فإن العمال ذوي الياقات الزرقاء أصبحوا هامشيين تمامًا في المجتمع، وتحولوا إلى أقلية ضعيفة مهددة بالانقراض. ولكن حتى الرأسماليون، وفقًا لدروكر، كانوا على وشك الانقراض. وقد استولى على مكانهم العاملون في مجال المعرفة. في الواقع، لم يعد الأمر متعلقًا بتخصيص رأس المال، بل باستخدام المعرفة في الإنتاج. فمن هم عمال المعرفة هؤلاء؟ كانوا المديرين التنفيذيين لشركات المعرفة والمهنيين والموظفين مثل محللي الاستثمار ومديري المحافظ الاستثمارية. وكتب دروكر يقول إن عمال المعرفة، «سوف يعملون في المؤسسات. ومع ذلك وعلى عكس التوظيف في ظل الرأسمالية فإنهم يمتلكون كلًا من «وسائل الإنتاج» و«أدوات الإنتاج» - الأولى من خلال صناديق التقاعد التي تظهر بسرعة في جميع البلدان المتقدمة بصفتها المالكة الحقيقية الوحيدة، والثانية لأن عمال المعرفة يمتلكون معرفتهم ويمكنهم أخذها معهم أينما ذهبوا».

كان من الواضح أن المديرين كانوا جزءًا من هذه الفئة، وكان دورهم يوصف بمصطلحات غير مؤكدة إن لم تكن مبهمة. لم يكن دور الإدارة، بالنسبة إلى دروكر، يهدف إلى تنظيم الإنتاج أو العاملين، بل كان يهدف إلى تطبيق المعرفة على المعرفة، أو حتى «لتزويد المعرفة بما يجعلها تكتشف كيف يمكن تطبيق المعرفة الموجودة على أفضل وجه للحصول

على النتائج». كان المديرون «مسؤولين عن تطبيق وتنفيذ المعرفة». إذا كانوا فعالين في هذه المهمة، فإن تطبيق المعرفة على المعرفة يمكن له أيضًا أن يتغلب على محدودية الموارد والعمالة ورأس المال. وتوقع دروكر أن توسع الإدارة سوف يتسارع من خلال المزيد من التغييرات في هيكل ملكية الشركات التي تداخلت منذ ظهور الشركات الحديثة. كان يفكر في إعادة تنظيم الأسهم المشتتة التي كان يديرها المستثمرون المؤسساتيون مثل صناديق التقاعد. كان يعتقد أن صناديق التقاعد تتحدى مفهوم الملكية بحد ذاتها. وعلى الرغم من أنها كانت من الناحية القانونية من أصحاب الأسهم التي اشترتها بالأموال المدخرة، أي أن أصحاب رأس المال استثمروا هذه الأموال من أجل أن يستفيد منها الآخرون. لذلك كان لدى المرء الموقف الغريب من أن متقاعدي المستقبل، الملاك الحقيقيين لرأس المال، لم يتمكنوا من الحصول على أقل ما يقال في قرارات المؤسسة، بينما كان المستثمرون الذين يتخذون القرارات بدلًا منهم لا يكسبون المال لأنفسهم. على حد تعبير دروكر، «لا المدير الذي يدير [صناديق التقاعد] ولا أصحابها هم «رأسماليون». إن رأسمالية صندوق المعاشات التقاعدية هي رأسمالية بلا رأسماليين».

ومع ذلك، فإن السفسطة لا تساعدنا على فهم جوهر الأشياء. هل يمكننا حقًا أن نصدق أن ما يميز الرأسمالية هو الملكية الرسمية لوسائل الإنتاج؟ أليس من تؤول إليه السيطرة عليها هو ما يصنع الفارق؟ حقيقة أن تداخل هذين الشيئين في القرن التاسع عشر لا يؤهلنا لإعلان أن الرأسمالية انتهت عندما لم يعد هذا هو الحال. إنها مسألة تتعلق بتحديد أي من السمتين ضروري. الأكثر من ذلك، أن تمثيل الشركات الاستثمارية كمنظمات شبه غير ربحية لا يمكن الدفاع عنه. فالمستثمرون المؤسسيون ليسوا فاعلي خير. كان هذا صحيحًا عندما كان دراكر يكتب كما هو الحال اليوم. قد يعطي المثال الأخير المستقى من الصحف والمجلات فكرة عن مدى أرباحهم. في مايو 2018 أعلنت مجلة المستثمر المؤسسي بلمسة من الرضا، أن «أغنى مديري الصناديق الوقائية أصبحوا الأكثر ثراءً في عام 2017...، وهذا تذكير بقوة مضاعفة الفوائد». وأن أكبر خمسة وعشرين مديرًا لصناديق

التحوط حصلوا على ما مجموعه 15.38 مليار دولار في ذلك العام (الذي يعني حصول كل منهم على 615 مليون دولار في المتوسط). وأن أربعة مديرين كسبوا أكثر من 1 مليار دولار. وهؤلاء الأربعة هم جيمس سيمونز من شركة رينايسنس تكنولوجيز Renaisance Technologies، الذي حصل على 1.7 مليار دولار، وديفيد تيبر من شركة أبالوسا مانيجمينت Appaloosa Management وحصل على 1.5 مليار دولار، وكينيث غريفين من شركة سيتاديل Citadel وحصل على 1.4 مليار دولار، وراي داليو من شركة بريدجووتر أسوسيت Associates Bridgewater وحصل على 1.3 مليار دولار.

من خلال تفحص أفكار دراكر بشكل عميق، يبدو من الواضح أنه سار على خطى عدد لا يحصى من المؤلفين، من زمن بيرل ومينز حتى الستينيات، ورأى في تطور الفصل بين الملكية والإدارة العنصر الحاسم في التغلب على الرأسمالية. لكن السيناريو الذي افتتحه دراكر يتجاوز علاقات العمل داخل المنظمات التقليدية مثل الشركات. لقد تصور آفاقًا أكثر راديكالية. وحين قال إن العاملين في مجال المعرفة «يمتلكون معارفهم ويمكنهم أخذها معهم أينما ذهبوا» فهو قدم اليوتوبيا كواقع لنظام يكون فيه كل فرد عاملاً ورأسماليًا على حدٍ سواء. في هذه الجنة على الأرض، يتم تحقيق الرخاء ويكون في متناول الجميع. لا يوجد استغلال ولكن يوجد الاستخدام الإبداعي للموارد الفكرية للفرد فقط. ومرآب ستيف جوبز حل محل المصنع، وحل ستيف جوبز محل الاثنين العامل ذي الياقة الزرقاء وصاحب عمله. ولكن يطرح السؤال من جديد، هل هذا التوقع حقيقي؟ بالطبع لا. حتى دولة ضخمة مثل الولايات المتحدة ليس لديها مكان للعديد من أمثال ستيف جوبز. وبعض منهم سوف يصبحون رواد أعمال راسخين. وكثير منهم ستجبرهم المنافسة على الخروج من العمل. علاوة على ذلك، فإن المعرفة (مهما كان ما يعنيه هذا المصطلح) ليست موزعة بالتساوي بين الأفراد وليست العامل الوحيد المهم في مجتمع ما بعد الصناعة. فريادة الأعمال، والإبداع، والحدس، وانعدام الضمير والأخلاق، وقبل كل شيء، الحظ هي أمور حاسمة. في النهاية، ليست كل المعرفة مشتتة: المعرفة اللازمة لإنشاء القمر الصناعي

أو الأجسام المضادة وحيدة الخلية بالتأكيد ليست كذلك، والابتكارات مثل هذه مصادر سيئة السمعة للحصول على الريع والأرباح.

على الرغم من المعضلات التي تقوض هذه الحجج، فإن تعويذة المعرفة استحوذت على السياسيين والمعلقين والرأي العام لأكثر من عقد من السنين، مصحوبة بافتتان معاصر آخر وهو الافتتان بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

جوهر المعلوماتية

يمكن للمرء أن يعترض بسهولة على الأطروحة القائلة بأن الرأسمالية قد تغلب عليها اقتصاد المعرفة بالقول إنها تخلط بين الوعاء وما يحتويه. أشار إلى ذلك عالم الاجتماع مانويل كاستيلس الذي كتب في بداية عصر الإنترنت يقول إنه يعتقد أنه إذا كان ظهور «المعلوماتية» يمثل تغييرًا في «نمط التنمية»، فإن ذلك حدث في سياق أسلوب الإنتاج الذي ظل رأسماليًا بالكامل. في الواقع، فإن مفهوم نمط التنمية ليس سوى إعادة صياغة للتصنيف الماركسي للقوى المنتجة. بالنسبة لكاستيلس، فإن عصور ما قبل الصناعة والصناعة والمعلوماتية هي أساليب للتطور، يمكن أن تنطبق، في المبدأ، على كل من الاقتصاد والمجتمع الرأسمالي والجماعي[1]. لكنه، على عكس ماركس، لا يؤمن بالحتمية التكنولوجية، لأنه يقر بقدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات التكنولوجية بدرجات متفاوتة من الكفاءة. كما أنه لا ينظر إلى عملية التكيف هذه على أنها تولد صراعات اجتماعية قاتلة.

حتى لو كان كاستيلس بعيدًا عن اعتبار عام 1989 نقطة نهاية، فإنه يعيد بناء التاريخ المعاصر بكونه في الأساس تكنولوجيا، ويعيد تفسير القرن العشرين في ضوء سقوط جدار برلين. وهذا السرد يبدو مألوفًا. منذ سبعينيات القرن العشرين، تحدت ثورة تكنولوجيا المعلومات كلا النظامين الرأسمالي والجماعي، مما يجعل إعادة هيكلتهما ضرورية. ولكن في حين فشلت إعادة هيكلة النظام الجماعي، على وجه الخصوص في الاتحاد

1- من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أو الاشتراكي-م.

السوفيتي، لأن النظام فشل في استيعاب المعلوماتية، نجحت الرأسمالية في التكيف وتجديد نفسها. وقد فعلت ذلك من خلال عولمة الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وإحداث مرونة تنظيمية وخاصة فيما يتعلق بمرونة العمالة، ووضع حد للعقد الاجتماعي الذي نشأ بعد الحرب والقائم على المصالحة ودولة الرفاهية. في نهاية عملية «التوسع والتجديد» هذه، التي حولت الرأسمالية إلى نظام معلوماتية بات مزدهرًا «في جميع أنحاء العالم»، مما أدى إلى تعميق «تغلغلها في البلدان والثقافات ومجالات الحياة». هذا التحديد للنوع الذي يوصف أحيانًا بـ «رأسمالية عالمية واحدة» هو في حد ذاته مليء بالكليشيهات المؤسفة التي تكثر في الأدب منذ التسعينيات وفيها جانب مهم للغاية وهو تحليل الروح الجديدة لهذه الرأسمالية.

أوضح كاستيلس أن الرأسمالية المعلوماتية كانت «أصعب شكل من أشكال الرأسمالية». ومثل الرأسمالية الصناعية في بداياتها، كانت نظامًا ينتج من أجل الربح ويتم فيه توزيع الأرباح على أساس حقوق الملكية. ولكن على عكس سلفها، كانت تتميز «بالميل إلى زيادة عدم المساواة والاستقطاب»، مع توسع الجزء العلوي والسفلي من النطاق الاجتماعي وازدياد تباعده. إن أسبقية المعرفة الموجودة في هذا النظام وسعت الفجوة بين العمالة العالية المهارة، والقابلة للبرمجة ذاتيًا وبين العمالة العامة. وأن إعادة الهيكلة التي تلت ذلك قد حلت محل التنظيم الجماعي للعمل بمنطق المساومة الفردية، وفقًا لـ القدرة التفاوضية والإنتاجية لكل عامل. وكان هذا بمنزلة توجيه ضربة إلى أضعف العمال. وحدثت ضربة أخرى للطبقات الوسطى والدنيا من خلال تقليص دولة الرفاهية. ومع ذلك، لم ينتج عن الاحتمالية العالية نسبيًا للصراع المتأصلة في نمو عدم المساواة، صراعًا طبقيًا، فالطبقات الاجتماعية باتت تفتقر الآن إلى التماسك الداخلي، وكانت في حالة اضطراب وسط خليط من الادعاءات الفردية التي نشأت من مجموعات متعارضة من العمال.

ولا يعتقد كاستيلس أن التغييرات في هيكل حقوق الملكية كانت تمتد إلى حد تغيير الطبيعة الرأسمالية لأسلوب الإنتاج الحالي. وقد لاحظ كيف تتعايش في الرأسمالية المعلوماتية، أشكال جديدة من حاملي

الأسهم على نطاق واسع مع الملكيات العائلية ورواد الأعمال الفردية، وهو اتجاه كان واضحًا في الظهور في الاقتصادات الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونماذج الملكية الأقدم هذه استجابت بشكل جيد لابتكار النظام وضرورات المرونة. لا يجد المرء في عمل كاستيلس فكرة أن ريادة الأعمال في متناول الجميع، ولكن وجهة النظر الأكثر واقعية هي أن الابتكار لا يحدث في فراغ، لكنه يحتاج إلى شبكات تواصل، وهو ما يفسر نزعة عمال المعرفة إلى تنظيم أنفسهم «كعاملين جماعيين» تحت قيادة الرأسمالي الذي يستحوذ على فائض ما ينتجون. على الرغم من إبراز العناصر الهامة هنا، تم تمثيل الرأسمالية كنظام مستقر إلى حد كبير، حيث يمكن إصلاح مشكلة عدم المساواة بأنصاف الحلول التي قدمها كلينتون وبلير. حتى «الكازينو العالمي» للأسواق المالية المتوسعة كان ينظر إليه في ضوء قيامه بأعمال الخير، وأن إمكانية وقوع مصادمات كبيرة داخله تعتبر بعيدة نوعًا ما. وجادل كاستيلس بثقة أن التكنولوجيا المالية لو كانت تدار بشكل صحيح، فإنها ستكون قادرة على الاحتفاظ بالأسواق في حالة توازن ديناميكي.

تم تقديم تفسير أكثر راديكالية لما كان يحدث بواسطة لوك بولتانسكي وإيف شيابيلو. بالنسبة لهما، فإن الروح الجديدة للرأسمالية جسدت خداعًا أصليًا. لم تكن التغييرات التنظيمية وبنيتها الفوقية الأيديولوجية نتيجة التغييرات التكنولوجية ولكن بالأحرى نتيجة حاجة الرأسمالية لإعادة شرعيتها بعد أزمة السبعينيات. وهكذا كان الحال دائمًا كما يشيران في تاريخ الرأسمالية. بعد كل أزمة، كانت تظهر مشكلة الشرعية، التي يتم حلها عن طريق إعادة الهيكلة. بالعودة إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت الثورة الإدارية ردًا على أزمة الثقة التي ولدها الكساد الكبير، حيث انتظمت الرأسمالية مثل الجيش وأصبح من السهل إدارتها. وبالمثل، فإن العصر الجديد الذي ينتقل إلى شبكات الأعمال التجارية والمرونة يحقق غرضًا مزدوجًا - أحدهما معلن، والآخر مخفي. كان القصد المعلن هو علاج أزمة الإدارة القديمة، التي كان يُنظر إلى هيكلها الهرمي بعد عام 1968 على أنه قد عفا عليه الزمن ويتسم بالقمع. لكن الهدف غير المعلن هو بناء

رأسمالية منخفضة التكلفة تسمح لأصحاب رأس المال بالاستمرار في جني الأرباح في عصر تدهور معدلات النمو.

استجابة لطلب الأصالة والحرية، فقد حلت مذاهب الإدارة الجديدة محل العمل الهرمي في داخل الأقسام التي يفترض أنها فرق أفقية. تم استبدال سلطة المديرين بكاريزما القائد، صاحب البصيرة، والمبدع والمدرب في نفس الوقت، شخص تلهمه قوة المثال. كتب بولتانسكي وتشيابيللو: «إن المديرين لا يسعون «للإشراف أو إعطاء الأوامر»... لقد فهموا أن مثل هذه الأدوار قد عفا عليها الزمن». لم يعودوا بحاجة إلى الإكراه عندما يمكنهم بسهولة الحصول على الولاء من خلال الإقناع. لم يكن لديهم خيار آخر أيضًا، لأنهم لم يعودوا في موقف لإغراء مرؤوسيهم بوعود بترقية وظائفهم مقابل طاعتهم. حتى الأيقونات الرأسمالية كانت تتغير بطرق لم تعد قابلة للتمييز. فكر في بيل غيتس، الذي يعتبر حكيم الرأسمالية ويرتدي قمصانًا برقبة تحتية، وهو شخص يحب أن يوصي بالكتب التي يقرأها بكل بساطة. هو يتحدث إليك من أريكته البسيطة، ومنظر بحيرة واشنطن في الخلفية، وليس من نسخة سيئة من عرش لويس الرابع عشر في شقة في مانهاتن. ويتحدث أيضًا بسهولة وطلاقة عن الأعمال والعلم، غيتس يتجاوز فئة القرن العشرين من متبرعي الأعمال الخيرية، حيث يبدو عاديًا بالمقارنة معهم: هو لا يقدم نفسه سوى كونه فاعل خير للبشرية.

كيف إذن تُمارس السلطة في عصر الإقناع؟ يهدف شعار إرضاء العملاء على وجه التحديد إلى إخفاء سلسلة التحكم. يجب أن يحصل الموظفون على انطباع بأنهم غير خاضعين لسلطة رأس المال بل لسلطة السوق، أي بمعنى أنهم خاضعون لمشتري منتجاتهم: وهي دكتاتورية أحلى بكثير. وبعد كل شيء، لماذا يجب أن تشتكي إذا طُردت من العمل لأنك لا تقوم بتلبية توقعات المستهلكين؟ فهم سبب وجود عملك. وبالفعل، فإن العمال مدعوون للتخلي عن الاستقرار على حساب إمكانية توظيفهم. وبدلاً من التطلع إلى مسارات وظيفية يمكن التنبؤ بها، يتم تشجيعهم على أن يشقوا طريقهم من خلال تعاقب المشاريع، وكأعضاء في فرق دائمة التغير. ويقال لهم لتهوين الأمر عليهم إن فقدان الأمان، سوف تقابله مكاسب في الحرية.

في النهاية، تقوم الشركة من خلال شبكاتها، بتوسيع منطق الفريق ليشمل بيئته. جميع الوظائف غير الأساسية تستعين بمصادر خارجية تتمثل بشبكات من المقاولين من الباطن، وبعضهم من الناس الذين سبق أن تم تسريحهم من قبل الشركة. ويقال إن الشبكة مرتبطة معًا من خلال «الثقة»، ولكن أليست هناك «حاجة» ربما إلى كلمة أكثر دقة؟

عواقب نظرية غيدينز

لا يزال هناك جانب واحد مفقود في هذا المخطط للتاريخ الفكري للرأسمالية في التسعينيات، وهو التفكير السياسي. كانت هناك حاجة إلى سياسات جديدة لجعل الروح الجديدة للرأسمالية مقبولة، وجاءت أهم مساهمة في هذه السياسة من مفهوم الطريق الثالث. يمكن اعتبار الطريق الثالث بمنزلة تفسير خاص «للوسطية الراديكالية» أو الأيديولوجية التي نشأت عمّا تم تصويره على أنه النهاية الحاسمة لأيديولوجيات القرن العشرين. لقد أدى انهيار الاشتراكية إلى أن تصبح الرأسمالية بدون بديل موثوق. ولكنه فاقم أيضًا أزمة اليسار في الدول الغربية. أي نوع من الإصلاحات يمكن للنموذج التقدمي (سواء كان متمثلًا بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، أو حزب العمال البريطاني، أو الليبراليين الأمريكيين) أن يتبناه بمصداقية في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية تؤكد نفسها على أنها النظام الوحيد القابل للحياة؟ يبدو أن مفتاح الرخاء العالمي يكمن في جعل دول الكتلة السوفيتية السابقة أشبه باقتصادات السوق على النمط الغربي وليس العكس. ومن ثم تكون الفكرة أنه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، حتى المشكلات الاجتماعية يمكن حلها بواسطة الحلول القائمة على السوق.

ضمن هذا الإطار العام، كانت هناك عوامل طارئة أثرت في تحول الإجماع السياسي نحو اليمين. على الرغم من أن الاقتصادات الرأسمالية الأساسية المتمثلة بالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية انبثقت من تجارب مختلفة إلى حد كبير، فإنها اشتركت منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي في ميزات سياسية متشابهة. في كل هذه البلدان كانت القوى

التقدمية حينها في مرتبة ثانوية بالنسبة للأحزاب المحافظة التي كانت في السلطة لسنوات عديدة. كما رأينا في الفصل الثالث، بدأت أزمة اليسار الإصلاحي في السبعينيات، عندما ثبت أنه غير قادر على تقديم إجابات للمطالبة بالحماية الاجتماعية في سياق نمو أضعف من أي وقت مضى وفي بيئة يهيمن عليها بشكل متزايد الصراع بين رأس المال والعمل. في ذلك الوقت، عوقب اليسار من قبل الطبقة العاملة لما اعتبرته خيانة لرسالتها. بعد عشرين عامًا، أفسحت الطبقات العاملة القديمة التي تعود إلى العصر الصناعي المجال للطبقات الوسطى في حقبة ما بعد الصناعة ولمجموعة لا شكل لها من الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة الذين استسلموا للبقاء على هوامش سوق العمل. بدأت الأحزاب اليسارية التي كانت غير مبالية بمصير هؤلاء الناس، في النظر إلى الاستيلاء على المركز السياسي على أنه الأمل الوحيد لاستعادة السلطة. ودعاها هذا الأمر إلى الاستيلاء على أفكار منافسيها في الجناح اليميني، وهي استراتيجية معروفة للعلماء السياسيين باسم التثليث.

على الرغم من أن الطريق الثالث كان ظاهرة شائعة في الدول الغربية الرئيسية، بدءاً من السويد إلى إيطاليا، فإن تسويغه الأكثر إتقاناً جاء من المملكة المتحدة، وكان مرتبطًا بولادة حزب العمال الجديد. كان حزب العمال في موقع المعارضة منذ عام 1979. وقد دفعه هذا التجوال الطويل في البرية إلى إجراء تحول في أيديولوجية الحزب وخطابه. والتغيير في خطه السياسي الذي بدأ في عهد نيل كينوك، اكتمل في عهد توني بلير. وكما كتب دونالد ساسون، بعد الهزيمة الرابعة على التوالي عام 1992، أصبح هدف حزب العمال الوحيد «استعادة السلطة بأي ثمن فعليًا». في عام 1995، تمكن زعيم المعارضة، بلير من تغيير دستور الحزب. وقام بحملة صليبية ضد البند الرابع، «الذي يلزم الحزب بعمليات التأميم»، والذي أراده سيدني ويب (1859–1947) تعبيرًا عن تأكيد التزام الحزب بتعديل هيكل ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل. ظل هذا الالتزام رمزيًا أكثر من أي شيء آخر، باستثناء عمليات تأميم قطاعات الاقتصاد البريطاني الاستراتيجية في فترة ما بعد الحرب. لكن بلير أراد بهذه الخطوة قبل كل شيء الإشارة إلى

أنه سيستمر في مواصلة عملية رفع القيود التي بدأتها مارغريت تاتشر وجون ميجور -. وبتخليه عن أي طموح لتشكيل علاقات الإنتاج، تبنى الدستور الجديد الهدف الأكثر تواضعًا المتمثل في الدعوة إلى مجتمع تكون فيه السلطة والثروة والفرص متوفرة على نطاق واسع.

كان حل التناقض الظاهري بين حرية السوق والعدالة الاجتماعية يمثل تحديدًا الغاية التي ابتغاها واضعو استراتيجية حزب العمال الجديد من وضع مذهب الطريق الثالث. الذي كان بالكاد فكرة أصلية. طوال القرن العشرين، ظهرت العديد من «الحلول الوسط» التي تم بالفعل التنظير لها وتجريبها، في كل من الغرب والشرق. بما في ذلك الحل الوسط التاريخي الذي ظهر بعد الحرب الذي كان يمثل طريقًا ثالثًا، بين الرأسمالية والاشتراكية. كان هذا لا يزال هو المعنى الذي يشعر به أنتوني غيدينز، مستشار توني بلير، حين وظف المصطلح في عام 1994، لنبذ ما كان بالنسبة له بحث غير مثمر حين قال: «لا يوجد طريق ثالث من هذا النوع، وبهذا فإن إدراك تاريخ الاشتراكية باعتبارها طليعة النظرية السياسية بات يقترب من نهايته». كان غيدينز واضحًا بالفعل، رغم ذلك، حول ما يجب أن يكون عليه السير إلى الأمام. لم يكن الهدف تحقيق حل وسط آخر بين الرأسمالية وشيء كان مصيره الموت. الطريق الثالث يمثل لدى غيدينز وبلير طريقًا بين النيوليبرالية والديموقراطية الاجتماعية وقد استتبع ذلك، كما عبر عنه بيان عام 1998، بناء «المركز الراديكالي» التخيلي. بوضعه الفلسفة السياسية الجديدة لحزب العمال، أوضح غيدينز أنه اختلف مع الفيلسوف نوربرتو بوبيو، الذي جادل قبل بضع سنوات بأن اليسار واليمين لم يكونا بأي حال من الأحوال تصنيفات قديمة. قد تكون هذه الهياكل قديمة، لكن بالنسبة إلى بوبيو، فإنها لا تزال تجسد الانقسام الأخلاقي بين المساواة والتسلسل الهرمي، اعترض غيدينز على أن هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الكبير لم يترك مساحة كبيرة للقتال والصراع. في العالم أحادي القطب والمعولم، بات المجتمع يعاني من مشاكل وتحديات واحتمالات جديدة جعلت الفوارق بين اليسار واليمين غير واضحة.

أعطيت عقيدة الطريق الثالث هالة من الاحترام الأكاديمي من خلال

تضمينها في محاضرة أولريش بيك حول مجتمع المخاطرة، الذي أثارت جاذبيته الغريبة الكثير من الحماس بين الصحفيين والمعلقين. أوضح بيك أنه، في عصر الحداثة المتأخرة، زاد إنتاج المخاطر جنبًا إلى جنب مع إنتاج الثروة. في المجال الاجتماعي والاقتصادي وحده، كان للمنافسة الاقتصادية العالمية وتسريع الابتكار والتغيرات التكنولوجية جميع المصادر المحتملة للمخاطر. إذا كان عصر الحداثة المتأخرة لم يعد يتسم بالندرة بل بالخطر، فإن المشكلة الرئيسية، التي كان من الصعب حلها، أصبحت مشكلة تقليل المخاطر. وشدد غيدينز على الرغم من عدم إنكاره لهذه المشكلة على أنه لا ينبغي الخوف من هذا الخطر. والتعامل بشكل فعال مع التحديات التي تشكلها الصدفة قد يطلق العنان للابتكار والرخاء. كان ادعاء غيدينز أن السعي وراء ذلك يعد هزيمة ذاتية للسعي وراء السيطرة على المخاطر المصنّعة التي يجب أن تدار إلى حد ما من خلال استراتيجية «المخاطرة النشطة». وأكد أن «إدارة المخاطر الفعالة» لا تعني التقليل من المخاطر أو الحماية منها بل إنها تعني أيضًا تسخير الجانب الإيجابي والمثير من المخاطرة». (تخيل أنك تذهب لأم تبلغ من العمر أربعين سنة وعاشت «تجربة الوفرة» لتقول لها إن هناك جانبًا مثيرًا من المخاطرة!)

استندت المصالحة الاجتماعية بعد الحرب على القبول. عرض العمال، الذين كانوا لا يزالون منظمين في نظام المصنع، ولاءهم للرأسمالية مقابل الحماية الاجتماعية. كانت الديمقراطية الاجتماعية في نفس الوقت المروج والضامن لهذا الاتفاق الذي ربط العمل ورأس المال والدولة معًا. ضعف هذا الاتفاق في السبعينيات، ثم تصدع في الثمانينيات، وانتهى أخيرًا في التسعينيات. لذلك كانت القضية المركزية لأي قوة تقدمية في هذه النقطة، هي اقتراح ميثاق جديد يبدو ذا مصداقية بالنسبة إلى أطرافه. ما الذي يمكن أن يكون ذا مصداقية في وقت كانت فيه علاقات السلطة تصب بالتأكيد في مصلحة رأس المال، وعلاوة على ذلك، كان الهدف الأساسي هو إغواء الطبقات الوسطى؟ أولاً، كان من الضروري التبرؤ من دولة الرفاهية القديمة، وتصويرها على أنها دولة عفا عليها الزمن. تمت إعادة تسمية رفاهية ما بعد الحرب من قبل أيديولوجي الطريق الثالث بـ «الرفاهية السلبية» لأنها تنطلق

من افتراض أن الكأس كانت نصف فارغة دائمًا. وقد ساوت بشكل خاطئ بين المخاطرة والشر الذي يجب حماية المجتمع منه. ومع ذلك، ومن أجل تبديد أي حنين إلى أيام الماضي الجميلة، كان لابد من القيام بعملية فكرية أولية: كان لا بد من دحض الاعتقاد بأن النظام القديم يجسد القانون الاجتماعي المثالي. أشار غيدينز إلى أن دولة رفاهية ما بعد الحرب، لم تنشأ كعلاج للظلم أو للترويج للسعي لتحقيق المساواة؛ وأنها لم تكن من صنع اليسار بشكل حقيقي. كانت جذورها تعود إلى نظام الأبوة البسماركي، والسعي وراء التماسك الاجتماعي وعملية بناء الدولة. هذا «النظام اللا ديموقراطي» القائم على «توزيع المنافع من أعلى إلى أسفل» والذي فسح المجال لمناورة الدولة القومية، بات الآن ينهار تحت قوى العولمة. وتوجب أن يتم السعي لتحقيق المساواة بطريقة أخرى. كل ذلك لأن المساواة لم تكن ذات قيمة في حد ذاتها، لأنها كانت مهمة فقط بقدر ما كانت «ذات صلة بفرص حياة الناس والرفاهية واحترام الذات». (القارئ اليقظ سيلاحظ هنا صدى لأفكار داريندورف).

لم تعد نظرية الرفاهية الجديدة التي وضعها غيدينز «مفهومًا اقتصاديًا، بل مفهومًا نفسيًا، يتعلق بما هو جيد». كان الأمر أشبه بقولك إن المشكلة ليست في جيبك ولكن في رأسك. في الواقع، ذهب الادعاء إلى أبعد من ذلك ليشير إلى أن «النصيحة... قد تكون في بعض الأحيان أكثر فائدة من الدعم الاقتصادي المباشر». سواء كان هذا هو الحال أم لا، فإنه سيكون بالتأكيد أقل تكلفة بالنسبة للحكومة. كان غيدينز يحمل في رأسه فكرة قيام دولة استثمار اجتماعي أقل التزامًا بضمان مواطنيها مستوى معيشيًا مقبولًا أكثر منه تحسينًا لمستوى تنمية رأس المال البشري. كان مبدأه التوجيهي هو أنه يمكن ألا تكون هناك حقوق بدون مسؤوليات، وهو ما يذكرنا بشغف معين ساد في القرن التاسع عشر بالتدريب على المساعدة الذاتية. وأنه سيتم تنفيذ برامجها بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، مثل المتطوعين والجمعيات، والشركات ومؤسسات التمويل. وبدا الأمر كما لو أن «الرفاهية الإيجابية» ستحول عن طريق السحر كل واحدة من السلبيات القديمة إلى فرصة للتحسين: «بدلًا من الحاجة، سيكون هناك الاستقلال؛ لا

وجود للمرض بل للصحة النشطة؛ وبدلاً من الجهل، سيكون هناك التعليم، كجزء مستمر من الحياة؛ وبدلاً من الانحطاط، سيكون هناك الرفاه؛ وبدلاً من الكسل، ستكون هناك المبادرة». كانت هذه هي السطحية التي تنبعث من لغة الحداثة الجديدة. في التفكير اللاحق، لا يسع المرء إلا أن يتساءل كيف يمكن لحجج من هذا النوع أن تمارس مثل هذه القوة الساحرة على الأجيال.

قدم نموذج مجتمع المعرفة شرعية جديدة إلى مثالية تكافؤ الفرص، ولكن يمكن قول الشيء نفسه عن مصادر فكرية معاصرة أخرى، مثل نظرية النمو الداخلي في الاقتصاد. والتفكير في أن الرخاء يعتمد بشكل أساسي على تراكم رأس المال البشري ويجعل الحياة بلا شك أسهل للمشرع عندما يتعلق الأمر بمعالجة اللامساواة في توزيع الفرص. وإقناع النفس بأن الدولة أنجزت مهمتها عندما قدمت تعليماً لمواطنيها يزيل الاعتراضات التي تثار عادة ضد الجدارة. إذا كانت نقطة البداية هي نفسها لكل فرد، فإن العوائد الاقتصادية يمكن أن تكون متناسبة مع المزايا الفردية، وذلك لهزيمة المخاطر الأخلاقية والسعي وراء الريع[1]. في الختام، فإن حزب العمال الجديد تبنى رؤية حميدة لرأس المال كمورد غير مادي يمكن لكل عامل أن يملكه بسهولة. ويمكن أن نرى في «الاقتصاد ما بعد الرأسمالي الجديد» تحقيق حلم إضفاء الطابع التجاري على رأس المال وإلغائه بالنسبة للعمالة. تبع افتراض أن «المعرفة هي نوع من رأس المال الموجود في داخل العامل»، الفكرة المطمئنة القائلة: «إذا كان رأس المال في داخلنا، إذن كيف يمكن له أن يستغلنا؟»

المتفائلون في اللحظات الأخيرة

استمر هذا العرض المبهرج للتفاؤل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنه بات يبدو متنافرًا، لأنه يتناقض مع أجواء من السخط المتصاعد. كان من الواضح أن النظام الرأسمالي بات من جديد قيد الاختبار. بعد عقد من الإصلاحات المؤيدة لنظام السوق ورفع القيود

1- سعي طرف زيادة حصته من الثروة الموجودة بغير خلق ثروة جديدة-م.

المالية، فقدت شعوب الكتلة السوفيتية السابقة، وأمريكا اللاتينية، وحتى النمور الآسيوية الأربعة حماسهم، هذا إذا كان لديها حماس على الإطلاق، للنظام الاقتصادي «للعالم الحر». لخص الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو هذا التناقض بإعلانه أن «ساعة أعظم انتصار للرأسمالية هي ساعة أزمتها». نما الحنين إلى العصر الشيوعي في روسيا ووسط وشرق أوروبا، في بعض الأحيان عادت الأحزاب الشيوعية السابقة إلى السلطة مع مؤسساتها. ندم مواطنو هذه الدول على فقدان الدرجة العالية من الضمان الاجتماعي التي استخدمها النظام القديم لضمانهم. لم يعد وضع بلدان أمريكا اللاتينية في إطار العلاج بالصدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر تشجيعًا. في البرازيل، أدت السياسة التي تمزج بين التقشف والخصخصة والتي تبنتها حكومة كاردوسو بحجة توفير الاستقرار المالي إلى إغراق الاقتصاد في ركود أعمق، مما أدى إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. وهذا أوصل حزب العمال وزعيمه لويس إيناسيو لولا دا سيلفا إلى السلطة، في عام 2003. كان هناك شيء مشابه يحدث في الأرجنتين، حيث خلف نيستور كيرشنر الرئيس السابق كارلوس منعم، وخلال العقد الأول من القرن الحالي امتد «المد الوردي» إلى معظم دول أمريكا الجنوبية. لكن الصدام الذي يمثل أعلى قيمة رمزية حدث في فنزويلا بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1998. حين تمكن الزعيم الثوري هوغو شافيز من هزيمة هنريك سالاس رومر رجل الاقتصاد الذي درس في جامعة ييل.

تعرضت الرأسمالية أيضًا للتحدي في البلدان الغنية. في مطلع الألفية، كان كل اجتماع لصناع القرار الاقتصادي العالمي –الذين كان معظمهم أعضاء في النخبة الغربية البيضاء– يتميز بتعبئة الوعي النقدي لمجتمعاتهم. أفضت أعمال الشغب التي صاحبت اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في خريف 1999 –وكانت معركة حقيقية بين الناشطين والمواطنين العاديين من جهة وقوات الشرطة من جهة أخرى– إلى بدء دورة واسعة النطاق من المظاهرات الاحتجاجية. وتواصلت الاحتجاجات بمناسبة اجتماعات صندوق النقد الدولي / البنك الدولي في واشنطن العاصمة وبراغ، في أبريل وسبتمبر 2000، على التوالي. في يوليو 2001 تدفق حوالي

250 ألف شخص إلى شوارع جنوة (وهي مدينة يبلغ عدد سكانها 600 ألف نسمة) للتظاهر ضد قمة مجموعة الثماني. لم يكن تاريخ الحركة المناهضة للرأسمالية أو حركة العدالة العالمية مجرد إطلاقات من الغاز المسيل للدموع ونوافذ المحلات المحطمة. عرضت «القمم الموازية» مثل المنتدى الاجتماعي العالمي الذي اجتمع في بورتو أليغري في يناير 2001، فرصًا للتفكير الهيكلي. وكما لاحظ اثنان من علماء هذه الحركات، أنه نادرًا ما هاجم المتظاهرون العولمة في حد ذاتها، مستهدفين بدلًا من ذلك عولمة الشركات، والرأسمالية العالمية، والنظام الليبرالي الجديد، والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية والاتفاقيات التجارية. وامتدت طلباتهم من إلغاء ديون العالم الثالث إلى فرض الضرائب (مثل ضريبة توبين أو ضريبة «روبن هود») لمواجهة المضاربات المالية، وكانت مصحوبة أحيانًا بمناشدات طوباوية صريحة لإنشاء حكومة ديموقراطية عالمية. هذه الحركات لها أهمية تاريخية بطريقتين. من ناحية، لم تحدث مثل هذه الموجة من التعبئة الجماهيرية منذ عام 1968. ومن ناحية أخرى، لم يكن يبدو أن دافعهم الأصلي قد استنفد نفسه بعد. في الواقع، اتخذ الدافع المناهض للرأسمالية أشكالًا جديدة مع مرور السنوات، أولاً فيما يتعلق بمعارضة حرب جورج دبليو بوش على الإرهاب، ولاحقًا باعتبارها الدافع الرئيسي وراء احتلال وول ستريت ونشوء حركات مناهضة للتقشف في بلدان جنوب أوروبا.

حدث ذلك على خلفية العداء المتزايد لإجماع واشنطن[1] الذي أظهره المدافعون عن الرأسمالية. لذا فإن هيرناندو دي سوتو -الذي كان مصدر إلهام لرئيس بيرو ألبرتو فوجيموري في التسعينيات في تبنيه العلاج بالصدمة- ادعى أنه إذا لم تنجح الرأسمالية في دول الجنوب، فإن ذلك ليس ذنب الرأسمالية بل إن المشكلة تكمن في أن دول الجنوب لم تكن مستعدة للاستفادة منها بسبب عدم وجود تعريف واضح فيها لحقوق الملكية. أما بول كولير -الذي قضى حياته المهنية بين جامعة أكسفورد والبنك الدولي-

---

1- مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون علاجاً ووصفاً من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية -م.

فقد برأ أيضًا الرأسمالية من التسبب في فقر «المليار السفلي»، ووضع اللوم بدلًا من ذلك على دولهم الفاشلة، التي حولت نعمة الموارد إلى لعنة. حتى إنه ذهب إلى حد استخدام التدخل العسكري كوسيلة لإنقاذ الفقراء – وهو الأمر الذي لا يخلو من بعض الحرج بسبب حقيقة أنه كتب خلال تراجع الأوضاع في العراق بعد الحرب التي شنتها عليه الولايات المتحدة وأظهر آخرون ازدراء لأولئك الذين يتوقون إلى «أيام أوقات الفراغ والمرح والمساواة التي كانوا يتمتعون بها في السابق في البلدان الشيوعية»، وكتبت المؤرخة الأمريكية جويس أبلبي تقول «سيكون من الجيد تناول الكعك مع بقاء الأساليب الكسولة». لم يكن من السهل جدًا بالنسبة لأولئك الذين سعوا للدفاع عن الرأسمالية من منتقديها الداخليين أن ينجوا من المحاسبة. في عام 2006 نشرت ديردري مكلوسكي الاقتصادية والكاتبة اللامعة الجزء الأول من ثلاثية كرستها بشكل مدهش للدفاع عن الرأسمالية، ليس بسبب تفوقها الاقتصادي في الجانب الأكبر، بل لأجل أخلاقياتها. وادعت أن الرأسمالية، لم تجعلنا فقط أكثر ثراءً ونعيش حياة أطول. بل جعلتنا أيضًا شعبًا أفضل وأكثر تحضرًا. لكن الرأسمالية كانت أخلاقية بمعنى آخر: لأنها زادت من ثراء ضحاياها الظاهرين للعيان. جادلت مكلوسكي بأن انتزاع الثروة من الأغنياء لن يجعل الفقراء أقل فقرًا. على العكس من ذلك، فإن السماح للأثرياء بتحقيق الأرباح يفيد الفقراء بشكل عام أيضًا. لم يكن هذا أكثر من حجة «التسرب للأسفل» الشهيرة، التي طرحها جون كينيث غالبرايث ذات مرة وقارنها بالمثل القديم القائل «إذا قمت بإطعام الحصان ما يكفي من الشوفان، فإن بعضًا منه سيتسرب إلى الطريق وتأكله العصافير». إن أصل هذه العقيدة الغريبة مفقود في ضباب الزمن، ولكن تم وضع أسسها الأكاديمية من قبل نظرية اقتصاديات جانب العرض في السبعينيات. والقصة في غاية الأهمية لذلك فإنها تستحق الاستطراد.

كما هو الحال مع النظرية النقدية لميلتون فريدمان، فإن نظرية اقتصاديات جانب العرض كانت نقلة نوعية كبيرة لأنها قلبت منطق الاقتصاد الكينزي الذي ميز فترة ما بعد الحرب بأكملها. يرجع جزء كبير من أسس النظرية الأولية إلى فشل الوصفات الكينزية التقليدية لمعالجة المزيج الغريب

من ارتفاع الأسعار والركود (ما يسمى الركود التضخمي) الذي انتشر في السبعينيات. لم يستطع الإنفاق العام وحده جعل الاقتصاد يتحرك مرة أخرى كنتيجة لمشكلة جانب العرض، والمقصود هنا الصدمة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. كان لابد من مساعدة الشركات بطريقة ما. هذه البصيرة التي اقترحتها الفطرة السليمة في ظرف محدد للغاية سرعان ما تم تعميمها في نظرية كبرى، كان النمو والرفاهية الاقتصادية وفقًا لها دائمًا ما يعتمدان على سلامة عمل الشركات بدلاً من المستهلكين. إذا كانت الرأسمالية تحقق الأرباح، فسوف يزدهر الاقتصاد، وستكون هناك فوائد يتمتع بها المجتمع ككل. في الوقت الذي كان فيه مفهوم المشروع غامضًا بالفعل، وعندما كان كل شخص لديه حساب في بنك جيد مستثمرًا محتملاً، كانت الأطروحة أكثر بساطة في الصيغة التي تقول إنه ينبغي وضع الأغنياء في وضع يتيح لهم كسب المزيد من المال. وهذا من وجهة نظر الحكومة، يعني فرض ضرائب أقل عليهم وتركهم يعملون في سلام. أما الخسائر التي يعاني منها الفقراء وغير الأغنياء على المدى القصير، المتمثلة في التخفيضات في الخدمات العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية فسيتم تعويضها بمكاسب أعلى على المدى الطويل. استغل اليمين الجديد الفرصة وأصبح المبدأ القائل بأنه يمكن أن «توسع وتنشط الاقتصاد من خلال إعطاء الفقراء أقل، والأثرياء أكثر» هو العقيدة الرسمية لإدارات ريغان وتاتشر.

ظل فقدان الثقة في الرأسمالية في مطلع الألفية يعتبر قليلًا مقارنة بما سوف يحدث بعد أقل من عشر سنوات، عندما تعرض الاقتصاد العالمي إلى ضربة مدمرة. وتلك الأزمة التي بدأت في منتصف عام 2007 مع انهيار قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، انتشرت إلى النظام المصرفي العالمي في غضون عام. وكان للانقلاب المالي الذي حدث عام 2008، بدوره، تداعيات على الاقتصاد الحقيقي، وتسبب في انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية الشمالي، واستمرت تلك التداعيات حتى أوائل عام 2010. بطريقة ما، كان هذا تبرئة لأفكار كينز، حيث كشفت تلك الأزمة الأعراض الكلاسيكية لتراجع اقتصاد جانب الطلب وهي: الانكماش والبطالة. لكن اهتمام الناس لم يتحول إلى

الركود بقدر ما تحول إلى الأزمة التي أشعلته، والغضب كان موجهاً بوضوح ضد جشع 1% من السكان. كان تأثير الأزمة على الرأي العام مدمرًا. لم يعد الأمر مجرد اهتمام بتوفير عدالة شاملة لفئات المجتمع ذات الأوضاع الأكثر حرجًا؛ بل إن الطبقات الوسطى في البلدان الغنية شعرت حينها بأضرار مباشرة. باختصار، فإن القوة المغرية التي مارستها الرأسمالية على الطبقات الوسطى منذ نهاية القرن التاسع عشر، عندما كانت قد أظهرت أنها يمكن أن ترفع مستوى معيشتها، قد بدأت تتضاءل.

ومن جديد، تمثلت الاستراتيجية التي اتبعها المدافعون عن الرأسمالية في تقليل أهمية ما كان يحدث. وقدمت الحسابات التاريخية المنشورة في تلك السنوات أمثلة مهمة على ذلك. تم الشروع بالعديد من هذه الأعمال قبل الأزمة وكانت الغاية منها الاحتفال بإنجازات الرأسمالية ولكن تم الانتهاء منها في وضع مختلف للغاية. في كتابها ثورة لا هوادة فيها: The Relentless Revolution 2010، حصرت المؤرخة جويس أبلبي مشكلة الرأسمالية في الفساد والمحسوبية، وقدمت العلاج بسهولة من خلال تبني قواعد رسمية أفضل وآليات للتنفيذ، وعلى الأكثر عن طريق تعيين أشخاص صادقين وأكفاء في القضاء والشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية. وخلصت إلى القول إن «ما هو مطلوب هو أكثر من مجرد نظام مالي جديد بل إصلاح قانوني. يمكن للرأسمالية أن تعمل بشكل جيد للوفاء بوعدها في تحقيق التقدم والازدهار» كلما كان النظام القانوني فعالاً وكفوءًا. علاوة على ذلك، فقد أشارت إلى أن الرأسمالية «تولد الثروة» التي تدفع ثمن هذه الخدمات. ولذلك فإن فشلها في تحقيق هذا، هو مجرد فشل «الإرادة السياسية». هذه الطريقة لإبراء ذمة الرأسمالية من خلال فصل الاقتصاد عن السياسة، ورمي اللوم على السياسة، كانت في الواقع الاستراتيجية المهيمنة بشكل رئيسي في تيار السياسة الأمريكية خلال الركود العظيم، فكلاهما يعزو الأزمة إلى قلة القوانين وهناك من يعتقد أن هناك الكثير منها.

مثال آخر معبر هو كتاب تاريخ كامبريدج للرأسمالية، الذي صدر في عام 2014 بعد تسع سنوات من العمل عليه. ينتهي الكتاب المؤلف من جزأين بمقال عن مستقبل الرأسمالية كتبه اثنان من الاقتصاديين خلال فترة الركود.

المفارقة في كتابة مثل هذا الفصل أن وجود حقيقة «أن العالم كان يعرج ببطء شديد من أثر الركود الطويل» لم تفت في عضدهما. فقد ذكرا:...

بدأ المشروع في عام 2005، على ما يبدو أن الرأسمالية كانت منتصرة في جميع أنحاء العالم.... ولكن حين تكشفت الأحداث في صيف عام 2007، بدأت تظهر بعض التصدعات في «أفضل اقتصاد سبق أن عرفه العالم».... بل إن بعض نقاد المشروع اقترح أن ننتقل بسرعة لتأليف الجزء الثالث بعنوان «انحدار وسقوط الرأسمالية»! لكن الأزمة المستمرة للاقتصاد العالمي، التي ألقت بظلالها على الابتكارات المالية التي تم الاحتفال بها في وقت متأخر من سبتمبر 2006، -التي تمت تغطيتها بواسطة هذين الجزأين من خلال دراسة تاريخية طويلة- يمكن اعتبارها ببساطة أنها النسخة الأحدث من آلام النمو التي أصابت تطور الرأسمالية من البداية.

بمجرد أن أصبح الأمر واضحًا، كان الخيار في هذه الحالة هو التعامل مع الرأسمالية ليس كتكوين اجتماعي محدد تاريخيًا ولكن باعتبارها سمة معينة من التفاعل البشري. وحيث إن الرأسمالية لم تكن لها بداية -كما تشير الحجة- فمن الأرجح أن لا تكون لها أبدًا نهاية. وتضمنت محاولة توطينها استخدام مفهوم فضفاض للغاية للرأسمالية بحيث يشمل أي شكل من أشكال النشاط التجاري والمؤسسة الخاصة. وانسياقًا مع هذا الفهم، تضمن كتاب تاريخ كامبريدج فصلًا عن بابل في الألفية الأولى قبل الميلاد، تلاه فصلان عن اليونان وروما القديمتين. وبنفس الروح، حاولت مشاريع أخرى أن تظهر أن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة بل ثابتة في التاريخ، على الأقل منذ العصور الوسطى. نجح كارمن راينهارت وكينيث روغوف من كتابة 463 صفحة من التاريخ الطويل من الأزمات دون ذكر كلمة «رأسمالية». في الواقع، إذا أمكن للمرء أن يقبل أن الرأسمالية هي ظاهرة فطرية وعالمية، فيمكن له أن يدعي بنفس الطريقة أن لا وجود لها على الإطلاق.

في التحليل النهائي، فإن هذا الحماس المتأخر لنظام يعيش في أزمة ليس حالة شاذة غير مسبوقة. واللطافة والخفة اللتان أشاد بهما شعراء العصور القديمة المتأخرة بالإمبراطورية الرومانية بينما كان البرابرة يضغطون على بواباتها تتبادران إلى الذهن. في أوقات الانحطاط، يعرض المديح والثناء

بشكل غزير ويكون هناك إبداع في أنغمته، وكأنه يخفي القلق بشأن الضياع. وتوجد مثل هذه التجارب في إعادة قراءة ماضي الرأسمالية من خلال القلق الذي يشيع في الوقت الحاضر، ويمكن بالتالي اعتبارها مثل أغنية البجعة[1] لهذا العصر. وكما يقول الشاعر الإنجليزي ألفريد تينيسون:

ترنيمة موت البجعة البرية جلبت الفرح إلى روح
تلك الأرض القاحلة.........
ولكن حالًا بصوتها المرعب المبتهج،
وبموسيقى غريبة ومتنوعة،
تدفقت ترانيم حرة وجريئة؛
كما هو الحال عندما يفرح الجبابرة.

لكن بينما أظهر شعراء كتاب «ثورة لا هوادة فيها» أنهم على يقين من أن الرأسمالية تملك قوى فائقة للتجديد، وأنه يمكن لها مرة أخرى، أن تسخر من خصومها، فإن معظم أفراد المجتمع الذي عانى بشكل ملموس من آثار الأزمة، يعتبرون أن الركود العظيم قد دق ناقوس الخطر. وهكذا، عندما تم تشغيل أسطوانة التنبؤ الاجتماعي مرة أخرى، فإنها وجدت نطاقًا واسعًا من الجمهور على استعداد للاستماع إليها.

اليقظة

شهد الركود العظيم عودة واسعة لنبوءة زوال الرأسمالية. صدرت سلسلة من الكتب حول مستقبل الرأسمالية في السنوات الأولى من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين وكانت متنوعة من حيث الجودة والصرامة. صدرت كتب في المجال غير الروائي لعدد من مشاهير الكتاب تصف اليوتوبيا التكنولوجية، وأخرى تصف الحياة بعد الرأسمالية لعدد من النشطاء الراديكاليين، وأخيرًا صدرت عدة أعمال أكاديمية. مثلما فعلنا حتى

1- هو تعبير مجازي يرمز إلى آخر عمل أو جهد أو إيماءة قبل الوفاة أو الرحيل.-م.

الآن، سيكون تركيزنا على المؤلفات الأكاديمية دون تجاهل الكتب ذات الأساليب الشعبية، حيث إنها كانت لها مساهمتها في سياق هذا التاريخ. كان للأزمة تأثير إعلامي قوي يليق بعصر تصوير الواقع المذهل. إن صور موظفي بنك ليمان براذرز باعتبارهم نجوم تلك السنوات وهم يضعون ممتلكاتهم في صناديق من الورق المقوى ويغادرون مبنى البنك وصور المتظاهرين في حديقة زيكوتي في نيويورك وهم يرمون تماثيل الثور الذهبي في شوارع مانهاتن كانت أكثر شهرة وتأثيرًا من التعليقات الباردة في سوق الأسهم. وكان لا مفر من أن تظهر أعمال مطبوعة لإرضاء هذا الطلب العاطفي حتى لو كان على حساب محاولة المزاوجة المستحيلة، بين ماركس ودراكر التي أدارها الصحفي بول ماسون. كانت أطروحته تقول إن الأتمتة، وقابلية إعادة الإنتاج الحر للمعلومات عبر الإنترنت و«الاقتصاد التشاركي» قد قذفتنا بالفعل في مرحلة ما بعد الرأسمالية. وكان يقول إن الاهتزازات التي حدثت في السنوات الأخيرة كانت تمثل الضربات الأخيرة للرأسمالية بينما كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وتمثلها التشنجات اليائسة «النظام الاحتكارات والبنوك والحكومات» التي لم تستسلم بنفسها إلى العصر الجديد من «السلع المجانية والوفرة المنتجة اجتماعيًا». كما بذلت محاولات للتحليل النفسي لمجتمع الرأسمالية المحتضرة، كما في كتاب العيش في نهاية الزمن للفيلسوف الشهير سلافوي جيجيك. ووفقًا لجيجيك، «فإن النظام الرأسمالي العالمي يقترب من نقطة الصفر المروعة». والفرسان الأربعة الذين سيجلبون الكارثة سيكونون أزمة البيئة، والتلاعب بالمادة الوراثية للكائنات الحية، والحرب القادمة على الموارد الطبيعية والطاقة، وتنامي الانقسامات الاجتماعية ونبذ الآخرين. ومع أخبار وصول الرأسمالية الوشيك إلى النهاية، فمما لا شك فيه أن رد فعل المجتمع يتماشى مع النموذج الكلاسيكي «لمراحل الحزن الخمس»، أي من خلال الإنكار والغضب والمساومة، والاكتئاب، وأخيرًا الموافقة، إذا وصلت الرأسمالية إلى نهايتها فليس من الجيد ألا تكون غير مستعد. هذه الفكرة كانت أكثر من كافية لإطلاق العنان لخيال هؤلاء الذين رأوا أنه من المناسب بناء سيناريوهات للحياة الآخرة للرأسمالية، والخلط بين النظرية الاجتماعية وروايات الخيال العلمي.

لكن اللافت للنظر ليس إعادة إحياء الإثارة أو نغمات نهاية العالم في الخطاب العام، ولا السهولة التي تختلط فيها الذخيرة الماركسية مع النيوليبرالية في نوع من الدادائية الماركسية التي تبدو مخصصة للنشر عبر تويتر، ولكن عودة نظرية الأزمة في الأوساط الأكاديمية. بين عامي 2013 و2016 أدت إلى نشر ثلاثة كتب علمية تحمل عناوين طموحة. كان أحدها بعنوان هل للرأسمالية مستقبل؟ والآخر بعنوان سبعة عشر تناقضًا ونهاية الرأسمالية؛ والثالث بعنوان كيف ستنتهي الرأسمالية؟ وقد ألفها كبار علماء الاجتماع ذوي السمعة الراسخة – وهم نوع من العلماء الذين يمكن للمرء أن يقول لو كان مكانهم، سأفكر مرتين قبل المغامرة في السير في مثل هذه التضاريس الزلقة. كان اثنان منهم، وهما عالما الاجتماع الأمريكيان إيمانويل والرشتاين وراندال كولينز، غير خائفين من التنبؤ بأن نهاية الرأسمالية ستحدث في غضون عقود قليلة. وأخذ كلا المؤلفين ما يفيده من صندوق الأدوات الماركسي. إذا لم يكن هذا مفاجئًا في حالة والرشتاين (فالطريقة التي صنع بها اسمًا له من خلال تحليل النظم العالمية كانت ترتبط بالماركسية) فلا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لكولينز، الذي كان دائمًا أكثر حساسية لتأثير ويبر. هناك طرق لا حصر لها لإعادة تفسير، وحتى إعادة ابتكار، ماركس، هذا صحيح، ولكن في الواقع فإن والرشتاين وكولينز كانا كلاهما يلتزمان بوجهة نظر آلية إلى حد ما لديناميكية عمل النظام الرأسمالي وتناقضاته. هذه الرؤية تفترض أن الرأسمالية هي نوع من ساعات النابض التي تعمل طوال الوقت حيث إن آليتها خالية من العوائق. لكن تكرار الأعطال أدى إلى الأزمات الهيكلية، التي يتعامل معها هؤلاء الكتاب من منظورين كلاسيكيين ومتكاملين للإنتاج والاستهلاك.

يؤكد والرشتاين أن الاستراتيجية الرئيسية المستخدمة تقليديًا من قبل الرأسمالية لتخفيف الضغط على الأرباح –الحفاظ على انخفاض تكاليف الإنتاج– لم تعد قابلة للتطبيق. فهو لا يستطيع أن يرى كيف يمكن إعادة توطين أماكن الإنتاج من قلب النظام العالمي إلى محيطه آخذًا بنظر الاعتبار أنه على مدى القرون الخمسة الماضية، «استنفدت هذه العملية المتكررة فعليًا الموقع الذي تريد الوصول إليه». بالإضافة إلى ذلك، كما يقول،

فإن الأرباح التي يعتمد عليها بقاء الرأسمالية لا يمكن الحصول عليها من خلال أسواق المنافسة الكاملة، ولكنها تتطلب وجود شبه احتكارات. وهذه الأخيرة بحاجة إلى أن تكون مدعومة بسلطة الدولة ويمكن فرضها عالميًا فقط في وجود قوة مهيمنة. واعتادت الولايات المتحدة القيام بهذا الدور. لكن تقلصها الجيوبوليتيكي يمهد الطريق للتعايش المستقبلي لمراكز قوة متعددة. من جانبه يرى كولينز في تلاشي الطبقة الوسطى العنصر الذي يعيد تأهيل نظرية نقص الاستهلاك المسببة للأزمة. وبينما كان الاتجاه في القرن العشرين نحو تركيز الثروة والبطالة ونقص الاستهلاك الناتج من التراكم المستمر لرأس المال الثابت يعيقه مؤقتًا توسع الطبقة الوسطى فإن هذا الطريق مغلق الآن. وتمامًا كما حلت الآلات في فترة ما مكان الطبقة العاملة، فإن التقدم في تكنولوجيا المعلومات يقضي على الطبقة المتوسطة. يتوقع كولينز أن الصراع على التوزيع سوف يشهد تصعيدًا خلال العقود القادمة، ويقف بوجه «عدد قليل من الأثرياء» ممن يمتلكون «الروبوتات وأجهزة الكمبيوتر التي تقوم تقريبًا بكل الأعمال المدرة للدخل» «وتجعل غالبية الشعب عاطلين عن العمل من الناحية الهيكلية». وهو يتفق مع والرشتاين في التنبؤ بأن الأزمة النهائية للرأسمالية ستحدث «في حوالي العقد الذي يبدأ في عام 2040». وما سيتبعها غير مؤكد. وفي أحد السيناريوهات، قد نشهد إما قرنًا من التقلب بين الرأسمالية والاشتراكية، دون منتصر واضح، أو انبعاث النموذج السوفياتي المتمثل «بالملكية الاشتراكية والتنظيم والتخطيط المركزي القوي». ومع ذلك، هناك سيناريو آخر يشبه ما خمن كولينز وقوعه بنسبة تصل إلى 50 بالمائة، حين يظهر «حل فاشي جديد».

كما أن أستاذ الاقتصاد السياسي الألماني فولفغانغ ستريك -الذي قضى الكثير من بدايات حياته يبحث عن طرق لضبط المؤسسات الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية- فسر أيضًا المشاكل الحالية للرأسمالية كمؤشر على وجوب تفعيل نظرية الأزمة. وأنه أصر على حقيقة أن كون الرأسمالية قد نجت من الكثير من نبوءات الهلاك لا يعتبر دليلًا على أنها لن تنتهي أبدًا. كيف يمكن للمرء أن يستشف ما سيحصل في المستقبل من الماضي وحده؟ لكن من غير المحتمل أن التغيير يتسبب من خلال حدث واحد. وربما

ستنشأ الأزمة من «التراكم المستمر للاختلالات الصغيرة وغير الصغيرة» التي تجعل الرأسمالية المعاصرة «نظامًا اجتماعيًا في حالة يرثى لها بشكل مزمن». تمثلت صورة ستريك لنهاية الرأسمالية في نظام يموت من جرعة زائدة منه. من المفارقات أن الرأسمالية لا تموت لأنها ليست ناجحة للغاية. بل تموت لأنها ناجحة للغاية. وبغزوها كل مجالات الحياة الاجتماعية، فإنها تدمر المعارضات الداخلية والقوى المضادة التي كانت تستخدم لوقف آثارها الأكثر ضررًا، والحفاظ على المجتمع الرأسمالي في حالة توازن. على مدى العقدين الأخيرين، أدى توسعها غير المقيد إلى حدوث خمسة اضطرابات رئيسية. وهي «الركود، وإعادة توزيع الأوليغارشية، ونهب المال العام والفساد والفوضى العالمية». هذه المشاكل -مع الاستثناء الجزئي للأولى، حيث يمكن أن يُنظر إلى تباطؤ النمو أيضًا على أنه ظاهرة غير ملحوظة- نابعة من التسليع الكامل للنقود والطبيعة والعمل البشري التي تأكدت في ظل الرأسمالية المتأخرة. فتسليع النقود، الذي أصبح ممكنًا من خلال رفع القيود المالية في التسعينيات، وجد تعبيرًا عنه في الإنتاج المفرط للائتمان الرخيص، وباستخدام تقنيات الهندسة المالية وتضخم القطاع المصرفي. كان هذا الاتجاه مسؤولاً بشكل مباشر عن الأزمة المالية لعام 2008. أما تسليع الطبيعة فتمثل في حقيقة التناقض الذي لم يعد بالإمكان تحمله بين منطق التوسع اللانهائي الذي يدفعه تراكم رؤوس الأموال والعرض المحدود للموارد الطبيعية. وبالنسبة لتسليع العمل، الذي نتج بدوره من تحرير سوق العمل، فإنه عبر عن نفسه في انتشار العمالة غير المستقرة والمنخفضة الأجر. وكان هناك أيضًا اتجاه لزيادة ساعات العمل لكل عائلة بينما ظلت الأجور ودخل العائلة ثابتين.

عند النظر إلى أطروحة ستريك بشكل سطحي، قد يعتقد المرء أنها تعاني من نفس العيوب التي تحملها فكرة أن آلة الرأسمالية يجب أن تتوقف لأن تروسها تعطلت. إن موقف ستريك مدين بالتأكيد إلى وجهة نظر مدرسة فرانكفورت القديمة القائلة إن الرأسمالية لا يمكن أن تعيش إلا ضمن علاقة جدلية بين أجزائها المكونة-بمعنى آخر، أن الدافع وراء الأرباح يحتاج إلى أن يكون متوازنًا بشكل من أشكال إزالة السلعنة مثل

إنشاء دولة الرفاهية وتبني السياسات المالية الكينزية وما إلى ذلك. عندما يتم قمع هذا الديالكتيك، تنشأ مشكلة إضفاء الشرعية. ولكن بجانب هذا البعد الميكانيكي للرأسمالية، يجب على المرء أن يدرك أن هناك أيضًا بُعدًا وجوديًا. فليس فقط الأداء الصحيح لآلة الرأسمالية هو الذي يحدد بقاءها، ولكن السياق الذي تعمل فيه. والآلة قد لا تقوم بذلك بشكل جيد، ولكن قد يكون الأمر في بيئة معينة أن لا تعمل آلة أخرى. ومن ثم نحتاج هنا إلى طرح سؤالين ما هو الغرض من الآلة؟ وما الذي يجعلها تعمل؟ وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى البحث في السياق الاجتماعي والثقافي الذي أكدت فيه الرأسمالية نفسها وفهمت ما إذا كانت الظروف التي سمحت بظهورها وتقويتها قد اختفت. وكون ستريك لم يقع في فخ النظريات الميكانيكية، فإن ذلك يعود إلى أنه يعرف، من خلال دراسة المجتمع، أن العلاقة بين «القاعدة» و«البناء الفوقي» تحمل إشكالية. وأولئك الذين يعتبرون أن هذه المشكلة قد سبق حلها ينتهي بهم الأمر على نحو محتوم إلى التركيز إما على الماضي فقط، كما يفعل الماديون التاريخيون، أو على المستقبل، كما يفعل المثقفون الماركسيون. بدلاً من ذلك، يعالج ستريك المشكلة بتوجيه من بولاني. فقد كان هو –وليس ويبر أو شومبيتر أو بيل– من يفكر بها حين قال إن الرأسمالية «تدمر أسسها غير الرأسمالية». وحدس بولاني في كتابه التحولات الكبرى يشتبه في وجود «السلع الوهمية» التي تنطوي على الجوانب الحساسة من الذات البشرية، مثل الحاجة إلى الأمان والكرامة الفردية، والتي لا تصلح لأن يتم تبادلها في السوق إلا بحذر خاص. إذا قمت بعبور الخط الأحمر، عليك أن تتوقع حركات مضادة، مثلما حدث عندما تم ترويض الرأسمالية من قبل الدولة وتحجيمها وصولًا إلى وضعها في قفص الشركات الفاشية وما تبعها من اقتصاد مختلط. إذا أبطلت مثل هذه الحركات المضادة، يجب أن تتوقع انفجار قدر الضغط. وبالتالي، يفترض تفسير ستريك مسبقًا –حتى لو لم يقم بصياغتها– وجود نظرية ثقافية حيث الحالة الفيزيولوجية للمجتمع هي حالة يحافظ فيها على «الثقة، وحسن النية، والإيثار، والتضامن داخل العائلات والمجتمعات». فقط تحت تلك الشروط غير القابلة للتفاوض يمكن للرأسمالية أن تتعايش مع المجتمع.

إذا تم قبول أطروحة ستريك -بولاني، فسيكون من المعقول أن نفترض أنه عندما يتم انتهاك هذه القيم الأساسية مرارًا وتكرارًا، يميل المجتمع إلى التعامل مع الرأسمالية باعتبارها عنصرًا مزعجًا يجب التخلص منه. ومع ذلك، يبقى السؤال المهم: ماذا لو كان هناك إلى جانب شروط ستريك- بولاني ميزات أي احتياجات أخرى تحدد الحالة الفيزيولوجية للمجتمع؟ وماذا لو اندفعت هذه العوامل في الاتجاه المعاكس، وحافظت على قوة الرأسمالية؟ يمكن أن ينشأ تضارب في القيمة يحمل نتيجة غير مؤكدة. وسوف نعالج هذه القضية في الفصل السادس.

أخيرًا، ومع ذكر تسليع الطبيعة، يجب أن نضيف أن إعادة فتح النقاش حول نهاية الرأسمالية أيقظ خوفًا مروعًا آخر كان قد ظهر في السبعينيات، أي أن الحياة البشرية على الأرض قد تنتهي بكارثة بيئية. ووفقًا للكثيرين فإن الاهتمام بتأثير النشاط البشري على البيئة الذي تسارع في فترة ما بعد الحرب، قد اتسع ونما. تم اقتراح مصطلح جديد، هو الأنثروبوسين Anthropocene، للحقبة الجيولوجية الحالية[1]، على الرغم من أنها لا تزال تستخدم بشكل غير رسمي ودون أي اتفاق على تاريخ بدايتها. تختلف الدرجات التي تعتبر فيها الرأسمالية مسؤولة بشكل خاص عن المشاكل البيئية، لكن القليلين جدًا يشعرون أن تأثيرها ثانوي. بالنسبة للماركسيين الإيكولوجيين مثل جون بيلامي فوستر، تقترب المسؤولية إلى درجة مئة بالمئة، وينبغي إرجاعها إلى «الصدع» أو «الهوة» التي أوجدتها الرأسمالية في «العلاقة التبادلية» الأصلية بين البشرية والطبيعة[2]. حتى بالنسبة لعالم اجتماع يؤمن بنظرية ماكس ويبر مثل مايكل مان، فإن احتمال حدوث أزمة بيئية قاتلة يعتبر احتمالًا ملموسًا «ما لم يتم اتخاذ إجراءات فاعلة واستثنائية» وهذا العمل سيغير بالضرورة طبيعة الرأسمالية. ومع ذلك فإن هذه الأطروحة، تركت الجغرافي ديفيد

1- هي حقبة مقترحة يعود تاريخها إلى بداية التأثير البشري الكبير على جيولوجيا الأرض والمناخ-م.
2- أشار ماركس إلى أن الرأسمالية خلقت شرخًا لا يمكن إصلاحه في العلاقة التبادلية (الأيضية) بين البشر والأرض، وبتعبير آخر بين البشر وشروط الإنتاج الدائمية التي تفرضها الطبيعة-م.

هارفي متشككًا. فقد أشار إلى أن الرأسمالية كانت بارعة في تشكيل وإعادة تشكيل بيئتها الطبيعية، إلى حد أن تشكل معها نظام بيئي متكيف. إن بقاء الرأسمالية يمكن أن يواجه تحديًا يتمثل بتوسيع السعي وراء الريع (المرتبط بحقوق الملكية) واستنفاد النمو الاقتصادي، وكلا العاملين يميلان إلى تآكل الأرباح. لكن هذه بالكاد تكون حجة جديدة. والجزء الأول من الاقتراح هو تحديث لأطروحة ريكاردو، في حين أن الجزء الثاني تذكير بأحد مفارقات هيلبرونر حول الرأسمالية الساكنة. ويضيف هارفي أن «اختزال الطبيعة والطبيعة البشرية إلى شكل السلعة النقية»، الذي يشير إليه على أنه اغتراب عن إمكانيات «نوعنا البشري» أو «الاغتراب العالمي»، قد يؤدي إلى «ثورة إنسانية». فنبوءته إذن هي نبوءة احتمالية أو مشروطة، تمامًا مثل النبوءة اللاحقة لهربرت ماركوز. يمكن للرأسمالية أن تستسلم إذا كان ضحاياها قادرين على تحرير أنفسهم من قيودهم. لا توجد تناقضات قاتلة، قادرة على إحداث انفجار داخلي تلقائي للنظام، فقط تناقضات أكثر أو أقل خطورة. علاوة على ذلك، فإن البروز النسبي لهذه التناقضات يختلف بمرور الوقت. أخيرًا، إنها فرصة يمكن للإرادة البشرية الاستفادة منها.

الخاتمة

أثبتت التنبؤات التي ظهرت في أواخر القرن العشرين والتي تحدثت عن نهاية التاريخ خطأها، ولكن قد يتوقع المرء بشكل معقول أن نفس المصير سيصيب أولئك الذين استنتجوا على عجل في أعقاب الأزمة الأخيرة التي أصابت الرأسمالية أن نهايتها باتت قريبة. وأولئك ذوو الميول اليسارية يجب أن يلاحظوا أيضًا أن رد الفعل السياسي الأقوى على تجاوزات الليبرالية الجديدة لم يأتِ من اليسار. لإنقاذ نفسها من غضب 99 في المئة من السكان، قبلت الرأسمالية الأمريكية عن طيب خاطر أن يترشح للرئاسة رجل أعمال مناهض للمؤسسات هو دونالد ترامب. مع خطابه الحمائي وباعتباره كبش فداء عرقيًا حاز على ثقة العمال البيض الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى، مما جعل هيلاري كلينتون تبدو أنها مرشحة مؤسسات التمويل الكبرى. في أوروبا، لم يأت أخطر تهديد لمستقبل منطقة اليورو -النصب

التذكاري للغطرسة التكنوقراطية لأتباع فريدريك هايك- من الساخطين الأسبان أو الحشود في ميدان سنتاغما، ولكن من القومية الشعبوية للقادة الذين يحتقرون جورج سوروس ويغمزون لفلاديمير بوتين. مرة أخرى، يظهر لنا التاريخ أنه لا يوجد بديل بسيط، مثل ذلك الموجود بين الرأسمالية والاشتراكية، ولكن هناك بدلًا من ذلك آليات حماية ذاتية تنشرها الروابط الاجتماعية كلما تعرضت قيم أساسية معينة للتهديد، وتؤدي إلى ظهور حلول متباينة. علاوة على ذلك، فإن محاولات الحماية الذاتية أثبتت في كثير من الأحيان أنها خادعة للذات. تذهب أفكار المرء على الفور إلى التشابهات مع فترة ما بين الحربين، على الرغم من أنه من الخطأ الاعتقاد أن الوضع في تلك السنوات يمكن أن يتكرر بنفس الشروط. التاريخ لا يعيد نفسه أبدًا لأن المجتمعات تتطور. كانت الفاشية نتيجة للتحديث الكنولوجي السريع الذي لم يقابله تحديث اجتماعي سريع بنفس القدر. هذه الشروط المسبقة، بالطبع، لم تعد موجودة في الغرب. لكن حقيقة أنه يمكنك، كما قال هيراقليطس، أن تخطو في نفس النهر مرتين لا يعني بالضرورة أن هناك تقدمًا. فالتطور يعني ببساطة التغيير.

والرأسمالية لم تتغلب حتى على نفسها. على عكس التوقعات الرومانسية لدروكر ومنظري مجتمع المعرفة فإن اقتصاد ما بعد الصناعة يعتمد على المعرفة بشكل ضعيف نسبيًا، بل حتى لا يبدو إلا بدرجة قليلة أنه يمثل بيئة يمكن للحرية أن تزدهر فيها. في هذا الاقتصاد لا يرى المرء فيلسوفًا أو مهندسًا في كل ركن من أركانه. كل المعرفة التي يحتاجها الخوض في مجال الأعمال المتوسطة هي معرفة بسيطة متعلقة باستخدام الكمبيوتر أو الهاتف الذكي، وهو ما يمكن لطفل عمره خمس سنوات أن يقوم به. من حيث تأثير التكنولوجيا على تنظيم المجتمع، ظهر دورها غير الحاسم مرة أخرى من خلال التطورات الأخيرة. فتكنولوجيا المعلومات، التي أشاد بها دعاتها كأداة لتحرير العمال، أو حتى كشعار للمرحلة والتي تبين أن علاقات الإنتاج الرأسمالية قد تجاوزتها، أثبتت أيضًا أنها أداة للاستغلال. فقد جعل الهاتف الذكي اقتصاد الأعمال المستقلة (the gig economy) عمل سائقي شركة تاكسيات أوبر Uber وسائقي توصيل الطعام ممكنًا، ولكنه يمثل أيضًا

الوسيلة الرئيسية للتحكم في هذه القوة العاملة غير المستقرة. فمن خلال تطبيقاتها، تتم مراقبة كل عامل باستمرار. ومن ثم، أصبح من الممكن فيما يسمى الاقتصاد التشاركي: أن تفصل من العمل بين عشية وضحاها برسالة نصية إذا كان رضا العملاء أقل من إيجابي أو إذا كانت نسبة الطلبات المقبولة أقل من المتوسط. يتم وضع العمال في منافسة بعضهم مع بعض، بينما هم يفتقرون إلى وسائل الحماية التي يوفرها العمل المنظم: وتصبح الإجازات العادية المدفوعة الأجر، والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، والمعاشات التقاعدية من ذكريات الماضي. لقد استبدلت الرأسمالية الجديدة علاقات التبعية التقليدية بالروابط غير الرسمية للتبعية على أساس نفس التباين الناتج عن الحاجة. ومن خلال تركه مسؤولية تأمين وسائل الإنتاج للعامل، فإن رأس المال صنع معجزة جعل نفسه غير مرئي -فقد أزال التجسيد المادي عن نفسه- لكن هذا لا يعني أن هيمنته أصبحت أضعف. لا شك أن ماركس لو كان قد عاد إلى الحياة سيكون مفتونًا بكل هذا.

في ضوء ذلك، من المفهوم أن الأجيال الجديدة من المفكرين تنجذب إلى نوع الأسئلة التي يطرحها ماركس ومعاصروه منذ فترة طويلة. فالفضول الفكري والقلق الذي يؤدي إلى التنبؤ الاجتماعي لم يتغيرا. وما هو أقل وضوحًا هو السبب في أن العمليات الفكرية التي تقود إلى التكهن والتنبؤ بدت أنها عالقة في حلقة زمنية. بعد قرن من مناقشات الأممية الثانية، لا يزال منظرو الرأسمالية يتصارعون مع نفس المعضلات وكذلك مع أسلافهم البعيدين: هل من المنطقي دراسة النظم الاجتماعية كمجالات القوة التي تتم دراستها في الفيزياء، مع افتراض توازنها أو انهيارها؟ هل إن البنى الفوقية الثقافية هي مجرد إسقاط للقاعدة الاقتصادية، هل يمكن استدخال[1] الفاعلية البشرية من خلال النظرية أو يجب بدلاً من ذلك، اعتباره متغيرًا مستقلا قادرًا على صنع نتائج غير متوقعة. وحقيقة أن هذه المشاكل هي في كثير من الأحيان غير داخلة في التنبؤ الاجتماعي في الوقت الحاضر يعد أمرًا غير مطمئن. تنطبق نفس الاعتبارات على العوامل السببية التي تتكرر مرارًا

1- هو عملية جعل الشيء داخلي، ويأخذ معاني أكثر تحديدًا في مختلف المجالات. وهو عكس الاستخراج-م.

وتكرارًا في التنبؤات. خذ على سبيل المثال مشاكل البيئة: ليس هناك شك في أنها تمثل تهديدًا فوريًا لأشياء كثيرة، وتهدد أولًا وقبل كل شيء صحة الناس. لكن هل إنها تمثل أيضًا تهديدًا لبقاء الرأسمالية؟ يبدو أن البعض يعتقد هكذا، تمامًا كما فعل مفكرو العصر الفيكتوري. ومع ذلك، فخلال قرنين من وجودها، أظهرت الرأسمالية أنها لا تحتاج إلى هواء نقي لتزدهر، ولكن تحتاج فقط الهواء الذي بالكاد تتنفسه. لماذا لا يبدو علماء الاجتماع أبدًا أنهم يتعلمون من أخطائهم؟ حان الوقت لتحليل أنماط التفكير التي تتكرر في تاريخ الأفكار هذا لإيجاد إجابة على هذا السؤال.



الفصل الخامس

تجوال في عقل مفكر من المتنبئين

«إذا أمكن للإنسان، بتأكيد شبه كامل، أن يتنبأ بالظواهر عندما يعرف قوانينها، وإذا أمكنه حتى عندما لا يعرفها، التنبؤ باحتمالات كبيرة بأحداث المستقبل على أساس تجربته في الماضي، فلماذا إذن يعتبر عملًا من ضرب الخيال، القيام بوصف أولي -مع دعوى أنه قريب من الحقيقة إلى حد ما- لمستقبل مصير الإنسان على أساس تاريخه؟» بهذه العبارات بدأ الفصل الأخير من كتاب نيكولاس دي كوندورسيه وصفًا أوليًا لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري (1795)، مكرسًا للعهد العاشر من تاريخ البشرية -وهو المستقبل. بالنسبة له، لم يكن هناك شيء خيالي أو متهور في مغامرة الدخول في هذا المشروع. لذلك ذهب إلى التنبؤ «بإلغاء عدم المساواة بين الأمم؛ وتقدم المساواة داخل شعب واحد؛ والكمال الحقيقي للإنسان».- هذه الصفحات صدمت الكثير من العلماء لأنها كانت مكتوبة في ظلال المقصلة وفي وقت كان مؤلفها يشعر بقلق شديد بشأن «مصيره». كما أنها لافتة للنظر بسبب أن محاولة كوندورسيه مثلت بداية التنبؤ الاجتماعي، وهو نشاط لم يكن آنذاك معروفًا في العالم الغربي، وهو فعل ذلك بوعي شخص كان على وشك أن يخلق ابتكارًا جذريًا.

على عكس التقليد النبوئي السابق الذي يمتد من الكتاب المقدس إلى نوستراداموس والذي كان قائمًا على الإيمان بالوحي أو علم التنجيم، فإن التنبؤ الاجتماعي يعتمد على الصفات الجوهرية للواقع. فهو لديه أساس عقلاني يشتمل عادة على عنصرين مجتمعين بشكل مختلف: وهما، كما

يقول كوندورسيه، احتمال استنتاج مسارات المستقبل من مبادئ عامة واستقرائها من الاتجاهات السابقة. وكلا الإجراءين مبني على افتراض وجود انتظام معين في الطبيعة. يمكننا أن نسأل أنفسنا، إذن، لماذا لم تتم محاولة أي من هذه الطرق من قبل المؤلفين القدامى، تاركين جانبًا حقيقة أن هؤلاء الكتاب لم يلاحظوا تغييرات كبيرة في المجال الاقتصادي مقارنة بالماضي، ولم يعتبروا حدوثها ممكنًا، وهو ما تحدثنا عنه بالفعل في الفصل الأول. ولكن لم تكن هناك على حد علمنا أية محاولة للتنبؤ بأمور مثل نهاية الإقطاع أو السلطة الدنيوية للكنيسة، على الرغم من أن مفكري العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث كانوا يدركون بالتأكيد التشكيلات السياسية المختلفة التي تبعت إحداها الأخرى منذ العصور القديمة. وعلى الأقل لم تكن هناك محاولات مبنية على تحليل القوى الاجتماعية. فما تسمى بنبوءة القديس ملاخي[1]، التي ربما كانت مزورة وتعود إلى القرن السادس عشر، وتوقع فيها أن آخر بابا سيكون هو بطرس الروماني. لكن سبب نهاية عهده كان على الأغلب من صنع البشر: تنص النبوءة «في الاضطهاد النهائي للكنيسة الرومانية المقدسة سيجلس بطرس الروماني، الذي سيرعى خرافه وسط كثير من المحن وبعد ذلك ستدمر مدينة التلال السبعة وسيدين القاضي المخيف شعبه. وتحل النهاية». تم فهم التنبؤ الاجتماعي، على أنه تمرين فكري حر، يتطلب ثلاثة شروط. الأول هو تصور التاريخ باعتباره نتاج أفعال بشرية، يمكن السيطرة عليها أو لا. الثاني، مثلما سوف نرى، هو الإيمان بالتقدم. والثالث هو الاستقلال المؤكد للمحلل عن السلطة. وحتى عندما يحدث التنبؤ لأسباب مستقلة عن النقد الاجتماعي فإنه يمس لا محالة ثقة الجمهور في النظام القائم. هذه ثلاثة شروط نادرًا ما حدثت (مجتمعة معًا) قبل العصور الحديثة.

ومع ذلك أن كون التنبؤ الاجتماعي له أساس عقلاني لا يعني أنه نشاط علمي بالمعنى الدقيق للكلمة. وهذا يرجع إلى حقيقة أن الانتظام في الحياة الاجتماعية لا يمكن أن يحدث إلا على مستوى عام جدًا؛ وأن المستقبل لا يتحدد بالماضي. وأخيراً، أن المتنبئين ليسوا مراقبين محايدين. فهم لا

1- هو أسقف أرماغ في أيرلندا، عاش في القرن الثاني عشر (1094-1148)-م.

يزالون «حيوانات سياسية»[1] يكتبون عن أشياء سياسية. قد يجادل المرء، على عكس السبب الأول والثاني، بأنه حتى توقعات الطقس لها هامش أكبر أو أقل من الخطأ، ومع ذلك فهي تعتبر نشاطًا علميًا. ولكن هناك فرق كبير: فاحتمالية أن ظروفًا جوية معينة ستحدث أمر معروف بالاستدلال. على سبيل المثال، من المعروف أنه خلال يومين، ستمطر باحتمالية س في المائة، بينما في حالة الظواهر الاجتماعية، فإنه من الصعب في المستقبل القريب أو البعيد، تحديد احتمال حدوث أي سيناريو مفترض. للأسف، نحن نفهم تصرف القوى الاجتماعية بحدود أقل بكثير من فهم قوة الرياح. في دراسته عن تراجع مستوى المفكرين الشعبيين، يشبه ريتشارد بوسنر المفكرين الشعبيين الذين ينخرطون في التنبؤ بكتاب روايات الخيال العلمي «فهم يتصورون الحريات من خلال الواقع الذي نعيشه اليوم من أجل رسم صورة أكثر روعة» لمجتمعاتهم. ويخلص إلى أن هذا النوع «ينتمي إلى الأدب بدلاً من العلم، سواء أكان طبيعيًا أم اجتماعيًا». هذا يبدو لي حكمًا غير منصف، يعكس عقدة تفوق علم الاقتصاد اليوم على العلوم الاجتماعية الأخرى. في الحقيقة، عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ بالمستقبل، فإن سجل مسار الاقتصاديين، إذا أردنا وصفه بعبارة ملطفة لا يدعو للفخر. والمسألة المهمة هنا هو أن العلوم الاجتماعية، بدون استثناء، ناقصة للغاية كمفاتيح للمعرفة، وهذا ينطبق على جهودها لفهم الواقع على قدر تطورها الممكن.

إن الأسباب المحددة لفشل التنبؤات حول الرأسمالية هي من أنواع مختلفة. البعض منها له علاقة بالتشوهات المعرفية التي تؤثر على عملية التنبؤ. وهذه التشوهات ليست خاصة بعلماء الاجتماع، كونهم يتدخلون في نمط التفكير لأي شخص، وهذا ما يثير الدهشة في كثير من الأحيان. وهناك أسباب أخرى تشير إلى عيوب في بناء النظريات الاجتماعية، أي أخطاء في العلاقات المفترضة بين مجالات الحياة الاجتماعية وحول الآليات التي من المفترض أن تنظم عملها. ولكن، قبل كل شيء، هناك عامل حاسم يتدخل في الاتجاه المعاكس في بناء النظرية وعملية التنبؤ، وهي ميزة تحدد طريقة تفكير علماء المستقبل.

1- هذه إشارة إلى أطروحة أرسطو التي دافع عنها في كتابه «السياسة» وهي أن البشر بطبيعتهم حيوانات سياسية، وتود بطبعها أن تعيش معًا-م.

هذا العامل هو الإيمان بالتقدم الذي يقوم عليه الفكر الحديث. في الصفحات التالية سوف نتعامل مع المشاكل التي تحدث في كل هذه المستويات، وبشكل أقل مع العلاقات الأقل وضوحًا الموجودة بين التنبؤ واليوتوبيا. ومع ذلك بادئ ذي بدء، من المهم التفكير في ماهية التنبؤ وتصنيف رؤى مستقبل الرأسمالية التي تمت مناقشتها حتى الآن، وتجميعها في فئات عامة.

تشريح التنبؤ

لقد رأينا سبب اختلاف التنبؤ عن التوقع التقليدي. ويجب أن نفرقهما الآن عن مفهوم ثالث، غالبًا ما يواجهنا عندما نتحدث عن المستقبل: وهو مفهوم التكهن. عندما كتب بوسنر أن «التكهن هو مخزون بضاعة المفكرين الشعبيين [ومع ذلك] فإن سجل تكهنات هؤلاء المفكرين فقير للغاية»، فإنه لم يكن يشير في الواقع إلى التكهن بل إلى التنبؤ، مما يجعل لائحة اتهامه أكثر جدية. أما دانيال بيل، وهو أحد المتهمين الرئيسيين في هذه المحاكمة فيشرح الفرق على النحو التالي: «التكهن هو اشتراط سلسلة من الأحداث التي ليس لها مدى في الزمان والمكان»، أي أن شيئًا ما سيحدث في هذا الزمان وهذا المكان. أما التنبؤ فهو تحديد السياقات الهيكلية التي تنشأ منها المشاكل، أو الاتجاهات التي قد تكون حقيقية. وبينما من المستحيل حسب وجهة نظره، التنبؤ بوقوع أحداث ملموسة، لأنها ناتجة عن اقتران الظروف الهيكلية مع حالات الطوارئ العشوائية، فمن المنطقي استقراء الميول الهيكلية من التجارب السابقة والحالية وتحويلها إلى افتراضات معقولة حول المستقبل. بعبارة أخرى، يمكن لعالم الاجتماع محاولة معرفة «شكل الأشياء التي ستحدث»، على حد تعبير الكاتب إتش جي ويلز، لكن ليس الأشياء نفسها.

ما هي الدوافع وراء التنبؤ الاجتماعي؟ بكلمات أخرى، ما الذي يدفع المفكرين إلى الانغماس بعمق في مشاكل الحاضر في حين يتوجه آخرون كرسوا حياتهم لدراسة المجتمع للمخاطرة بالبحث في أرض المستقبل المجهولة؟ هذه الأسباب هي نفسها التي تدفعهم إلى التشكيك في الماضي. في كلا الاتجاهين، فإنهم يبحثون عن إجابات لمشاكل عصرهم. في أغلب الأحيان، يكون التنبؤ مدفوعًا بالأخلاق، أو بشكل أكثر دقة، باهتمامات

سياسية أخلاقية. وتبعًا لذلك يبدو من المحتوم إلى حد ما أن أولئك الذين يتعاملون مع المستقبل يجدون أنفسهم عاجلًا أم آجلًا في مواجهة المفارقة التي يضرب بها المثل والمتمثلة بكرة الكريستال: فحين يحاول المرء التحديق في الكرة، ينتهي به الأمر إلى رؤية صورته تنعكس على سطحها. علاوة على ذلك، سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن علم المستقبل موجه دائمًا نحو غاية نبيلة. في بعض الأحيان، يكون تصور المستقبل مفيدًا بشكل واضح من أجل السيطرة عليه، وكما حدث مع صناعة التنبؤ التي تعرف باسم «البحوث المستقبلية»، والتي ازدهرت خلال الحرب الباردة وخلقت فجوة بين البحث الأكاديمي من جهة وميدان الأعمال التجارية والسياسة من جهة أخرى. لكن هذا ليس، بشكل عام، جوهر القصة كما رويتها حتى الآن. فالمثقفون الذين التقينا بهم كانوا ولا يزالون، في الغالب، من كبار المفكرين الذين يسيرون بالتأكيد وفق قناعاتهم الأيديولوجية، ولكن نادرًا ما تكون دوافعهم المصالح المادية. هذا لا يعني بالطبع أن المتنبئين لا يدركون الأهمية الاستراتيجية العالية لما يفعلونه، أو أنهم غير حساسين للإمكانيات التي ينطوي عليها استخدام استنتاجاتهم لبث المعلومات إلى مسؤولي السياسات العامة أو الجهود الدبلوماسية. لإعطاء مثالين فقط، نذكر هنا أن هذا هو الهدف المعلن لإنشاء لجنة عام 2000 التي تأسست عام 1965 من قبل الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم وكان يرأسها بيل نفسه؛ وهناك توجه مشابه كان يشترك فيه كثير من العلماء الذين اجتمعوا عام 1967 في أوسلو لحضور مؤتمر «البشرية في عام 2000» الذي انعقد برعاية يوهان غالتونج، رائد دراسات السلام والصراعات.

لكن دعونا نركز على تلك المجموعة الفرعية من التوقعات، التي يمكن القول إنها ليست مجموعة جزئية، والتي تتعلق مباشرة بمصير الرأسمالية. عن طريق إعادة قراءة تاريخ النبوءات التي لم تتحقق كما هو موضح في الفصول السابقة والتي يمكن للمرء بسهولة تحديد دورتها واتجاهها. وهو الاتجاه الذي يظهر حذرًا متزايدًا مع نمو تجربة الرأسمالية. من ناحية أخرى، تظهر دورة التنبؤ انتكاسة دورية إلى الكارثة، أو إحياء الآمال الثورية على نطاق واسع إذا تحدثنا بشكل عام، والتي ليس من الصعب أن تتصل

بلحظات صعبة أو انكماش في دورة الأعمال مثل الكساد الكبير والركود الكبير، وتباطؤ النمو والركود التضخمي في السبعينيات وما إلى ذلك. لكن توقع التغييرات الجذرية يتشابك أيضًا مع نقاط التحول في التاريخ السياسي مثل الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية، وصعود وترسيخ الفاشية وحرب فيتنام وسقوط جدار برلين.

يمكننا تتبع نبوءاتنا إلى أربعة نماذج، على أساس الديناميكيات والعوامل السببية المفترضة: نظريات الانفجار الداخلي، والإنهاك، والتقارب، والانقلاب الثقافي. ونظريات الانفجار الداخلي، كما يوحي الاسم، تفترض أن الرأسمالية سوف تنفجر من الداخل، أو يمكن أن تنهار بسبب تناقضاتها الاقتصادية اليومية. كانت هذه التناقضات بالنسبة لماركس موجودة في الأساس في جانب العرض (الناتج عن الإفراط في التراكم)؛ وبالنسبة للماركسيين اللاحقين مثل لوكسمبورغ وسويزي كانت المشكلة تكمن في جانب الطلب، وشددوا على عدم قدرة السوق على استيعاب الإفراط المزمن في الإنتاج. أما أطروحة الإرهاق فكانت على النقيض من ذلك، فهي تتوقع أن الرأسمالية سوف تموت لأسباب طبيعية. وقد اعتقد كل من ميل وكينز أنها ستزول بسلام، إذا جاز التعبير، بمجرد أن تنجز مهمتها في جلب الازدهار. فتراكم رأس المال سيصل إلى طريق مسدود بسبب المحددات البيئية، وتشبع الاحتياجات المادية، أو المعنوية أو التقدم الحضاري. وسيكون الانتقال إلى النظام الجديد متدرجًا وسلميًا. وكما هو الحال مع أصحاب نظرية الانفجار الداخلي، فإن أصحاب نظرية التقارب يعتبرون التطور التكنولوجي أيضًا العامل الرئيسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى التغلب على الرأسمالية، لكنهم رأوا في إتقان التكنولوجيا تعبيرًا عن العقلانية، كونها قوة متأصلة في تطور المجتمع. كانت هذه القوة بالذات، بالنسبة لمجموعة من المؤلفين بمن فيهم هيلفردينغ، وبورنهام، وغالبرايث، والعديد من المفكرين الآخرين، من أوائل القرن العشرين حتى الستينيات، هي التي تدفع بالرأسمالية ونقيضها، ونعني هنا الاشتراكية، لأن يشبه بعضهما بعضًا بشكل متزايد. كانت وجهة النظر هذه هي الأكثر شعبية في فترة ما بين الحربين، عندما بدا أن جميع الاقتصادات المتقدمة تتطور إلى درجة عالية

من البيروقراطية والأنظمة المنظمة. أخيرًا، نأتي إلى أطروحة الانقلاب الثقافي، فالرأسمالية لها طبيعة متناقضة، ولكن التناقضات التي تهدد بقاءها لا تكمن في المجال الاقتصادي، كما افترضت المادية التاريخية، ولكن في المجال الثقافي أو السياسي. بالنسبة لمفكرين مثل شومبيتر وبيل، فإن القيم البرجوازية أثبتت هزيمتها الذاتية: كانت الرأسمالية تربي طفيلياتها، وكانت الأخلاق البروتستانتية تُقتل من خلال مذهب المتعة. وبالطبع، ما كانت تمثل بالنسبة لبيل مظاهر مذهب المتعة كانت بالنسبة لماركوز علامات صحية عن الصحوة من كابوس ظلم «الإنسان ذو البعد الواحد». أما هابرماس فقد زاوج مشكلة الشرعية الثقافية مع مشكلة الشرعية السياسية حيث أدت مستويات المعيشة المرتفعة التي تحققت في فترة ما بعد الحرب إلى رفع مطالبات العمال.

حدود إدراك البشر والنظريات التي صاغوها

قد تساعدنا هذه المحاولة الأولى في وضع المفاهيم على تمييز بعض الموضوعات المتكررة في سرد تاريخي ساد حتى الآن علم الأنساب وسياق الأفكار. يمكننا أن نناقش الآن أول نوعين من أسباب فشل التنبؤات: التشوهات المعرفية والعيوب النظرية. تمثل التشوهات المعرفية الفخاخ العقلية التي تقودنا إلى فهم الواقع بشكل خاطئ. واكتساب هويتها من بين أشكال التحيز الأخرى في التفكير يرجع إلى علم النفس الإدراكي. في أوائل السبعينيات اكتشف علماء النفس أنهم لعبوا دورًا هامًا في إنشاء والحفاظ على الحلقة المفرغة من الاضطرابات العاطفية المتنوعة، بما في ذلك الاكتئاب. لكن أهمية هذه القيود على قدرتنا على تحقيق الاستدلالات المؤسسة بشكل جيد تتجاوز سياق علم النفس السريري، كونها تؤثر على جميع عمليات التفكير في الحياة اليومية. وعلماء الاجتماع هم ليسوا بشرًا استثنائيين، وبالتالي فهم أيضًا عرضة للوقوع في الأخطاء.

كان التشويه الذي يلعب دورًا رئيسيًا في التنبؤ الاجتماعي مفرطًا في التعميم، أو «مغالطة الاستقراء المعيب»، باستخدامه الرطانة الفلسفية، التي غالبًا ما تسير جنبًا إلى جنب مع التفخيم. والتعميم المفرط يعني استخلاص

استنتاجات عامة من الأدلة التجريبية غير الكافية أو غير الملائمة؛ وتفخيم شيء ما يعني، من ناحية أخرى، المبالغة في تقدير أهميته أو احتمالية تطوره إلى شيء آخر. في سياق بحثنا، قد تؤدي هذه العمليات العقلية إلى استخدام الماضي كمصدر مباشر للمعلومات حول المستقبل وليس كمصدر لاشتقاق نظرية أوسع، ستعمل بدورها على النظر إلى ما وراء الحاضر. أو أنها قد تقود المرء من جديد إلى المبالغة في تحديد أهمية الأحداث التاريخية العابرة لتصبح اتجاهات لا رجوع فيها. هذا التفسير الخاطئ لدينامية الرأسمالية على المدى القصير (أو الإفراط في الاعتماد على الماضي القريب للرأسمالية) يؤدي بشكل خاص إلى تشخيص متسرع للمرض النهائي. هناك الكثير من الأمثلة على هذه المغالطات، لدرجة أن المرء يستطيع أن يقول إن كل نبوءة لم تتحقق هي حالة إفراط في التعميم أو التفخيم. وميل رأس المال للتراكم كما يعتقد ماركس، واستنفاد البيئة عند جون ستيوارت ميل، وتراجع نموذج المنافسة والتحول لاندماج الشركات الكبرى عند مؤلفي فترة ما بين الحربين، والضغوط على المالية العامة في السبعينيات، وتأثير الحياة ذات النمط البوهيمي وتزايد عدد المثقفين المناهضين للمؤسسة الحاكمة في مختلف المناطق في الولايات المتحدة في القرن العشرين: كل تلك الاتجاهات التي سبق ذكرها إما أنها لم تستمر أو لم تعد تحمل المعنى التكهني المنسوب إليها.

هناك تشويه شائع آخر هو التفكير الأسود والأبيض الذي يسمى أيضًا منطق الانقسام أو الثنائي التفرع. فيما يتعلق بالتكهن، فقد اتخذ أشكالًا مختلفة. في المقام الأول، فإن المتنبئين بنهاية الرأسمالية نادرًا ما تساءلوا أي نموذج من الرأسمالية سيزول. هل هو النموذج الأمريكي، أم السويدي، أم الياباني؟ هل هي رأسمالية المنافسة أم الرأسمالية الاحتكارية؟ يميل دعاة الكارثة إلى تجنب هذه الأسئلة. بالنسبة لهم، فإن كل «الرأسماليات» سوداء، مثل أبقار هيغل الشهيرة. ومثل المتفائلين، يرون شكلاً واحدًا فقط من أشكال الرأسمالية سينتشر في جميع أنحاء العالم: يجب أن تكون نتيجة هذه العملية إما انتصار عالمي أو زوال عالمي. وفي المقام الثاني، فمن خلال تصور سيناريوهات ما بعد الرأسمالية، فإن البديل الاقتصادي عادة ما يكون الأنظمة التي من المفترض أن تخلف الرأسمالية والتي تصور عادة من

الناحية السلبية على أنها ليست الرأسمالية. أما المنطق الثنائي التفرع للحجة فهو واضح في المثال التالي، الذي يعكس أحلام المفكرين التقدميين:

الرأسمالية سوف تفسح المجال للاشتراكية / الشيوعية.

سيتم استبدال الهياكل الاجتماعية الهرمية بالعلاقات الأفقية.

سوف يستسلم الجشع للفضيلة الأخلاقية.

سوف يتطور الظلم الاجتماعي / الذي يمثل عدم الكمال إلى عدل ناضج تمامًا / يمثل الكمال.

الأمر نفسه ينطبق بدوره على كوابيس المفكرين المحافظين:

المنافسة / اللامركزية سوف تتلاشى لتتحول إلى التواطؤ / وتكثيف رأس المال.

الحرية / سيتم تدمير الإرادة البشرية من خلال الاستبداد / الإكراه.

أما أسطورة أن «المضطهدين في حقبة معينة هم الحكام في الحقبة التالية» فإنها مثال آخر على التفكير الأسود والأبيض. كما يلاحظ رالف داريندورف، أن التجربة التاريخية تشير إلى أن الطبقات الحاكمة، تميل بدلاً من ذلك، إلى أن تحل محلها النخب المتنافسة. وهذا ما حدث عندما أخذت الطبقة البرجوازية التي ظهرت من رحم النظام الاجتماعي الإقطاعي، مكان الطبقة الأرستقراطية. لذلك فمن الواقعي أكثر توقع أن ديناميكية المضطهِدين والمضطهَدين سيُعاد إنتاجها بأشكال جديدة. يستنتج داريندورف أنه ما «إن اشتد عود الرأسمالية والعمال في وقت واحد، حتى بدآ يتراجعان أو على الأقل عاشا حالة ركود وفقدان الصلة بينهما أيضًا».

من بين العيوب النظرية لموضوعة التنبؤ، الميل إلى الاعتماد المفرط على التماثلات الآلية أو التطورية، سواء كان عن وعي أم لا، وجعله يحتل الصدارة. بالتأكيد، لا يوجد شيء خاطئ في اللجوء الوقتي إلى هذه المقارنات. المشكلة هي الإيمان بصحتها كأطر تفسيرية متماسكة. هذا بسهولة يقود المرء إلى التعامل مع الرأسمالية على أنها آلة تتمتع بمنطق داخلي، مستقل عن السياق الذي يعمل من خلاله، أو ككائن حي له القدرة على البقاء والتكاثر ومشروط بكفاءة التمثيل الغذائي الخاص به وتوافر الموارد. أما العيب المعاكس لذلك فهو المثالية. أي الاعتقاد بأن

الأفكار، وخاصة الأفكار الجيدة، يمكن أن تتغلب على أية عواقب، حتى عندما تتعارض مع منطق عمل النظام الاجتماعي. يمكن تسمية من يحمل هذا الإيمان بقوة الأفكار بـ«وكيل كينز» ويجد تعبيرًا مشهورًا له في آخر كلمات نظرية كينز العامة: «عاجلًا أم آجلًا، فإن الأفكار، وليست المصالح المكتسبة، هي التي تشكل خطورة على الخير والشر». إنها السمة التي توحد المفكرين النخبويين والتكنوقراط والثوار.

لكن أخطر ضعف نظري يتمثل في ثقافة سوء الفهم ودورها في تشكيل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. إحدى الطرق التي يحدث بها هذا هو افتراض أن القيم والمعايير والمعتقدات تعتمد على مستوى التطور المادي الذي تم تحقيقه. بعبارة أخرى، يُنظر إلى الثقافة على أنها صندوق يتم تحديد محتواه في النهاية بواسطة التغييرات التكنولوجية، وبالتالي التقليل من قدرتها على مقاومة هذه التغييرات. هذا هو الخلل الأساسي الذي يقوض منهج ماركس للتنبؤ، لكننا لن نتعامل معه هنا، باعتباره المشكلة التي ستلقى اهتمامًا خاصًا في الفصل السادس. الطريقة الأخرى لثقافة سوء الفهم هو الخلط بين بنية القيمة للمجتمع، التي تتميز ببعض الصلابة والاستقرار، مع الظواهر الثقافية الثانوية، التي تشمل المزيد من المظاهر السطحية أو تلك التي تقتصر على فئات اجتماعية معينة. والثقافة المضادة التي انتشرت في الستينيات هي مثال على الظواهر الثانوية: فهي أحدثت تغييرات كبيرة في الأعراف لكنها لم تغير الملامح الجوهرية للثقافات الغربية، التي تشكلت في العصر الحديث، أو محو الاختلافات بين هذه الثقافات. بصورة مماثلة، من الخطأ المبالغة في تقدير إمكانية التغيير الاجتماعي الذي يمثل مواقف الأقليات النموذجية. على سبيل المثال، فإن معتقدات المثقفين التقدميين التي ألهمت فكرة الصفقة الجديدة[1]. لم تنتشر إلى المجتمع الأمريكي بأكمله، الذي تعد فئة الواسب WASP[2] جوهره والتي احتفظت بخصائصها الفردية وروح الجماعة المناهضة للدولة. وليس من قبيل الصدفة أنه بمجرد

1- هي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت في الولايات المتحدة بين عامي 1933م و1936م–م.
2- فئة من الأمريكيين البيض ذوي الأصول الإنجليزية أو الآيرلندية–م.

انتهاء حالة الطوارئ في وقت الحرب، وعلى الرغم من وعود الرئيس جونسون الرنانة بخلق «مجتمع عظيم» لم تتطور الصفقة الجديدة إلى دولة رفاهية حديثة، وابتداء من السبعينيات وما بعدها تراجعت السياسات الاجتماعية التقدمية.

إن التشوهات المعرفية والعيوب النظرية تكون في معظم الأحيان مندمجة بعضها مع بعض، لدرجة أنه من الصعب عمليًا فصل مسؤولية الأولى عن مسؤولية الثانية في فشل التوقعات. لكن هناك عامل ثالث يعمل على مستوى أعمق في تكييف أولئك الذين يشاركون في رسم المستقبل، وهذا له علاقة بالاتجاه العقلي العام الذي رافق المتكهنين منذ ظهورهم قبل قرنين من الزمان.

الاختلاف غير الواضح بين التكهن واليوتوبيا

إن البنية الثنائية التفرع للتفكير التنبؤي تجمع بشكل متناقض حالة غير مرغوب فيها من العالم مع حالة مثالية للعالم، وهي تستدعي بالفعل بعض البحث في العلاقة بين التنبؤ واليوتوبيا. ما هي اليوتوبيا؟ أي تعريف أحادي لها يبدو مستحيلًا، والخلاف بين دارسي هذا المفهوم هو أمر يومي، فهو يثبت من جهة تعقيد الفكر البشري وأهدافه، ويثبت من ناحية أخرى حقيقة أن رسم خط بين ما هو يوتوبيا أو لا يمكن أن ينطوي على حكم قيمي. في الواقع، نحن اعتدنا في الحديث الدارج، على تعريف اليوتوبيا بكونها شيئًا مستحيل التحقيق تمامًا. عبارة «هذا طوباوي» تعني «هذا أمل زائف». ظهر هذا التحول الدلالي في العصر الحديث نتيجة لإدراكنا أن التطور الاجتماعي يحدث بوتيرة وبطرق يصعب تقويضها بفعل الإرادة أو عن طريق اللجوء إلى الإقناع. تاريخيًا، فاليوتوبيا ببساطة تمثل المجتمع المثالي: الحصول على واقع مضاد من خلال تنقية الواقع الذي يعيش فيه المرء من جميع الجوانب التي لا يحبها: فهو eu topia أو «مكان جيد». في أحيان كثيرة، فإن هذا المفهوم تأملي في طابعه، وأهدافه الوحيدة هي نقل خيبة أمل المرء من العالم الحقيقي والإشارة إلى بديل مثالي. وكما لاحظ كارل مانهايم، فإن اليوتوبيا هي حقًا شيء يتحدى النظام الحالي للأشياء. بهذا المعنى، يمكن

للمرء أن يقول إنها «دعوة لإدراك المسافة بين الأشياء كما هي وما ينبغي أن تكون عليه». ونادرًا جدًا ما نصادف الديستوبيا، التي تعني رؤية مجتمع غير مطلوب وغير مرغوب فيه ومخيف: نوع من كوابيس أحلام اليقظة. لكن وصف البدائل التي يتم تصورها لتوضع موضع التنفيذ يمكن تعريفها بسهولة على أنها يوتوبيا بالمعنى الأصلي للمصطلح. يُظهر المفكرون الطوباويون درجات متغيرة من الثقة في احتمال ترجمة رؤاهم إلى الواقع.

على العكس من ذلك، فإننا حين نستخدم مصطلح «اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة» بمعناه الحديث والأكثر شيوعًا، فنحن بالضرورة نصطدم مع حقيقة أن حدود الممكن غير مؤكدة: واليوتوبيا تكشف عن نفسها بكونها شيئًا لاحقًا فقط. لذلك نحن نصف باليوتوبيا برنامج إجراءات الحفارين[1] خلال الحرب الأهلية الإنجليزية ولكن لا نصف برنامج إجراءات فيدل كاسترو عشية الثورة الكوبية. ومن أجل الحصول على بناء نظري بحت لم يكن من المفترض أن يتم اختباره مقابل الواقع، يصبح تقييمنا الذاتي هو المعيار الوحيد للتصنيف. مهما كان المعنى الذي يفهم فيه المرء مفهوم اليوتوبيا، يرى المرء أن التكهن الاجتماعي واليوتوبيا هما شيئان مختلفان. ومع ذلك، أعتقد أنه قد يكون هناك أهمية لاستكشاف علاقتهما. والتداخل بين المفهومين هو، على ما يبدو، ضئيل وتافه. فكلاهما يتنبأ بمجيء مجتمع جديد وتشكيل مجتمع جديد وهذه هي طرق لتخيل بدائل للوضع الحالي. إلى جانب ذلك، فإن هذا العالم المتخيل نادرًا ما يتحقق على أرض الواقع. ومع ذلك، يكمن الاختلاف الأساسي في التوقعات التي تصاحب صياغة مثل هذه البدائل. فبينما، في حالة التوقعات، من المعتقد أنها ستتحقق فإن في حالة اليوتوبيا، لا يكون هذا هو الحال بالضرورة وتصور أن البدائل موجودة في المستقبل.. ولكن المزيد من الصلات المهمة تبدأ في الظهور بمجرد أن نقوم بترك مجال التعريفات ونلاحظ كيف أن ممارسة التكهنات تتجسد بشكل ملموس. هناك، في الواقع، تشابهان لافتان للنظر. الأول، كما ذكر أعلاه، هو أن نتيجة كلتا العمليتين هي تصور لعالم معاكس تمامًا للعالم الحالي. والثاني هو أن الدوافع العميقة الكامنة وراء إنتاج اليوتوبيا والديستوبيا هي نفس الدوافع

1- هي حركة راديكالية بروتستانتية-م.

التي تجعلنا نتجه للتنبؤ: الرغبة من ناحية، والخوف من جهة أخرى. وباتباع هذا المسار، سوف نصل إلى بعض الاستنتاجات غير المتوقعة.

بحثًا عن الكمال

في عام 380 قبل الميلاد، وقبل حوالي اثنين وعشرين قرنًا من ظهور التكهن الاجتماعي، كانت اليوتوبيا موجودة بالفعل. يعتبر أفلاطون أبا اليوتوبيا في الفكر الغربي. فقد تخيل ثلاث مدن مثالية، واحدة في كتابه الجمهورية واثنتان في عمله اللاحق، القوانين. لكن عند التفحص الدقيق، نجد أن هذه المدن هي اثنتان فقط: كاليبوليس ومغنيسيا. وكاليبوليس هي الأكثر شهرة وقد وصفها في كتابه الجمهورية. يتحدث أفلاطون عن مدينة يحكمها الفلاسفة حيث يتشارك أفراد الطبقات العليا في وسائل المعيشة والبضائع. حتى روابط الدم تفككت داخل هذه النخبة لضمان أن لا تتلوث بالمصالح الخاصة: تم إلغاء الأسرة وتمت تنشئة الأطفال بشكل جماعي. لا ينبغي للمرء أن يصف بالشيوعية تلك الإجراءات التي تم تصويرها في كتاب الجمهورية لكن يمكن وصفها بدلًا من ذلك بمشاعية الملكية، لأنها لم تشمل وسائل الإنتاج والأكثر من ذلك أن وجود حكم النخبة جعل من الممكن للمزارعين والحرفيين الذين ينتجون المواد الغذائية والسلع الأخرى العمل في ظل النظام المتعارف عليه من الملكية الخاصة. ومع ذلك، بصرف النظر عن إنشاء نموذج أصلي للمدينة الفاضلة سيتناوله بالبحث المؤلفون اللاحقون، فإن المدينة الفاضلة لأفلاطون ليس لديها الكثير لتشترك فيه مع اليوتوبيا الحديثة، التي ولدت كرد فعل على تصور غياب العدالة. بالنسبة لأفلاطون، تتحقق العدالة عندما يؤدي كل فرد في المجتمع الوظيفة التي حددتها له الطبيعة، يجب على كل فرد المساهمة في انسجام المجتمع وفقًا لميوله الخاصة. باختصار فإن أفلاطون يقف ضد اللاعقلانية في المؤسسات البشرية، وليس النظام الطبيعي. في المجتمع الذي تخيله، وهو هيئة هرمية مكونة من أجزاء تعتمد بعضها على بعض، لا مكان للامتيازات أو إساءة استخدام السلطة، ولا للتطلع غير المبرر لأي شخص إلى القيام بدور لا يعود إليه. صحيح أن كلًا من الثروة المفرطة والفقر قد تم منعهما من

دخول المدينة، ولكن هذا يرجع أساسًا إلى أن ذلك يوعد بتحقيق استقرارها الداخلي وتخفيف دفاعاتها.

هل اعتقد أفلاطون أن نموذجه للمجتمع يمكن أن يتحقق؟ بالطبع لا. كان يجب أن يكون النموذج مثاليًا، ويكشف عن توجهه، حتى مع إدراك أن الهدف كان بعيد المنال. ليس من قبيل الصدفة، أنه عاد ليكرر في كتابه القوانين أن هذا النوع من المدن يناسب فقط «الآلهة أو أبناء الآلهة».. على البشر أن يعيشوا في ثاني أفضل مدينة، وهي ماغنيسيا. في ماغنيسيا، تخلى أفلاطون عن المشاعية من أجل ضمان التوزيع العادل للملكية، الأمر الذي امتد على ما يبدو إلى النظام السياسي بأكمله. ولكن الحقيقة هي أن حدود النظام السياسي قد ضاقت. فأولئك الذين يؤدون وظائف اقتصادية لم يعودوا مواطنين: وأصبح الفلاحون عبيدًا، وأصبح الحرفيون أجانب، وهم المقيمون منذ زمن طويل في المدينة. وبالتالي فإن حديث أفلاطون حول توزيع الممتلكات والثروة، تلخص في البحث عن نظام أمثل قد يضمن ما يعتقده أن تكون الحياة المناسبة للنخبة.

لم تكن هذه الميزات كافية لتجنيب المدينة الفاضلة لأفلاطون انتقادات تلميذه العظيم أرسطو. وفي كتابه السياسة قام أرسطو بتحريف وجهات نظر أفلاطون، ربما عن قصد، وعزا إليه إقامة نظام مشاعي متكامل لتحقيق «وحدة الدولة بأكملها على أفضل وجه». وقد اعترض أرسطو على هذا المشروع بقوله إن تحقيق الوحدة أمر ممكن فقط من خلال التنوع. فعندما يتم القضاء على الخلافات وتحقيق تجانس كامل، لا تعود هناك دولة. ما لم يعجب أرسطو، باختصار، ميول أفلاطون للنظرية العضوية (البعض سيقول الميول لفكرة الشمولية، وهنا سيقع في مفارقة واضحة). وبعد توجيه النقد اللاذع لها، انخرط أرسطو في الدفاع عن الملكية الخاصة التي سيتم استخدامها في التاريخ الفكري اللاحق كحجة رئيسية ضد أي اقتراح لإلغائها: «الملكية التي تكون مشاعة لدى أكبر عدد من المالكين لا تحصل إلا على أقل قدر من الاهتمام من الأشخاص، فهم يهتمون أكثر بممتلكاتهم الخاصة، ولا يهتمون لما يمتلكونه من قواسم مشتركة إلا بشكل أقل، أو فقط بقدر ما يقع على عاتقهم من حصة فردية خاصة؛ بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، وهم

لا يشغلون بالهم بها إلا قليلًا على أساس أن هناك شخصًا آخر يفكر فيها، تمامًا كما هو الحال مع الخدمة المنزلية فوجود عدد كبير من الخدم يؤدي في بعض الأحيان إلى خدمة أسوأ من وجود عدد أقل».

يعود بنا نقد أرسطو، بعيدًا عن طابعه الأداتي إلى الواقع. فهو يعطينا فكرة عن كيفية اقتراح أفلاطون، على الرغم من اقتصاره على مجموعة فرعية من السكان، فإنه لا بد أن يكون قد بدا مقلقًا في المجتمع اليوناني في القرن الرابع قبل الميلاد. كيف يمكن للمرء أن يفكر في قطع روابط الدم لبناء نظام اجتماعي مصطنع تمامًا؟ وبدا هذا أكثر إثارة للصدمة من ترتيبات الملكية المتصورة. أما بالنسبة لأرسطو، فقد اعتقد أنه كان من الأفضل أن يكون هناك نظام يقبل بأن تكون الممتلكات مملوكة ملكية خاصة ولكنها مستخدمة بشكل مشترك، على غرار مثال إسبرطة. كان هذا من شأنه التوفيق بين المصلحة العامة وضرورة الأخذ بنظر الاعتبار وجود «الشعور العام بحب المرء لنفسه» الذي يعتبر الملكية الخاصة تعبيرًا عنه، والذي يعتبر بالنسبة لأرسطو «غريزة طبيعية».

اليوتوبيا كنقد اجتماعي

فيما يتعلق بالتاريخ الحديث لليوتوبيا، فإن المصطلح الذي يشير إليها قد نشأ على يد توماس مور (1478-1535). فمعه دخل مصطلح اليوتوبيا إلى النقد الاجتماعي. وقد شهد توماس مور، نهاية المجتمع الإقطاعي في إنجلترا وولادة المجتمع البرجوازي. ولم يكن قد أصبح مجتمعًا رأسماليًا بعد، بل كان من المؤكد أنه مجتمع يحمل جنين الرأسمالية. لم تعد الزراعة موجهة فقط نحو الاستهلاك ولكن بشكل متزايد للربح، وهذا التوسع المبكر في مجال سوق التبادل سار جنبًا إلى جنب مع نمو التداول النقدي والأنشطة المالية. يروي جيمس مور في كتابه يوتوبيا كيف صادف رافائيل هيثلوداي، وهو مواطن برتغالي، حريص على معرفة العالم، وكان يرافق أميريغو فسبوتشي في رحلاته. بعد عبور خط الاستواء، وصل هيثلوداي إلى بلد يدار بشكل جيد للغاية، وهو جزيرة اليوتوبيا. ولكن كلمة ou topia تعني في الإغريقية، وهي اللغة المفضلة لمور «لا مكان»؛ وبالفعل فإن وصف هذا

اللامكان مصحوب بتفاصيل مسلية أخرى، مثل حقيقة أنه يتم عبوره بواسطة نهر، يدعى أنادير وتعني الكلمة بلا مياه. بطرق عدة، فإن كتاب يوتوبيا يعتبر معاديًا لإنجلترا في نصف الكرة الجنوبي. ومع ذلك، فإن وصف هذا المكان الخيالي قد تم تأجيله إلى الجزء الثاني من الكتاب. في الجزء الأول، جعل مور شخصية هيثلوداي توجه إدانة واسعة ولا ترحم لشرور إنجلترا، وبشكل عام للمجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، بحيث يبرز التباين مع نموذج مور المثالي واضحًا بشكل صارخ.

يبدأ هيثلوداي حديثه بالقول «إن خرافكم، التي عادة ما تكون وديعة جدًا ولا تأكل إلا القليل جدًا. أصبحت الآن، كما أسمع، جشعة للغاية وشرسة إلى حد أنها تلتهم البشر أنفسهم.... فالنبلاء وأفراد الطبقة الارستقراطية، وحتى العديد من رؤساء الأديرة –الرجال المقدسين– لا يكتفون بإيجارات الأراضي التي تركها لهم أسلافهم. ولم يعد يرضيهم العيش في الكسل والرفاهية دون فعل أي خير للمجتمع؛ بل إنهم يتسببون في ضرر حقيقي. لأنهم لا يتركون أرضًا للحراثة: بل يسيجون كل فدان من أجل المرعى». لذلك يحدث أن «شخصًا شرهًا واحدًا جشعًا لا يشبع... قد يحيط بآلاف الأفدنة داخل سياج واحـد». ويتم طرد الفلاحين من أكواخهم وقطع أراضيهم الصغيرة، أو تتم مضايقتهم حتى يتم إقناعهم ببيعها لقاء حفنة من المال. بمجرد أن يصبحوا عاطلين عن العمل، لا يمكنهم أن يتحولوا إلى رعاة، لأن تربية الماشية تتطلب أيدي عاملة أقل بكثير من الزراعة. ولا يمكنهم حتى التفكير في العمل في مجال صناعة الأقمشة، لأن احتكار القلة (وهو مصطلح من صياغة مور) لتجارة الصوف يحافظ على ارتفاع أسعار المواد الخام. فلا يتبقى أمامهم سوى التشرد والسرقة. وعندها ينقض عليهم القانون ويزج بهم في السجون وتنصب لهم المشانق.

يميل توماس مور المثالي إلى الاعتقاد بأن العلاج النهائي لهذه الشرور لا يمكن أن يأتي إلا من تبني نموذج متناقض، يقوم على مؤسسات الطوباويين. واليوتوبيا هي نظام شيوعي. فبالإضافة إلى عدم وجود الملكية الخاصة، فإن لديها عددًا من السمات المميزة، مثل تخطيط الإنتاج (وهو، بالطبع، في الغالب زراعي) والتوزيع حسب الحاجة. ولا توجد دورة للمال

داخل الدولة، بحيث أصبح تراكم الثروة مستحيلاً. وبعد أن يتخلصوا من الطبقات الطفيلية والاستهلاك غير الضروري، يستطيع الطوباويون[1] إنتاج كل شيء يحتاجونه من خلال العمل ست ساعات فقط في اليوم. وفي وقت فراغهم، يكرسون أنفسهم للأنشطة الفكرية أو ممارسة حرفة من اختيارهم. يتم ضمان امتثال المواطنين لأهداف الدولة من خلال مزيج من الضوابط والحوافز التي تقدم بطريقة فاضلة. وهذا الجانب جدير بالملاحظة، حيث يشير إلى أن المجتمع الطوباوي ليس فوضويًا ولكنه منظم بدقة من قبل السلطة العامة، التي تضمن أيضًا تقديم مجموعة واسعة من الخدمات، من التعليم إلى الرعاية الصحية المركزية. من المهم أيضًا ملاحظة أن نظرة توماس مور لا تركز على الماضي، نحو عصر ذهبي أسطوري. فالإمكانيات التقنية للمجتمع الطوباوي متوافقة تمامًا مع معايير عصره.

وقد عرض هيثلوداي الأساس المنطقي للتنظيم الشيوعي للنظام السياسي فهو يقول: «إن الطريق الوحيد الذي لا يوجد غيره لتحقيق الرفاهية العامة، يكمن من خلال التوزيع المتساوي للبضائع. أنا أشك فيما إذا كانت هذه المساواة يمكن أن تتحقق على الإطلاق حين تكون الملكية في حوزة الأفراد. مهما كانت وفرة البضائع، فإن هناك من يحاول، بشتى الذرائع، أن يحوز لنفسه قدرَ ما يستطيع أكبر كمية من البضائع، والنتيجة ستكون في نهاية المطاف أن حفنة من الرجال ستتقاسم كل البضائع، ويترك الباقون في الفقر». بالطبع، قد يعتبر المرء تشريع قوانين تمنع تركيز الدخل والثروة، أو وصول الأغنياء وحدهم إلى المناصب العامة، هو الحل، ولكن هذا من شأنه أن يرقى إلى مجرد حلول مؤقتة. ويستمر هيثلوداي قائلًا «إن قوانين من هذا النوع قد يكون لها تأثير كبير مثل وضع الكمادات على جباه المرضى الذي كان وصفة للعلاج في الماضي. والشرور الاجتماعية كما ذكرت قد يتم تسكينها وتخفيف آثارها لفترة من الزمن، ولكن طالما بقيت الملكية الخاصة، فلا أمل على الإطلاق في إيجاد علاج وإعادة عيش المجتمع في ظروف جيدة».

يدرك توماس مور الواقعي جيدًا الطبيعة الراديكالية للبديل الطوباوي. إنه يعلم أنه يمثل نموذجًا مثاليًا غير قابل للتحقيق، مثلما يتضح في إعلانه أنه

1- سكان المدينة الفاضلة-م.

«في الكومنولث الطوباوي هناك العديد من الميزات التي أتمنى أن أجدها في مجتمعاتنا بدلاً من توقع رؤيتها». لعل هذا هو سبب اختياره عرضها في شكل حوار. بهذه الطريقة، ترك مور الأمر لمحاوره الرئيسي للإشادة بفضائل حياة سكان المدينة الفاضلة واحتفظ لنفسه بدور المستمع المتعاطف إن لم نقل المتشكك. وفي ثنايا القصة[1] يتدخل هنا وهناك أشخاص آخرون، مثل المحامي الحقير الذي يدافع عن مؤسسات إنجلترا إلى الرمق الأخير، والكاردينال المتفتح الذهن مورتون، الذي يمثل قديس توماس مور العجوز وشفيعه الذي يقترح نهجًا عمليًا للإصلاح. على سبيل المثال، في مواجهة اقتراح إلغاء عقوبة الإعدام بحق اللصوص، فإنه استبدل هذه العقوبة القاسية وغير الضرورية ببرنامج لإعادة التأهيل، ويعترض المحامي على ذلك بحجة أن «مثل هذا النظام لا يمكن إنشاؤه في إنجلترا دون وضع الثروة العامة في خطر جسيم». لكن الكاردينال يجيب: «ليس من السهل تخمين ما إذا كان هذا البرنامج سيعمل بشكل جيد أم لا، ما دام لم تتم تجربته قط».

نظرًا لأنه ليس من السهل دائمًا تحديد موقف توماس مور فعلًا، فإن المعلقين الحديثين قدموا تفسيرات مختلفة لوجهة نظره، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية تدخله في الواقع لتغييره. إذا كان صحيحًا أن مور، قام في عدة مناسبات، بحث هيثلوداي على وضع نفسه في خدمة الملك، كمستشار، فإنه من الصحيح أيضًا أنه يعطيه سببًا جيدًا لعدم القيام بذلك. ويشرح مور الأمر قائلًا إن الملوك مهتمون بتوسيع سلطاتهم من خلال الحرب، وليس من خلال حكومة جيدة؛ إنهم يحيطون أنفسهم بمستشارين انتهازيين وخانعين؛ ولا يستطيع المرء أن يقول لهم الحقيقة دون أن يخسرهم، وما إلى ذلك. هل ينبغي لنا بعد ذلك أن ننظر إلى المدينة الفاضلة باعتبارها هيجان وغضب رجل فقد أي أمل في التغيير، واعتنق التشاؤم المتطرف؟ بالنظر إلى سيرة مور الذاتية، من الصعب الركون إلى هذا التفسير أيضًا. تم نشر كتاب يوتوبيا في عام 1516، عندما بدأ مور في صعوده السياسي. وسوف يستمر صعوده في بلاط هنري الثامن دون انقطاع حتى تعيينه وزيرًا للعدل في عام 1529. فإذا، كان من خلال الحوار مع شخصيته البديلة المتمثلة بهيثلوداي، قد عبر عن

1- كتاب يوتوبيا لتوماس مور عبارة عن قصة-م.

مثاليته من ناحية، وخيبة أمله من ناحية إخرى، فإنه لا يبد وعلى أي حال أنه اعتقد أنه لا يمكن فعل أي شيء لتحسين الأمور. ربما أن الشخصية الحقيقية لمور تعبر عنها هذه الكلمات: «إذا لم تستطع قلع الأفكار السيئة من الجذور، أو معالجة الشرور التي تسكن قلبك منذ فترة طويلة، فعليك إذًا ألا تتخلى عن الدولة. لا تتخلّ عن السفينة وسط العاصفة لأنك لا تستطيع صد الرياح.... بدلًا من ذلك، ومن خلال نهج غير مباشر، عليك أن تكافح وتقاتل بأفضل ما يمكنك للتعامل مع كل شيء بلباقة - وبالتالي فإذا لم تتمكن من الجنوح نحو الخير، فإنك على الأقل فعلت أقل ما يمكنك من الشرور».

آلام ولادة الحداثة

تم اقتراح نموذج مختلف عن المدينة الفاضلة في بداية القرن السابع عشر من قبل راهب في إقليم كالابريا في إيطاليا يدعى توماسو كامبانيلا وغني عن القول إن كامبانيلا لم يشهد نفس الوقائع التي شهدها توماس مور. على الرغم من أنه قال في وقت لاحق، إنه لم يكن يرى أمامه مجتمعًا يحمل أدنى عنصر من النظام الرأسمالي الذي سيأتي في المستقبل بل كان المجتمع لا يزال إقطاعيًا بالكامل. في جنوب إيطاليا في ذلك الوقت كانت هناك دولة فاسدة وغائبة تركت الحبل على الغارب للاقتتال اليومي بين الحكام والعشائر النبيلة المتنافسة، الذي غالبًا ما كان ينتهي بعد إراقة الكثير من الدماء. استغل رجل دين فاسد امتيازاته لارتكاب الأفعال الشريرة، في حين كان الفلاحون، الذين تعرضوا للإيذاء والاضطراب، يعيشون في فقر. في عام 1599 قام كامبانيلا الذي كان مقتنعًا بأن النبوءات والارتباطات الفلكية كانت تشير إلى أن حدوث اضطرابات هائلة كان أمرًا وشيكًا، بتنظيم تمرد لطرد الإسبان من كالابريا وإنشاء جمهورية شيوعية وثيوقراطية. حوكم في نابولي، وتظاهر بكونه مجنونًا للهروب من حكم الإعدام. أمضى السبع والعشرين سنة التالية في السجن، حيث كتب أعماله الفلسفية والسياسية الرئيسية، بما في ذلك كتاب مدينة الشمس (1602)، وهو بحث قدم في شكل حوار أيضًا.

للوهلة الأولى، قد يبدو أن هذا العمل ليس تكرارًا أصليًا للنماذج السابقة بشكل خاص. هذا هو ما استنتجه عالم الاجتماع الأمريكي لويس مومفورد

ووصفه بأنه «نوع من تركيب صورة تجمع أجزاء من أفلاطون وتوماس مور». ولكن سيكون من الخطأ الجسيم أن يسمح المرء لنفسه بصرف الانتباه عن هذه الجوانب الشكلية. في الواقع، يغلق كامبانيلا الباب على عصر النهضة ويترك وراءه الإخلاص للإنسانية ويتعلق بما تبقى من مخلفات التدين في القرون الوسطى. وهو لم يكن من أتباع الملبارية المتدينة[1] مثل توماس مونتسر أو جيرارد وينستانلي. ففي كتاباته يجد المرء ذلك المزيج الغريب، والمنبثق من الفلسفة الطبيعية والسحر الذي يهيئ المرء للثورة العلمية. بالنسبة لكامبانيلا، فإن الفساد ينبع في جوهره من تخلي المجتمع عن المؤسسات الطبيعية، التي تبرز الحاجة إلى استعادتها. والجمهورية الثيوقراطية هي الوسيلة لتحقيق هذا. والمسيحية، التي تم تطهيرها من إساءة استخدام العقيدة، ستعمل بشكل جيد كأيديولوجية دولة، كونها أفضل تعبير عن الدين الطبيعي.

يوسع كامبانيلا نظام الملكية عند أفلاطون، فضلًا عن حل الروابط الأسرية للمجتمع بأسره. وهذه الجوانب ذات صلة وثيقة لأن الملكية الخاصة، وهي أصل الظلم، تنبع من عقيدة الأسرية[2]، تمامًا مثل حب الذات: حيث يكتب كامبانيلا قائلا «من أجل زيادة ثروة أو كرامة نسله أو تركه وريثًا لبضاعته، يفصح كل رجل علانية عن الجشع، أو حب المال، والخداع، أو النفاق.... عندما يتم تدمير حب الذات، لا يبقى سوى الاهتمام بالمجتمع». وقد ذكر اعتراض أرسطو على أن الناس في المجتمع الشيوعي لا يعتنون بالسلع المشتركة لكي يتم رفضه بشكل حاسم. ولا ينبغي لأحد أن يخشى أن يفقد الناس الحافز للعمل وينغمس في الركوب المجاني[3]. وقد أخبرنا كامبانيلا أن أبناء مدينة الشمس (نسبة إلى كتابه مدينة الشمس) يعملون بدافع حب المدينة وليس حب الذات. علاوة على ذلك، بما أنه لا أحد معفى من العمل، فسوف يتم تقليل عبء العمل الفردي، مما يجعل من الممكن العمل لأربع ساعات فقط.

1- هي إيمان ديني أو اجتماعي بأن هنالك تغييرًا اجتماعيًا كبيرًا سيحدث في المستقبل-م.
2- وهي الأيديولوجية التي تعطي الأولوية للأسرة.-م.
3- هذا المصطلح يشير إلى الدلالة على الفرد الذي يستفيد من المصادر أو البضائع أو الخدمات دون أن يدفع أجراً لهذه المنفعة-م.

على عكس توماس مور، فإن كامبانيلا كان مصممًا على تحويل رؤيته إلى خطة سياسية. وفي الواقع، فإنه قد حاول ذلك. ولكن حتى لو نجح، فإنه من الممكن أن تؤدي الخطة، على الأكثر، إلى تأسيس حكم يشبه المجتمع الرهباني في جبل آثوس[1] أو نظام حكم ذاتي. كان كامبانيلا يتأرجح دائمًا بين المحلية المتطرفة والعالمية المتطرفة بدون إيجاد بعد وسيط يمكن أن يعطي مشروعه أهمية تاريخية حقيقية. وبينما كتب من جهة كتابه «مدينة الشمس»، فإنه دعا من جهة أخرى إلى إنشاء ملكية عالمية بتوجيه من البابا أو ملك مسيحي وهي حركة تمثيلية فسرت على نطاق واسع أنها تعود إلى قلقه على قضية إطلاق سراحه من السجن.

نحن بلا شك بعيدون عن أول حركة طوباوية قادها فرانسوا نويل بابوف وتبلورت معالمها خلال سنوات الثورة الفرنسية. وكانت تقوم على مخطط للقيام بانقلاب كان من شأنه أن يحول فرنسا إلى جمهورية شيوعية. أراد بابوف ورفاقه الإطاحة بالسلطة الإدارية Directorate التي مثلت حكم البرجوازية المكروه، وأن ينصبوا مكانها دكتاتورية مؤقتة تضع أسس نظام للحكم لا يقوم على المساواة الشكلية ولكن على المساواة الحقيقية أو الكاملة. تم إحباط المؤامرة، وأعدم بابوف لكن مؤامرة جمعية المتساوين[2] و«بيانها» الشهير الذي صدر عام 1796 خلق تأثيرًا غير مسبوق في تاريخ الحركة الاشتراكية.

من الواضح أن الفارق الذي يفصل كامبانيلا عن بابوف يتمثل بالتنوير – لكنه ليس التفكير التنويري بشكل عام، بل واحد من عناصره الأساسية، وهو العقلانية. وطوباوية القرن الثامن عشر، في الواقع، حتى عندما تكون تأملية حصريًا، هي طوباوية عقلانية. ومفاهيم العدالة التي غذت عقلي موريلي وجان جاك روسو وجعلتهما يدعوان إلى دولة مثالية ليس لها أي علاقة بنظام كوني مفترض يجب أن يتوافق معه المجتمع البشري، ولكنه مشتق مباشرة من العقل. بالنسبة لروسو، فإن المساواة غير معقولة، على

1- هو مجتمع من الرهبان الأرثوذكس في اليونان الذين يتمتعون بوضع منطقة حكم ذاتي بالإضافة إلى الحقوق المشتركة للإدارة اللامركزية–م.

2- التي أسسها بابوف–م.

الرغم من أنه يدرك أن الحالة الطبيعية –حالة من التحرر الكامل من الهيمنة والحاجة– لم توجد قط. إنها قصة خيالية مفيدة تشير إلى الغاية التي يجب أن يهدف إلى تحقيقها المجتمع الذي يقوده العقل. ربما ينبغي قراءة كتاب روسو بحث في منشأ وأسس عدم المساواة (1755) بترتيب معكوس، من الخلف إلى الأمام، للوصول إلى الهدف الطوباوي لروسو، وهو موضوع كتاب العقد الاجتماعي (1762). عن طريق تجريد المجتمع القائم من الرتوش العديمة الفائدة والنفاق، ومن خلال تخفيف السقالات المؤسسية التي أقامتها لإضفاء الشرعية على انتهاك الأضعف من قبل الأقوى، فمن الممكن اشتقاق الشروط التي من شأنها أن تجعل من الممكن إعادة تأسيس التعايش الاجتماعي على أساس جديد. وهكذا فإن هذه المعرفة يمكن استخدامها في الواقع لتغيير المجتمع، على الرغم من التحفظات التي كانت لدى روسو عليها. كان يعتقد أنه قد يكون من الممكن منع المجتمع من مزيد من التدهور، سواء من خلال اعتماد تدابير ضريبية تصاعدية أو من خلال جعل التمتع المشروع بالملكية الخاصة ثانويًا قياسًا بالمصلحة العامة، ولكن ليس لاستعادة العصر الذهبي. يمكن العثور على الاحتمال التالي الأفضل في أماكن مثل كورسيكا (التي كتب روسو مسودة دستور لها، على أمل أن ذلك سيحافظ على مؤسساتها التقليدية) أو في مواقع خيالية مثل قرية كلارينس الألبية الموصوفة في رواية هلويز الجديد لجان جاك روسو حيث يمكن للمرء أن يلجأ هناك أو يجد العزاء في فكرة أن جنيف، بعد كل شيء، كانت لا تزال بعيدة عن الفساد الذي كان منتشرًا في باريس.

كان إتيان موريلي وهو من المفكرين المعاصرين لروسو أكثر راديكالية في تخيله شكل الكومنولث المثالي، بالدعوة إلى القضاء التام على الملكية الخاصة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأخلاق المنقوشة في العقل البشري. بطريقة ما، كان آخر المفكرين لما قبل اليوتوبيا الحديثة، كونها وصفة لتأسيس الشيوعية في مجتمع زراعي وغير رأسمالي بشكل أساسي، حيث إن العدو الرئيسي الذي يجب هزيمته لم يكن البرجوازية، التي كانت لا تزال تكافح من أجل تثبيت ركائزها، ولكن الطبقة الأرستقراطية لملاك الأراضي. ومع ذلك يمكن لكتابه قانون الطبيعة (1755) المطالبة عن حق

بمكانه بين مؤلفات اليوتوبيا الحديثة أيضًا، لأنه يهتم بالعلاقات الاقتصادية. أثار كامبانيلا مسألة الملكية وصلاتها مع قضايا أخرى، مثل خططه لتعليم المواطنين وانحلال الأسرة. كانت مشكلته المركزية هي حكومة المدينة، التي عهد بها إلى شخص مهتم بـ«الميتافيزيقا» وكان له ثلاثة «أمراء إضافيين». أما موريلي، فعلى النقيض من ذلك، لم يهتم إلا بشكل أقل بشكل الحكومة: فقد نظر بدلاً من ذلك إلى جوهر علاقات السلطة. وقد حوّل الاقتصاد إلى مفتاح لفهم الواقع وتغييره. كان كتابه قانون الطبيعة جاهزًا للاستخدام، لكن هذا لا يعني أنه يتوقع تطبيقه على الفور. في هذا المجال، كانت الديباجة واضحة للغاية حين قال فيها: «أنا أوجز مشروع القانون هذا في شكل ملحق، وكتوقع، لأنه لسوء الحظ، من الصحيح جدًا أنه سيكون من المستحيل، في أيامنا هذه، تشكيل مثل هذه الجمهورية». لكن كل هؤلاء المفكرين الطوباويين. مثل روسو وموريلي، وكذلك بابوف الثوري الحالم -هم طوباويون جامدون، كانت تخيلاتهم تخص عالمًا تهيمن عليه بالندرة. وهم يفتقرون إلى عنصر أساسي، وهو أيضًا من نسل التنوير لكنه بدأ فقط في الظهور في الربع الأخير من القرن- وهو فكرة التقدم. عندما يكون هذا جزءًا لا يتجزأ من ذهنية مفكري أوروبا، لن تعود المدينة الفاضلة على صورتها تلك، أو ربما لن يكون لها وجود أساساً.

التحول

كان ماركس وإنجلز سيختلفان مع تعريف اليوتوبيا المرن إلى حد ما الذي اقترحته سابقًا. بالنسبة لهما، كانت المدينة الفاضلة شيئًا محددًا للغاية. فاليوتوبيا نتجت عن خطأ في التقييم فيما يتعلق بالقوى التي تحرك التاريخ. قد يعتمد الخطأ على وجود نظرية خاطئة أو في كثير من الأحيان، عدم وجود نظرية واحدة على الإطلاق. هذه الحالة الأخيرة هي التي قصدها إنجلز عندما كتب يقول إن الاشتراكيين الطوباويين قاموا بتخيل صورة المجتمع المثالي «من عقولهم». حتى كتابة التاريخ الحديث مستوحاة من ميل الماركسية إلى قراءة يوتوبيا عصري ما قبل الصناعة والصناعة المبكرة في هذا الاتجاه. إن آمال اليعاقبة مثل روبسبير وسان جوست في ظهور مجتمع من صغار

المنتجين كانت في غير محلها، كما يقول المؤرخون، لأنهم تجاهلوا نزعة الرأسمالية إلى تركيز وسائل الإنتاج. حتى لو تحققت اليوتوبيا التي تقودها البرجوازية الصغيرة، كما كانوا يأملون فإن مصيرها محكوم عليه بالانهيار في وقت قصير. وقد أوهم المفكرون الطوباويون أنفسهم بأنهم يمكن أن «يوقفوا عجلة التاريخ». كان ماركس وإنجلز على استعداد للتسامح مع أولئك الذين سبقوهما لأنهما اعترفا أنه من الصعب تحديد قوانين حركة الرأسمالية، قبل تطورها الكامل لكنهما كليهما كانا مقتنعين أنه في منتصف القرن التاسع عشر، لم تعد اليوتوبيا مستساغة: وقد أصبحت حينها غير مقبولة بسبب أن تلك القوانين باتت معروفة. ولا شك في أن الأساليب الطوباوية وطرق العلوم الاجتماعية في تنظير مستقبل المجتمع تنتمي إلى عصور مختلفة. وبالفعل، في النصف الثاني من القرن، ابتعدت اليوتوبيا عن الفلسفة السياسية وتحولت إلى خيال أدبي. من بين آخر مؤلفات الفلسفة الطوباوية كان على الأرجح كتاب رحلات في إيكاريا للفيلسوف الفرنسي إيتيان كابيت (صدر عام 1840)، الذي كان متأثرًا إلى حد ما بأفكار أوين. على عكس الأفكار الطوباوية، وبغض النظر عن النهج الذي تتبعه، كانت جميع النظريات الاجتماعية الكلاسيكية تشترك في تحديد المبدأ الذي يفسر تطور المجتمع. بالنسبة لماركس، فإن هذا المبدأ هو ديالكتيك قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بالنسبة لدوركهايم يتمثل ذلك في تقسيم العمل، وبالنسبة لويبر كان مبدأ العقلانية، وما إلى ذلك. لكن النقد الماركسي لليوتوبيا قلبها رأساً على عقب: إذا كانت هناك نظرية خاطئة في التاريخ، مبنية على ما يسمى بالأسس العلمية، فإنها لا بد أن تكون الاشتراكية الطوباوية.

يعتقد الكثيرون، أن الاستمرارية بين الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية الماركسية تتجاوز بطريقة أو بأخرى إعلان ماركس وأنجلز. هذه المشكلة جذبت انتباه العديد من العلماء، ولكن لم يتم وضعها دائمًا في الطريق الصحيح. فمؤلفو تاريخ قضايا الفكر الطوباوي المؤثرة، وإن كانت شديدة الخصوصية، كانوا يتميزون في هذا الصدد بتبنيهم حكمًا لا رجوع فيه: «لقد جمع ماركس الفكرة الرئيسية للفلسفة الألمانية في نسختها الهيغلية مع بلاغة الطوباوية الفرنسية... ومع الجدل العقلاني للاقتصاديين الإنجليز

وقام بتعديلها وتقديمها كعلم لإعطاء الصلابة للهيكل بأكمله».، باختصار، ستكون المادية التاريخية حينها مجرد دجل. وهذا، في الواقع، موقف متطرف. لاحظ الكثير من العلماء وجود ما يفترض عدم تناقض بين النظرية الماركسية لانهيار الرأسمالية والتنبؤ بما سيتبع ذلك. فالأولى لن تكون لها سمة طوباوية، في حين أن الثاني سيكشف عن انتكاس إلى النمط القديم من التفكير الطوباوي. وفي حين أنه يعتقد أن التحليل الذي يقود إلى التنبؤ بنهاية الرأسمالية ناتج عن تطبيق بعض الأساليب العلمية، مهما كان مشكوكًا فيها، فإن أطروحة ظهور الاشتراكية من المفترض أن تكون نتاج طوباوية جامحة الخيال وكذلك وصف المراحل المختلفة لدكتاتورية البروليتاريا والمجتمع اللاطبقي واضمحلال الدولة، ناهيك عن النهاية المرتقبة لتقسيم العمل الذي من شأنه أن يترك المرء حرًا في «صيد الحيوانات في الصباح، وصيد السمك في الظهيرة، وتربية الماشية في المساء، وتوجيه الانتقادات بعد العشاء... من دون أن يصبح أبدًا صيادًا للحيوانات، أو صيادًا للسمك، أو راعيا أو ناقدًا». في الحقيقة بالرغم من أن صور مراحل ما بعد التطور الرأسمالي غامضة، لا يبدو لي أنه من الممكن القول إنها لا تتبع بالضرورة المنطقية لتحليل ماركس للقوى التي أدت إلى انهيار الرأسمالية. إن التغلب على الرأسمالية الذي يسير في الاتجاه نحو الاشتراكية محفور في نفس الأسباب التي أدت إلى أزمة الرأسمالية. وإن مركزية وسائل الإنتاج وإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل هما في قلب هذه الأزمة ونظريتها. في المجتمع الجديد، فإن الطبقات محكوم عليها بالاختفاء لأن هذا المجتمع سوف يقوم على التعاون، وهو ما يتطلبه تطوير القوى المنتجة، الذي لم يعد قائمًا على العداء. أما بالنسبة للدولة، فهي بالنسبة لماركس أداة القسر الذي تمارسه الطبقات الحاكمة. من الواضح أنه في غياب الطبقات السائدة، لن يكون لها أي سبب للوجود. سيكون وجودها مؤقتًا فقط وتبرره الحاجة لإنجاز الثورة. من الواضح أنه يمكن للمرء أن يسأل لتحديد ما إذا كانت هذه الخطوات المنطقية صارمة أو، على العكس من ذلك، سائبة. هناك أسباب وجيهة لتوجيه الاتهام إلى ماركس بالصرامة السافرة في كل خطوة من هذه الخطوات، وبالتالي تقويض سلامة بنائه. ولكن الإشارة إلى هذه العيوب تعني التعامل مع النظرية الماركسية على أنها نظرية

اجتماعية، وليست طوباوية. وبالتأكيد، من الصعب إنكار أنه، لوصف شكل الحياة في مرحلة ما بعد الرأسمالية، استفاد ماركس وإنجلز بشدة من ذخيرة الكتاب الاشتراكيين الأوائل، الذين كانوا بحكم التعريف طوباويين. لذا، عند التطرق إلى عدد قليل فقط من الأمثلة، فإن ديكتاتورية البروليتاريا وتلاشي الدولة يذكراننا ببابوف والبلانكيين فيما يتعلق بالمثال الأول، وسانت سيمون فيما يتعلق بالمثال الثاني. وبالنسبة ليوم العمل الأقصر، فقد كان مستعارًا من الكتابات الطوباوية منذ القرن السادس عشر. ومع ذلك، فإن الأدلة التي استنتج منها ماركس وإنجلز كل هذه المفاهيم، قد تغيرت وبدأت تتكيف مع النظرية «العلمية». وبالتالي، ما يجعل من الممكن العمل ساعات أقل وتخصيص وقت الفراغ لتحقيق الذات، فيكون نقيض الاغتراب تبعًا لذلك، ليس فقط حقيقة أن كل شخص يعمل، ولكن تطوير القوى المنتجة.

إن العنصر الطوباوي في فكر ماركس يكمن في مكان آخر ويعمل بعيدًا عن نواياه. ليست يوتوبيا ماركس يوتوبيا محتوى بل هي يوتوبيا منهجية: إنها تكمن في البحث عن قانون للتطور الاجتماعي. والرغبة في رؤية الرأسمالية تنهار، ورؤية الشيوعية تأخذ مكانها، دفعته إلى التغاضي عن الاتجاهات المتعددة في كل من العمليات التي وصفها بكونها قابلة للتطوير. هذا العمى في مواجهة التعقيد السببي الذي يميز التاريخ، والتنقية المستمرة التي يعرضها التغيير التاريخي، كانا يعملان على مستوى تحليل ديناميكيات الرأسمالية وفي تحديد السيناريوهات التالية. لذلك حدث أنه في قرن التفاؤل العلمي، تم طرد اليوتوبيا من الباب، لتعود من الشباك. دعونا بعد ذلك نلخص الخطوات الرئيسية بدءاً من كوندورسيه[1] إلى ماركس. إن التطور التاريخي جعل قوانين التطور الاجتماعي مفهومة وكان من المفترض أن تتكشف وفقًا لضرورتها الملحة. فبشكل مفاجئ، بدا أن كل الأدوات القديمة للتكهنات الفلسفية (حالة الطبيعة، والمجتمع المثالي، والعقد الاجتماعي، وما إلى ذلك) قد عفا عليها الزمن وباتت عديمة الفائدة. وكان المتنبئون في القرن التاسع عشر يتساءلون لماذا يجب أن نقوم بتجريدات تخمينية لشرح أصل المشاكل الاجتماعية أو محاولة حلها، عندما يكون باستطاعتنا أن نفهم

1- فيلسوف فرنسي-م.

منطق التاريخ، ونجد فيه إجابات لأسئلتنا؟ وربما أليس صحيحًا القول إن العصر الذهبي ليس وراءنا بل أمامنا؟ ومع ذلك فإن ما لم يدركوه، أن هذه الحجة تقوم على إيمان –وهو إيمان بالتقدم– أن ذلك ليس علميًا أكثر من اعتقادات المفكرين القدامى.

قبل معالجة هذه النقطة، وبالتالي الذهاب إلى قلب المشكلة وهو السبب الذي قوض الكثير من التنبؤات الاجتماعية في القرنين الماضيين، أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة تدعم ما قيل للتو. فالتنبؤ واليوتوبيا، كما بينت، هما طريقتان بديلتان، وليستا مكملتين من تخيل التغيير الاجتماعي الذي ينعكس في عدم تعايشهما العام في الوقت المناسب. ومع ذلك، إذا كانت اليوتوبيا الفلسفية قد اختفت من التداول في منتصف القرن التاسع عشر، فمن المهم ملاحظة أنها لم تختف إلى الأبد ولكن فقط حتى النصف الثاني من القرن العشرين. في تلك السنوات التي تقارب المائة عام، كان المعيار الذي يتمناه أي شخص للتفكير في المستقبل والذي يجب أن يقيس به نفسه، سواء اشترك أو لم يشترك فيها أحد، هو نظرية الاشتراكية العلمية. في عهد التنبؤ الاجتماعي، سواء الماركسي أو المناهض للماركسية، نجت فقط استعادات باهتة للماضي من اليوتوبيا. وروايات أدبية مثل تلك التي ألفها إدوارد بيلامي وويليام موريس التي أشرنا إليها في سياق الحديث عن الخيال في العصر الفيكتوري. وهذه ليست، بالطبع، مجرد تخيلات هروب، بل إنه لا يمكن قراءتها كأشكال من التنظير السياسي، لأنها لم تكن كذلك حتى في عيون مؤلفيها. وما تلاها، في القرن الجديد، من الأعمال الأدبية للديستوبيا التي ازدهرت والتي كتبها يفغيني زامياتين وألدوس هكسلي وأورويل، والتي حذرت من الانحطاط الشمولي للاشتراكية أو مخاطر المجتمع التكنولوجي.وهذه أيضًا روايات رائعة لكنها ما زالت أعمالًا خيالية. لكن القرن العشرين كان يخبئ منعطفات. فحالما انفقد الإيمان بالقوانين الصارمة للتطور التاريخي، عادت اليوتوبيا لتحتل مشهد الفكر السياسي. وعند مرحلة معينة تحطمت الرابطة التي جمعت معًا الخيال الاجتماعي والإيمان بالتقدم. لذلك يمكن للمرء أن يعود إلى تخيل عالم مختلف، وتخيله بحرية. وفي الواقع، وفقًا للبعض، فإن هذا ما تستوجب الحاجة القيام به.

كان ماركوز الرائد في هذا الطريق، خصوصًا في سنواته الأخيرة. في عام 1967 أعلن أن «ما يسمى بالإمكانات الطوباوية ليست طوباوية على الإطلاق بل هي النفي الاجتماعي التاريخي الحتمي لما هو موجود»، داعيًا إلى معارضة شديدة «للقوى التي تعيقها وتدحضها». بالنسبة لماركوز، مثلما سبق أن لاحظنا، فإن هذا يتطلب جهودًا منظمة وعقلانية. ما زلنا بعيدين عن تمجيد ما بعد الحداثة التي ستجعل بعد بضع سنوات جيل دولوز وفيليكس جوتاري يعتبران الشيزوفرينيا كمثال يجب أن تتبعه السياسة الراديكالية لمحاربة، وفي النهاية تدمير، العقلانية «المجنونة» للقهر الرأسمالي بعد انهيار الاشتراكية القائمة بالفعل كانت عودة اليوتوبيا أكثر صراحة: نحن نتحدث هذه المرة عن يوتوبيا حقيقية، تدرك إخفاقاتها، ولكن تبقي على وظيفة حفظ الأمل حية. في وسط ضباب محكم من التوافق الأيديولوجي، ظهر التوق إلى اليوتوبيا ليمثل الشكل الوحيد من أشكال التكهنات. كتب فريدريك جيمسون في وقت متأخر من عام 2005، «إن توحيد السوق العالمية الناشئة «من المتوقع في النهاية أن يسمح بظهور أشكال جديدة من التمثيل السياسي لأجل التطوير». في هذه الأثناء،... لا يوجد بديل لليوتوبيا وبدا أن الرأسمالية المتأخرة ليس لها أعداء طبيعيون». من ناحية أخرى، في أعقاب الركود الكبير، فإن استحضار اليوتوبيا قد عاد مرة أخرى إلى تصور يوتوبيا فعلية وملموسة، تُعرَّف بأنها «واقعية» أو حتى «عملية» من قبل مؤيديها. في بعض الأحيان تشير هذه التناقضات إلى الخطط الكبرى التي يعتقد أنه يمكن تنفيذها من خلال الإقناع والنشاط (ليس على الفور، فعلى المرء أن يحذر من تحديده، ولكن على المدى الطويل غير المحدود). وفي أوقات أخرى، تشير هذه المفاهيم إلى مزج مجموعة من التجارب الصغيرة «توضح الطريق» وتدعم الاستراتيجيات الإصلاحية التقليدية. كان كثير من هذه الأفكار موجودًا منذ عدة سنوات، وغير معروف لمعظم الناس، وقد أخرجته الأزمة من مكامنه الفكرية. أخيراً، ولأن الأفعال تحتاج إلى دوافع قوية وعمليات فكرية مثل «الترجمة الفائقة» لألين باديو لكتاب الجمهورية لأفلاطون (والنص، في الحقيقة، ليس له علاقة تذكر بأفلاطون) فإنها

وصلت إلى حد ظهور حركة «احتلوا»[1] وتناسخاتها اللاحقة. لو أن المادية فشلت، لا بد أن باديو قد فكر كذلك، ربما كان من الأفضل أن يعود المرء إلى المطالبة بأولوية الأفكار.

التقدم وأوهامه

إن التاريخ الكامل للتنبؤ الاجتماعي وأخطائه متداخل مع الإيمان بالتقدم. نظر ماركس إلى التاريخ على أنه تعاقب الخطوات الرامية لتحسين حال الإنسان: من العبودية إلى الإقطاع، ومن الإقطاع إلى الرأسمالية، ومن الرأسمالية إلى الاشتراكية، ومن الاشتراكية إلى الشيوعية. لم تكن هناك دولة حقيقية حدث فيها الانهيار، ولم تكن هناك لدى البشر مبادئ إنسانية بالفطرة ثم أفسدتها المؤسسات. فالمبادئ الإنسانية ترسخت بمرور الوقت. ذروة هذه العملية التكوينية (التي كان الألمان يسمونها Bildung) هو اكتساب الوعي الطبقي، الذي كان ضروريًا للبروليتاريا من أجل تحررها. وتشمل صورة تحرر البروليتاريا كل المراحل السابقة، وهي جوهر التقدم. كان لجون ستيوارت ميل نظرة أقل ركاكة. لقد رأى التقدم باعتباره، قبل كل شيء، حقيقة أخلاقية، على الرغم من أنه افترض أن الحضارة يمكن أن تتقدم فقط عندما يتم الوصول إلى ظروف مادية مناسبة. علاوة على ذلك، على الرغم من تأثر ميل بأوغست كونت، أبي الفلسفة الوضعية الفرنسية، فإن الأولوية التي أعطاها للإيمان الفكري باعتباره محرك التاريخ جعلته أكثر حذرًا في قبول فكرة أن التطور كان خاضعًا لآلية صارمة. بقي العقل بالنسبة له «قائد» سفينة التاريخ وهو من أعطى البشر القدرة على صياغة مستقبلهم. حتى كينز بدا أنه لا يزال جزءًا من هذا العالم الذي يهيمن عليه التفاؤل بحالة الإنسان، على الرغم من معارضته للعديد من المعتقدات التي سادت في العصر الفيكتوري. ولكن فكرة كينز عن التقدم كونه تحسينًا لحالة الإنسان تتعايش مع فكرة أخرى عن التقدم: وهي التطور نحو تكوين اقتصاد عقلاني

1- هي حركة احتجاجات عالمية، بدأت بحركة احتلوا وول ستريت في مدينة نيويورك الأمريكية في 17 سبتمبر 2011، ثم توسعت تدريجياً لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية كلها قبل أن تتحوَّل إلى حركة عالمية في 15 أكتوبر.-م.

بشكل متزايد. سيطرت فكرة التقدم كفكرة عقلانية في فترة ما بين الحربين ووجدت تعبيرها في نظريات مختلفة عن التقارب. كل منها كان يشترك في اليقين بأن فوضى السوق تفسح المجال أمام نظام أكثر عقلانية. وسواء كان يطلق على هذا النظام أنه اشتراكي أم لا، كما لاحظ شومبيتر (انظر الفصل الثاني)، فإن ذلك في الأساس «مسألة تتعلق بالميول والمصطلحات».

في فترة ما بعد الحرب، حيث لم تفرض الاشتراكية القائمة نفسها، اتخذ الإيمان بالتقدم شكل الالتزام بالتنظيم العقلاني للحياة الاقتصادية والاجتماعية لأجل تحقيق مجتمع مثالي كما افترضه مفكرو الرعاية الاجتماعية السويديون، أو على الأقل مجتمع خالٍ من شرور الرأسمالية، كما كان ينشده نظراؤهم في بريطانيا. لم يتم دعم هذه التجارب فقط من خلال الاقتناع بأن استخدام العقل يسمح بأن تقترن الحرية بالعدالة؛ كانت هناك أيضًا فلسفة للتاريخ تشير إلى وجود اتجاه في المجتمع للتطور نحو العقل. وهكذا، على سبيل المثال، نجد في كتاب المواطنة والطبقة الاجتماعية (1950)، وهو أحد البيانات الخاصة بهذه الطريقة في التفكير، أن المنظر البريطاني تي إتش مارشال احتفى بتوسع الحقوق من النطاق المدني إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي. وقد هيأت حركة الحقوق المدنية في القرن الثامن عشر التي كانت تدعو إلى الحرية الشخصية، وحرية الكلام والفكر، والملكية الخاصة الظروف للكفاح الذي شهده القرن التاسع عشر من أجل نيل حقوق المشاركة السياسية. والديمقراطية النيابية، كانت بدورها، المنطلق للسعي الذي شهده القرن العشرين من أجل نيل الحقوق الاجتماعية، أو الحق بالرفاهية الشاملة. أخيرًا، فإن الاعتراف بهذا الحجم العميق بالحقوق الموضوعية يعد الآن بمحو الفوارق الطبقية في تلك السنوات التي سادت فيها الحقائق الثابتة تصرف أدورنو وهوركهايمر فقط كنظراء، بينما كان ماركوز معلقًا بين الاستسلام والرجاء.

من أين أتت هذه الفكرة عن التقدم، وهي التي لا يزال معاصرو روسو لا يؤمنون بها؟ بادئ ذي بدء، يجدر القول إن للمفهوم الحديث عن التقدم نوعين مختلفين، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف لا ينبغي المبالغة به. في النوع الأول، يميل التقدم إلى أن يكون غير محدود؛ وفي النوع

الثاني، له خاتمة ونقطة نهاية. الأول مرتبط بكوندورسيه، وسانت سيمون وكونت. وهذه هي الفكرة التي حاول هربرت سبنسر تجديدها من خلال تأسيسها وفق نظرية داروين عن الانتخاب الطبيعي. والنوع الثاني مرتبط بهيغل وماركس وفوكو ياما. وقد تطورت أفكار الأول من خلال الصلات بالعقلانية والوضعية، أما الثاني فقد تطورت أفكاره من خلال المثالية والمادية الديالكتيكية. وكلاهما وُلدا من الشرخ الذي أحدثته الثورة الفرنسية، بصرف النظر عن التوقعات التي قدمتها العقول البارعة مثل تيرغو[1] وكانط وهردر (فيلسوف ألماني). وهذا التمييز، مع ذلك، هو صالح من الناحية النظرية فقط، لأنه في الممارسة العملية هناك تأثير جانبي. فأفكار ماركس، على سبيل المثال، مدينة للاشتراكيين الفرنسيين بقدر ما هي مدينة للهيغليين تقريبًا. وعلى الرغم من كون سانت سيمون غير معترف به إلى حد كبير من قبل ماركس نفسه، فإن تأثيره كان قويًا بشكل خاص. ما الذي يشترك فيه سانت سيمون -أبو التكنوقراطية الحديثة، وصديق المصرفيين الباريسيين- مع ماركس؟ في المقام الأول، الاقتناع بأن الجنس البشري يتطور عبر مراحل والالتزام بالبحث عن قوانين الحركة: بمعنى آخر، البحث عن فكرة أن التطور الاجتماعي يمكن أن يكون موضوعات العلم. علاوة على ذلك، فانهما كليهما يعتقدان أن محرك هذه العملية موجود في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بشكل أكبر مما هو عليه في الظروف المثالية أو الأخلاقية؛ وبالتالي، فإن آثارها أيضًا يجب أن تُقاس بالمصطلحات المادية. وهكذا، فإن الفكرة حققت نجاحًا مع سانت سيمون، وقطعت شوطًا حين أشارت إلى أن التقدم ليس ببساطة «تقدم العقل البشري»، بل هو تعاقب عهود تاريخية متميزة.

كان سرد كوندورسيه في أواخر القرن الثامن عشر لعهود تقدم العقل، عبر سانت سيمون وكونت قد تمت إعادة صياغته في نظرية المراحل التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وتحولت الأخيرة إلى نظريات التحديث الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في القرن العشرين. من جهة أخرى، لم يعد ديالكتيك هيغل أداة رجعية بيد اليسار الهيغلي، وأصبح في يد ماركس محرومًا نهائياً

1- سياسي واقتصادي فرنسي-م.

من أي مثالية متبقية. وهكذا كان ديالكتيك هيغل جاهزا لان يصبح أساسًا للصراع الطبقي الحديث، والإطار الذي كان من المفترض أن يشرح كيفية تحسين ظروف البشر التي ستنشأ من رحم ذلك الصراع. وأسطورة التقدم التي كانت لا تزال على قيد الحياة في عام 1968، بأي شكل من الأشكال، تعثرت خلال السبعينيات، ودخلت في أزمة عميقة. وقد ساهمت نهاية طفرة ما بعد الحرب، وفشل خطط التنمية في العالم الثالث، وإدراك حدود النمو في الغرب، والعلامات المبكرة للأزمة في النظام السوفيتي، والارتداد الثيوقراطي في إيران في تغيير كبير في الآراء ووجهات النظر. في هذا المناخ من الشك المتزايد، أعلن مفكرو مفهوم ما بعد الحداثة الجديد بشكل محير نهاية «الروايات الكبرى». لكن عادت أسطورة التقدم لتحتل مركز الصدارة في وقت مبكر من التسعينيات، وسط موجة انتصار ما بعد الحرب الباردة، لتتراجع مرة أخرى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو العقد الذي ابتلي بالإرهاب والحرب والكارثة المالية في نهاية المطاف. في السنوات التي تلت ذلك، بات التركيز ينصب على تفاقم عدم المساواة، والاحتباس الحراري، وانبعاث المشاعر القومية مما أدى إلى إذكاء مشاعر الشك.

إن الرابطة التي تجمع التقدم مع التنبؤ واضحة المعالم. عندما يبدأ المرء في الاعتقاد بأن مراحل التاريخ تتكشف وفقًا لترتيب وتسلسل دقيق، يتشجع لكي ينتبه إلى المستقبل: ليس بالضرورة أن يضيع في تكهنات تفاصيل ما سوف يحدث -وهو موقف هؤلاء الذين يدعون أن ممارسة الطريقة العلمية ربما يقابل برفض وازدراء- بل يتطلب الأمر فقط درجة من تخمين إلى أين سوف تؤدي العملية، وما هي نتيجة الاتجاهات الحالية. وكما يقول روبرت نيزبت، «أحد أكثر الموروثات في فكرة التقدم القديمة هو رواج ما يسمى بالدراسات المستقبلية أو علم المستقبل. وهذه أيضًا لا تنفصل عن أساس متصور للتقدم من الماضي إلى الحاضر ومن ثم إلى المستقبل». إنه لا يرى أن هناك اختلافًا كبيرًا سواء كان المستقبل يعتمد على تكنولوجيا الكمبيوتر أو بدلًا من ذلك على مجرد قوة العقل. ما يهم هو المبدأ الأساسي: «استيعاب بعض ما تبدو أنها الجوانب المهيمنة على الحاضر ثم إسقاطها على المستقبل».

يبدو من الواضح أن كلًا من الاعتقاد بأن الرأسمالية سوف تزدهر لأجل

غير مسمى بسبب الكمال المفترض فيها والاعتقاد المضاد له من أنها ستتطور إلى الاشتراكية بسبب افتراض عدم وصولها إلى الكمال متجذران بعمق في عقلية التنوير. والأمر نفسه ينطبق على الرأي القائل بإمكانية إصلاح مشاكل الرأسمالية مرة واحدة وإلى الأبد بواسطة الهندسة الاجتماعية. خلال القرنين الماضيين، واصل وعد التنوير بالتقدم تشكيل المخيلة العامة على الرغم من التضليل وخيبات الأمل والعواقب المأساوية للحداثة. هل أثبتت فكرة التقدم أنها قادرة على الاستمرار لأنها تحث القدرة البشرية على الطموح، كما خلص إرنست بلوخ حين اعتبر أن اليوتوبيا تمثل بالنسبة له شيئًا كلي الوجود؟ لا أعتقد أنه فكر كذلك. هذه الفكرة محددة تاريخيًا للغاية بحيث لا تسمح لأحد بتتبعها ويعيدها إلى افتراض عام. ومثل نشأتها، فإن استمرارها لفترة طويلة هو إلى حد كبير نتيجة لحقيقة أن المجتمع الحديث غارق في أسطورة التقنية.

في بداية القرن العشرين، كان لا يمكن سوى لفوضوي مثل جورج سوريل أن يصور التقدم كبنية فوقية، وهي الأيديولوجية التي تخدم مصالح الدولة البرجوازية. وقد كتب يقول «إن واحدة من مهام الاشتراكية المعاصرة هي هدم هذه البنية الفوقية للأكاذيب التقليدية وتدمير هيبة لا تزال تُمنح لـ «ميتافيزيقيا» الرجال الفاسدين الذين سهلوا الابتذال في القرن الثامن عشر». لكن تلك الكلمات سقطت في ذلك الوقت على آذان صماء. لكن جاءت ضربة قاصمة لهذه الميتافيزيقيا من الشمولية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين، والتي بدأت مع النازية. كيف يمكن للمرء أن يصدق أن الإنسانية تتقدم من الظلام إلى النور بينما كان العالم يغرق إلى الهاوية؟ وكيف يمكن للمرء أن يؤمن بقوة الخلاص التي تحملها الماركسية عندما أصبح ستالين مفسرها الأسمى. ماذا يمكن إعطاء صورة أكثر فعالية عن التقدم في أعقاب توقيع الميثاق السوفياتي النازي، ومن العاصفة التي تحدث عنها والتر بنيامين في أطروحته «ملاك التاريخ»[1]، التي تدفع الملاك بقوة إلى المستقبل بينما ينظر بلا حول ولا قوة إلى الماضي الذي تحول إلى كومة[2] التنوير –

1- استلهم بنيامين أطروحته هذه من لوحة للرسام الشهير بول كلي تحمل عنوان «الملاك الجديد» –م.

2- هذه العاصفة تمثل فكرة التقدم لديه –م.

أو بالأحرى الاستنارة، كما يفضل أدورنو وهوركهايمر[1] تسميتها لفك تشابك الإعلان عن تحول الفكر كعملية طويلة الأمد من ذروته التاريخية – التي كانت تهدف لتحرير البشرية من الأسطورة ثم أصبحت نفسها أسطورة. فالعقلانية الآلية تقود البشر إلى ممارسة استبدادهم على الطبيعة وعلى غيرهم من البشر. إنها تحول المجتمع الحديث إلى مسلخ، يحمل نفس الكفاءة الوحشية التي يحملها الإنتاج الصناعي. إنه يحرم الفكر من ملكته النقدية، ويختصرها إلى مجرد صياغة سلبية للحوافز والاشتراطات، ويفتح الطريق للتلاعب باللاوعي. بهذا المعنى، فإن منطق عمل الرأسمالية بالنسبة لأدورنو وهوركهايمر لا يختلف كذلك عن السيطرة الشمولية، كونه التعبير عن نفس حرف العقل إلى اللامعقول وإنكار إمكانية تحقيق الإنسان لذاته. وقد قادتهم ملاحظة أن التنوير قد فشل في الوفاء بوعوده إلى اعتناق اللاأدرية: إلى الشعور بتشاؤم كبير حول إمكانيات الخلاص من الرأسمالية بل وفي الحصول على نتيجة من المسارات البديلة أيضًا.

يمكننا الآن العودة إلى مفهوم اليوتوبيا، لندرك في النهاية أنه بحلول وقت الثورة الفرنسية، بدأ مساره في عبور مفهوم التقدم وقانون الحركة. وهنا يتم حل التناقض الظاهري إذا قبلنا الرأي القائل بأن فلسفة التاريخ في القرن الثامن عشر، أي ثيودسيا[2] التقدم، هي نفسها اليوتوبيا وفقًا لرينهارت كوسليك، فإن هذه اليوتوبيا قد تم إنشاؤها لإضفاء الشرعية على مشروع التنوير، في نسخته القارية، التي كانت في الأساس مشروعًا للسيطرة التكنوقراطية على المجتمع. أما لماذا تم إنشاؤها فهذا يمثل أهمية ثانوية لغاياتنا. ما يهم هو إدراك العواقب، أو بالأحرى إحدى عواقب تلك اليوتوبيا بالتحديد، التي ادعت أنها تجاوزت كل يوتوبيا سبقتها. لقد غزت عقول أولئك المفكرين الذين جاءوا بعد ذلك، على الأقل حتى تدخل التاريخ لإثارة بعض الشك.

1- ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، من أشهر رواد النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت الفلسفية-م.

2- نظرية العدالة الإلهية أو هي فرع محدد من الثيولوجيا والفلسفة يهتم بحل مشكلة الشر-م.

الفصل السادس

كيف ستتمكن الرأسمالية من البقاء

بدأت رحلتنا في ثنايا التنبؤ الاجتماعي لغايتين: لفهم الخطأ الذي وقع فيه التنبؤ، وبالتالي، الحصول على معلومات مفيدة عن طبيعة الرأسمالية. في الواقع، وكما هو متوقع، فإن الضعف الذي تتسم به نبوءات زوال الرأسمالية التي لم تتحقق يعكس الكثير من نقاط قوتها. إذا، استمرت الرأسمالية بالبقاء على الرغم من كل التكهنات بعكس ذلك، فمن المشروع أن نتساءل عن العوامل التي تحافظ على بقائها وتمدها بالقوة. للإجابة على هذا السؤال تبرز الحاجة لإيجاد نظرية تفسر آلية عمل الرأسمالية ككل. أولئك الذين يمتلكون «بدائل جاهزة للرأسمالية»، وتقديمها على أنها وصفات خارقة لحل المشاكل الاجتماعية، غالبًا ما يفعلون ذلك دون أن يمتلكوا مثل هذه النظرية. وينطبق هذا على وقتنا الحاضر مثلما كان عليه الحال في أيام الاشتراكية الطوباوية. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم المفكرين الذين تعاملنا معهم كانت لديهم نظرية، مهما كان عدد أخطائها. ويمكننا بعد ذلك أن نأمل في فهم المزيد عن الرأسمالية من خلال تصحيح بعض هذه الأخطاء. في هذا الفصل سأحاول تبيان أن الرأسمالية بقيت على قيد الحياة بفعل قوتين: التسلسل الهرمي والفردانية. من خلال التسلسل الهرمي، كانت الرأسمالية تعيد إنتاج علاقات القوة بأشكال جديدة بعد أن أصبحت في الواقع قديمة جدًا: وكانت الرابطة غير المتكافئة بين الرأسمالي والعامل المأجور تمثل استمرارًا لتحديث العلاقات غير المتكافئة بين مالك الأرض والقن وبين السيد والعبد. ومن ناحية أخرى فإن الفردانية، التي يقصد بها

الاعتماد على العقد كوسيط للتفاعل الاجتماعي، تمثل الموقف الأكثر حداثة، لكن لم يكن من المصادفة أنه تطور وارتقى، ولم يثبت في جوهره أنه كان الوسيلة الأضعف.

وهناك فرضية، قد تكون في هذه المرحلة ضرورية. وهي حقيقة أن التنبؤ فشل في أخذ هذه العوامل في الاعتبار، وبالتالي تم دحضه، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن الرأسمالية سوف تستمر إلى الأبد. لتجنب سوء الفهم، لا أرغب في القول إن هناك أية «أسرار» تضمن خلودها. المسألتان غير مرتبطتين. وبالتالي فإن معارضي الرأسمالية لم يصابوا بخيبة أمل كاملة. بالنسبة لهم، هذا الكتاب يحمل أخبارًا جيدة وأخبارًا سيئة. النبأ السار هو أن الرأسمالية مصيرها الزوال سواء عاجلاً أم آجلاً. لا يحتاج المرء إلى أي مهارات مميزة للتنبؤ بمعرفة ذلك: يكفي أن يكون لديك إحساس بإيقاعها الزمني. الرأسمالية هي تشكيل مقيد بفترة تاريخية تمامًا مثل النظم الاقتصادية والاجتماعية التي سبقتها في العصور القديمة، والعصور الوسطى وأوائل العصر الحديث. يشير تاريخ المجتمعات البشرية، إلى أن كل شيء له بداية له نهاية أيضًا. لكن النبأ السيئ هو أنه من غير المرجح أن يتم استبدال الرأسمالية بنظام أفضل منها بكثير. لا يمكننا بالطبع التكهن بما سيحدث، كما تم التوضيح في الفصول السابقة، لكننا يمكن أن نخمن بشكل معقول أكثر ما ليس من المرجح أن يحدث، وأنه لا يمكن جعل القوى التي تدعم الرأسمالية تسير بالاتجاه المعاكس بسهولة. أنا لا أعني أن ننكر هنا إمكانية التقدم، ولكن بدلاً من ذلك أرغب في تأكيد الطبيعة الديالكتيكية لعملية التقدم. ولا أنوي استبعاد احتمال أن تخسر الرأسمالية في مستقبل ليس ببعيد مركزيتها العالمية وتخضع للمنافسة من الأنظمة الأخرى. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من أن الرأسمالية لن تتوقف عن الوجود، فإن توسعها العالمي سيتوقف، وقد نلاحظ حتى تراجعها داخل حدودها الأصلية.

على أي حال، فإن سيناريوهات الاحتمالات هذه إما بعيدة جدًا زمنياً أو خارجة عن قدرتنا على السيطرة عليها فلا يكون من المنطقي التعامل معها. يجب أن نكتفي بمعرفة أن نهاية الرأسمالية ليست وشيكة. لن يحدث ذلك على يد اقتصاد العمل الحر (gig economy)، وهو اعتقاد تأسس فيما يبدو

ليكون الإصدار الأحدث لمفهوم الحتمية التكنولوجية الأقدم. قد يمثل اقتصاد العمل الحر بالفعل أحدث حدود الاستغلال. ولن يتم القضاء على الرأسمالية من خلال اليوتوبيا الجديدة القائمة على مساهمة الجمهور في التخطيط والتشريع في الكومنولث العالمي الذي يدير الموارد غير المادية[1] بينما كان ماركس مخطئًا بشأن وجود قوانين صارمة لحركة الرأسمالية، فإنه، لا يمكننا من ناحية أخرى التفكير في أن الإرادة تكفي لجعل المستقبل بالصورة التي نريده أن يكون عليها. لا يعمل المجتمع مثل البركة حيث يمكن للمرء أن يرمي فيها الأنواع الغريبة من الأسماك (مثل أسماك جمعيات العمال أو أسماك منظمات المجتمع غير الربحية) ويأمل أنها سوف تسيطر على النظام البيئي بأكمله عاجلاً أم آجلاً. «نظرية البركة» مثال آخر على فرضية تستند إلى رغبات المرء أكثر من استنادها على التحليل الاجتماعي. إذا بدت هذه الآفاق المستقبلية وهمية، سيكون من الأفضل أن نقوم بالتركيز على الحاضر وتحسين ظروف الحياة في ظل الرأسمالية. وهذه ليست مهمة سهلة بأي حال من الأحوال. إن التصالح مع الواقع نادرًا ما يكون مصدر إشباع دائم وغالبًا ما يكون تمرينًا محبطًا لا يجذب الكثير من التعاطف – لكنه الشيء الوحيد المعقول الذي يجب فعله.

كم سيبلغ عمر الرأسمالية؟ وهل هي منتوج غربي؟

لقد جادلت بالقول هنا إن الرأسمالية هي ظاهرة ذات بعد زمني. لكن كم يبلغ عمرها بالضبط؟ علاوة على ذلك، فإن الحديث عن بعدها الزمني يدعو إلى التشكيك في الحديث عن بعدها الجغرافي. هل الرأسمالية ذات بعد عالمي أم ثقافة محدودة بنطاق معين؟ كما سنرى، فإن الجواب على السؤال الثاني يعتمد إلى حد كبير على إجابتنا على السؤال الأول. لذلك فإن مشكلة تحديد مداها التاريخي والزمني، تحتاج إلى معالجة بطريقة أكثر

1- المقصود هنا الاقتصاد التشاركي الذي يسعى لترسيخ مجموعة من القيم كالمساواة والتكافل الاجتماعي والتنوع والإدارة الذاتية ما بين العاملين تم اقتراح هذا النظام كبديل عن نظام اقتصاد السوق الرأسمالي المعاصر وبديلاً أيضا عن النظام الاشتراكي المخطط مركزياً–م.

وضوحًا. عندما نتحدث عن الرأسمالية، يجب علينا أن نوضح أولاً ما إذا كنا نشير إلى نوع من النشاط الاقتصادي أو إلى نظام اجتماعي اقتصادي، وهو ما قصده ماركس بمصطلح «أسلوب الإنتاج». ومعظم ما حصل من ارتباك، ليس في اللغة الدارجة ولكن أيضًا في اللغة العلمية، نشأ من استخدام كلمة «الرأسمالية» للإشارة إلى شيئين مختلفين بشكل جوهري. وهكذا، يتحدث المرء عن أنشطة تجار جنوة وأنتويرب، أو الخدمات المصرفية في فلورنسا، في القرن السادس عشر بأنها أنشطة رأسمالية لأنها كانت موجهة نحو الربح، على عكس التصرفات الاقتصادية للفلاحين المعاصرين، التي كانت تهدف إلى تأمين حد الكفاف أو الاكتفاء الذاتي؛ أو على عكس العديد من النبلاء الذين رأوا في ممتلكاتهم مجرد مصادر للحصول على الإيجارات لكننا نتحدث أيضًا عن الاقتصاد الرأسمالي في المجتمع البريطاني إبان العصر الفيكتوري أو «الانتصار العالمي للرأسمالية» في العقود التي أعقبت عام 1848.

كانت الرأسمالية الحديثة في بداياتها عبارة عن مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يعيشون على هامش الأخلاق المشتركة. وليس من قبيل المصادفة أنهم عندما يكونون على وشك الموت يقدمون هدايا سخية للكنيسة لكونهم قلقون بشأن مصيرهم في الآخرة. هذا لا يستبعد أنه يمكن لهم أن يكونوا ذوي سلطة أو يتمتعون باحترام العامة ومراعاة شؤونهم. لكن قطاعات مثل المشاريع التجارية والمصرفية والتأمين البحري كان لها وزن ضئيل بشكل عام ولم تكن قادرة على تحديد هيكل النظام الاقتصادي والاجتماعي. إذا انتقلنا إلى بريطانيا في القرن التاسع عشر، نرى على العكس من ذلك، كيف أن المجتمع كله يدور حول رأس المال الذي تملكه نخبة جديدة من رواد الصناعة. ويشكل الرأسماليون فيه طبقة اجتماعية واضحة المعالم ومتماسكة. فهم أعطوا العمل لبقية المجتمع (بمن في ذلك الفلاحون السابقون الذين أصبحوا بروليتاريا حضرية) وتمكنوا من التأثير على سياسات الحكومة. والعديد منهم يدافعون عن مصالحهم من خلال الجلوس على مقاعد البرلمان، حيث يقللون من قوة أقرانهم. علاوة على ذلك، فإن الأرستقراطيين الإنجليز اكتسبوا أيضًا سمات الرأسماليين. على

سبيل المثال، قاموا بإدارة عقاراتهم لأغراض تجارية فعالة، وقاموا بتوظيف العمالة المأجورة، وبيع جزء كبير من محاصيلهم في السوق. لقد ابتعدوا بشكل كبير عن روح «عصر الفروسية» الذي وصفه إدموند بيرك[1]. باختصار فإن هيكل ذلك المجتمع قد أعيد تشكيله وفقًا لتوازن بين اثنين من الفاعلين الرئيسيين الجديدين: الرأسماليون والعاملون بأجر.

خلال السنوات الذهبية للنظرية الاجتماعية، كانت تعابير «الرأسمالية التجارية» و«الرأسمالية الحديثة» تستخدم للتميز بين معنيين للمصطلح وللتأكيد على حداثة الرأسمالية. بالطبع، فإن المفهومين ليسا منفصلين تمامًا، لكنهما ليسا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا من ناحية أخرى. يمكن النظر إلى ظهور الرأسمالية التجارية على أنه الجانب الآخر من أزمة النظام الإقطاعي. وهو الجانب الذي استوعبه آدم سميث بشكل دقيق، والذي أكد على أزمة قيم الطبقة الأرستوقراطية حين قال: إن النظام الإقطاعي قد انهار عندما تخلى اللوردات عن ممارسة سلطتهم مقابل التمتع بالحياة المرفهة بغض النظر عن التفسير المعطى لهذه المرحلة المبكرة، فإن الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الحديثة تطلب اتخاذ ثلاث خطوات. الخطوة الأولى كان إنفاذ حقوق الملكية المحددة بوضوح وولادة العمل المأجور. والثانية هي تشكيل أسواق منافسة لعوامل الإنتاج: بالنسبة لرأس المال، بالطبع، ولكن بشكل خاص للأرض والعمل، أي تلك الموارد الموجودة التي لا يتم التعامل معها بسهولة كسلع. واستتبع هذا إلغاء نقابات القرون الوسطى، وتحرير الأجور، وتغييرات لا حصر لها في التشريعات والقوانين. علّق ماركس وبولاني أهمية كبيرة على هاتين الخطوتين مؤكدين على الطبيعة العنيفة لنزع الملكية وتسليع الأشياء. إلا أنها كانت عمليات بطيئة وموضع خلاف ونزاع. في إنجلترا حدث تناقص في أعداد نقابات القرون الوسطى (guilds) قبل أي شيء آخر، ولكن عملية تسييج الأراضي[2] استغرقت أكثر من قرنين من الزمان لتكتمل. وفي القارة الأوروبية، حدثت العديد من التغييرات بعد

1- مفكر سياسي إيرلندي-م.
2- عملية قانونية تمارس في إنجلترا بهدف دمج (تسييج) حيازات الأراضي الصغيرة لتكون مزارع أكبر-م.

الثورة الفرنسية حين تمت صياغة مفهوم حقوق الملكية الكاملة على الأرض بموجب قانون نابليون لعام 1804. الخطوة الثالثة كانت التغيير الثقافي. فقد انتشر الموقف الإيجابي من اكتساب الثروة وتشكيل عقلية برجوازية وهو ما تم شرحه بطرق مختلفة. اعتبر ويبر أخلاقيات العمل الكالفينية أساسًا رئيسيًا للمشروع العقلاني. وضع سومبارت الأهمية التي تعلق على الثروة في مرتبة ثانية بعد حاجة المجموعات الناشئة لفرض الانفتاح على النظام الاجتماعي المغلق— حيث يتم تحديد المكانة الاجتماعية للفرد منذ الولادة – أبرز بورديو وكوسليك الإحساس المتغير بالوقت الذي سبق، أو صاحب الانتقال إلى الرأسمالية: وحلّ التوجه المستقبلي الحديث محل الاعتقاد القديم بتكرار حلقات الزمن. لاحظ ألبرت أو. هيرشمان ولعًا معينًا بفكرة تحويل المشاعر الإنسانية الخطيرة إلى فوائد اقتصادية غير ضارة وتمت الإشارة إليها مسبقًا في أوائل عصر التنوير، وبالطبع فإن أحد التفسيرات لا يستبعد الآخر. وفي أي حالة فإنه حتى الابتكارات الثقافية لم تمر دون تحديات. تحدث المؤرخ سانت سايمون عن «الإحراج بسبب الثروة» الذي كان يشعر به الأغنياء الهولنديون في القرن السابع عشر والذين عاشوا وسط تناقض مزعج بين التزامهم بنكران الذات وتراكم الثروة الذي يؤدي إلى نتائج غير مرغوب بها. يكتب إدوارد بالمر تومبسون[1] عن مقاومة جيلين من العمال الإنجليز في القرن الثامن عشر للخضوع لديكتاتورية ساعة المصنع[2] ومثل هذه الأمثلة يمكن أن تستمر.

المشكلة الأخرى التي يجب أن نتعامل معها هي إلى أي مدى يمكن اعتبار الرأسمالية ظاهرة خاصة بالثقافة. يمكن للمرء أن يجادل باقتدار بالقول إن القيم البرجوازية، المفهومة بمعنى فضفاض للغاية، يمكن العثور عليها ليس فقط في بدايات العصر الأوروبي الحديث ولكن أيضًا في الصين. في نفس القرون، كانت الأنشطة التجارية منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء أوراسيا، من شبه الجزيرة العربية إلى دلتا نهر اليانغتسي. إذا فهم المرء الرأسمالية كنوع من النشاط الاقتصادي، فلن يكون من الصعب العثور

1- مؤرخ بريطاني –م.

2- المقصود أوقات العمل المحددة –م.

على دلائل على وجودها في جميع أنحاء هذه المنطقة وخلال فترة زمنية طويلة جدًا. ولكن هذه الملاحظة ذات صلة تحليلية محدودة، فما يهمنا هو الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي، وأصول ذلك النظام محددة تمامًا. لم تصبح الرأسمالية راسخة تمامًا إلا في القرن التاسع عشر، وفي بلدان شمال الأطلسي بما في ذلك بريطانيا وأراضيها الاستيطانية، والساحل الشرقي للولايات المتحدة، والجزء الشمالي الغربي من قارة أوروبا (بشكل رئيسي شمال فرنسا والدول المنخفضة ولاحقًا منطقة الراين العليا). من هنا بدأت تنتشر في جميع أنحاء الغرب، وبعد أن شقت طرق التوسع الخارجي، تم فرضها على المواقع المستعمرة من قبل القوى الأوروبية. وتغلغلت من أصحاب المشاريع الأصلية في شركات الهند الشرقية الهولندية والإنجليزية، إلى مزيد من المناطق المستعمرة الواسعة من العالم. عندما انتهت الحقبة الاستعمارية، تم استبدال العلاقات الرسمية بالعلاقات غير الرسمية، تلك التي تم إنشاؤها من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية والاتفاقيات التجارية التي توجت بظهور العولمة. عندما نتحدث عن «رأسمالية عالمية واحدة» للإشارة إلى عولمة رأس المال التي تلت انهيار نظام الحرب الباردة، يجب أن نضع في الاعتبار أنها كانت مجرد أحدث مرحلة في عملية التوسع المدني التي كانت بعيدة كل البعد عن التلقائية. فقد تم تنفيذها بقوة السلاح أولاً، ثم لاحقًا بالإقناع من خلال «التجارة اللطيفة».

تأطير مفهوم الرأسمالية

في يومنا هذا نصادف الرأسمالية في كل مكان في النقاش العام، ولكن أولئك الذين يتحدثون عنها نادرًا ما يتجشمون عناء تعريفها، ربما على افتراض أن كل شخص يعرف ما تعنيه. وهذا، أيضًا، يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم. من الأمثلة على سوء الفهم المتكرر هو القول إن «الرأسمالية» هي مجرد تعبير آخر عن اقتصاد السوق. وهذا هو واحد من أسباب عدم ظهور المصطلح عادة في مناهج الاقتصاد التعليمية ولماذا لا تستسيغه غالبية الاقتصاديين. لماذا تكون عالقًا في مفهوم بعيد المنال وفي قلب الخلاف الأيديولوجي حين تقدم فكرة السوق بديلًا عمليًا ملائمًا؟ يعتقد أولئك

الذين يربطون بين الرأسمالية واقتصاد السوق، أنه ما دامت الرأسمالية تقوم على المشروع الخاص، وأن الشركات عادة ما تتنافس في السوق، فإن هذه يجب أن تكون خاصيتها المميزة. لكن رغم كل ذلك، لا نجد في الاتحاد السوفياتي، حيث يتم تحديد مستويات الإنتاج من قبل الدولة، أن هناك سوقًا وأن الأسعار تحددها الدولة (أو على الأقل هذا ما تعلمناه في المدرسة الثانوية). لكن المعادلة تفشل بمجرد أن نفكر في اثنين من البلدان. أولاً، هناك مراحل تاريخية وقطاعات منتجة، حيث يبدو أن الرأسمالية تعمل تقريبًا بدون سوق: فالاحتكار كان من السمات المميزة للرأسمالية في الماضي على الأقل بنفس القدر الذي ينطبق على المنافسة. عندما تكون الاستثمارات في التكنولوجيا جوهرية وكبيرة تمنع المنافسين الجدد من الدخول إليها بسهولة، فإن المنافسة تضطر أن تفسح المجال لتكثيف رأس المال. وقد ذهب المؤرخ فرناند بروديل، الذي بحث في تاريخ التجار المعاصرين الأوائل إلى جانب تركيزه على التجمعات الصناعية القوية في عصره وهو منتصف القرن العشرين، إلى حد إنكار وجود أي صلة بين الرأسمالية واقتصاد السوق. بالنسبة إليه، كانت ممارسات الرأسمالية ذات طبيعة متوحشة، فيما كانت ممارسات السوق عادلة؛ كانت الرأسمالية عالمًا محفوفًا بالمخاطر، تسوده المضاربات غير المتوقعة، فيما كانت عمليات السوق تتسم بالتكرار ويمكن التكهن بها. أما النموذج المضاد الثاني فيتمثل بوجود اقتصادات سوق ليست رأسمالية. والحالة اللافتة للنظر أكثر من غيرها بشكل واضح هي حالة الصين، حيث تسيطر الدولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على جزء كبير من وسائل الإنتاج والأرباح الناتجة عنها. كما أنها تملك الرافعات المالية الأساسية التي تعمل من خلال النظام المصرفي. على النقيض من ذلك، فإن تحديد الأسعار والأجور متروك لقوى السوق. بالنسبة للكثير جدًا من المراقبين الغربيين فإن «اقتصاد السوق الاشتراكي» يبدو كأنه هجين غريب، بل مخلوق مصطنع تقريبًا، مثل الحيوان الشهير الذي تحدث عنه أرسطو وكان «نصفه ماعزاً ونصفه غزالاً». لكن الغرابة تكمن في عين الناظر. في الواقع، نحن في حيرة من هذا المزيج لأنه لا يتناسب مع التصنيفات المألوفة لدينا.

تمثل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج السمة الأكثر تميزًا للرأسمالية. لكن لا يزال هذا الأمر لا يؤهلها لتكون فريدة من نوعها. في ظل النظام الإقطاعي، فإن الفلاحين المستقلين، أو حتى الأقنان، هم بحكم الواقع المالكون الفعليون على الأقل للمحراث والثيران التي تحرث قطعة أرضهم لسد احتياجات أسرتهم، أو يملكون النول الذي ينسجون به ثيابهم. ولكن، بصرف النظر عن حقيقة أن وسائل الإنتاج هذه كانت امتدادًا للعمل البشري أكثر منها عاملًا منتجًا في حد ذاته (أي رأس مال)، كانت هناك ثلاثة شروط أخرى مفقودة في النظام الرأسمالي الحديث. أولًا أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تكون مصحوبة باستبعاد جزء من المجتمع -الأغلبية بشكل عام- من ممارستها. هذا الاستبعاد يحدث في الممارسة العملية، حتى في وجود حرية القيام بالمشاريع، ولا يكون له سبب لوجوده إلا عندما يكتسب رأس المال أهمية حاسمة في عملية الإنتاج. ثانيًا، أولئك المحرومون من الملكية يجب أن تكون لهم الحرية في الدخول في اتفاقيات تعاقدية لبيع قوة عملهم. أخيرًا يجب أن يكون الإنتاج موجهًا نحو التبادل والربح بدلاً من استخدامه لتلبية الاحتياجات؛ مما يعيدنا إلى السوق.

إذا كان من الواضح أن وجود أو امتداد الأسواق ليس هو الشرط الكافي لوصف النظام بأنه رأسمالي، فإنه لا يمكن التأكيد بنفس اليقين أنه ليس شرطاً ضروريًا. حتى في أقوى أشكال الرأسمالية الاحتكارية، لم يتم قمع المنافسة بالكامل. يمكن أن تكون هناك بالأحرى المنافسة المروضة أو التي تجري بطرق وقواعد غير عادية. قد يحدث أن تعقد الشركات مواثيق عدم اعتداء سعيًا لتحقيق أهداف استراتيجية، أو أنها لا تتنافس على الأسعار ولكن للحصول على خدمات حكومية. ولكن ما دامت الشركات تبقى في أيدي القطاع الخاص، من الصعب تخيل أنها قد تتشكل بكتلة واحدة تتميز في أي وقت بهوية مثالية للمصالح. علاوة على ذلك، لا يزال مالكو الشركات من أصحاب الأسهم الذين يتداولون الأسهم في السوق. باختصار فإن الرأسمالية واقتصاد السوق، ليسا متماثلين ولكنهما بالتأكيد مفهومان ذوا صلة. تظهر طبيعة هذا الارتباط المعقد إذا نظرنا إلى تاريخ تطور هاتين المؤسستين. على عكس السوق باعتباره نظامًا لتبادل البضائع، يمتد نشوؤه

إلى فترة أبعد بكثير، ولد اقتصاد السوق في زمان ومكان محددين بدقة. حدثت هذه العملية في إنجلترا في القرن الثامن عشر، حين كانت الرأسمالية الحديثة على وشك الظهور. ولكن ما هو اقتصاد السوق؟ إننا نعني به نظامًا لتنظيم الإنتاج والتوزيع الذي يعتمد إلى حد كبير على آلية العرض والطلب. إن اقتصاد السوق هو عبارة عن تكتل للعديد من الأسواق ذات الصلة: المواد الخام، والمنتجات النهائية والخدمات، والائتمان، والعمل، وما إلى ذلك. في اقتصاد السوق، فإن الجزء الأكبر من الثروة الوطنية بدلًا من جزء صغير منها يتم تبادله من خلال هذه الأسواق. ولذلك يرى المرء كيف أن هكذا نظام يمارس تأثيره على المجتمع بأسره، الذي يصبح مجتمع السوق. ولا تصبح فيه النقود ووسائل الإنتاج سلعًا فقط بل حتى الموارد الطبيعية والعمالة البشرية أيضًا، بينما يمتد منطق التبادل غير الشخصي إلى مجالات من الحياة كانت تهيمن عليها المقايضة في السابق. هنا تكمن علاقة السوق الحميمة بالرأسمالية، وهو ما يفهم بشكل أفضل على أنه علاقة اعتماد متبادل: فكسر الارتباط بين الملكية والعمل البشري يحرم الإنسان من وسائل الاكتفاء الذاتي، ويدفعه نحو السوق؛ وفي الوقت نفسه، يحول السوق هؤلاء البشر إلى سلع. في النظام الرأسمالي النقي، تحدد السوق أرباح الرأسماليين وأجور العمال وأسعار الفائدة التي تدفعها الشركات وأسعار السلع والخدمات. من المؤكد أن النظام الرأسمالي في العالم الحقيقي حاد عن هذا النوع المثالي إلى حد كبير، كما تظهر وفرة المؤلفات التي تتحدث عن «أنواع الرأسمالية». ولكن يمكننا القول إن اقتصاد السوق، بشكل عام، نظام يختص بالرأسمالية.

حان الوقت لمحاولة رسم معالم الرأسمالية باستخدام صيغة أكثر إيجازًا. لحسن الحظ، ليست هناك حاجة لابتكارها من العدم. يمكننا أن نبدأ مع التعريف الأنيق، الذي وضعه روبرت هيلبرونر، الذي يمتلك فضيلة الوصول إلى الجوهر المزدوج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الظاهرة. فيقول «إن الرأسمالية هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الممنوحة لطبقة من الأقلية يطلق عليهم «الرأسماليون» وبنظام السوق الذي يحدد شروط الدخول إليه ويوزع المخرجات الناتجة عن نشاطه الإنتاجي». ولكنه، في نفس الوقت، نظام اجتماعي يتميز بشيوع الثقافة «البرجوازية»،

التي يعد السعي وراء الثروة أهم جانب من جوانبها المتعددة. الرأسمالية، إذن، هي حزمة المؤسسات التي شكلتها علاقات اجتماعية ونفوذ معينة، أو، كما تقول نانسي فريزر، «نظام اجتماعي مؤسسي». وهذا النظام، وإن كان يتمحور حول المجال الاقتصادي، فإنه يؤثر على العديد من جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك السياسة والأسرة وعلاقاتنا مع الطبيعة والعرق والعلاقات بين الجنسين.

ومع ذلك، فإننا نواجه مشكلة على الفور. هل لا يزال الجزء الاقتصادي من التعريف يتطابق مع الزمن الذي نعيش فيه؟ فاليوم، يتم توظيف غالبية السكان النشطين في البلدان المتقدمة في قطاع الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الملكية أصبح معقدًا للغاية. وكما رأينا في الفصل الرابع، يمكن أن تكون الشركة مملوكة لصناديق التقاعد، وشركات التأمين، وشركات استثمار أخرى، تقوم بجمع المدخرات الخاصة. من الواضح، مع ذلك، أن مالكي الشركة الفعلية هم المستثمرون المؤسسيون وليس المدخرين، لأن المستثمرين المؤسسيين يمارسون السيطرة على وسائل الإنتاج، بينما المدخرون ليست لهم صلة على الإطلاق بها، فهم مجرد أدوات لرأس المال. لذا فإن الإجابة على سؤالنا تكون إيجابية إذا كنا لا نقصد بـ«الإنتاج» فقط إنتاج السلع ولكن أيضًا إنتاج الخدمات (بعيدًا عن أي شيء، فإن التجارة الإلكترونية وخدمات شبكات التواصل الاجتماعي يتم إنتاجها تمامًا مثل القطن والصلب) وإذا كنا نقصد مفهوم الملكية في معناه الموضوعي؛ فإنه لا يزال من الأفضل أن نستبدل مفهوم الملكية بمفهوم «السيطرة». ولكن ماذا عن الرأسمالية المالية التي تهيمن في الوقت الحاضر على المشهد؟ يقود الدور الساحق للتمويل إلى جعل البعض يقول إن السمة الوحيدة المميزة حقًا للرأسمالية هي «البحث المحموم عن التراكم اللانهائي لرأس المال». ولكن ألم يكن مثل هذا الدافع نموذجيًا أيضًا للمموّلين في القرن السادس عشر، الذين كانوا جميعًا يبحثون عن طرق جديدة لكسب الأموال؟ من النظرة الأولى، يبدو أن هذه الملاحظة تعيد الشرعية إلى مفهوم الرأسمالية الذي تجاهلناه باعتباره غير مرضٍ. لكن الأمر يستحق النظر في أن هناك اختلافًا جوهريًا بين النظام المالي الحالي ومرحلة

ما قبل الصناعة. لن يكون التمويل المعاصر، على الرغم من أنه يعيش الآن حياة خاصة به، موجودًا في شكله الحالي إذا لم يتم تطويره لتلبية احتياجات الرأسمالية الصناعية وإذا لم يستوعب روحه. في القرن التاسع عشر، لم تعد المسألة تمويل المشروع التجاري الفردي أو الدفع من أجل حروب الملك، ولكن للحفاظ على النظام، والصناعة الحديثة، التي تشكل العمود الفقري الاقتصادي للمجتمع. اليوم تكرر الرأسمالية المالية نموذج الرأسمالية التقليدية باعتبارها حاوية خالية من المحتوى، ولكن أسس النظام ظلت متطابقة. توسعت السيطرة على وسائل الإنتاج من قبل أقلية في المجتمع إلى السيطرة على وسائل التراكم المالي، والتكنولوجيا الجديدة أصبحت الهندسة المالية. وأصبحت الحالة الخاصة التي وصفها ماركس من خلال عبارة («المال يولد المال») مجرد عبارة أكثر عمومية. وبهذه الطريقة تكون سرعة التراكم تضاعفت وزادت معها المسافة بين الذين تتراكم ثروتهم والذين تتراكم ديونهم. وسوف يستمر الحال على ما هو عليه ما لم نجد طريقة لذلك، والطريقة كما يقترح أرجون أبادوراي تتمثل بـ«الاستيلاء على وسائل إنتاج الديون، وتخصيصها لمصلحة الطبقة الواسعة من منتجي الديون، بدلاً من الفئة الصغيرة من المتلاعبين بالديون».

قبل رسم بعض الآثار المترتبة على التعريف الذي عرض في البداية، وعلى التعديلات التي أدخلت عليه، نحن بحاجة إلى معالجة اعتراض أولي يمكن أن يقوض أية محاولة لأن نقول شيئًا معقولًا عن الرأسمالية المعاصرة: نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا ما إذا كان مفهوم الرأسمالية مفيد حقًا لفهم المشاكل الاجتماعية الكبرى التي تواجه عصرنا. أعتقد أن الجواب بالتأكيد نعم. ولكن إذا قمت بطرح القضية فذلك لأنني أدرك أن هذا الرأي لا يتفق معه الجميع. يعتقد البعض أن الرفاه الاقتصادي للأمم يعتمد بدرجة أكبر على وجود برلمانات تعمل بشكل جيد وعدم وجود أنظمة قانونية تعسفية تتدخل في توزيع الملكية أو السيطرة على رأس المال. ينطلق أصحاب هذا الرأي من الافتراض الضمني أن الأداء الاقتصادي هو الجانب الوحيد الذي يستحق الاهتمام، وعلاوة على ذلك، يخدعون أنفسهم في الاعتقاد أنه يمكن إحداث توازن بسيط بين الحرية السياسية والازدهار المادي. ومع

ذلك، هناك عدد لا نهائي من المسائل المهمة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية التي ليس لديها ما تفعله مع الناتج المحلي الإجمالي. سيكون كافياً أن نعطي بعض الأمثلة على المشاكل التي يمكن للجميع رؤيتها. لماذا تتزايد في الولايات المتحدة أعداد السكان السود الذين يتعرضون للموت ويعملون في أكثر الوظائف تواضعًا؟ ولماذا لا يرغب الكونغرس أو أنه غير قادر على تمرير التشريعات المتعلقة بمراقبة السلاح؟ ولماذا نمت في الدول الغربية، التي يحكمها القانون والحريات عدم المساواة بشكل كبير في الأربعين سنة الماضية؟ من الصعب الإعلان عن علاج هذه المشاكل دون الإشارة إلى الرأسمالية: بخطابها العنصري، وميولها الاحتكارية، والقوة التي تمنحها لمجموعات اجتماعية معينة للاستيلاء على الموارد.

اللبنات الأساسية للمجتمع الرأسمالي

في هذه المرحلة، لدينا تعريف للرأسمالية يسمح لنا بتقدير ما هي العناصر المميزة للنظام الرأسمالي. بدءًا من هناك يمكننا أن نخطو خطوة إلى الأمام ونسأل أنفسنا ماذا ستكون عليه بنية المجتمع حين يمكن للرأسمالية أن ترسخ نفسها. يجب أن يكون نوعًا من المجتمع متوافقًا مع حقيقة أن السيطرة على وسائل الإنتاج تقع في أيدي فئة قليلة، وباستخدام آلية السوق لتخصيص الموارد وعوامل الإنتاج. علاوة على ذلك، يجب أن يكون ذا ثقافة برجوازية، أي تلك الموجهة نحو اكتساب الثروة للأغراض الشخصية. هذه الشروط الثلاثة تتطلب، كحد أدنى، وجود هيكل اجتماعي هرمي للغاية وتوجه نحو الفردانية يتقاسمه على الأقل جزء واحد من المجتمع، وهو قسمه الذي يتربع على القمة. لذلك دعونا نحاول أن نفهم على ماذا يعتمد حدوث هاتين الحالتين.

للحديث بدقة، فإن القول إن المجتمع له تسلسل هرمي يعني أنه طبقي. والتقسيم الطبقي الاجتماعي هو واحد من المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع: فهو يشير إلى أن المجتمع فيه توزيع غير متكافئ للمكافآت المعنوية والمادية بين الأفراد والجماعات. ونعني بالمكافآت المعنوية

المكانة والاعتبارات الاجتماعية: باختصار، المرتبة الاجتماعية. ونعني بالمكافآت المادية الثروة. وبالتالي يمكن التعبير عن نفس المفهوم بواسطة القول إنه في المجتمع الهرمي هناك درجة معينة من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية. وبالمعنى الأوسع من المصطلح، فإن التقسيم الطبقي هو ظاهرة عالمية تقريبًا، بالنظر إلى أنه حتى أبسط العلاقات الاجتماعية، مثل تلك الخاصة بالصيادين وجامعي الثمار، تكشف عن عدم تناسق علائقي، على الرغم من أنها بشكل عام ليست اقتصادية، وترتبط في الغالب بالعمر والجنس: فالنساء والشباب يميلون إلى شغل منصب خاضع بطريقة ما للرجال وكبار السن. ومع ذلك، هناك اختلاف كبير بين العلاقات الاجتماعية فيما يتعلق بدرجة التقسيم الطبقي. تعتبر علاقات مجتمع الصيادين وجامعي الثمار قائمة على المساواة في الأساس، في حين أن المجتمع الهندي التقليدي بطوائفه أو المجتمع الفيكتوري في بريطانيا، بنظامه الطبقي الصارم، يمثلان القطب المعاكس من التسلسل الهرمي العالي. وفي الواقع يوجد فيما بينهما، طيف واسع من التدرجات.

لم يلاحظ علماء الاجتماع وجود التقسيم الطبقي فقط، ولكنهم طرحوا أيضًا نظريات مختلفة لشرح ذلك. يمكن إرجاعها إلى نوعين: النظريات الوظيفية ونظريات الصراع. تفترض النظريات الوظيفية أن عدم المساواة موجودة لأنها ضرورية لبقاء المجتمع. ويبدأ دعاتها من ملاحظة أنه في أي مجتمع معقد بالحد الأدنى هناك أدوار، مثل دور الكهنة في الحضارات القديمة ودور جراحي القلب في المجتمعات الحديثة، ويعتبرها المجتمع أدوارًا إستراتيجية: بكلمة أخرى، أن لها أهمية وظيفية. فعدد الأشخاص الموهوبين بما يكفي لتنفيذها محدود، وغالبًا ما يتوجب عليهم الخضوع لتدريب شاق وطويل ليكونوا قادرين على تحويل هذه المواهب إلى مهارات. لذلك يجب منحهم حافزًا، سواء كان اعترافًا اجتماعيًا أو اقتصاديًا، أو كليهما، ليقدموا التضحيات اللازمة. وهناك العكس وفقًا لهذه الأطروحة، فإن المجتمع يكافئ بدرجة أقل الأدوار التي تعتبر أقل أهمية والتي لا يوجد نقص في الأشخاص المؤهلين للقيام بها. أما نظريات الصراع فتختلف بشكل أساسي مع هذا التفسير. فدعاتها ينكرون أن التقسيم الطبقي أمر لا غنى عنه

للمجتمع، أو أنه نتاج التوافق. ويزعمون بدلاً من ذلك، أن عدم المساواة لا تنشأ من حاجة المجتمع، بل تنشأ من احتياجات في الأفراد والجماعات الذين هم جزء منه. فهم في حالة دائمة من التنافس على الموارد النادرة ولا يترددون في استخدام الإكراه للاستيلاء عليها. من الأمثلة الكلاسيكية على نظريات الصراع نظرية الصراع الطبقي لماركس ونظرية ويبر عن الطبقة والمكانة الاجتماعية والسلطة.

كانت هناك أيضًا محاولات للجمع بين وجهات نظر كلتا النظريتين، مثل محاولة جيرهارد لينسكي. طبقًا لما يقوله لينسكي، هناك نوعان من محركات التقسيم الطبقي: التطور التكنولوجي والقوة. فالتطور التكنولوجي يولد الفائض الاقتصادي، الذي قد يكون كبيرًا إلى حد ما ولكنه محدود للغاية. وهذه الندرة تؤدي بالضرورة إلى إحداث صراع على التوزيع. أولئك الذين لديهم خصائص معينة تمكنهم من القيام بذلك يقومون بالاستيلاء على الفائض، وبهذه الطريقة يبدأ التسلسل الهرمي الاجتماعي بالتشكل. أما القوة فهي العامل الحاسم عندما يتعلق الأمر بالاستيلاء على الفائض. تعني القوة، بمصطلحات ماكس ويبر، احتمال أن يكون هناك شخص ما قادر على تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة الموجودة ضده، وبالتالي فهي كذلك مرتبطة بإمكانية استخدام الإكراه. هذا الاحتمال في توزيع عدم المساواة بين الأفراد يمثل انعكاسًا لمدى اختلاف قدراتهم. لكن ما وراء استخدام القوة الغاشمة، ما يهم غالبًا في العلاقات الاجتماعية هو السلطة، التي تُعرّف على أنها القوة المشروعة والمؤسساتية. هناك عدد من العوامل التي تؤثر على التوزيع غير المتكافئ للسلطة، وجميعها تقريبًا تشكلت اجتماعيًا. لذلك، على سبيل المثال، كانت المعتقدات الدينية في يوم من الأيام تضفي الشرعية على سلطة الكنيسة؛ فقد أضفت الكاريزما الشرعية على سلطة العديد من الديكتاتوريين في التاريخ؛ والدساتير أضفت الشرعية على سلطة الحكومات المنتخبة. بالعودة إلى لينسكي، فإن الصراع من أجل الاستيلاء على الفائض، وبالتالي حدوث عدم المساواة الاجتماعية، يبدأ في الظهور عند الجماعات البشرية عندما تتخلى عن حياة البداوة وتنمو مع الانتقال إلى المجتمعات الزراعية، بعد زيادة الفائض، وتبلغ ذروتها عشية بدء عملية

التصنيع. من ناحية أخرى فإن الاتجاه في المجتمع الصناعي، يأخذ مسارًا معكوسًا، لأن نظامه الديمقراطي يمكن الأشخاص الذين يفتقرون إلى القوة بشكل فردي من الحصول على سلطة جماعية من خلال الاتحاد والتنظيم السياسي. بالإضافة إلى هذا العامل، تتدخل عوامل أخرى، مثل تحديد النسل وانتشار التعليم.

ومع ذلك، فإن هذا العرض المنمق فيه عيب كبير: فهو لا يأخذ في الحسبان التباين الكبير في التقسيم الطبقي للمجتمعات التي تعيش في نفس المرحلة التاريخية، سواء كانت مجتمعات البستنة المتقدمة أو المرحلة الصناعية. ومن ناحية أخرى، نحن هنا مهتمون بشكل رئيسي بالاختلافات التي تظهر في المجتمع عند مستوى مماثل من التطور في درجة التقسيم الطبقي الاجتماعي. على سبيل المثال لا يمكن لأحد أن يجادل في أن النرويج الحالية أقل تطوراً من المملكة المتحدة، ومع ذلك فإن النرويج هي إلى حد بعيد واحدة من أقل الدول في سيادة التقسيم الطبقي بين المجتمعات المتقدمة اقتصاديًا في العالم الغربي. وعلى مدى عدة قرون، كان المجتمع النرويجي مجتمع مزارعي الكفاف (مربي الماشية بشكل رئيسي) والصيادين. ولكونهم يعيشون في ظل ظروف بيئية قاسية تطلب ذلك نشوء تعاون داخل مجتمعات صغيرة منفصلة بعضها عن بعض بفعل الحواجز الطبيعية التي جعلتها مؤهلة بالفعل لتطوير العلاقات الأفقية. لكن هناك المزيد. فبسبب الافتقار إلى مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، ووجود فائض كبير يمكن المشاركة فيه، لم يكن في النرويج مكان لفئة ذوي الأملاك والطفيليات الاجتماعية. وقد أشار آرون جورفيتش، مؤرخ القرون الوسطى الروسي الكبير، إلى أن «النرويج لم تصبح قط دولة إقطاعية على الإطلاق، وأن شروط ما قبل النظام الإقطاعي لم تتطور فيها بشكل كامل». نتج عن هذا في وقت مبكر «رجحان كفة الوظائف العامة (الحكومية) على الوظائف الخاصة». في الواقع، وعلى الرغم من أن الدولة النرويجية في العصور الوسطى المتأخرة قبلت «المظهر الخارجي» للنظام الملكي الإقطاعي حسب النموذج الأوروبي، فإن هذا الهيكل الرسمي لم يكن له سوى تأثير ضئيل على تنظيم المجتمع. اتسمت العلاقة المباشرة بين الملك ورعاياه

بـ «المعاملة بالمثل والمساواة» ولم تنفصل قط. فلم يحرم الفلاحون من حريتهم الشخصية أو استبعدوا من المشاركة في الحكومة المحلية أو جيش الدفاع الوطني. استمرت هذه الخصائص الأصيلة للمجتمع النرويجي في تشكيل المؤسسات التي تم إنشاؤها في القرون التالية، طوال فترة الاتحاد مع الدنمارك وكذلك مع السويد. يلخص فرانسيس سيجيرستد فرادة نموذج النرويج الحديثة مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى وخاصة السويد نفسها بملاحظة أن «النرويج كانت ديموقراطية قبل أن يدخلها التصنيع». عند ما حلّ الثراء على المجتمع النرويجي في القرن العشرين، وجدت نفسها بالفعل تدير فائضًا اقتصاديًا، لكنها فعلت ذلك بالاعتماد على القيم التي ترسخت فيها لمئات السنين.

يعد مصطلحا «الفردية» و«الجماعية» (التي يُشار إليها، في بعض الأحيان ربما بشكل أكثر دقة، باسم الشمولية) هيكلين يستخدمان لوصف نموذجين مختلفين لعلاقة الفرد مع المجتمع. فكل من الفردية والجماعية لها بعد علائقي وديني وسياسي واقتصادي؛ وفقط مع التقسيم الطبقي الاجتماعي، لا يوجدان في شكل نقي بل في مجموعات متغيرة. والارتباط بين الفردية والاعتماد على آلية السوق -التي هي واحد من اثنين من الجوانب المركزية في تعريف الرأسمالية التي اقترحتها- بديهي، وإن لم يكن تلقائيًا. والاعتماد على السوق لتلبية احتياجات المرء ليست سوى غريزة طبيعية للبشر. فالسوق لا تحكمه العلاقات الشخصية، في حين أن الوجود البشري، منذ الولادة حتى الموت، مغلف بعلاقات شخصية. والناس الذين يجتمعون في السوق لتبادل البضائع هم أحرار، على الأقل من حيث المبدأ، في قبول أو رفض شروط العقد دون الخضوع لاشتراطات خارجية. لا تؤثر الاعتبارات غير الاقتصادية على الاتفاق على السعر. ولا علاقات الأطراف النابعة من عدد المعاملات: كل معاملة منفصلة بحد ذاتها. لمواصلة العمل في السوق لا يكفي ألا تكون لديك سمعة سيئة. والرأي القائل إن نظام السوق هو «طريقة مرغوبة لتنظيم تصرفات البشر» بدأ يترسخ بشكل تدريجي في الثقافة الأوروبية منذ بداية العصر الحديث. ولكي يؤدي عمله على أكمل وجه عليه التغلب على أنواع مختلفة من المقاومة: التفضيل التقليدي لدى الفلاحين

للاكتفاء الذاتي، وعدم ثقتهم بالمال، وتحفظات الكنيسة الأخلاقية على الجشع ومصالح النقابات، وما إلى ذلك.

لكن ما هي الفردية والجماعية؟ يعرّفها عالم النفس الاجتماعي هاري تريانديس بالطريقة التالية. قد يُنظر إلى الجماعية على أنها «نمط اجتماعي يتكون من الأفراد المرتبطين ارتباطًا وثيقًا والذين يعتبرون أنفسهم جزءًا من واحدة أو أكثر من الجماعات (الأسرة، وزملاء العمل، والقبيلة، والأمة)؛ وهي مدفوعة بشكل أساس بالقواعد والواجبات التي تفرضها عليهم هذه الجماعات. وهي ترغب في إعطاء الأولوية لأهداف هذه الجماعات على حساب الأهداف الشخصية لأفرادها؛ ويشددون على ارتباطهم بأعضاء هذه المجموعات». من ناحية أخرى، فإن الفردانية «تتكون من الأفراد غير المرتبطين بعضهم مع بعض بقوة، ويعتبرون أنفسهم مستقلين عن تلك التجمعات؛ ودوافعهم مبنية في المقام الأول على تفضيلاتهم واحتياجاتهم وحقوقهم والعقود التي أقاموها مع أفراد آخرين؛ ويعطون الأولوية لأهدافهم الشخصية على حساب أهداف الآخرين. مع التأكيد على التحليلات العقلانية لمزايا وعيوب الاقتران بالآخرين».

وهكذا فإن الجماعية (الكلانية[1]) مرتبطة بـ«الثقافة المتشددة»، وهذا يعني تبني قواعد صارمة للتصرفات أو القمع الاجتماعي للانحرافات. أما الفردية، فعلى العكس من ذلك، مرتبطة بمفهوم «التراخي الثقافي»، الذي يعني أقل درجة من التطابق مع الآخرين. ومع ذلك، بذلت محاولات لتعقب أصلها وذلك بالرجوع إلى عوامل مثل انخفاض الكثافة السكانية، وعدم التجانس الاجتماعي، والتعرض لمختلف الأنماط الاجتماعية للمجتمعات المجاورة، وحتى للظروف المناخية. ومع ذلك هناك أمثلة مضادة لكل هذه التفسيرات تؤكد بطلانها. فأطروحة نوربرت إلياس الشهيرة التي تتحدث عن تعزيز الفردية من خلال التشكيل الحديث للدولة، الذي أضعف روابط الولاء للعائلة والعشيرة كان عليها أيضًا أن تتعامل مع الملاحظة القائلة بأن

1- هي الفكرة القائلة بأن الأنظمة الطبيعية وسماتها، يجب أن ينظر إليها على أنها متكاملة، وليس على أنها مجموعة من الأجزاء-م.

عملية بناء الدولة لم تنتج نفس التأثيرات في أماكن أخرى. في الواقع، لقد أثبتت فعاليتها كأداة لتأكيد الجماعية. لا شك أن الدين عامل مهم. يمكن للمرء أن يجادل بشكل معقول بأن المسيحية، مع تركيزها على الخلاص الشخصي، أكثر ميلاً للفردانية من الديانات الأخرى، والكالفينية أكثر من الكاثوليكية أو اللوثرية، ولكن لم يتم تشكيل أي من هذه المذاهب عن طريق الصدفة. لقد نشأت في ظروف تاريخية متكافئة وتوطدت لأنها تكيفت بشكل أفضل مع الخصائص الموجودة بالفعل في المجتمعات التي انتشرت فيها. يرى المرء كيف يمكن للبحث عن الأصول أن يؤدي بسهولة إلى تراجع لانهائي أو، بعبارة أخرى، إلى جهد لا طائل منه. ليست هناك حاجة للمزيد من هذه المناقشة. في الوقت الحالي، دعونا نكتفي بملاحظة أن الفردية والجماعية موجودتان، وإن لم يكن بشكل نقي، ونفترض أن هذه المواقف الأساسية هي حقيقة.

هل هناك علاقة ارتباط بين هذه الأنماط الاجتماعية ودرجة التسلسل الهرمي للمجتمع؟ بحسب لويس دو مونت، فإن التسلسل الهرمي يسير جنبًا إلى جنب مع الشمولية أو الكلانية، بينما تسير المساواة جنبًا إلى جنب مع الفردية. وهو يرى أن الجمع بين التسلسل الهرمي والشمولية هو قاعدة في أغلب مراحل التاريخ البشري، في حين يعتبر أن المساواة والفردية تمثلان الانحراف الذي ظهر في المجتمعات الغربية الحديثة وقامتا على أساس السيطرة على الطبيعة عن طريق التكنولوجيا. إنه يشير إلى أنه بينما لا يمكن للأفراد في المجتمعات التقليدية أن يعيشوا بشكل مستقل عن المجتمع ككل، فبالتالي هم خاضعون له. في المجتمع الحديث يمثل الفرد على هذا النحو نواة المجتمع ومستلهمًا أفكار إميل دوركهايم، أبي النظرية الوظيفية، يشرح هذا الاستثناء من خلال حقيقة أن المجتمع الحديث «يلزمنا بأن نكون أحرارًا». وقد زادت المرحلة المتقدمة من تقسيم العمل التي وصل إليها مجتمعنا من الاعتماد المتبادل بين الأفراد، مما يعزز الشعور بالاستقلالية لدى كل شخص. كل شخص لا غنى عنه للآخر، وفي نفس الوقت فإن لكل شخص هوية محددة.

ومع ذلك فإن هذا التناقض البسيط لم يصمد. فملاحظة ما يسمى

بالمجتمعات الحديثة تشير إلى أن المجتمع يمكن أن يكون ذا طابع هرمي وفردي في نفس الوقت أو، بالعكس، يكون مناصرًا للمساواة وشموليًا. ليست العلاقة الهرمية بالضرورة، مثلما يعتقد دومونت وآخرون، «علاقة بين الأعلى والأدنى» (أي تشبه العلاقة بين آدم وحواء، التي خلقت من ضلع آدم). فالتسلسل الهرمي، في جوهره، لا يعبر عن علاقة الجزء بالكل ولكن العلاقة بين مختلف أجزاء المجتمع، سواء كانت وفق أنظمة اجتماعية، كما هو الحال في أنظمة المجتمعات الأوروبية القديمة، أو طبقية، كما هو الحال في العصر الحديث عندما يصبح العنصر الاقتصادي المعيار السائد للتقسيم الطبقي. بمعنى آخر، تظهر المجتمعات الحديثة تباينًا أكبر بكثير مما يعتقده علماء الاجتماع في الغرب: فليس هناك درجة متغيرة من التقسيم الطبقي فقط، ولكن أيضًا درجة متغيرة من الفردية.

إن التسلسل الهرمي والفردية شرطان ضروريان لنشوء الرأسمالية، لكن هذا لا يعني أيضًا أنها ظروف ملائمة. علاوة على ذلك، فإن الصلة بين الرأسمالية ولبناتها الأساسية ليست طريقًا ذا اتجاه واحد: فالرأسمالية بدورها تغذي عدم المساواة وتعزز الفردية.

ما الذي يحافظ على استمرار الرأسمالية: وجهتا نظر شائعتان

في الفقرات السابقة تم تحليل العوامل الكامنة في جذور المجتمع الرأسمالي. إذا كانت الرأسمالية كائنًا ماديًا، فهذا سيكون بمنزلة تحديد ما هي المواد الخام وما نوع البيئة اللازمة لإنتاجه. علينا الآن، من ناحية أخرى أن نتحرى عن أسباب ديمومتها أو رسوخها. وهنا سوف ننظر في اثنتين من وجهات النظر الشائعة حول هذا الموضوع، بينما سنعرض في القسم التالي التفسير البديل. الفرضية الأولى تشير إلى أن الرأسمالية ستستمر وتميل للتوسع، بسبب كفاءتها. هذه هي عادة وجهة نظر الاقتصاديين النمطيين. أولئك الذين يشتركون في «وجهة النظر التي تتحدث عن الكفاءة» ليسوا غافلين عن أن كفاءة الرأسمالية نسبية، نظرًا لأن هذا النظام يولد أيضًا الكثير من التبذير، الاقتصادي والبشري والبيئي. لكنهم يعتقدون أن كفاءة

الرأسمالية لا تزال أعلى من كفاءة الأنظمة البديلة التي تم اختبارها حتى الآن. يمكن ذكر عدة أسباب توضح هذه الكفاءة العالية. واحد منها هو أن الرأسمالية أكثر ديناميكية من الأنظمة الأخرى، حيث إن المنافسة والسعي للربح يغذيان الابتكار وخلق الثروة. إن الحجة الكلاسيكية الأخرى هي أنه من الصعب العثور على آلية لتخصيص الموارد وتوزيع المخرجات المطابقة لأداء السوق. والبدائل المعينة للرأسمالية مثل التخطيط المركزي، تتطلب من الحكومة التعامل مع كمية من المعلومات تتجاوز سعة أي جهاز كمبيوتر. ويتبع ذلك أنه حتى لو كان بإمكان المرء التفكير في مجرد الاستغناء عن الرأسمالية، فمن الأصعب أن نتخيل أن يعيش بدون السوق.

ومع ذلك، فإن مؤيدي «وجهة نظر الكفاءة» لا يتعاملون مع مسألة كيف يتم تحويل المزايا التي يدينون بها إلى الرأسمالية إلى جعلها سببًا في طول عمرها. يبدو أنهم يعتقدون أن تبني الرأسمالية أم لا هي مسألة اختيار عقلاني، أو أنها مجرد افتراض أن الرأسمالية تميل إلى التغلب على الأنظمة الأخرى حسب النموذج الدارويني. كما هو واضح لأي شخص لديه بعض الإلمام بتصرف المجتمعات، فإن الأمور ليست بهذه البساطة. لا يمكننا أن نقرر ما إذا كان سيتم تشغيل أو إيقاف تشغيل مفتاح الرأسمالية أو أي نظام اجتماعي آخر. بالتأكيد، كانت هناك لحظات في التاريخ عندما كان لدى البشرية وهم القيام بذلك، وهذه اللحظات تزامنت عادةً مع الثورات. ولكن عند إلقاء نظرة فاحصة، فإن الثورات الناجحة تمثل تتويجًا لعملية التحول الاجتماعي الذي يستغرق صنعها وقتًا طويلاً، وأن تغيير النظام هو فقط الخطوة الأخيرة (كما هو الحال مع الثورة الفرنسية)؛ أما عن فرضية التطور، فيمكن تحديها بسهولة من خلال مراقبة ما يحدث داخل العالم الرأسمالي نفسه. وبتبني الاستعارة الشهيرة التي استخدمها رئيس وزراء سويدي سابق، يمكننا القول إن هذا العالم تسكنه كل من اليعاسيب (البلدان التي تضع الكفاءة أعلى من العدالة) والنحل الطنان (البلدان التي تضع المساواة بمرتبة أعلى من الكفاءة). ومع ذلك، فإن النحل الطنان لا يتحول إلى يعسوب لأن الأخير أكثر لياقة. ويمكن القول «إنه كلما زادت أصناف الرأسمالية الإنسانية كانت أكثر كفاءة في نواحٍ أخرى، ولكن حتى لو كان هذا هو الحال، يجب أن يلاحظ المرء أن هذا

الوضع لا يسمح لها بأن تصبح مهيمنة. بالتأكيد فإن منطق تشغيل رأس المال على نطاق عالمي يمارس ضغوطًا منهجية على العلاقات الفردية في الرأسمالية، لدرجة أن واحدًا من الموضوعات الرئيسية للنقاش في العلوم السياسية هذه الأيام يهتم بميل النماذج الوطنية إلى فقدان بعض خصائصها. ومع ذلك، فإن هذه الضغوط ليس لها علاقة بمتطلبات الكفاءة ويتطلب منها الكثير من العمل مع علاقات القوى الدولية، وهو ما ينعكس في نظام القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين البلدان. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مبادرة العوائق البنيوية التي تم من خلالها، في مطلع التسعينيات، قيام الولايات المتحدة واليابان بفتح أسواقهما من السلع ورؤوس الأموال. وجولة أوروغواي التي، جرت في نفس السنوات، ووافقت بموجبها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة في قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية والتأمين، مع حماية وتسليع الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات اختراع الأدوية. لكن حتى مع الأخذ في الاعتبار القوى التي تدفع، حتى الآن، النماذج الرأسمالية إلى التقارب، يبدو من غير المرجح أن تتشابه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في اليابان ودول الشمال بعضها مع بعض، أو تتشابه مع تلك الموجودة في الولايات المتحدة. وهكذا، لا يوجد دليل على أن آلية التطور الداروينية تعمل داخل العالم الرأسمالي، بل إن هناك حتى عددًا أقل من الأسباب التي تجعل المرء يفترض وجودها في العلاقات بين الأنظمة الرأسمالية وغير الرأسمالية.

وأولئك الذين يتحدون تفسير الكفاءة يفعلون ذلك عمومًا لأنهم يبدأون من تفسير معاكس لطبيعة الرأسمالية. يميل هؤلاء المؤلفون إلى التأكيد على عناصر اللاعقلانية في عمل النظام الرأسمالي وفي نظام المعتقدات الخاص بممثليه الذين يعملون لمصلحة إدامته. الرأسمالية هي فكرة تكون مستدامة من خلال الاغتراب الذاتي الذي تنتجه، من خلال إعادة ضغط (أو تحفيز) الرغبات، ومن خلال التوقعات غير المنطقية، وبشكل أعم من خلال قدرتها على التفاعل مع المجال العاطفي لممثليها. وقد جاءت المساهمات في هذا التفسير من تيارات الفلسفة والنظرية الاجتماعية المرتبطة بشكل مختلف بالنظرية النقدية أو ما بعد البنيوية. فجميعها تشترك في فكرة أن الرأسمالية

تستحوذ على احتياجات بشرية معينة وتحولها لمصلحتها. لذلك فإن الرأسمالية تستمر إما بسبب القوة والتضليل الذي تمارسه على عقول الناس أو بسبب الطريقة التي تلبي فيها الاحتياجات العميقة. يمكن أن نسمي وجهة النظر الواسعة هذه بـ «أطروحة اللاوعي الاجتماعي».

تجمع النظرية النقدية بين فرويد وماركس، وليس ماركس اللاحق ولكن ماركس الإنساني الأقدم الذي تناول، في كتابه «مخطوطات باريس»[1] الآليات النفسية للاغتراب. في الواقع، يقع مفهوم الاغتراب في صميم محاولة إريك فروم التحليل النفسي للمجتمع الرأسمالي في القرن العشرين وفكرته أن الأشخاص في المجتمع الرأسمالي يبتعدون عن أنفسهم ويخسرون كل صلاتهم مع «احتياجاتهم الحقيقية» ويسيرون وفق منطق الآلة التافه الذي يستعبدهم. وهناك نسخة أخرى، مدينة بما لا يقبل الشك لتحليل فرويد لـ «عدم الارتياح في الحضارة»، تشير إلى أن الرأسمالية تحصل على التوافق من رعاياها من خلال قمع رغباتهم. إنهم يعيشون محاطين بالأشياء لكنهم غير قادرين على التعرف على «رغباتهم الحقيقية» التي سيقودهم إرضاؤها فقط إلى أن يعيشوا حياة ذات معنى. هذا القمع يؤثر على جميع الجهات الفاعلة في نشاط النظام الرأسمالي دون تمييز، بغض النظر عن دورهم، وبالتالي علاقتهم مع رأس المال. هذه الفكرة، مع ما ذكره ماركوز في كتابه إيروس والحضارة (1955)، مثلت علامة الانتقال من نقد الرأسمالية باعتباره نقدًا لعدم المساواة إلى نقد الرأسمالية باعتباره نقدًا للقمع، وهو نوع الخطاب الذي سيغذي الثقافة المضادة في الستينيات. ترتبط هذه الرؤية بشكل لا يمكن إصلاحه بعصر تم تقليل الصراع الاجتماعي فيه إلى الحد الأدنى. ومنذ أن ساد الاعتقاد أن المشاكل الاقتصادية للرأسمالية قد تم حلها، يمكن للمرء أن يتحمل ترف الوعظ الأخلاقي حول المجتمع الرأسمالي. وعلى هذا النحو، يبدو أنه أصبح باليًا اليوم. ولكن بعيدًا عن ذلك، فإن نقطة ضعفها الرئيسية كنظرية لإعادة الإنتاج الرأسمالي هو أنها لا تشرح أسباب نجاح الاغتراب أو من هم ممثلو القمع. قد تكون الرأسمالية

1- ويشار إليها باسم المخطوطات الاقتصادية والفلسفية-م.

آلة شيطانية، ولكن ليس لديها ممثلون مستقلون. لم يتم إصلاح هذا العيب من خلال العمل الأخير الذي يدور في نفس السياق، حيث انتقل التركيز من رغبات (طبيعية) تقمعها الرأسمالية إلى (مصطنعة) تقوم بتغذيتها – وبالتالي فإن الدافع للاستهلاك والتراكم موضح من خلال البحث المستمر والخادع عن «إرضاء أكثر اكتمالًا». والمساهمة الحديثة الواعدة للغاية لفهم علم الاجتماع النقدي لإعادة الإنتاج الرأسمالي جاءت من مفهوم جينس بيكرت عن «التوقعات الخيالية». إذ يدعي بيكرت أن الرأسمالية تخلق نظام «السحر العلماني»، الذي يُبقي الممثلين في تروسها بفضل التوقعات المستمرة، وإن كانت غير واقعية، التي تغذيها. يلتقط بيكيرت بالتأكيد عنصرًا مهمًا. ورغم ذلك، فإنه عندما ينتقل إلى تحديد العوامل التي تحافظ على جعل هذه الآلة مستمرة في الحركة، فإنه يتبين أنها عناصر مؤسسية تتمثل في المنافسة والائتمان، مما يترك مشكلة الهياكل المادية والثقافية التي تقوم عليها مفتوحة، دون التطرق إلى مسألة العلاقة بين هذه الهياكل.

تختلف تفسيرات ما بعد البنيوية –التي مثلت تشكيلة رائعة انطلقت من فوكو إلى دولوز إلى مايكل هاردت وأنطونيو نيغري– عن المناهج النظرية النقدية من حيث إنها تحل مشكلة التمثيل من خلال إنكار أن الرأسمالية المعاصرة تمتلك سلطة المناورة (السلطة، حسب مصطلحات فوكو، مترسخة في هياكل ذاتية، وغير مفروضة من الخارج). في المستوى الجزئي، تؤكد ما بعد البنيوية على توافق الرأسمالية مع البنية العاطفية للفاعلين الاجتماعيين الحديثين الذين يُخضعون أنفسهم للاستعباد الطوعي، مستمدين منه الرضا العاطفي. يؤدي هذا الأمر إلى ادعاءات غريبة، منها على سبيل المثال، أن «الرأسمالية تستفيد من عدم قدرتنا على تحديد موقع مصادر قلقنا وتفرض علينا معالجة صدماتنا من خلال نقل آثارها إلى الآخرين، وبالتالي تفصل وتكثف وتوسع نطاق المتطلبات التنافسية لشبكات رأس المال». يمكن للمرء أن يتساءل ما هو «القلق»؟ وما هي «الصدمة»؟ ربما أن القلق هو ذلك الناجم عن فقدان الأشكال التقليدية من التواصل فتصبح الحداثة صندوقًا أسود سهل الاستعمال وهو ما يفسر ولادة وتطور السمة الاجتماعية للرأسمالية، بنفس الطريقة يتم التحول التدريجي للحداثة نحو ما بعد الحداثة

الأمر الذي يبشر بخلاص الشخصية في المستقبل. لذلك يتم استخدام الحداثة وما بعد الحداثة كحشو مفاهيمي عابر - ينتهي به الأمر لأن يكون بلا معنى. على المستوى الكلي، فإن القدرة الحيوية على إعادة بناء السلطة وإضفاء الطابع الإقليمي عليها، التي يسميها هاردت ونيغري «إمبراطورية» تذهب بعيدًا مع النظام الحديث للسلطة التأديبية، وبالتالي تولد إمكانية التحرر. بالنسبة لهم، كما هو الحال بالنسبة لدولوز وغوتاري، فإن أزمة السلطة التأديبية، وكذلك تحللها إلى آليات داخلية للتحكم، «يعطل السمة الخطية والشمولية للتنمية.... فالمقاومة لم تعد هامشية ولكنها باتت نشطة في وسط مجتمع تتشعب فيه عدة شبكات: حيث تتجسد المطامح الفردية في آلاف المستويات المستقرة». وهذا يجعلهم يحلمون بنشوء «إمبراطورية مضادة» عالمية مبنية على نشاطات تمرد وأعمال تخريب منسقة.

إن المسؤولية الأكثر جدية لما بعد البنيوية هي القيام بافتراضات حول المجال الثقافي، والمطالبة بشكل رمزي بمساحة مستقلة عن الظروف المادية للتواجد، دون وجود مفهوم عضوي للثقافة، وفي الحقيقة رفضه بازدراء، مثلما يحدث حين يمكن للمرء أن يفهم لغة أجنبية دون معرفة قواعدها. إن إنكارها لأي ترتيب وعقلانية في الواقع، كما ينعكس في تشويشها اللفظي يخفي الارتباك والتناقضات المنطقية. إن نظرية إعادة الإنتاج الرأسمالي لا يمكن فهمها دون البحث في المجال الثقافي، ولكن في نفس الوقت يتطلب هذا تحديدًا أكثر دقة لمفهوم الثقافة.

الأساس الثقافي لعملية إعادة إنتاج الرأسمالية

إذا لم تكن الكفاءة هي السبب وراء قوة الرأسمالية، الأمر الذي دعا للتشكيك في القوة أو الإغواء الذي تمارسه على عقول رعاياها لأن ذلك يخدم وصفها أكثر من تفسيره لأسباب نجاحها، فيجب أن ننظر بشكل أعمق في أداء المجتمع لوظائفه للكشف عن آليات إعادة الإنتاج الرأسمالي. في أي مجتمع، بغض النظر عن درجة تعقيده، هناك جوانب مختلفة واضحة وتكون متمايزة إلى حد ما: مثل هيكل سياسي، وهيكل اجتماعي، وهيكل

اقتصادي، وما إلى ذلك. يتم تجميع جميع هذه الهياكل معًا بطريقة متماسكة من خلال غراء قوي: يسمى هذا الغراء بالثقافة، وجزيئاته هي المعاني التي تربط البشر بأفعالهم، ومع رفقائهم من البشر، ومع الوجود بشكل عام. ومع ذلك فإن هذه المعاني، لا يفهمها المراقب الخارجي على الفور لأنها مجسدة في رموز. وفك شفرات هذه الرموز مهمة الأنثروبولوجيا الثقافية. هناك طريقة أخرى للتفكير في الثقافة هو النظر إليها كنوع من كتيب التعليمات للتعامل مع الحياة التي تنتقل من جيل إلى آخر. فمن خلال هذه العملية، يتم تحديث التعليمات ولكن لا تتم إعادة كتابتها تمامًا. الطريقة التي يعيد بها البشر صياغة التعليمات التي يتلقونها تصبح دليلاً لأفعالهم. وهكذا تتشكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع ويعاد تشكيلها، مما يجعلها تتفق مع مفهوم أن أعضاءها يملكون ما هو جدير وعادل ومقبول وممكن ولا يملكون عكس ذلك: أي بعبارة أخرى، القيم والأعراف الاجتماعية. هذا لا يعني بالطبع أن تشكيل قواعد التصرف هذه يكون دائمًا بالتراضي. في الواقع، تتداخل الثقافة أيضًا مع الصراعات والقيود.

الرأسمالية هي نتاج عائلة متميزة بين الثقافات، وهي العائلة الغربية. ومتى تكيفت بنجاح مع المجتمعات الأخرى، تكون قد خضعت لعملية رفض وقبول انتقائية تغيّر معالمها بشكل جوهري. لكن الميكانيكية التي تدعم انتشارها العالمي -من أعمال العنف إلى وسائل الإقناع، ومن التنافس إلى المحاكاة- يجب أن تبقى مختلفة عن العوامل التي تؤثر على إعادة إنتاجها في جوهرها التاريخي، حيث تكون التسلسلات الهرمية الاجتماعية القوية والفردية هي الأكثر أهمية. هذه هي نفس الظروف التي كما رأينا جعلت ظهورها ممكنًا بمجرد أن بدأت الآلات تهيمن على الإنتاج. في الواقع، من خلال النظر إلى التاريخ، نرى أن الاشتراكية تجذرت في البلدان التي تفتقر إلى نمط الفردانية الاجتماعي، مثل روسيا، وأن هناك أنواعًا من الرأسمالية كانت إلى حد بعيد على غرار الاشتراكية المتقدمة في البلدان التي تمتلك هيكلًا اجتماعيًا هرميًا سطحيًا أو معتدلًا فقط، مثل النرويج. لم يتم إدخال الملكية الخاصة في روسيا، دون نجاح يذكر، إلا بعد إلغاء القنانة في عام 1861، وحتى ذلك الحين كانت ملكية الأراضي تعهد إلى تجمعات

بشرية وليست إلى أفراد. أما محاولات البيروقراطية الإمبراطورية لتحويل الفلاحين الروس إلى طبقة من المزارعين المستقلين على النموذج الغربي -وكانت المحاولة الأكثر شهرة هي إصلاحات ستولبين الزراعية، التي بدأت في عام 1906- فقد فشلت بسبب رد فعل الفلاحين الذين رفضوا تسييج أراضيهم من قبل سلطات البلدية. في دول وسط وشرق أوروبا الأخرى، حدث تحرير الأقنان في وقت مبكر إلى حد ما، ولكنه كان لا يزال يجري في القرن التاسع عشر. في دول أوروبا الغربية، على النقيض من ذلك، كانت هذه العملية قد اكتملت بالفعل بنهاية العصور الوسطى. في ضوء هذه الاعتبارات، من السهل معرفة لماذا تمكنت الاشتراكية من أن تترسخ في روسيا، وفي دول أوروبا الشرقية بشكل عام، بينما لا يوجد بلد في أوروبا الغربية قد حاول خوض مثل هذه التجربة بشكل جذري. إذا كانت فرضية ماركس من أن التغيير ناجم عن تطور القوى المنتجة صحيحة، فإن الاشتراكية كانت ستنشأ في بلد وصل إلى ذروة التطور الصناعي، وليس في دول الأطراف المتخلفة. وحيث يوجد الهيكل الاجتماعي الهرمي للغاية والنمط الاجتماعي الفردي في آن واحد، كما هو الحال في بريطانيا ومعظم دول أوروبا الغربية، حيث من الصعب تخيل حدوث تغيير جذري نحو الاشتراكية. نفس الشيء ينطبق وبشكل أكبر على الولايات المتحدة، ليس فقط بسبب فرديتها القوية، ولكن أيضًا بسبب البناء الاجتماعي الأمريكي، على الرغم من أن أسس وجود التقسيم الطبقي الشديد في مثل هذا السياق الاستيطاني، كانت منذ البداية، اقتصادية ومادية النزعة أكثر من كونها اجتماعية ونسبية. ومن ثم، في كل هذه العلاقات الاجتماعية، حتى لو كان التغيير ناتجًا عن بعض الصدمات الخارجية، فمن المحتمل أن يتم عكسه بسرعة.

سوف أتطرق الآن إلى بعض الاعتراضات المحتملة على الأطروحة التي تم طرحها للتو. يمكن للمرء أن يعترض في المقام الأول على هذا المنظور «الثقافي» من خلال القول إن البناء الاجتماعي الرأسي والتوجه الفردي ليسا سمتين ثابتتين حتى في التجربة الغربية، معتبرًا أنهما أيضًا هياكل تاريخية. ونظرًا لأن لديها بداية، يمكن أن تتلاشى بمرور الوقت، على

الرغم من أن المرء يتساءل عن نوع التأثير القوى الذي يمكن أن يحدث من خلاله ذلك التلاشي. هنا يفكر المرء على الفور في التطور التكنولوجي، وهو المتغير الكبير الآخر الذي يحدد مسار الأحداث البشرية، التي تمثل «القاعدة» بالنسبة للمادية التاريخية. وفي الحقيقة، فإن ماركس منحها أهمية كبيرة لدرجة أنه فسر «البناء الفوقي» للثقافة أساسًا كنتيجة لمرحلة من التقدم المادي. وفق المخطط الماركسي، عندما يصل تطور قوى الإنتاج إلى نقطة حرجة، فإن علاقات الإنتاج تتكيف وفقًا لذلك بعد مرحلة من الصراع تكون مؤلمة تقريبًا. وبهذه الطريقة، كما أوضح ماركس في كتابه بؤس الفلسفة، «فإن الطاحونة اليدوية تمنحك مجتمعًا يحكمه السيد الإقطاعي؛ والطاحونة البخارية تمنحك مجتمع الرأسمالية الصناعية».

كيف يجب أن يستجيب المرء لهذا التحدي؟ من الصحيح أن الثقافة لم تولد من العدم، بل من عملية تكيف الأجناس البشرية مع البيئة. على المدى البعيد، قد تتغير ظروف التكيف بالفعل. ولكن بمجرد تشكيلها، تأخذ القيم الأساسية المجتمعية شكل هيكل متراص يثبت أنه مقاوم للتغيير، تمارس متطلبات التكييف على اختيارات لاحقة. وصف بروديل هذه «الأطر العقلية» للثقافة على أنها «سجون طويلة الأمد»، بينما تحدث بارسونز عن «النظام المستتر» «الذي يؤدي، في المجتمع، وظيفة صيانة النمط الحالي». فالنرويج، على سبيل المثال، لم تغير مواقفها من عدم المساواة الاجتماعية منذ أن أصبحت منتجًا رئيسيًا للنفط في السبعينيات، ولم يثر اكتشاف حقول نفطية في بحر الشمال أي نزاع من أجل تخصيص الأرباح في المجتمع النرويجي. إن التغيير في «البناء التحتي» لم يعد تشكيل «البناء الفوقي». على العكس من ذلك، فقد تقرر أن تتم إدارة النفط كثروة عامة وعوائده تستثمر في صندوق الثروة السيادي. هذه النظرة للاستمرارية الجوهرية للعمليات الاجتماعية لا تنكر إمكانية التغيير؛ إنها تفترض ببساطة أن التغييرات تحدث تدريجيًا وتراكميًا. إن الثقافة الإنسانية تتطور بشكل كبير ببطء لأن الأفراد يحتاجون في جميع الأوقات إلى أن يتيقنوا من معرفة ما هو التصرف المقبول: فالمجتمع يتجنب ما دعاه دوركهايم «الشذوذ» أو غياب المعايير السلوكية. وقد يستغرق الأمر عدة قرون حتى يحدث تغيير كبير في هذا المجال الذي

لا يمكن أن يكتمل أبدًا. وهكذا فإن الخلل المتأصل في مواقف المادية التاريخية تجاه التنبؤ الاجتماعي يكمن في فشلها في الاعتراف بالثقافة الإنسانية باعتبارها قوة مستقلة وتقدير دور الجمود الثقافي.

لكن -وهذا هو الاعتراض الثاني- ربما لا يوجد اختلاف جوهري في مدى تجذر التسلسل الهرمي والفردية في التاريخ الغربي؟ والفردية، كما سبق ذكره هي ظاهرة حديثة أكثر من السابقة. كان المجتمع القديم بالتأكيد هرميًا للغاية، بل كان أكثر منه اليوم، لكنه لم يكن فرديًا بأي حال من الأحوال. في النظام الإقطاعي أيضًا، ظلت الهياكل الاجتماعية الهرمية مقترنة بنمط اجتماعي جماعي في الأساس: كان المجتمع الإقطاعي شموليًا بالمعنى الذي يشير إليه لويس دامونت حيث إن الترتيب الأعلى يشمل الترتيب الأقل درجة، وكلاهما مرتبط بتبادل الولاء ضد الحماية. أما الهيكل الاجتماعي الهرمي الحديث -الذي يعتبر هرميًا في جوهره الاقتصادي، ولم يكن له في جوهره شكل سياسي (تم تغييره بواسطة الثورة الفرنسية)- فقد تطور باستمرار مع الإقطاع، الذي كان له بدوره جذوره في نظام العبودية في العصور القديمة. لكن الفردية ظهرت كقيمة جديدة تمامًا، إلى جانب الاعتراف بقدسية حقوق الملكية وفكرة أن التفاعل الاجتماعي يجب أن يكون مبنيًا على أساس العقد. وفقا لإلياس، فإن الفردية كشفت عن ظهورها المبكر في المجتمع الأوروبي في زمن ديكارت. وعلى الرغم من أن عبارة ديكارت (Cogito، ergo sum (أنا أشك.. إذن أنا أفكر.. إذن أنا موجود)، لم تصدر عن شخص عاش في منتصف القرن السابع عشر، فإنها ترمز إلى تحرير «الهوية الفردية» من «الهوية الجماعية» كونها «مرتبطة بتغييرات محددة تؤثر على جميع علاقات الحياة والسلطة في المجتمعات الغربية». إن الكفاح للتحرر من سلطة التقاليد، ونيل حرية الكلام وتقرير المصير، استمر لحوالي قرن، ومن الواضح أن له أصولًا أعمق في الثقافة الحضرية في أواخر العصور الوسطى. ومع ذلك، كما يشير جورفيتش، تظل الحقيقة القائمة وهي أن «فرد القرون الوسطى كان في الأساس عضوًا في مجموعة وأنه من خلال المجموعة حصل بشكل أساسي على هويته». على العكس من ذلك، فإن الأفراد المعاصرين الذين ما زالوا يكتسبون هويتهم من خلال

العلاقات مع المجموعات، يميلون إلى رؤية أنفسهم على أنهم مستقلون عن المجموعة، حتى إنهم يبالغون في هذه الاستقلالية. إنهم يعتبرون أنفسهم أحرارًا في إقامة علاقات مع المجموعة قائمة على الثقة المتبادلة.

إذا كان الطابع الرأسي للبنية الاجتماعية متأصلًا بشكل عميق جدًا في التاريخ الغربي، فهل من المعقول أن الاتجاه نحو الفردية يكون على الأقل نقيضًا له؟ لمن يرغب بمعرفة كيف يتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد حاليًا في العالم الغربي بطريقة متساوية جذريًا، فإن هذه الإمكانية قد تبدو كأنها بصيص من الأمل. ولهذا السؤال إجابة سهلة –إجابة سلبية– إذا اشتركنا في أطروحة أن العلاقات الاجتماعية المعقدة تميل إلى أن تكون فردية. هذه هي فكرة دوركهايم القديمة التي مفادها أن المجتمعات الحديثة، المدفوعة بالتقدم في تقسيم العمل، تقوم على أساس «التضامن العضوي» أو الارتباط الحر، على عكس روابط المجتمعات التقليدية التي يجمعها «التضامن الميكانيكي» أو انتماء الأفراد إلى الجماعة، وفكرة دوركهايم في جميع الاحتمالات تمثل تعميمًا لا داعي له، مما يعكس الإسقاط العرقي لعلم الاجتماع الغربي. لكن هذا لا ينتقص من حقيقة أنه في أوروبا وفي المجتمعات الأوروبية الاستيطانية كان تقدم مذهب الفردية متواصلًا لعدة قرون. إن الفردية هي المفهوم الذي تشكل، في هذا الجزء من العالم، من خلال عملية التحديث. هذه الرابطة المزدوجة تجعل من الصعب تخيل أنه يمكن أن يحدث انعكاس جذري لهذا الاتجاه.

لا تزال هناك نقطة أخيرة تجب معالجتها. في الفصل الرابع تم ذكر احتمال وجود تضارب في القيم داخل نفس المجتمع بين القيم التي تعمل لمصلحة الرأسمالية والقيم التي تعمل ضدها. يمكن أن يكون هذا الصراع على وجه الخصوص إشكالية حيث يوجب أن يصل النظام الاجتماعي إلى نقطة الانهيار ويكون مهددًا بالتفكك بسبب التصرفات غير المنضبطة للقوى الاقتصادية. من الواضح أن هذه الفرضية ندين بها لكارل بولاني، الذي مازالت أفكاره حول الأصول السياسية والاقتصادية للقرن العشرين، التي طرحها منذ أكثر من سبعين عامًا، تلهم علماء الاجتماع في محاولتهم لفهم الحاضر والمشكلة مع آراء بولاني المتطرفة هي أنها تميل إلى تصور

الرأسمالية على أنها «منفصلة» تمامًا عن المجتمع (بهذا المعنى، فهي تتعارض مع تفسير ما بعد البنيوية). فقد اعتبر بولاني «الرأسمالية الليبرالية» واقتصاد السوق الذاتي التنظيم الذي يشكل العمود الفقري لها نقطة الانطلاق مما كان يمثل بالنسبة له الحالة الفسيولوجية للمجتمع. وهو من قدم إعادة بناء تاريخية مقنعة لانتصارها وأزماتها، حتى الحرب العالمية الثانية، وهي لم تكن سوى نظرية الانعزال[1] توجب على النظرية أن تشرح لماذا تعتبر الرأسمالية القائمة على السوق حالة غير طبيعية أي مرضية، الأمر الذي يتطلب من المرء صياغة فرضية عن طبيعة المجتمع، لتحديد معايير الصحة (أو على الأقل، إذا كان المرء يعرف المرض على أنه ما هو غير فعال لبقاء الجسد الاجتماعي، فعليه أن يشرح كيف يقوم بوظائفه). بما أنه ليس لدي عناصر موضوعية لتأكيد أن الرأسمالية هي مرض، ولا يمكنني أن أقرر ذلك بناء على أحكام القيم الشخصية، أعتقد أنه من العدل الاعتراف بأن الرأسمالية هي بالفعل مترسخة في المجتمع، أو بالأحرى في بعض المجتمعات، ولكن هذا يعني فقط أنها جزء لا يتجزأ منها إلى حد معين. وفي هذا، فإن الرأسمالية لا تختلف عن الأطر المؤسسية الأخرى. ومن طبيعة المؤسسات أن تكون غير مستقرة ونادرًا ما تكون في حالة توازن. إنها ولدت بطريقة تتوافق مع الظروف الاجتماعية في تلك اللحظة لكنها تتعرض لاحقًا لضغوط تؤدي بها إلى التغيير؛ وتتعارض مع توقعات الجهات الفاعلة وتمر بمراحل لاحقة من التعديلات. وبالتالي فإن أفضل وصف للعلاقة التي يمتلكها المجتمع مع الرأسمالية هي علاقة توتر مستمر. في الماضي، عندما يتجاوز اقتصاد السوق حدوده، كان يعاد إلى المسار الصحيح: هذا حدث أولاً مع الفاشية ثم مع الاقتصاد المختلط.

في الواقع، حُرم العالم المتقدم من الرأسمالية الليبرالية لما يقرب من خمسين عامًا، من الثلاثينيات إلى السبعينيات، ولا يوجد سبب للاعتقاد بأنه لن توجد هناك دورة تصحيحية أخرى (نأمل أن تكون سلمية) في المستقبل.

1- وهي نظرية قائمة على فكرة أن اقتصاد السوق هو في الواقع اقتصاد منعزل: وهذا الانعزال يعني هيمنة المعاملات والتفاعلات الاجتماعية التي لا تنغمس في العلاقات الاجتماعية ولكنها تستند إلى المصلحة الذاتية الاقتصادية-م.

من الواضح، أنه بعد كل دورة تصحيح للواقع؛ نجد أن الأشكال القديمة، بدلاً من الاختفاء، نراها تندمج في الأشكال الجديدة؛ والعناصر الأكثر تطرفًا في العملية هي القمع. لكن النتيجة تكون دائمًا ترتيبًا مؤسسيًا مختلفًا إلى حد ما عن الترتيب السابق. هل يجب أن نتعود على التفكير في مستقبل الرأسمالية على أنه تسلسل لا نهاية له من الدورات والدورات المضادة، من الاندفاع والاندفاع المضاد، مما يؤدي إلى إحداث تعديلات متعددة بدلاً من إنشاء نظام اجتماعي اقتصادي جديد؟ ليس الأمر على هذا النحو تمامًا. فنشوء النظام الجديد سيكون ممكنًا عندما تكون الظروف التي تشكل بموجبها النظام القديم قد توقفت تمامًا. وأنها سوف تعكس التغييرات في الظروف المادية وكذلك في المجال الثقافي التي ستحدث خلال القرون القليلة القادمة. ومع ذلك، سيكون الانتقال تدريجيًا لدرجة أنه سيكون بالكاد ملحوظاً.

رأسمالية الغد: عدم استقرار سياسي وفرصة لإصلاح تدريجي

في حين أنه من الجيد الامتناع عن الدخول في تكهنات على المدى الطويل، فإن بعض التخمينات حول المستقبل القريب للرأسمالية يمكن أن تقوم على أساس الاتجاهات الحالية. ويجدر في هذا الصدد، فصل الديناميكيات العالمية عن تلك التي تتكشف في جوهر النظام الرأسمالي. على الصعيد العالمي، ليس من الخطورة أن نفترض أن الرأسمالية سوف تتقلص. من المحتمل أن تتسارع هذه العملية الناجمة عن نمو الأنظمة المنافسة، بسبب تراجع الهيمنة السياسية والثقافية الأمريكية والانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب. كما ذكرنا، هناك نقص خارج الغرب في العناصر الثقافية التي تدعم الرأسمالية. فالدول التي تبنتها تاريخيًا فعلت ذلك إما لأنها كانت مجبرة على ذلك أو عن طريق التقليد أو مزيج من الاثنين، وبينما كانت تتبنى المنطق الرأسمالي، فإنها كانت تقوم بتعديله. للتعرف على مدى أهمية هذه التعديلات من الجدير التطرق إلى نظام كيريتسو keiretsu الياباني[1]، الذي يمثل شكلاً متعدد العلاقات من أشكال الرأسمالية (لا

1- هي مجموعة من الشركات التي تربطها علاقات تجارية متداخلة وحصص ملكية-م.

يهدف الانتقاص منها)، أو الحديث عن رأسمالية الدولة في سنغافورة. وبينما كانت قوة ونفوذ دول الغرب على أجزاء أخرى من العالم تتلاشى، فإن هذه الاختلافات بين أشكال مختلفة من الرأسمالية قد تصبح أكثر وضوحًا. ومن المتوقع أيضًا أن القوى غير الرأسمالية الحالية ستوسع مجال نفوذها، كما تفعل الصين بالفعل في كل الاتجاهات تقريبًا، بعد أن بدأت مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في آسيا وأفريقيا. لذلك أختلف مع برانكو ميلانوفيتش عندما وصف الرأسمالية المنتصرة بأنها وحدها تحكم وسوف تحكم العالم، وأنها تتفرع إلى شكلين فقط: الأول ليبرالي و«نظام جدارة واستحقاق»، والآخر سلطوي و«سياسي». يبدو لي أن ميلانوفيتش يقلل من قيمة الفرق بين النظم الاقتصادية وأسبابها التي تكمن في صفات المجتمعات التي تقوم عليها. وتقدير هذه الأسباب، وكذلك طبيعة القوى التي تدفع النظام إلى التقارب أو التباعد، تسمح للفرد بفهم إمكانات التباعد المتأصلة في الوضع الجيوبوليتيكي الحالي.

من ناحية أخرى ففيما يتعلق بالبلدان الرأسمالية الأساسية، يجب علينا توقع فترة طويلة إلى حد ما من عدم الاستقرار الشديد. وبعيدًا عن ظهور أزمات مالية جديدة، وهي يمكن أن تحدث دائمًا، سوف نضطر إلى التعامل مع التشنجات السياسية التي تسببها خيبة الأمل من تلبية الاحتياجات الاجتماعية التي تستمر الرأسمالية غير المنظمة في إثارتها. منذ عام 2016، حدثت العديد من الأشياء الغريبة في المجال السياسي لا يمكن لأحد أن يتخيلها إلا قبل وقت قصير. في مواجهة هذه الأحداث المقلقة، المأساوية جزئيًا والغريبة إلى حد ما، قام أكثر من عالم بالتذكير ببرنامج «الأعراض المرضية» التي كتب عنها أنطونيو غرامشي في عام 1930 حين كان يراقب أزمة النظام الليبرالي. فعلى حد تعبيره، «فإن هذه الأزمة تتمثل بالتحديد في حقيقة أن القديم يحتضر وأن الجديد لا يستطيع أن يولد: في وسط حالة الفراغ هذه ستحدث عدد من الظواهر المرضية في أكثر الأشكال تنوعًا». سواء كانت هذه الظاهرة منبثقة من التحلل البطيء للرأسمالية أم لا، فهي بالتأكيد علامة على أزمة تجسيدها النيوليبرالي. ومن خلال التأكيد على عدم استدامة هذا النموذج، فإنها مقدمة للتغلب عليها – وهو الأمر الذي يعد بأن يكون مضطربًا ومؤلمًا.

إن البحث عن الحماية ضد تزايد انعدام الأمن وتدهور نوعية الحياة التي يتلمسها الناس العاديون قد نشأ من خلال تمرد المواطنين القوميين ضد النخبة الكوزموبوليتية، التي يوقعون اللوم عليها بكونها أصل مشاكلهم. غالبًا ما ارتبط هذا الأمر برفض الأحزاب السياسية التقليدية، التي يشعر جزء كبير من السكان بأنها لم تعد تمثلهم. تعكس نتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016 وانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة في وقت لاحق من ذلك العام، وصعود تحالف شعبوي إلى السلطة في إيطاليا في عام 2018 كلا الاتجاهين. ما يجمع الفاعلين السياسيين الجدد الذين يركبون موجات الاحتجاج إذا تركنا جانبًا عدم وجود وازع أخلاقي لديهم، هي استراتيجية يمكن أن نسميها «الإلهاء الجماعي». تحتجز المملكة المتحدة لسنوات رهينة لمفاوضات مرهقة وغير حاسمة مع الاتحاد الأوروبي؛ ويوجد تهديد ببناء جدار على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة؛ ويتم اعتبار السلع الصينية المنافسة المشكلة الرئيسية للصناعة الأمريكية؛ ويتم التعامل مع الهجرة الأفريقية إلى إيطاليا كحالة طوارئ وطنية ومحاربة أولئك الذين ينقذون الأرواح في البحر وجميع ما سبق ذكره ما هي إلا أنشطة تضليلية وإلهائية غايتها إخفاء تناقض اليمين المتطرف مع النيوليبرالية.

تضمن هذه الإستراتيجية إفلات المحرضين في السلطة من العقاب المؤقت، بينما المشكلة الحقيقية التي تبرز الشعور بالضيق الاجتماعي لا يتم تناولها أو أنها تتفاقم. من جانبها، فإن النخب العالمية تقوم بالرد عن طريق الانخراط في أعمال مكافحة الشعبوية. فانتخاب إيمانويل ماكرون، وهو مصرفي سابق يبلغ من العمر أربعين عامًا، كرئيس لفرنسا في مايو 2017، ليس أقل غرابة من انتخاب ترامب. فاز ماكرون على رأس حزب أسسه قبل أشهر قليلة وقلل من نفوذ القوتين الرئيسيتين اللتين تسيطران على المشهد السياسي الفرنسي منذ عام 1958. وليس لبيانه الانتخابي أهداف واضحة، باستثناء معارضة التهديد المزعوم للفاشية الجديدة التي يمثلها حزب الجبهة الوطنية الذي تتزعمه مارين لوبان. لفترة وجيزة جعل بعبع الفاشية الطبقات الوسطى متماسكة، لكن سرعان ما شعرت أيضًا بالخيانة من قبل السياسات

المالية التي تصب لمصلحة كبار الأثرياء، بينما كانت مشاعر أفراد الطبقة العاملة (الذين لم يصوتوا لماكرون) تغلي بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة واعتداء الحكومة على حقوق العمال. بعد عام ونصف من انتخابه، كانت شعبية «رئيس الأثرياء» تتهاوى وباتت قدرته على الحكم مهددة من قبل حركة السترات الصفراء، وهي حركة المواطنين الغاضبين التي أشاعت أعمال التخريب والتدمير في باريس ومدن فرنسية أخرى حتى ربيع 2019.

من الواضح أن حلقة مفرغة قد نشأت فقدر لليمين الشعبوي من خلالها أن يكتسب المزيد والمزيد من القوة وجعلت اليسار التقدمي يتراجع. بالإضافة إلى مستويات عالية من الحراك الانتخابي والامتناع عن التصويت، مما يشير إلى تنامي شعور بعدم الرضا واليأس، وهو ما سيوفر مجالًا واسعًا لنمو هؤلاء الذين يجب أن يقترحوا بديلاً مقنعًا. لكن المشكلة هي أنه في نهاية العقد بات اليسار التقدمي ينقرض في كل مكان تقريبًا، ويكافح من أجل الظهور مرة أخرى. باستثناء بريطانيا حيث بدا أن انبعاث الديمقراطية الاجتماعية (على الأقل كقوة معارضة) قد نجح، والدول الإسكندنافية، التي لم ينطفئ لهيبها قط، فإن المساحة السياسية للإصلاح في باقي الدول الأوروبية تهيمن عليها في الوقت الحالي الأطراف التي لم تتصالح بعد مع فشل الطريق الثالث، وهي ترسخ الاعتقاد الذي عفا عليه الزمن بأنه يمكن الفوز في الانتخابات في المركز. تركز هذه الأحزاب على الحقوق المدنية ولكنها تتجاهل بشكل كامل مجموعة من الحقوق الاجتماعية، وهي ملتزمة بالدفاع عن البيئة ولكن ليس العمل، وهي مخلصة لعقيدة العولمة المقدسة، وبالتالي يتم التصويت لمصلحتها بشكل حصري تقريبًا في أحياء المدن الثرية. وما لم تستعد بعض التواصل مع الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفًا والعودة إلى التحدث بنفس لغتها، فإنه ليس لديها مستقبل. أما الولايات المتحدة فهي حالة متفردة. فالشعبية المتزايدة «للاشتراكية» فيها هي ظاهرة غير مسبوقة، والاستثناء الوحيد المقارن معها هو تصاعد الحركة العمالية في الثلاثينيات، ولم يتضح حتى الآن، ما إذا كانت ستستمر مع مرور الوقت. والطريقة التي يكون بها قادة هذا اليسار الجديد قادرين على كشف التناقضات في جسد نموذج اجتماعي قائم على الامتياز الاقتصادي ستكون

حاسمة لقدرتهم على جذب الناس في المستقبل. ومع ذلك، وعلى المدى القصير، فإن الصعود والهبوط في نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الذي سيحدد مزاج الناخبين.

من الممكن القول إن التحديات التي تنتظر الحركات التقدمية لا يمكن حصرها بمشكلة القيادة السياسية والأفكار. توجد عوائق هيكلية واضحة أمام حكم الديمقراطية الاجتماعية. فالظروف التي ساهمت في الأزمة المبكرة لهذا النموذج، التي حدثت بين السبعينيات والثمانينيات، لم تعد موجودة بأي حال من الأحوال. والحقيقة هي، على عكس ما يُفترض عادة، أن هذه القيود ليست مطلقة. بالطبع نحن في العالم المتقدم لن نكون قادرين على العودة إلى النمو الاقتصادي المفرط لفترة ما بعد الحرب، ولكن هذا لا يستتبع استحالة اتباع سياسات إعادة التوزيع، فقط ستكون هناك حاجة لمزيد من العزم لهذا الغرض. لقد تقدمت القيود المالية بشكل واسع منذ السبعينيات، عندما تم اعتماد أسعار الصرف العائمة فإن ذلك مهد الطريق لدخول الأسواق المالية الخارجية. ومع ذلك، هناك حكومات تمكنت من وضع سياسات اقتصادية واجتماعية معقولة موضع التنفيذ حتى ضمن هذا الهيكل دون المستوى، ولا يمكن استبعاد أن السياقات المؤسسية قد تتحسن، بدورها، كنتيجة للتغيرات الجيوبوليتيكة الجارية.

من أجل العمل في أفضل حالاته، يحتاج النظام الاجتماعي الديمقراطي بادئ ذي بدء، إلى سلطة لفرض الضرائب دون التعرض للابتزاز من قبل هؤلاء الذين يريدون التهرب من الضرائب. إنه بحاجة إلى القوة لمتابعة سياسته الصناعية دون أن يتلقى التهديد بإعادة تموضع الشركات. وهو بحاجة إلى السيادة النقدية لتمويل الإنفاق العام بدون الاضطرار إلى الخضوع لقاعدة ميزانية الأسرة التي تقول إن الإنفاق يجب ألا يتجاوز الإيرادات. إنه بحاجة إلى قطاع عام بحجم ملائم، مما سيساعد على امتصاص البطالة، بما في ذلك البطالة التكنولوجية. في النهاية، يحتاج إلى ملكية عامة واسعة النطاق في قطاعات مثل البنية التحتية والخدمات المصرفية، بسبب صلتها الاجتماعية وأهميتها الاستراتيجية. وبينما من الصحيح أنه لا يوجد بلد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (البلدان التي اعتادت أن تشكل الكتلة الغربية)

يلبي حاليًا جميع هذه المتطلبات، فمن الصحيح أيضًا أن عددًا قليلاً نسبيًا من البلدان لا يتمتع بحرية التصرف بشأن أي من هذه الجبهات، ولا يسعهم إلا أن يشكروا أنفسهم على الدخول في مثل هذا الوضع، لأن هذه البلدان التعيسة كلها داخل منطقة اليورو.

يستحضر البعض أسطورة العولمة -وهي اختصار لحرية حركة البضائع ورأس المال، وإلغاء تحديد الموقع، وما إلى ذلك- كقوة عفوية لا يمكن مقاومتها للقول إن السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية هو أمر ممكن فقط على مستوى فوق وطني وعابر للقومية، أو حتى عالمي المستوى. والدعوات إلى الكينزية العالمية (ناهيك عن اليعقوبية العالمية) تبدو لي في أفضل الأحوال أضغاث أحلام. في المستقبل المنظور، لا توجد شروط لتنفيذ أي أجندة تقدمية حتى على المستوى فوق الوطني، على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي، حيث يتطلب ذلك على الأقل إحداث تغيير كامل في قواعد اللعبة، ومن ثم إعادة كتابة المعاهدات، وهو أمر مستحيل طالما أن التعارض في المصالح بين الدول الأعضاء لا يزال قائمًا. والدولة -حين تبقى سليمة- هي فقط من يمثل اليوم الإطار الذي يمكن أن توجد فيه الديمقراطية الاجتماعية، وحين يتم إضعاف هياكلها، فيجب إصلاحها حتى تتم استعادة سيادتها. مع ذلك، فإن تصوير العالم بالأبيض والأسود، كما لو كان الاختيار بين السيادة الكاملة واللاسيادة، سيكون غير دقيق ومضللًا. توجد درجات مختلفة من السيادة وحرية العمل السياسي، وكلما زادت كان ذلك أفضل بالطبع.

هناك أسطورة أخرى يجب فضحها تتعلق بالدور النشط للدولة في الصناعة وقطاع الخدمات، أي عدم الكفاءة المفترضة للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. هذا العيب غالبًا ما يتم الاستشهاد به جنبًا إلى جنب مع فقدان الرفاهية للمستهلكين الذي يقال إنه ينشأ نتيجة قلة المنافسة. لا يوجد دليل جاد لتأكيد هذه التحيزات. إن كفاءة الشركات من عدمها لا تعتمد على كيفية إدارتها، ولا على من يمتلكها، وينطبق الشيء نفسه على الخدمات. فقد أظهر استطلاع للرأي تناول الكفاءة أجري في عام 2018 أن الأغلبية الواضحة من البريطانيين تعتقد أن خصخصة قطاع السكك الحديدية في

البلاد قرار خاطئ. وأي شخص جرب خدماتها مؤخرًا لن يجد صعوبة في فهم السبب. هناك، من ناحية أخرى، دليل كاف على أن الدولة هي الفاعل الوحيد القادر على تحمل تكاليف الابتكارات ليس فقط في المناطق التي يكون فيها الاستثمار ذا عائد اقتصادي منخفض ولكن في تلك التي تكون فيها معرضة لمخاطر عالية. بدون الدولة لا يمكن إحداث انعطاف في مجال صناعة الأدوية، وأشياء مثل المعالجات الدقيقة، والإنترنت، ولا يمكن أن نأمل في تطوير تقنيات صديقة للبيئة. فقط قوة الدولة تسمح بالتغلب على المصالح الخاصة، وهذا ينطبق بشكل كبير على توزيع الثروة الموجودة بقدر ما يخلق الظروف المناسبة لأجيال المستقبل.

دعوة إلى العمل

الرأسمالية هي نظام اجتماعي اقتصادي وذو ثقافة مميزة تمامًا. ولقد أثبتت قدرتها على التكيف مع البيئات غير الغربية أنها غير محدودة بنطاق معين. وأن الظروف التاريخية المميزة التي أنشأتها سوف تتطور –وهي في الواقع، تتطور بالفعل– وتغير ببطء بنية النظام الحالي حتى يتحول إلى نظام اجتماعي مؤسسي جديد. والرأسمالية ليست أيديولوجية. ولا يمكن هزيمتها بالتنديد بعلاقاتها مع المصالح المكتسبة. ولا يمكن حتى توقع اختفائها بين عشية وضحاها كما حدث من قبل مع الاتحاد السوفيتي. الرأسمالية هي مجموعة من المؤسسات الراسخة؛ كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دولة، ذات هيكل سياسي طارئ. والمعيار الأكثر ملاءمة في التاريخ السياسي سيكون تطور الملكية. كانت الملكية الحديثة في بداياتها مؤسسة مختلفة عن الملكية الإقطاعية. عندما بات الاستبداد وهو سمة الدول الحديثة في بداياتها غير مناسب للعصر، اجتاحتها الثورات الحديثة. لكن النظام الملكي استمر في البقاء على قيد الحياة كـ «ملكية برجوازية»، قبل أن يتفكك بالتدريج أو يتحول إلى مجرد بقايا رمزية. هذه العملية تكشفت على مدى ألف عام. وقد خضعت الرأسمالية بالفعل إلى تحولات مماثلة. لم يعد الأمر كما كان عليه من قبل في القرن التاسع عشر. بالطبع، فإن التطور غالبًا ما يكون على شكل خطوتين إلى الأمام وخطوة

إلى الوراء. وهذا ينطبق على الرأسمالية فضلا عن النظم السياسية الأخرى. كثيرون، على سبيل المثال، أعجبوا بصعود اليمين الجديد في الثمانينيات، الذي وعد بالعودة إلى حياة الدولة الرأسمالية الراعية للمجتمع في زمن آدم سميث وديفيد ريكاردو، وما زالوا معجبين بـ «عدم موت النيوليبرالية الغريب». وبالمثل، كان كثيرون قد صدموا باستعادة النظام الملكي بعد كونغرس فيينا (1814-1815). لكن هذا لم يكن بشكل دائمي، ولم يعد فرنسا إلى عهد لويس الرابع عشر أو بروسيا إلى عهد فريدريك وليام الأول. فقد تغيرت الأزمان.

على الرغم من ميل الواقع الاجتماعي إلى التطور مع مرور الوقت، هناك سمات للتفاعل الاجتماعي، مثل التسلسلات الهرمية والفردية، التي تتشابك بشدة مع التاريخ الغربي والتي من المرجح أن تستمر مهما كان مصير الرأسمالية. قد تتراجع الرأسمالية في مجالها الجغرافي، وفي النهاية تتطور إلى شيء آخر، ولكن لا يوجد سبب للاعتقاد بشكل مبدئي، أن هذا سيكون نظامًا أفضل أو أكثر مساواة. بعبارة أخرى، أنا لا أعتقد أن الاشتراكية محفورة في طبيعة البشر وأن هذا يكفي لإيجاد طريقة لجعل الإيثار يتفوق على الأنانية ولإحياء نورها من جديد. في التغيير المؤسسي الذي نتصوره، يجب أن نتصالح مع حدود الممكن. لا فائدة من خداع الناس بوعود كاذبة للعمال المرتبطين بالشبكة الاجتماعية والذين سيمتلكون في عصر القوة الناعمة وتكنولوجيا المعلومات، وسائل الإنتاج مرة أخرى؛ ولا نحتاج إلى سراب أنظمة «مشاعية جديدة، وتخيلات العولمة التي تعمل لمصلحة الجماهير، وما شابه ذلك من التوقعات المثالية. هل يجب أن نستسلم إذن؟ هل يجب أن نصدق ما قيل لنا، من أن الحروب والكوارث الطبيعية فقط هي التي يمكن أن تقلل عدم المساواة وأنه لا يمكن فعل شيء حيال ذلك؟ هل يجب علينا تجاهل مفهوم التقدم تمامًا والتوجه إلى وجهة نظر قاتمة للتنوير البشري، ورفضه في أحسن الأحوال باعتباره وهمًا؟ لن يكون هذا موقفًا واقعيًا أيضًا. بالتأكيد، لا يمكن اعتبار التنوير أمرًا مفروغًا منه: ففتوحات العقل تحدث يومًا بعد يوم، وما يتم اكتسابه يمكن أن نفقده بسهولة ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نرى أنه قد تم إحراز بعض التقدم. إذا أصبح نقد النظام

الحالي ممكنًا في عصر الرأسمالية، ولديه جمهور فذلك لأن الحريات البرجوازية جعلته ممكنًا. إنه الصدام بين المساواة الشكلية الذي تجد التعبير السياسي لها في الحقوق المدنية وتجد التعبير الاقتصادي لها في التبادل في الأسواق، وعدم المساواة الصارخة، التي تكشف عن نفسها في عدم تماثل علاقات القوة وفي خلل التوزيع الناجم عنها والذي يؤدي إلى النزاع. لم يكن مثل هذا النقد ممكنًا لا في نظام العبودية القديم ولا ضد النظام الإقطاعي في العصور الوسطى. وهذا يترك باب الأمل مفتوحًا. إذا لم تكن الاشتراكية محفورة في الطبيعة البشرية، فإن الأمر نفسه ينطبق كذلك على الجشع وحب الامتياز والقمع.

تفيد وجهة نظر جونار ميردال بأننا بحاجة إلى خبرة المفهوم غير الحتمي للتاريخ، على الرغم من أن المرء يرى أن القيود على الشروط والقوى الهيكلية، لا تزال صالحة، على الرغم من أنه لم يعد بإمكاننا مشاركته ثقته العمياء في قدرتنا على تشكيل المستقبل. إن القيام بذلك الآن يتطلب جرعة مضاعفة من الشجاعة. واليوم، تعيش الديمقراطية الاجتماعية أصعب لحظاتها، فقد تعرضت للمهانة والخيانة من قبل ممثليها ولا تثق بها بشكل مفهوم أقسام المجتمع التي من المفترض أن تحميها. لكن بعض أعظم إنجازات البشرية مرتبطة بتاريخها. كتب ماركس أن مبدأ أنه يجب أن يكافأ كل فرد حسب مساهمته غير مقبول إلا كمرحلة وسيطة نحو المجتمع الكامل. يجب أن يعتمد الأخير على مكافأة كل شخص وفقًا لحاجته أو حاجتها. ذلك كان مجرد طموح نشأ من ملاحظة أن القدرات موزعة بشكل غير متساو بين البشر ولذلك، فإن مجرد التناسب لا يمكن أن يكون معيارًا للعدالة. ومع ذلك، فإن هذا النموذج لم يتحقق في «مرحلة أعلى هي المجتمع الشيوعي»، كما كان يتوقع. لقد تحقق في قمة التجربة الاجتماعية الديمقراطية، على الرغم من كل عيوبها. من بين الانحرافات التي شهدها القرن العشرين، أن الديمقراطية الاجتماعية كانت النظام الوحيد الذي اعترف باحتياجات البشر وحررهم من الاعتماد على كرم الآخرين، وضمنت لهم كرامتهم. يجب ألا نستسلم لأزمتها بل نكافح من أجل تجديدها. الطريق وعر، والنتيجة غير مؤكدة. ولكن هل لدينا بدائل؟

شكر وتقدير

أنا ممتن لجيريمي أدلمان وأرغون أبادوراي ووارن بريكمان، وماركو كاتيني، ومارتن دونتون، وتوماس ديفيد، وبات هدسون، ومارسيل فان دير ليندن، وكريس لويد، وبيل ميتشل، وجوناثان موسى، وماري أو سوليفان، وبراسانان بارثاساراثي وإريك راينرت وكارل وينرليند، فبعضهم قرأ مسودات فصول هذا الكتاب وساهم البعض الآخر في النقاشات المتعلقة به. أنا مدين بشكر خاص لإيلي كوك ووولفغانغ ستريك اللذين تحملا عبء تصفح المخطوطة بأكملها ونقدهما البناء ساعدني في صقل حججي. في النهاية، أنا مدين للذوق الأدبي الرفيع لمارك شاكلتون، الذي قام بتحرير النص، وحدة إدراك باربرا غودهاوس، التي تفحصته للتأكد من اتساقه.

تمت مناقشة بعض الأفكار الرئيسية للكتاب على نطاق واسع في الندوات التي أقامتها كلية العلوم الاجتماعية في جامعة هلسنكي عامي 2017 و2018، خلال رئاستي لبرنامج التخرج في مادة الاقتصاد السياسي للعولمة. قام العديد من الطلاب الأذكياء بجعل تلك الجلسات مفعمة بالحيوية، والتي لم تستمر لفترة كافية (في الواقع، أخذت لوري فون فالر أيضًا على عاتقها تسجيل الحوارات التي جرت خلال فترات الاستراحة). حتى قبل ذلك، في فبراير 2016، كانت لدي فرصة لنشر أفكاري الأولية مسبقًا في محاضراتي في معهد الدراسات السياسية آكس أون بروفانس في باريس، وتلقيت تعليقات قيمة من جيني أندرسون وجينز بيكيرت، وديفيد سي ستارك. وديفيد، على الأخص، لفت انتباهي إلى موضوع الكارثة البيئية الذي يتكرر في التاريخ الفكري للرأسمالية. في نوفمبر 2017، وبدعوة من هانز أوتو فرولاند وراجنار تورفيك، ألقيت محاضرة أخرى في جامعة العلوم

والتكنولوجيا النرويجية، وحظيت أيضًا بحضور على نطاق واسع وأحدثت قدرًا كبيرًا من المناقشة المحفزة. وحقيقة أن الحدث جرى على الشواطئ الخلابة لمضيق تروندهايم أضاف الكثير من المتعة الفكرية.

في دار نشر جامعة هارفارد، كان إيان مالكولم أفضل محرر يمكن أن يتمنى المؤلف أن يعمل معه، فهو يمتلك مزيجًا مثاليًا من الحماس والصبر. يجب أن أشكر أيضًا زميليه السابقين مايك أرونسون وجون كولكا، اللذين شجعاني من البداية على متابعة هذا المشروع.

أعظم من ذلك كله هو ما أدين به لكوستانزا. من نواح كثيرة، فإن تأليف هذا الكتاب قد تزامن مع الشروع في صنع حياتنا معًا. أتمنى أنها لن تندم لا على الأمر الأول ولا على الثاني.



إن هذا الكتاب هو نتيجة بحث أكاديمي، فإنه موجه إلى جمهور القراء العاديين. وآمل، قبل كل شيء، أن يثير اهتمام أولئك الذين، سواء كانوا صغاراً أم كباراً، يندفعون بقوة نحو الالتزام بقيم العدالة الاجتماعية. والمشكلة في التعامل مع الرأسمالية الآن هي نفسها التي تمت مواجهتها مرات عديدة من قبل. وبالتالي، فإن إدراك ردود الفعل، وخداع الذات الذي عانت منه الأجيال السابقة يمكن أن يساعدنا بالتأكيد على وضع الأمور في نصابها. ولكن حتى أولئك الذين يعشقون الرأسمالية سيجدون ما يحفزهم على التفكير في القصة التي سأرويها، وفي التداعيات التي تنبع منها. فالرأسمالية مقدر لها أن تخلق مشاكل، ولن يقبل المجتمع أن يدع رأس المال يحكمه. وقد نجحت دائماً عدة محاولات في وضع قيود على قوتها المفرطة وسيتواصل القيام بذلك.

الكتاب صغير الحجم وبناؤه بسيط. أعتقد أنه يمكن قراءته بسهولة من الغلاف إلى الغلاف باتباع الترتيب الذي عرضت فيه الفصول ولكن المهتمين بمواضيع محددة أو فترات تاريخية معينة يمكن أن يتوجهوا نحو استخدام الملخص الذي أعرضه هنا. تلخص الفصول الأربعة الأولى السرد التاريخي للنبوءات التي لم تتحقق منذ القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر. يتبعها فصلان يعكسان آثار هذه القصة. في الفصول اللاحقة أطرح تساؤلاً حول كيف اتخذت التنبؤات المنحى الخاطئ، أو ما هو الخطأ، في محاولات التنبؤ بالمستقبل، ولكني أتحدث أيضاً حول أسباب بقاء الرأسمالية في محاولة لمعرفة المزيد عن طبيعتها وديناميانها.

